د. عبدالخالق حسين

الطائفية السياسية
ومشكلة الحكم في العراق

الكتاب: الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق
المؤلف: د.عبدالخالق حسين
الطبعة الأولى عام 2011
الناشر: دار ميزو بوتيميا، بغداد

روابط فصول كتاب: الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق

http://www.akhbaar.org/home/search/?sq=%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9

الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق (مقدمة)
http://www.akhbaar.org/home/2010/06/92027.html

الفصل الأول: دور الطائفية في الأزمة العراقية *
http://www.akhbaar.org/home/2010/06/92315.html

الفصل الثاني: جذور الانقسام السني – الشيعي في الإسلام*
http://www.akhbaar.org/home/2010/07/92652.html

الفصل الثالث: الطائفية في العهد العثماني
http://www.akhbaar.org/home/2010/07/92989.html

الفصل الرابع: الطائفية في عهد الاحتلال البريطاني وحرب الجهاد
http://www.akhbaar.org/home/2010/07/93570.html

الفصل الخامس: ثورة العشرين ودورها في تأسيس الدولة الطائفية*
http://www.akhbaar.org/home/2010/09/96666.html

الفصل السادس: دور ساطع الحصري في ترسيخ الطائفية
http://www.akhbaar.org/home/2010/09/97067.html

الفصل السابع: العلاقات الدينية – الطبقية
http://www.akhbaar.org/home/2010/09/97306.html

الفصل الثامن: دور الفقهاء الشيعة في العزل الطائفي
http://www.akhbaar.org/home/2010/09/97533.html

الفصل التاسع: الطائفية في العهد الملكي
http://www.akhbaar.org/home/2010/10/98266.html

الفصل العاشر: محاولات لمعالجة الطائفية في العهد الملكي..
http://www.akhbaar.org/home/2010/10/98666.html

الفصل الحادي عشر: التشكيك في عروبة شيعة العراق
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=236815

الفصل الثاني عشر: التشكيك في إسلام الشيعة
http://www.akhbaar.org/home/2010/12/101286.html

الفصل الثالث عشر: الطائفية في العهد الجمهوري، القاسمي والعارفي
http://www.akhbaar.org/home/2010/12/102285.html

الفصل الرابع عشر: الطائفية في عهد حكم البعث
http://www.akhbaar.org/home/2010/12/102566.html

الفصل الخامس عشر: الحلول المقترحة لمشكلة الطائفية والحكم في العراق
http://www.akhbaar.org/home/2011/01/103045.html

الفصل السادس عشر: حول إشكالية حكومة المشاركة أو المحاصصة
http://www.al-nnas.com/ARTICLE/KhHussen/29muh.htm

الخاتمة (بدون رابط)

****

الملاحق

د. عبدالخالق حسين: نظرية حكم ولاية الفقيه
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240811

مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز
http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=3353#sthash.g5NOHzka.dpbs

مذكرة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء
نقلاً من كتاب: تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الرابع، للسيد عبدالرزاق الحسني

المقدمة

لماذا هذا الكتاب؟

بدأت في كتابة مسودة هذا الكتاب في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وذلك بعد متابعاتي وقراءاتي لتاريخ العراق الحافل بالهزات السياسية، فتوصلت إلى قناعة بأن للطائفية السياسية دوراً مهماً جداً، بل والأهم في عدم الاستقرار السياسي في هذا البلد. فإذا كان كارل ماركس قد اعتقد بأن التاريخ البشري هو نتاج الصراع الطبقي، فإني أعتقد أن تاريخ العراق الحديث هو نتاج الصراع الطائفي أكثر من أي صراع آخر، مع عدم إنكار الأسباب الأخرى التي اعتبرها عوامل مساعدة وثانوية للسبب الأول. لذلك أرى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي في العراق بدون البحث في جذور الطائفية، وتشخيصها ومعرفة أسبابها، والعمل على إيجاد العلاج الناجع لها، وإزاحتها عن الطريق وإلى الأبد.

المشكلة التي تصدم الباحث هنا هي، أن معظم المثقفين والباحثين يتجنبون الخوض في آفة الطائفية، لاعتقادهم بأن كل من يتورط في هذا الموضوع الشائك والمعقد سوف لن يسلم من تهمة الطائفية والترويج لها. كما ويرى آخرون أن في طرح مشكلة الطائفية على بساط البحث فيه ضرر على الوحدة الوطنية، وأنه من الأفضل الابتعاد عن الخوض فيها. وهناك فريق ثالث ينكرون وجودها أصلاً قبل اغتصاب البعث للسلطة، ويكتفون بإلقاء اللوم على صدام حسين وحده، المسبب لكل ما حدث في العراق من كوارث، وكأن صدام جاء من كوكب آخر وليس من نتاج هذا الشعب. فالحقيقة أن صدام وحزبه لم يأتيا من فراغ، بل من تفاعل وتداخل عوامل تاريخية، وجغرافية، وديموغرافية، واجتماعية، موضوعية وذاتية في تاريخ العراق الحديث، وما النظام الدكتاتوري البعثي الذي دمر العراق إلا نتيجة لانتصار قوى الظلام في الدولة العراقية التي تأسست على مبادئ خاطئة، فاعتمدت الطائفية والعنصرية، والقبلية، وزرعت الألغام في هياكل الدولة وبنيتها الإدارية والسياسية والعسكرية منذ تأسيسها عام 1921، لتنفجر فيما بعد وفي الوقت المناسب. وقد حدث ذلك في الماضي متنكراً بواجهات سياسية مختلفة، وحدث بعد سقوط حكم البعث عام 2003 بوجهها الطائفي الحقيقي.

وفريق رابع، وهم من أنصار البعث الصدامي بعد سقوط حكمهم، ألقوا اللوم في الاقتتال الطائفي على أمريكا، وأنكروا وجود الطائفية قبل ذلك التاريخ!! إن موقف أولئك وهؤلاء لا يقدم تفسيراً للمعضلة العراقية المزمنة فحسب، بل ويلقيها في مستنقع من الضبابية، ويضفي عليها طابعاً هِلامياً لا يصب إلا في صالح المنتفعين من الطائفية ذاتها.

ومن تجربتي الشخصية، لاحظت أني عندما أنشر مقالاً أدافع فيه عن الأقليات الدينية، والأثنية في العراق، أو في مصر عن الأقباط، أو أي مكان آخر في العالم، تصلني رسائل الثناء والإطراء على المقال. ولكن ما أن أنشر مقالاً أفضح فيه مظلومية الشيعة عبر التاريخ في العراق والبحرين والسعودية، وما يتعرض له الشيعة من حرب الإبادة

من قبل الإرهاب البعثي- القاعدي في العراق، حتى وتنهال عليَّ رسائل التجريح تكيل لي الاتهام بالطائفية، والانحياز إلى الشيعة، وكأن الشيعة ليسوا بشراً ولا يجوز الدفاع عنهم في حالة تعرضهم إلى الظلم. والغريب أن معظم مرسلي هذه الاتهامات هم من الكتاب الشيعة، وهذا ناتج عن شعورهم بعقدة النقص والدونية حيث صار عندهم تعرض الشيعة إلى الاضطهاد عبر عصور، أمر مسلم به، ولا داعي لإثارته والتخلص منه، وفي عرفهم، أية إثارة لمشكلة الطائفية، خاصة من قبل كاتب صادف أن يكون من خلفية شيعية، فلا بد وأن تلصق به تهمة الطائفية والعمل على الترويج لها.
من نافلة القول أن تعدد المذاهب في أي دين مسألة طبيعية، ودليل على حيوية هذا الدين أو ذاك، ولست معنياً في هذا الكتاب في تفضيل أي المذهبين (السنة أو الشيعة)، ولا بالجانب الفقهي منهما، بل كل ما يعنيني هو فضح التمييز الطائفي، واضطهاد طائفة حاكمة متمذهبة لطائفة أخرى محكومة عبر التاريخ. لقد لعبتْ الطائفية دوراً رئيسياً في الأزمة العراقية المزمنة، ولا أغالي إذا قلت أنها أم الأزمات، ومنها تناسلت وتفرعت الأزمات الأخرى. ولطرح هذا الموضوع وتوضيحه وفضحه، لا بد من الصراحة في قول الحقيقة، إذ لا يمكن مناقشة الأزمة التي نواجهها، وإدراك جسامتها، ومخاطرها، وأسبابها الحقيقية، وبالتالي إيجاد الحلول الناجعة لها، ما لم نلتزم بالصراحة، والنزاهة، والحيادية العلمية في قول الحقيقة دون مواربة، أو تزلف، أو مداهنة، أو خوف من هذا وذاك، مع علمنا أن قول الحقيقة كاملة لا تخلو من مخاطر. فالصراع الطائفي في العراق كان يجري في السابق ولكن بصمت، وهمس، وتحت واجهات مختلفة بسبب القمع، إلى أن سقط حكم البعث، فكشفت الطائفية هذه المرة عن وجهها الحقيقي، وانفجر بدوي هائل كالبركان يقذف حمماً.
في أوائل عام 2009، استلمت دعوة من وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، لحضور ملتقي فكري في بغداد لمناقشة الأزمة العراقية والذي عقد في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من نفس العام، وقدمت بحثاً بعنوان (دور الطائفية في الأزمة العراقية)، والذي نشر فيما بعد في الصحف ومواقع الانترنت. والغريب أن أحد الكتاب، ورغم كونه محسوباً على الليبراليين، نشر مقالاً غاضباً أنكر فيه وجود الطائفية في العهود السابقة، واتهمني بالطائفية، ودون أن يذكرني بالاسم وألقى مشاكل الحاضر كلها على الذين حكموا العراق ما بعد البعث، ويصفهم بأقذع الصفات.

وسبب آخر دفعني لتحديث هذا الكتاب وفق المستجدات ونشره، هو ما تلقيت من تشجيع من العديد من الزملاء الكتاب والأخوة القراء الكرام الذين اطلعوا على البحث المذكور آنفاً، فاقترحوا عليَّ التوسع فيه وتحويله إلى كتاب. لذلك عدت إلى مسودات كتابي السابق، وبدأت بمراجعة فصوله وتنقيحها وتحديثها وفق ما حصل من مستجدات وتداعيات بعد سقوط حكم البعث في 2003/4/9، وانفجار الدمامل الطائفية، حيث بدأ القيح العفن يتدفق مدراراً، يزكم الأنوف، على شكل اقتتال بين أبناء الشعب الواحد والقتل على الهوية الطائفية.

ورب من يسأل: لماذا تشغل نفسك والقراء معك بالصراع الطائفي، وفي هذا الوقت بالذات حيث انشغل العالم الغربي بغزو الفضاء، وبناء محطة فضائية، واكتشاف الجينوم البشري (الخريطة الوراثية)، وأخيراً نجح العلماء الأمريكان حتى في صنع الحياة في المختبر. والجواب، هو أن هذا الكتاب ليس موجهاً للمجتمعات المتقدمة، بل هو موجه بالأساس لمجتمعنا العراقي الذي مازال في مقدمة اهتماماته قضايا مر عليها 14 قرنا. وعلى سبيل المثال: من كان الأولى بالخلافة، أبو بكر أم علي؟ فالمجتمعات البشرية ليست متساوية في درجة تطورها ونموها، ولا تسير في تقدمها الحضاري على نسق واحد، فمنها في المقدمة كما هي المجتمعات الغربية، ومنها مازالت في المراحل البدائية وأخرى بين بين في مراحل حضارية متفاوتة. ومجتمعنا العراقي، للأسف الشديد، أعيد به القهقرى خلال حكم البعث، فصار الصراع الطائفي والقبلي والإقليمي من الأمور التي تهدد المجتمع بالدمار الشامل. وفي هذه الحالة، ليس صحيحاً السكوت عن هذا الوضع بحجة أن هناك مجتمعات متقدمة جداً، فالطائفية أشبه بالعقدة النفسية المستحكمة بسلوك الإنسان، لا يمكن أن يشفى منها المريض ما لم يتم البحث في جذورها وأسبابها وبالتالي علاجها واستئصالها.

لذلك، أعتقد أنه حان الوقت لنسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية، ومواجهة الحقيقة مهما كانت مرة، وتجنب سياسة النعامة في طمس رأسها في الرمال، فالمهم أن أقدم مساهمة جادة في حل الأزمة العراقية المزمنة، ورغم احتمال ما يلصق بي من اتهامات، وأكون منسجماً مع نفسي، وضميري في قول الحقيقة كما أراها لما ينفع الشعب، إذ كما ذكرت مراراً أن الطبيب الذي ينبه الناس من وباء ما، ويحذرهم منه، لا يعني أنه يعمل على تفشي هذا الوباء بينهم، بل لحثهم على الوقاية منه، فالوقاية خير من العلاج كما تقول الحكمة.

ونحن إذ نعود إلى تاريخنا، وتراثنا لا لنحبس أنفسنا في كهوفه المظلمة، أو لإثارة الأحقاد، بل لنستخلص منه الدروس والعبر، ولنفهم على ضوئه الحاضر ونتجنب مآسيه، ونخطط لمستقبل أفضل، وبذلك نحمي الأجيال القادمة من تكرار هذه المآسي. لذا، فمن الصعب الاتفاق مع الرأي القائل بأنه من الأفضل أن ننسى الماضي، وهذا في رأيي خطأ جسيم، إذ نرى الدول الأوربية تذكِّر شعوبها باستمرار بجرائم النازية والفاشية وذلك لمنع تكرارها، إذ كما قال أحد الحكماء: "الذين ينسون الماضي، محكوم عليهم بإعادة أخطائه".

****

يتكون الكتاب من مقدمة و 16 فصلاً، وخاتمة (إستنتاج)، وثلاثة ملاحق لها علاقة بالموضوع.

الفصل الأول يبحث في دور الطائفية في الأزمة العراقية، والرد بالأدلة التاريخية على الذين ينكرون وجودها. أما الفصل الثاني فيشمل نبذة تاريخية عن جذور الانقسام السني- الشيعي في الإسلام بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة، وما حصل في الخلافة الراشدية، والأموية، والعباسية من تداعيات وانقسامات، يليه فصل عن الطائفية في عهد

الحكم العثماني. ثم فصول عن الطائفية في عهد الاحتلال البريطاني، ودور الشيعة في حرب الجهاد وثورة العشرين، وموقفهم من الحكم إبان العهد الملكي، ودور ساطع الحصري في تكريس الطائفية. كما وخصصنا فصلاً عن علاقة الطائفية بالصراع الطبقي. أما الفصل الثامن فيتعلق بدور البعض من الفقهاء الشيعة في العزل الطائفي، والفصل التاسع عن الطائفية في العهد الملكي، يليه فصل العاشر عن المحاولات التي بذلت في العهد الملكي للتخلص من الطائفية، أما الفصل الحادي عشر فيبحث في محاولات التشكيك في عروبة شيعة العراق وولائهم للوطن، وتهمة التبعية والشعوبية التي ألصقت بهم، والفصل الثاني عشر: التشكيك في إسلام الشيعة، والفصل الثالث عشر عن الطائفية في العهد الجمهوري، القاسمي والعارفي، والرابع عشر بعنوان: الطائفية في العهد البعثي. ثم الفصل الخامس عشر يبحث في وضع الحلول لمشكلة الطائفية وأزمة الحكم في العراق بصورة عامة، ثم الفصل السادس عشر حول إشكالية المشاركة أو المحاصصة في السلطة ما بعد حكم البعث. وفي الختام نضع استنتاج البحث.
أما قسم الملاحق، فيضم ثلاثة مواد، نعتقد لها علاقة بمادة الكتاب، الأول: عن "حكم ولاية الفقيه"، والملحق الثاني وثيقة مؤتمر النجف للإصلاح السياسي، التي قدمها المرحوم الإمام محمد حسين كاشف الغطاء (وسميت بوثيقة النجف) في الثلاثينات من القرن الماضي، والملحق الثالث: مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي في الستينات، قدمها في عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف.

كما وأود أن أشير هنا إلى بعض المصادر التي اعتمدت عليها في هذا الكتاب، فنحن محظوظين أننا نعيش في عصر الانترنت، إذ أصبح سهلاً على الباحث الحصول على الكثير من المعلومات والوثائق من الانترنت، ومن السهل أيضاً على القارئ الكريم أن يتأكد منها بنفسه، حيث أثبت في هوامش بعض الصفحات روابط لبعض المصادر استقتها من الانترنت، ليصبح في متناول يد القارئ، وبإمكانه أن ينضد عنوان المقال أو الوثيقة أو الرابط في مساحة البحث في الانترنت أو غوغل www.google.com، ليطلع على المصدر بنفسه إن أراد، وهذه نعمة لا تقدر في عصر التقنية الإلكترونية المتطورة والثورة المعلوماتية.

وأخيراً، أتمنى أن يساهم هذا الكتاب في الكشف عن مشكلة الطائفية وفضحها ودورها الخطير في الحقب الماضية، وإيجاد الحلول المناسبة لها والتخلص منها إلى الأبد من أجل تسخير طاقات الشعب وثرواته لبناء النظام الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي، والتقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي، بدلاً من تبديد هذه الطاقات في صراعات مدمرة لا طائلة من ورائها.
والمؤلف يرحب بأي تعليق من القراء الكرام ويرجو مراسلته على عنوانه الإلكتروني أدناه.

عبدالخالق إسماعيل حسين
إنكلترا، 2011
_____
العنوان الإلكتروني لمراسلة المؤلف
Abdulkhaliq.hussein@btinternet.com

أرشيف مقالات المؤلف على موقع الحوار المتمدن:
http://www.ahewar.org/m.asp?i=26

الموقع الشخصي للكاتب على موقع الأخبار
http://www.alakhbaar.org/home/for-the-author/?auid=17

شكر وتقدير

حين بدأت بنشر فصول هذا الكتاب على مواقع الانترنت، استلمت الكثير من التعليقات والرسائل الإلكترونية، من الأخوة الكتاب والقراء الأفاضل، معلومات جديدة، ومقترحات وجيهة، وتنبيهي على الأخطاء المطبعية...الخ، وآخرون مدوني بمعلومات عن تجاربهم الشخصية مما عانوا في حياتهم من التمييز الطائفي. كما ونشر البعض مقالات تناول فيها فصول الكتاب بالنقد البناء، ومن كل هؤلاء استفدت فائدة كبيرة لا تثمن، ساعدتني على التنقيح النهائي للكتاب، وإخراجه بشكله الحالي. لذا أتقدم بالشكر والامتنان العميق لجميع هؤلاء الأخوة على جهودهم، وأخص منهم بالذكر الأساتذة والدكاترة الأفاضل: نجم الدين غلام، وعمار البلداوي، وصاحب الربيعي، وعبدالرزاق عبود جوعان، وعادل حبه، وحسن الخفاجي، وشاكر حسن الشكرجي، وطلال شاكر، وكل من شجعني على نشر الكتاب، مع الاعتذار الشديد لمن فاتني ذكر أسمائهم.
كما وأتقدم بالشكر الجزيل للصديق العزيز، الأستاذ مازن لطيف علي صاحب دار ومكتبة ميزوبزتيميا للنشر على جهوده في تصميم الغلاف، وإخراج الكتاب، ونشره بشكله الحالي، وما حققه من نجاح باهر في هذا المضمار.

عبدالخالق حسين

الفصل الأول

دور الطائفية في الأزمة العراقية*

الطائفية أُمْ الأزمات

رغم الكوارث التي نزلت على العراق، والقتل على الهوية المذهبية والتطهير الطائفي في بعض المناطق من بغداد بعد سقوط حكم البعث عام 2003، فمازال هناك من ينكر وجود الطائفية أو الصراع الطائفي في العراق وفي جميع مراحل تاريخه. ولذلك خصصت هذا الفصل للرد على هؤلاء السادة. فكما ذكرت في المقدمة، أعتقد جازماً أن الطائفية لعبت دوراً رئيسياً في عدم استقرار العراق، ولا أغالي إذا قلت أنها أم الأزمات، ومنها تناسلت وتفرعت الأزمات الأخرى. كما وأؤكد هنا، أن الطائفية ليست وليدة اللحظة الراهنة أو الغزو الأمريكي كما يتصور البعض، بل هي من نتاج التاريخ والجغرافية، ضاربة جذورها في عمق التاريخ العراقي. فقد أدت التفرقة الطائفية، والعرقية إلى حرمان نحو 80% من مكونات الشعب العراقي من حقوق المواطنة الحقيقية، وتعريضهم للظلم، والقهر، والاستلاب، والحرمان والعزل، والاغتراب واستحواذ مكونة واحدة من الشعب على السلطة والثروة والنفوذ، منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وإلى 9 نيسان/أبريل 2003.

فالتمييز، الطائفي والعرقي، كان لغماً خطيراً وُضِع مع حجر الأساس في بناء الدولة العراقية الحديثة عام 1921، حيث أصر المؤسسون العراقيون، وبدعم وتخطيط من بريطانيا، في الاستمرار على سياسة الإمبراطورية العثمانية في التفرقة الطائفية والعرقية خلال أربعة قرون من حكمها الجائر للعراق ضد مكونات الشعب العراقي، واستئثار مكونة واحدة بالسلطة والقوات العسكرية المسلحة (بهيئة ضباطها)، وبالنفوذ والامتيازات. ولتنفيذ هذه السياسة والحفاظ على سلطتها، لا بد وأن تلجأ الفئة الحاكمة المتمذهبة إلى ممارسة الظلم والإكراه لإخضاع المكونات الأخرى لإرادتها بالقوة الغاشمة. وكما تقول الحكمة: "الظلم لو دام دمَّر، يحرق اليابس والأخضر". لذلك، أعتقد أن جميع المشاكل الأخرى التي عانى منها الشعب العراقي هي ناجمة عن هذا السبب، ألا وهو التمييز الطائفي والعرقي، والذي أدى بالتالي إلى انهيار الدولة العراقية عام 2003.

والجدير بالذكر أني حذرت من خطر الطائفية في بحث مطول لي بعنوان:(الطائفية خطر كبير وتجاهلها أخطر)، نشر في صحافة المعارضة في المهجر قبل سقوط حكم البعث بسنوات، ومن ثم أعدت نشره على مواقع الانترنت بعد سقوطه. فلو تتبعنا الخط البياني لهذه الأزمة التراكمية، لوجدناه في صعود وهبوط حسب الحكومات المتعاقبة والانعطافات التاريخية، وقد حقق صعوداً صاروخياً متواصلاً في عهد حكم البعث الصدامي. وكان التذمر الشعبي يغلي وينمو تحت السطح كالبركان الذي ينتظر اللحظة

المناسبة للانفجار، وقد توفرت هذه اللحظة بعد سقوط حكم البعث القمعي "جمهورية الخوف" على يد قوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا، وبدعم ومساندة من الشعب.

تعريف الطائفية والعنصرية

الطائفية هي نزعة سياسية لا علاقة لها بالعقائد الدينية أو المذهبية، وإنما استغلت الخلافات المذهبية لأغراض مصلحية بعيدة عن الدين، وتطورت هذه الخلافات لتصبح تعصبا أعمى أشبه بالعصبية القبلية

وأخذت مؤخرا أبعادا عنصرية لا تختلف عن الفاشية، والنازية بالمعنى الحديث، ولكن بغطاء ديني ومذهبي، يستخدمها سياسيون علمانيون هم أبعد ما يكونوا عن روح الدين والتديُّن الحقيقي، بل يستغلون أبناء طائفتهم لتحقيق أغراضهم السياسية، ومصالحهم الشخصية المادية، والحفاظ على نفوذهم وسلطاتهم في الدولة على حساب أبناء الطوائف الأخرى. ويستثنى من هذا التعريف أتباع الوهابية من التكفيريين. فالوهابية تعتمد على الفقه الحنبلي، المتزمت بآراء ابن تيميه التكفيرية، وآراء مؤسس الحركة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، في محاربة المختلف عنهم في الدين والمذهب، ويبررون إبادتهم اعتماداً على تفسيرهم الخاطئ للإسلام.

أما العنصرية، فهي العداء للبشر والتمييز ضدهم بسبب الاختلاف في الانتماء القومي، وهو مدان وفق جميع الشرائع والقوانين الدينية والوضعية.

كما ويجب التوضيح والتأكيد هنا على أنه ليس من الطائفية والعنصرية والفاشية أن يلتزم ويعتز الإنسان بانتمائه الديني، والمذهبي، والوطني، والقومي، بل من الطائفية، والعنصرية، والفاشية إذا ناصب الإنسان إنساناً آخر العداء، وسعى لإلحاق الأذى والضرر به، بسبب انتمائه لقومية أو دين أو مذهب آخر. وعليه، فنحن لا نتحدث هنا عن تعددية الطوائف التي هي مسألة طبيعية في جميع الشعوب، إذ لا خطر منها، بل عن نزعة الطائفية والعنصرية، أي التمييز الطائفي والعنصري لما يشكلان من مخاطر جسيمة على وحدة الشعب والسلم الاجتماعي.

أدلَّة تاريخية على التمييز الطائفي في العراق الحديث

بينت أعلاه أنه مازال البعض ينكر وجود التمييز الطائفي في العراق في العهود السابقة، لذا أود هنا التأكيد على أن الطائفية ليست جديدة، بل هي موجودة في العراق منذ العصر الأموي، ومرورا بالعصر العباسي ثم الصفوي، والعثماني، ثم أخذت منحى جديداً مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ومارستها الحكومات المتعاقبة عدا فترة حكومة ثورة 14 تموز. وهناك أدلة كثيرة في هذا الخصوص، أشير إلى أهمها كما يلي:

أولاً، محطات تاريخية
هناك خمس محطات تاريخية كبرى مر بها العراق منذ أوائل القرن العشرين وإلى الآن، لعبت فيها الطائفية دوراً رئيسياً في تاريخ العراق الدموي، كشفت هذا الصراع الطائفي في الشعب العراقي بشكل واضح للعيان:

المحطة الأولى: عندما احتلت بريطانيا العراق في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، ثارت العشائر الشيعية استجابة لفتاوى قادتهم الدينيين، فشنوا حرب الجهاد على الانكليز، ومن ثم قاموا بثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني، بينما وقفت قيادات العرب السنة على الحياد إلا ما ندر، وإن حصل، كان جانبياً، مثل مقتل ليجمان على يد الشيخ ضاري الذي لعبت الصدفة دورها ونتيجة لتهور ليجمان. (راجع علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، حول ثورة العشرين، القسم الأول، دار كوفان للنشر- لندن، ط2، عام 1992).

المحطة الثانية: الصراع الطائفي في العهد الملكي والذي كان يدور بخفاء وصمت وفي المجالس الخاصة، وحرمان الشيعة من حقوق المواطنة والمشاركة العادلة في المناصب والوظائف في الدولة. (راجع مذكرات عبدالكريم الأزري، أحد أقطاب العهد الملكي، والفصل التاسع من هذا الكتاب).

المحطة الثالثة: الصراع الدموي إثناء ثورة 14 تموز 1958، فرغم أن الصراع كان تحت مسميات سياسية (قومي بعثي- شيوعي) إلا إن الجماهير الشيعية (وليس قادتهم الدينيين) هي التي وقفت مع الثورة وزعامتها الوطنية، ودافعت عنهما إلى آخر لحظة، حيث شكل الشيعة نحو 70% من منتسبي الحزب الشيوعي، بينما المحافظات السنية ساهمت في اغتيال الثورة وقيادتها الوطنية. ولا ننسى الشينات الثلاث (شيعي، شروكي، شيوعي) التي أطلقها القوميون الطائفيون على شيعة العراق.

المحطة الرابعة: انتفاضة آذار 1991، قامت بها المحافظات الشيعية والكردية والتي نعتها نظام البعث الصدامي بالمحافظات السوداء، مقابل وقوف المحافظات العربية السنية على الحياد، والتي أسماها بالمحافظات البيضاء.
المحطة الخامسة والأخيرة: منذ سقوط نظام البعث الصدامي عام 2003، وإلى الآن، رحبت المحافظات الشيعية والكردية بالوضع الجديد، بينما وقفت المحافظات العربية السنية ضده وقاومته وآوت الإرهابيين الأجانب، بحجة مقاومة الاحتلال، ومعارضة "حكومة المحاصصة الطائفية!!".

ثانياً، شهادات المسؤولين

هناك شهادات من شخصيات تاريخية ساهمت في تأسيس الدولة العراقية، تؤكد على وجود التمييز الطائفي والعرقي، وحذرت من مخاطرهما على مستقبل الدولة العراقية. وفي هذا السياق وعلى سبيل المثال لا الحصر، أذكر شهادة الملك فيصل الأول، الذي أكد في مذكرته الشهيرة التي وزعها على النخبة الحاكمة المحيطة به نهاية عام 1932 جاء فيها ما يلي:

"العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً أكثريته جاهلة، بينهم أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها بدعوى إنها ليست من عنصرهم. وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصرياً إلى نفس الحكومة، إلا إن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكِّنهم من الاشتراك في الحكم، وعدم التمرن عليه، والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين، كل ذلك جعل مع الأسف هذه الأكثرية، أو الأشخاص الذين لهم مطامع خاصة، الدينيون منهم وطلاب الوظائف بدون استحقاق، والذين لم يستفيدوا مادياً من الحكم الجديد يظهرون بأنهم لا يزالون مضطهدين لكونهم شيعــة، ويشوقون هذه الأكثرية للتخلي عن الحكم الذي يقولون بأنه سيء بحت، ولا ننكر ما لهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل." وأضاف الملك في مكان آخر من مذكرته ما يقوله قادة الشيعة: "إن الضرائب على الشيعي والموت على الشيعي والمناصب للسني، ما الذي هو للشيعي، حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها".[1]

ويمكن أن نعذر الملك الراحل على وصفه الكرد والشيعة بـ"أكثريته الجاهلة" إذ يجب أن نأخذ ظروف المرحلة المتخلفة قبل ثمانية عقود بالحسبان. وسنأتي على هذا الموضوع "خرافة الأغلبية الشيعية الجاهلة" في فصل لاحق من هذا الكتاب.

لقد اقترَح الملك بعض الحلول لإنصاف الشيعة وتشجيعهم وتدريبهم في المشاركة في الوظائف الحكومية، ولكن لسوء حظ الشعب العراقي، أن الملك فيصل الأول توفى بعد أشهر قليلة من كتابته لهذه المذكرة الإصلاحية، والتي لم تلق أي ترحيب من قبل النخبة الحاكمة آنذاك.

وتأكيداً للتمييز الطائفي الذي ورد في مذكرة الملك، علق الراحل خليل كنه، وهو من أقطاب العهد الملكي، في كتابه الموسوم: (العراق، أمسه وغده)، قائلاً: "وعند تأسيس الكيان العراقي بزعامة الملك فيصل الأول، وجد أن استمرار التفريق والمحاباة يعرض الكيان العراقي إلى الانهيار، فبادر إلى سياسة منصفة وعادلة ليزيل مخاوف الشيعة وبذلك يزداد إقبالهم على التعليم ويتكاثر عددهم في الوظائف ومراكز المسؤولية. ولا شك أن إتباع العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص مما يساعد على إزالة الحيف الذي لحق بالطائفة الشيعية".

---

[1]- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1مطبعة دار الكتب بيروت، 1983، ، ص11،.

ويقول كنة في مكان آخر من مذكراته عن العهد الملكي: "أن ديمقراطية النظام كانت زائفة، وإن تسيير دفة السلطة والحكم كانت امتداداً لأسلوب الحكم العثماني الأوتوقراطي". ولكن كنة نفسه لم يكن بعيداً عن الممارسات الطائفية ضد الشيعة، إذ كما قال عنه الراحل عدنان عليان: "... رغم انتقاد كنة المتأخر في مذكراته عن السياسات الداخلية والخارجية التي أدت لسقوط النظام الملكي،... ولكن الذين يعرفون خليل كنة يدركون أنه لم يكن بعيداً عن هذا النهج وتلك الممارسات، بل كان في صميمها، رغم بداياته الوطنية التي انسلخ عنها بانضمامه للضد من الحركة الوطنية المعارضة، وعمله في محيط الضد هذا منذ عام 1946، وحتى قيام ثورة 14 تموز في عام 1958م، وعدا ذلك كان كنة متورطاً في الكثير من الممارسات الطائفية، وبالخصوص ضد الشيعة."[1]

ولكن مع الأسف لم تتحقق المساواة العدالة الاجتماعية في التعامل بين المواطنين، فحدث الانهيار المدوي الذي توقعه الراحل خليل كنه وغيره من رجالات ذلك العهد. كما وشهد بوجود التمييز الطائفي على نطاق واسع في العهد الملكي، شخصيات معروفة مثل شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري، والسياسي المعروف عبدالكريم الأزري، ومرتضى الشيخ حسين وغيرهم كثيرون يمكن الرجوع إلى مذكراتهم.

أسباب التمييز الطائفي ضد الشيعة

أولاً، حجة الجهل والتخلف السياسي لشيعة العراق عند تأسيس الدولة العراقية عام 1921، وذلك بسبب التمييز ضدهم في العهد العثماني الذي لم يعترف بمذهبهم، فمنع الأتراك دخول أبناء الشيعة في المدارس الحكومية، ومنعوهم بشكل مطلق من تسلم أية وظيفة رسمية في الدولة. إلا إن هذا التخلف كان نسبياً، إذ كانت هناك مدارس دينية شيعية في النجف وكربلاء وسامراء يدرس فيها ليس أبناء العراق فحسب، بل وطلبة من مختلف أنحاء العالم الإسلامي الشيعي.

ثانياً، الدور البريطاني في تثبيت حكم الأقلية العربية السنية انتقاماً من الشيعة، لأنهم (الشيعة) شنوا حرب الجهاد ضد الاحتلال البريطاني للعراق في الحرب العالمية الأولى، دفاعاً عن حكم الأتراك، (وهي مفارقة أن الشيعة دافعوا عن حكومة كانت تضطهدهم)، ومن ثم قيامهم بثورة العشرين التي كلفت البريطانيين كثيراً. والجدير بالذكر أن ثورة العشرين هي التي أرغمت السلطات البريطانية الاستعمارية على تأسيس الدولة العراقية ومنحها الاستقلال فيما بعد.

ثالثاً، إصرار النخبة الحاكمة على احتكار السلطة، وإبعاد الشيعة عنها، ومواصلة النهج التركي العثماني في التعامل مع الشيعة العرب، خاصة والكثير منهم كانوا من أصول غير عراقية جلبهم الأتراك من أواسط آسيا كمماليك.

---

[1]- عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2005م، ص 414.

رابعاً، تصلب مواقف الزعامة الدينية الشيعية، والتطرف في مطالبها في فرض شروط تعجيزية وغير مرنة وغير قابلة للتنفيذ آنذاك مثل الاستقلال الناجز، والمطالبة بانسحاب القوات البريطانية بالكامل من العراق، ورفضهم الحلول الوسطى الممكنة. كذلك أصدر البعض من رجال الدين الشيعة فتاوى بتحريم مشاركة أبناء طائفتهم في الانتخابات والجندية وإرسال أبنائهم وبناتهم إلى المدارس الحكومية...الخ. لذلك فالأغلبية الشيعية العربية وخاصة قياداتها الدينية، تتحمل قسطاً من المسؤولية في تهميشهم في العهد الملكي.

ومن هنا نفهم أن التمييز بين مكونات الشعب كان موجوداً في العهد الملكي "والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي – في العراق- المنقسم إلى هذين المذهبين" على حد تعبير الملك فيصل الأول، إضافة إلى الإجحاف الشديد الذي لحق بالمكونات الأخرى من قبل الفئة الحاكمة التي احتكرت الوظائف والمناصب المدنية والعسكرية في العهد الملكي وما تلاه من عهود جمهورية، باستثناء فترة حكم الزعيم عبدالكريم قاسم، الذي حاول التخلص من التمييز الطائفي والعرقي تدريجياً، فأتبع سياسة المساواة بين المواطنين، ولذلك انتقم منه المنتفعون من سياسة التمييز الطائفي والعرقي أشد الانتقام، لخروجه عن الموروث التركي. وسوف نأتي على هذه الأمور بالتفصيل في الفصول القادمة.

عوامل ساعدت على تكريس الطائفية

1- ربط القومية العربية بالطائفية

إن أكبر الخطايا والآثام التي اقترفها رواد حركة القومية العربية في أوائل القرن العشرين ومن تلاهم فيما بعد، أنهم ربطوا حركة القومية العربية بالطائفية المعادية للعرب الشيعة، والنظرة الشوفينية العنصرية ضد غير العرب، حيث راحوا يوصمون الشيعة العرب بشتى النعوت المهينة، والطعن بعروبتهم ووطنيتهم، مثل وصمهم بالعجمة، والشعوبية، والرتل الخامس، والولاء لإيران بدلاً من ولائهم لأوطانهم العربية وغيرها كثير من الاتهامات الجائرة، وراحوا يؤلفون الكتب ويدبجون المقالات لترويج وتأكيد هذه الاتهامات، وإلصاق النعوت المهينة بالشيعة. وقد بلغ الغلو في البعض من القوميين العرب إلى حد أنهم ادعوا أن العرب الشيعة ليسوا عرباً ولا عراقيين أصلاً، بل جلبهم القائد العربي الإسلامي، محمد القاسم مع الجواميس من الهند وأسكنهم أهوار الجنوب!![1]

إن الربط بين القومية والطائفية كان بمثابة العبوة الموقوتة الناسفة للقومية العربية نفسها، والسبب المباشر والرئيسي لفشل الدولة العراقية الحديثة في عدم استقرارها، وتغذية وإدامة الأحقاد والصراعات العنيفة بين مكونات الشعب العراقي، الأمر الذي

[1]- راجع سلسلة مقالات بعنوان: لماذا حصل ما حصل، نشرت في صحيفة الثورة، بعد قمع انتفاضة آذار 1991.

أدى إلى تدمير الحركة القومية العربية، وإلى فشل المشروع الديمقراطي الليبرالي الذي أراد الملك فيصل الأول بناء مملكته على أساسه، وبالتالي إلى انهيار الدولة العراقية المدوي يوم 2003/4/9، وما تلاه من مضاعفات وتداعيات مهولة.
وتأكيداً لدور حركة القومية العربية في الأزمة العراقية وأزمة الدول العربية الأخرى، نشير إلى التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1999، الذي جاء فيه: "إن القومية العربية تتحمل مسؤولية كبرى، بل مسؤولية أولى، عن التدهور الذي آل إليه النظام الإقليمي العربي في نهاية القرن العشرين، فهذا يرتبط بالأساس اللاديمقراطي، بل المعادي للديمقراطية، الذي قامت عليه".[1]
وامتداداً للتمييز الطائفي والعرقي في العهود السابقة، اتخذت المظالم ضد الشيعة والكرد شكلاً متطرفاً في عهد حكم البعث الثاني (1968-2003) حيث انفرد النظام، ولأول مرة في تاريخ العالم، وبدوافع طائفية وعنصرية بحتة، بإصدار قانون إسقاط الجنسية رقم 666 لسنة 1980 الذي أسقط بموجبه الجنسية عن مئات الألوف من الشيعة، العرب والكرد الفيلية، والتركمان، وتهجيرهم بالقوة بتهمة التبعية الإيرانية، وتم تنفيذ هذا القانون بمنتهى القسوة والوحشية، وذلك بإلقائهم على الحدود الإيرانية الملغومة أيام الحرب العراقية - الإيرانية، بعد أن جردهم من جميع وثائقهم الرسمية التي تثبت عراقيتهم أباً عن جد، ومصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة. كما وقام نظام البعث بحروب إبادة الجنس ضد الأكراد في عمليات الأنفال والغازات السامة في حلبجة، والتغيير الديموغرافي ضد الأكراد عن طريق التهجير القسري الداخلي والخارجي، وغيرها من عمليات التطهير العرقي والطائفي، والجرائم البشعة بحق مكونات الشعب العراقي وضد حقوق الإنسان تكللت بإرغام نحو خمسة ملايين من العراقيين على الهجرة إلى الشتات، معظمهم من الشيعة العرب والكرد، وجلب النظام مكانهم نحو أربعة ملايين من مواطني البلدان العربية وعاملهم كمواطنين عراقيين، بغية تغيير ديموغرافية العراق طائفياً وقومياً.

2- غياب العدالة إن الظلم الذي تعرضت له الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية، ما كان إلا نتيجة حتمية لسياسة التمييز الطائفي، والعنصري الذي اتخذ شكلاً هستيرياً رهيباً غير مسبوق في عهد حكم البعث، وبالأخص عندما استلم صدام حسين رئاسة الدولة والمناصب العليا الأخرى. وما الاقتتال الذي انفجر بعد سقوط حكم البعث، إلا نتيجة لتراكمات المظالم والاحتقانات عبر عقود من السنين، والتعبير عن شحنات الغضب والاحتقانات الكامنة، حيث أدمنت الفئة الحاكمة على مواصلة الاستئثار بالسلطة وإصرارها على عدم مشاركة المكونات

[1]- التقرير الإستراتيجي العربي 1999، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير 2000./نقلاً عن الملف العراقي-العدد 109، كانون الثني/يناير 2001.

الأخرى من الشعب في الحكم مشاركة عادلة، وفي هذه الحالة فلا بد للسلطة أن تعتمد على سياسة القمع والإرهاب.

3- الردة الحضارية

إضافة إلى ما تقدم، هناك عوامل أخرى ساعدت على إشعال المزيد من الصراعات بعد سقوط حكم البعث، منها أن نظام البعث أعاد المجتمع العراقي إلى ما قبل نشوء الدولة وتكوين الشعوب، أي إلى مرحلة البداوة فأحيا القبلية، والعشائرية، وأجج روح الطائفية، كما وقام بتدمير الطبقة الوسطى بالكامل وإفقار الجميع. (راجع مقالنا: الخراب البشري في العراق، على مواقع الانترنت).

4- دور دول الجوار في تأجيج الطائفية

كذلك استغلت دول الجوار تعقيدات الوضع العراقي بعد سقوط البعث، وبالأخص التعدد المذهبي، والأثني، وخوفها من نجاح العملية السياسية في العراق، وارتعابها من وصول عدوى الديمقراطية إلى بلدانها، لذلك ساهمت هذه الدول في تأجيج الفتنة الطائفية، وصب الزيت على النار، فكل دولة تدعم الطائفة والأثنية التي تماثلها في العراق، لإفشال العملية السياسية ومنع الديمقراطية فيه.

تداعيات السقوط

ومن كل ما تقدم، نرى أن الصراع الطائفي كان موجوداً منذ تأسيس الدولة العراقية وانفجر بعد سقوط حكم البعث الذي طرح نفسه المدافع الأمين والوحيد عن العرب السنة، لا حرصاً على المذهب، إذ هو حزب علماني، بل لربط مصير أبناء الطائفة بمصيره، وتسخيرهم لاسترجاع سلطته التي فقدها يوم 2003/4/9.

وهنا أود التأكيد على أن الذي حصل في يوم 9 نيسان (أبريل) 2003 هو سقوط النظام البعثي الصدامي الفاشستي، وليس سقوط بغداد كما يردد فلول البعث والمتعاطفون معهم، حيث تحرر الشعب العراقي الأعزل الذي كان مغلوباً على أمره من أبشع نظام همجي ديكتاتوري عرفه التاريخ، ليبدأ ولادة دولة عصرية جديدة لكل العراقيين دون استثناء، مبنية على أسس الديمقراطية الحقيقية، ودولة المواطنة والقانون. وبعد كل هذه المظالم التي تعرض لها الشعب العراقي لأربعين عاماً من حكم التيار القومي، وخاصة البعثي، فلا يمكن أن تولد دولة ديمقراطية بدون آلام ومضاعفات وتداعيات، إذ كما قال الفيلسوف الألماني هيغل: "إن ولادة الأشياء العظيمة دائماً مصحوبة بألم"،

والديمقراطية هي من أعظم ما أنتجته الحضارة البشرية، لذا فلا بد وأن تكون مصحوبة بآلام ومضاعفات وتضحيات.

لذلك، لا أعتقد أنه كان ممكناً تجنب التداعيات التي حصلت بعد سقوط نظام البعث وما حصل من فوضى، وأعمال شغب، ونهب، وفرهود، وقتل الأبرياء، وتدمير الممتلكات ولكن كان من الممكن التخفيف منها فيما لو اتخذت قوات التحالف، وقادة المعارضة

آنذاك، إجراءات احترازية مسبقة قبل التغيير لمنع الانفلات الأمني وعمليات النهب والفرهود، بمواجهة عصابات الجريمة المنظمة، ومنظمات الإرهاب من فلول البعث وحلفائهم من أتباع القاعدة، بحزم منذ البداية، وتحديد مرحلة انتقالية من ثلاثة إلى خمسة أعوام، لتتم خلالها السيطرة الكاملة على البلاد، والمباشرة ببناء الدولة العصرية وأجهزتها الأمنية والاستخباراتية، وقواتها المسلحة من المستقلين والتكنوقراط على أسس حديثة ثابتة ومتينة، وتجهيزهم بكل الوسائل الحديثة اللازمة، وتثقيفهم بالانضباط العسكري والولاء للوطن، وفرض الأمن لحماية أرواح الناس وممتلكاتهم من الأشرار، واحترام وحماية الحكومة المدنية الديمقراطية، والعمل على إزالة مخلفات البعث وعقلية الانقلابات العسكرية من الجيش الجديد، والمباشرة بإعمار العراق، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، ونشر ثقافة الديمقراطية وروح التسامح، ومن ثَّم تهيئة الأجواء للانتخابات والانتقال التدريجي إلى الديمقراطية.

ولكن مع الأسف الشديد أراد الأمريكان والمعارضة العراقية السابقة (الحاكمة اليوم)، أن يقفزوا بالعراق من نظام صدام حسين القمعي الدموي، والمتطرف في الاستبداد الجائر، إلى النظام الديمقراطي الكامل بين عشية وضحاها، ودون أي تحضير أو مقدمات. أي أنهم تعاملوا مع الشعب العراقي الذي تعرض إلى كل هذه المظالم والنكبات عبر قرون، وخاصة في العقود الخمسة الأخيرة، بمثل ما يتعاملون مع شعوب الدول الغربية العريقة في الديمقراطية.

إلا إنه من الجانب الآخر، يجب أن نعترف أنه ليس هناك أسهل من توجيه الانتقادات وإلقاء اللوم على الآخرين، وإطلاق الأقوال الحكيمة بعد فوات الأوان. وفي جميع الأحوال، لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وتلافي الأخطاء التي ارتكبت منذ 9 نيسان/أبريل 2003 لحد الآن، بل يجب استخلاص الدروس والعبر من أخطاء الماضي وتصحيحها، فعلى الرغم من كل ما جرى من فواجع، هناك أمل كبير في بناء عراق ديمقراطي مستقر ومزدهر فيما لو توفرت لدى أهل الحل والعقد النوايا الحسنة والإرادة القوية في معالجة الأوضاع بجدية. لذلك، وفي هذه الحالة، يجب الاستمرار في العملية الديمقراطية بكل إصرار، دون أي تراجع عنها أو تساهل إزاء العقبات.

خلاصة القول: ومن كل ما تقدم، نستنتج أن التمييز الطائفي والعنصري كان سياسة متبعة في العهد الملكي وما قبله، وحصل نوع من القطيعة مع هذه السياسة في فترة قصيرة وذلك في عهد حكم الزعيم عبدالكريم قاسم، ثم تصاعد في عهد الأخوين عارف وما تلاه من حكم البعث الثاني من 1968 إلى سقوطه في 2003، وسوف لن يتحقق الاستقرار السياسي ما لم يتم إلغاء التمييز بجميع أشكاله في نظام ديمقراطي عادل، ولكل فرد صوت واحد في اتخاذ القرار.

---

* هذا الفصل هو القسم الأول من بحث مطوَّل قدمتُه بإيجاز في الملتقى الفكري الأول في بغداد خلال يومي 4-5 تشرين الأول/أكتوبر 2009، والذي نظمته وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، لمناقشة الأزمة العراقية وأسبابها، والتي انفجرت بعد سقوط حكم البعث الصدامي يوم 2003/4/9.

** رابط عن الملتقى الفكري الذي عقد في بغداد خلال يومي 4-5 تشرين الأول/أكتوبر 2009، http://www.hdriraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=2353

الفصل الثاني

جذور الانقسام السني – الشيعي في الإسلام

من المعروف أنه لابد وأن تظهر في جميع الأديان مذاهب، وفِرَق، وجماعات كنتيجة حتمية للمستجدات، وحصول الاختلاف في الرأي، والاجتهاد بين الفقهاء والأئمة، والاختلاف في بيئات وثقافات الشعوب التي تعتنق هذه الأديان، وهي شكل من أشكال التعددية في أي مجتمع بشري. والإسلام ليس استثناءً، وربما كان الإسلام هو أقل الديانات انقساماً واختلافاً مقارنة بالأديان الأخرى، فجميع الطوائف الإسلامية تؤمن بإله واحد وهو الله تعالى، ولها كتاب مقدس واحد وهو القرآن الكريم، ونبي واحد وهو محمد بن عبدالله (ص)، وقبلة واحدة يؤدون فريضة الصلاة باتجاهها وهي الكعبة المكرمة، وطقوس عبادية واحدة، ويشتركون في جميع أصول الدين، ولكنهم يفترقون في بعض الفروع. والاختلاف مسألة طبيعية وسنة من سنن الحياة، إذ قال الرسول (ص): "اختلاف أمتي رحمة". كما وجاء في القرآن الكريم: "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين" (هود / 118). "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون» (المائدة: 48). ومن هذه الآيات نفهم أن في الاختلاف حكمة، وأن الله وحده سيحاسب المخطئ يوم الحساب، وليس من حق أي إنسان محاسبة الآخر على هذا الاختلاف.

بدايات الانقسام

وقد برز الخلاف بين المسلمين (المهاجرين والأنصار) لأول مرة بعد وفاة النبي محمد (ص) مباشرة وفي نفس اليوم، حيث مات من غير أن يوصي بالخلافة لأحد من بعده. "فقال قوم إن أحق الناس بالخلافة أبو بكر، لأن رسول الله رضيه لأمر الدين بإمامة المسلمين في الصلاة، فليرضوه هم في أمر الدنيا، أعني الخلافة. وقال قوم: أحق الناس بالخلافة أهل بيته، علي بن أبي طالب، ومن جهة أخرى قال قوم: إن أحق الناس بها المهاجرون الأولون من قريش، وقال آخرون إن أحق الناس بها هم الأنصار.."[1]
ونظراً لأهمية هذا الموضوع الذي شق المسلمين، ومازال تأثيره العميق باقياً إلى الآن، ولإعطاء صورة واضحة عما جرى في يوم وفاة النبي، ننقل هنا مما جاء في تاريخ الطبري من مقتطفات، وبإيجاز شديد، إذ قال:
["ولما اشتد المرض برسول الله (ص) قال: أأتوني باللوح والدواة- أو بالكتف والدواة- أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده. فقالوا: إن رسول الله يَهْجُر، (أي كلام من تأثير الحمىّ).[2]

---

[1] - أحمد أمين، يوم الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952، ص 51.
[2] - محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1991، ص 229.

"وعن ابن عباس أن علي بن أبي طالب خرج من عند رسول الله (ص) في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله؟ قال أصبح بحمد الله بارئاً، فأخذ بيده عباس بن عبدالمطلب، فقال: إني أرى رسول الله سيتوفى في وجعه هذا، وإني لأعرف وجوه بني عبدالمطلب عند الموت، فاذهب إلى رسول الله فسله فيمن يكون هذا الأمر؟ فإن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا أمر به فأوصى بنا. قال عليٌّ: والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها الناس أبداً، والله لا أسألها رسول الله أبداً.

"ولما توفي الرسول (ص)، اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة ليبايعوا سعد بن عبادة، فبلغ ذلك أبا بكر، فأتاهم ومعه عمر، وأبو عبيدة بن الجراح، فقال: ما هذا؟ فقالوا: منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر: منا الأمراء ومنكم الوزراء. ثم قال أبو بكر: إني قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين: عمر أو أبا عبيدة، إن النبي (ص) جاءه قومٌ فقالوا أبعث معنا أميناً فقال: لأبعثن معكم أميناً حق أمين، فبعث معهم أبا عبيدة بن الجراح، وأنا أرضى لكم أبا عبيدة. فقام عمر، فقال: أيكم تطيب نفسه أن يخلُف قدمين قدَّمهما النبي (ص)! فبايعه عمر وبايعه الناس، فقالت الأنصار- أو بعض الأنصار- لا نبايع إلا عليّاً.

"وتخلف عليّ والزبير (عن ذلك الاجتماع)، واخترط الزبير سيفه، وقال: لا أغمده حتى يُبايَع عليٌّ، فبلغ ذلك أبا بكر وعمر، فقال عمر: خذوا سيف الزبير، فاضربوا به الحجر. قال: فانطلق إليهم عمر، فجاء بهما تعباً، وقال: لتبايعان وأنتما طائعان، أو تبايعان وأنتما كارهان! فبايعا".[1]

وعن محاولة أبي سفيان في الصيد بالماء العكر، يقول الطبري: "ولما اجتمع الناس على بيعة أبي بكر، أقبل أبو سفيان (إلى علي بن أبي طالب)، وهو يقول: والله إني لأرى عجاجة لا يطفئها إلا الدم! يا آل عبد مناف فيم أبو بكر من أموركم! أين المستضعفان! الأذلان عليّ والعباس! وقال: أبا حسن! ابسط يدك حتى أبايعك. فزجره عليٌّ، وقال: إنك والله ما أردت بهذا إلا الفتنة، وإنك والله طالما بغيت الإسلام شرّاً لا حاجة لنا في نصيحتك".[2]

والجدير بالذكر أن الإسلام قد أقام نظام الشورى، إذ قال تعالى: "وشاورهم في الأمر"، وكان النبي (ص) يشاور المسلمين في معظم الأمور، ولكنه لم يترك قاعدة واضحة وثابتة لاختيار الخليفة من بعده. ويبرر العلامة أحمد أمين موقف النبي من ذلك بقوله: ".. وترك الأمر مفتوحاً لأنه لو وضع قاعدة فيه لاتخذها المسلمون ديناً يتحجرون عليه. فلما مات النبي حصل هذا الاختلاف فبايع عمر أبا بكر ثم بايعه الناس وكان في هذا مخالفة لركن الشورى ولذلك قال عمر (فيما بعد) أنها غلطة وقىَ الله المسلمين شرها.

---

[1] - الطبري، نفس المصدر، ص 229-234.

[2] - الطبري، نفس المصدر، ص 237.

وكذلك كانت غلطة بيعة أبي بكر لعمر وإن كان قد استشار كبار الصحابة في ذلك فبعضهم حمده وبعضهم خاف من شدته فقال أبو بكر إنه يراني ألين فيشتد"[1].
وفي الجدال الذي دار بين المسلمين في سقيفة بني ساعدة حول الخلافة، استشهد أبو بكر بقول أسنده إلى النبي: (الخلافة في قريش)، ثم دب الخلاف بين المهاجرين أنفسهم، فمنهم من رأى أبا بكر أولى بالخلافة، وكان عمر بن الخطاب هو الذي رشحه وأدعمه لهذا الأمر، ومنهم من رأى علي بن أبي طالب أولى بالخلافة لقرابته من النبي، فهو ابن عمه وزوج ابنته فاطمة، ويعتقد الشيعة (وبعض السنة) أن النبي أوصى في خطبة الوداع لعلي بقوله: "من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم والِ من والاه وعادي من عاداه"، والتي سميت بخطبة الغدير، في مكان سمي بغدير خم يقع في منتصف الطريق بين مكة والمدينة. وكان عمار بن ياسر من المطالبين بإسناد الخلافة إلى علي، وعارضه آخرون. وكان الإمام علي منشغلاً في تلك الإثناء بدفن جثمان النبي ولم يكن حاضراً لاجتماع سقيفة بني ساعدة.
ويضيف أحمد أمين: " على كل حال، اتسعت هوة الخلاف، فلما علِمَ أبو بكر وعمر باجتماع الأنصار في سقيفة بني ساعدة ذهبا إليها، وخطب أبو بكر خطبة موفقة أقنع فيها الأنصار بأولوية المهاجرين الأولين، وبذلك كُفيَ المهاجرون خلاف الأنصار، ثم كان أن كُفي أبو بكر أمر عليّ، فقد كره كثير من الصحابة أن يجمع بين النبوّة والخلافة، ولعلمهم بشدة عليّ في الحق وعدم التساهل."[2]
وهكذا أسندت الخلافة إلى أبي بكر، ولما علم الإمام علي بما جرى في سقيفة بني ساعدة، وأن المهاجرين تمسكوا بأولوية قريش في الخلافة لقرابتهم من النبي، قال والله "تمسكوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة"، يعني أنهم اتخذوا القرابة من النبي حجة لهم ولكنهم منعوه هو من الخلافة.[3]
على أي حال ومهما كان من أمر، فقد بايع الإمام علي أبا بكر بعد ستة أشهر من وفاة الرسول وبعد وفاة زوجته فاطمة، لأنها (فاطمة) لم تكن على وئام مع أبي بكر حيث منعها من حقها في فدك، إذ تمسك بقول أنه سمع رسول الله يقول: "نحن معشر الأنبياء لا نورث وما نتركه صدقة" ولم تنتقل فدك إلى أهل البيت إلا في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز.
ومهما يكن من أمر، فقد بقي الإمام علي وفياً للخلفاء الثلاثة الذين سبقوه. ولقد وقف عليّ بباب أبي بكر ساعة وفاته ونعاه قائلا: "يرحمك الله يا أبا بكر، لقد كنت والله أول القوم إسلاما صدقت رسول الله حين كذّبه الناس، وواسيته حين بخلوا، وقمت معه حين قعدوا " (أحمد أمين، نفس المصدر)

---

[1] - أحمد أمين، نفس المصدر، ص53-54
[2] - أحمد أمين، نفس المصدر، ص51.
[3] - أحمد أمين نفس المصدر، ص51.

وقد دامت خلافة أبي بكر عامين، ثم أوصى بها قبل وفاته إلى عمر بن الخطاب، والذي بدوره أوصى وهو على فراش الموت بتشكيل مجلس شورى من ستة أشخاص من الصحابة الكبار، لاختيار واحداً منهم خليفة فهم ستة نفر: علي، وعثمان، وطلحة، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص. وأن يدير الاجتماع عبدالرحمن بن عوف. وكان أبرز المرشحين هما علي وعثمان. فسأل بن عوف علياً فيما إذا يتعهد باتباع سنة رسول الله ونهج الشيخين أبي بكر وعمر؟ فأجاب عليٌ بأنه يتعهد بإتباع سنة رسول الله، ولكن لا يلتزم بنهج الشيخين بل سيتبع اجتهاده. ثم توجه بنفس السؤال إلى عثمان فقال نعم سألتزم بسنة النبي ونهج الشيخين. فصوت الثلاثة وهم: الزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، أجمعوا على اختيار الرابع، هو عثمان. وأما الخامس علي بن أبي طالب فقد انفرد بالخلاف، ثم بايع وهو يقول: "خدعة وأي خدعة!" وأما السادس طلحة فكان غائباً، كفل برأيه سعد بن أبي وقاص. أنظر قصة الشورى في الطبري، أحداث سنة 23 هـ.[1]

الفتنة الكبرى

وقد التزم عثمان بما وعد به مجلس الشورى خلال السنوات الست الأولى من خلافته، ولكنه انحرف عنه في السنوات الست الأخيرة حيث انحاز إلى أقربائه من بني أمية ففضلهم على بقية المسلمين في السلطة والمال والنفوذ. وقد برر عثمان فيما أعطى لذوي قرابته من بيت المال فقال: "إن عمر كان يحرم قرابته احتساباً لله، وأنا أعطى قرابتي احتساباً لله، ومن لنا بمثل عمر؟" [2] وهذا الانحياز لقرابته أثار عليه نقمة المسلمين من مختلف الأمصار، فثاروا عليه وقتلوه.

وبعد مقتل عثمان انتخب الثوار علياً خليفة، وبايعه الناس بمن فيهم طلحة والزبير.

ويقول طه حسين في هذا الخصوص في كتابه (الفتنة الكبرى، علي وبنوه،ج2):"... فقد كان خليفتهم الجديد أجدر الناس بأن يملأ قلوبهم طمأنة، وضمائرهم رضىً ونفوسهم أملاً. فهو ابن عم النبي وأسبق الناس إلى الإسلام بعد خديجة، وأول من صلى مع النبي من الرجال، وهو ربيب النبي قبل أن يُظهر دعوته ويصدع بأمر الله.... وكان النبي يحبه أشد الحب ويؤثره أشد الإيثار، استخلفه حين هاجر على ما كان عنده من ودائع حتى ردها إلى أصحابها، وأمره فنام في مضجعه ليلة ائتمرت قريش بقتله، ثم هاجر حتى لحق بالنبي في المدينة فآخى النبي بينه وبين نفسه، ثم زوجه ابنته فاطمة، ثم شهد مع النبي مشاهده كلها، وكان صاحب رايته في أيام اليأس. وقال النبي يوم خيبر: "لأعطينَّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله". فلما أصبح دفع الراية إلى عليّ. وقال النبي حين استخلفه على المدينة يوم سار إلى غزوة تبوك: "أنت مني

---

[1] - الطبري، نفس المصدر، ص 586

[2] - طه حسين، الفتنة الكبرى، ج1، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1980، ص 42

بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي". وقال للمسلمين في طريقه إلى حجة الوداع: "من كنت مولاه فعلي مولاه. اللهم وال من والاه وعاد من عاده".
ويضيف طه حسين فيقول: ((وكان عمر رحمه الله يعرف لعليّ علمه وفقهه ويقول "إن عليّاً أقضانا". وكان يفزع إليه في كل ما يعرض له من مشكلات الحكم. وقال حين أوصى بالشورى: " لو ولّوها الأجلح لحملهم على الجادة." إلى فضائل كثيرة يعرفها له أصحاب النبي على اختلافهم، ويعرفها له خيار المسلمين التابعين، ويؤمن له بها أهل السنة كما يؤمن له بها الشيعة"[1].
ولكن رغم كل هذه الفضائل لعلي، تمردّ عليه كثيرون ومنهم من بايعوه مثل طلحة والزبير في أول الأمر، ثم انقلبوا ضده فيما بعد كما سنرى. وقد اتخذ بنو أمية وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان مقتل عثمان ذريعة لنيل الخلافة لأنفسهم، فقاموا بمطالبة علي بالكشف عن قتلة عثمان والانتقام منهم، الأمر الذي لم يكن بإمكانه تنفيذه لعدم معرفة القاتل الحقيقي في خضم تلك الثورة، وكان محمد بن أبي بكر أحد المتهمين بقتل عثمان. فأعلن معاوية، الذي كان والياً على الشام، التمرد على الخليفة.
ومما يجدر ذكره في هذا الخصوص، أن سئل الإمام عليّ في رأيه في عثمان وقاتليه فقال: "إنه استأثر فأساء الأثرة، وجزعوا فأساءوا الجزع، ولله حكم واقع، في المستأثر والجازع". ويعلق أحمد أمين قائلاً: ولعل هذا أصدق وصف لما كان بين عثمان والناقمين عليه، وهو كذلك أصدق وصف للأمويين والعباسيين، والناقمين عليهم من الشيعيين.[2]

انشقاق المسلمين وأولى الحروب بينهم

كانت السيدة عائشة في أول الأمر من المحرضين على عثمان وهي التي قالت عنه: "اقتلوا نعثلاً لعن الله نعثلاً"، ولكن ما أن سمِعَتْ أن علي بن أبي طالب أختير خليفة حتى تحركت ضده مطالبة بدم عثمان. فتوجَّهتْ إلى البصرة ومعها طلحة والزبير، ولحقهم الإمام علي إلى هناك حيث وقعت أول حرب بين المسلمين سميت بحرب الجمل. وسمّيَتْ بحرب الجمل لأن السيدة عائشة، أم المؤمنين، كانت على ظهر جمل تحرض المسلمين على قتال أنصار الإمام علي، ولم تقف الحرب إلا بعد أن تم قتل ذلك الجمل. وكانت عائشة تكره الإمام علي بسبب موقفه منها في قضية الإفك، وانتهت وقعة الجمل بانتصار الإمام علي ومقتل الزبير وطلحة.
ومن نافلة القول أن الإمام علي قد أُجبِرَ على حرب الجمل، فخاضها متألماً، فكان يقول بعد أن نظر إلى القتلى من الفريقين:
أشكو إليك عُجَري وبُجَري.....شفيتُ نفسي وقتلتُ معشري[3]

---

[1] - طه حسين، الفتنة الكبرى، ج2، ص 15-16.
[2] - أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج3، ط10، مكتبة النهضة المصرية، 1936، ص 300.
[3] - طه حسين، نفس المصدر، ص107.

وقد سأله رجل منهم ذات يوم: "أيمكن أن يجتمع الزبير وطلحة وعائشة على باطل؟ فقال: "إنك ملبوس عليك، إن الحق والباطل لا يُعرفان بأقدار الرجال، اعرف الحق تعرف أهله، واعرف الباطل تعرف أهله."[1]
وبعد حرب الجمل حصلت حرب صفين، وهي بلدة على ضفاف الفرات في سوريا، بين معسكر الإمام علي ومعسكر معاوية، والتي انتهت بالتحكيم الذي خُدِعَ فيه أبو موسى الأشعري ممثل الإمام علي، من قبل الداهية عمرو ابن العاص ممثل معاوية. وبسبب خديعة عمرو بن العاص ونجاحه، حصل انشقاق في معسكر الإمام علي، فخرجت عليه جماعة أطلق عليهم (الخوارج) مما اضطر الإمام علي محاربتهم لتكفيرهم له، وشراستهم وتمردهم عليه. وانتهى الصراع باغتيال الإمام علي بن أبي طالب (ع) على يد أحد الخوارج يدعى عبدالرحمن بن ملجم المرادي عند صلاة الفجر يوم 21 رمضان 40هـ (661/2/28م). وبمقتل الإمام علي انتهت مرحلة الخلافة الراشدية، وظهرت الدولة الأموية الوراثية.
والجدير بالذكر أن في هذه الفترة كانت أغلبية المسلمين، وبالأخص من الأنصار، ومعظم الأحياء الذين شاركوا الرسول في معركة بدر وغزواته الأخرى، وقفوا مع الإمام علي، دون مسميات بأهل السنة أو الشيعة، وكان قسم من قريش وأهل الشام مع الأمويين. أما أهل العراق ومصر والحجاز واليمن وغيرها من الأمصار، فكانوا مع علي وأولاده من بعده.
وهذه الحروب أضرت بالمسلمين ووحدتهم كثيراً، وقد سئل الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز عن الجمل وصفين فقال: "تلك دماءُ كفَّ الله يدي عنها، فلا أحبُّ أن أغمس لساني فيها"[2].
ثم حصلت واقعة كربلاء بعد أن طلبَ أهل العراق من الحسين بن علي أن يقدم إليهم لينصبوه خليفة. ولما استجاب الحسين لطلبهم ووصل العراق مع أهل بيته ونفر قليل من أنصاره لم يتجاوز عددهم 72 شخصاً، واجه جيشاً جراراً أرسله الخليفة الأموي يزيد بن معاوية لمواجهته، فحصلت واقعة كربلاء في اليوم العاشر من شهر محرم عام 61 هجرية (12 أكتوبر 689م)، وكانت مجزرة دامية رهيبة وإبادة بحق أهل البيت وخاصة آل علي، ومأساة كبرى بكل معنى الكلمة. ومنذ تلك الواقعة المأساوية صار العراقيون من شيعة أهل البيت (آل علي) مصدراً للثورات والقلاقل ضد الحكام على مختلف الحقب التاريخية.

أهل السنة هم أنصار أهل البيت

تؤكد كتب التاريخ أن معظم أهل العراق، سنة وشيعة (عدا الخوارج)، كانوا من أنصار الإمام علي وأهل بيته، إذ يقول الدكتور علي الوردي في هذا الخصوص: "قد يستغرب

---

[1]- (طه حسين، الفتنة الكبرى، ج2، ص 40).
[2] - الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، دار الجيل، بيروت، تاريخ النشر غير مذكور، ص 289

القارئ إذا علم بأن كلتا الطائفتين كانتا في أول الأمر من حزب واحد، وإن الذين فرقوا بينهما هم السلاطين ووعاظ السلاطين. ففي عهد الدولة الأموية كان الشيعة وأهل السنة يؤلفون حزب الثورة. إذ كان الشيعة يثورون على الدولة بسيوفهم، بينما كان أهل السنة يثورون عليهم بأحاديثهم النبوية - هؤلاء كانوا ينهون عن المنكر بألسنتهم، وأولئك ينهون عنه بأيديهم."[1]

والجدير بالذكر أن مصطلح "أهل السنة والجماعة" لم يظهر في التاريخ إلا في عهد الخليفة العباسي المتوكل. وكانوا قبل ذلك يُدعَون بـ "أهل الحديث". و"الحديث" و "السنة" لفظتان مترادفتان في بعض الوجوه. ومن يدرس سيرة أهل الحديث إثناء الحكم الأموي يجدهم كانوا على عداء مستحكم ضد ذلك الحكم الطاغي، ما عدا فترة خلافة عمر بن عبد العزيز الذي كان عادلاً وراشدياً، ولذلك سمي بالخليفة الراشدي الخامس. ولو درسنا سيرة الأئمة الكبار لأهل السنة والجماعة، كأبي حنيفة، والشافعي، وأنس بن مالك، وأحمد بن حنبل، الذين عاشوا في أواخر العهد الأموي وأوائل العهد العباسي لوجدناهم يتشيَّعون لعلي ولمبادئه الثورية تشيعاً عجيباً رغم الظروف المثبّطة التي كانت تحيط بهم. فأبو حنيفة النعمان الذي يُلقّب بـ "الإمام الأعظم" كان علوي الهوى ثورياً من طراز فذ. يقول الزمخشري: "وكان أبو حنيفة يفتي سراً بوجوب نصرة زيد بن علي، وحمل الأموال إليه، والخروج معه على اللص المتغلب المتسمى بالإمام والخليفة" (أنظر: الزمخشري، الكشاف، ج1 ص64).

وقد ساند الإمام أبو حنيفة الشهيد الثائر زيد بن علي زين العابدين، على الخليفة الأموي هشام بن عبدالملك وقال عنه (ضاهى خروجه خروج رسول الله يوم بدرٍ).

ولما ثار محمد بن عبد الله الحسني في المدينة، ضد المنصور بايعه أبو حنيفة. وظل على تلك البيعة بعد مقتله إذ كان يعتقد بموالاة أهل البيت. (الشهرستاني الملل والنحل ج1 ص79). وكتب أبو حنيفة إلى إبراهيم، أخي محمد، يشير إليه بقصد الكوفة سراً ويعلمه بأن في الكوفة من الشيعة من يستطيع دعمه.[2] كما ونعرف من التاريخ أن الإمام الأعظم أبو حنيفة (رضي الله عنه) قد درس الفقه فترة على الإمام جعفر الصادق في الكوفة، وكان من أقرب الناس إلى الإمام موسى الكاظم (ع)، فكلاهما عانى السجن والاضطهاد معاً وبواسطة الحاكم نفسه ومن أجل القضية ذاتها. ولو أدرك الشيعة حقيقة الأمر لعرفوا أن أبا حنيفة هو أحد أئمتهم كما هو أحد أئمة أهل السنة، لأنه وجد قبل انقسام المسلمين إلى سنة وشيعة، وكان من أنصار أهل البيت.

والكلام نفسه ينطبق على الإمام الشافعي (رحمه الله) الذي لم يقِّل عن أبي حنيفة تشيُّعاً للعلويين، وهو الذي أُتهِم بأنه رافضي لشدة تشيّعه وقد قال في ذلك شعراً: (راجع بن حجر، ص 79، 88، 108):

---

[1] - علي الوردي، وعاظ السلاطين، دار كوفان، لندن، ط2، 1995، ص 232.

[2] - علي الوردي، نفس المصدر، ص233).

قالوا ترفضتَ قلتُ كلا ..... ما الرفض ديني ولا اعتقادي
لكن توليتُ غير شكٍ ..... خير إمام وخير هادي
إن كان حب الولي رفضاً..... فإنني أرفَضْ العبادِ
وقال في مكان آخر:
تزلزلت الدنيا لآل محمد ..... وكادت لهم صمم الجبال تذوبُ
وغارت نجوم واقشعرت كواكب.... وهتكت أستار وشق جيوب
نصلي على المبعوث من آل هاشم..... ونعزي بنيه إنَّ ذا لعجيب
لئن كان ذنبي حب آل محمد..... فذلك ذنب لست منه أتوب
همُ شفعائي يوم حشري وموقفي....إذا ما بدت للناظرين خطوب
ثم يقول:
إن كان رفضاً حب آل محمد.... فليشهد الثقلان أني رافضي

أما أنس بن مالك إمام المدينة المعروف، فكان أيضاً من تلاميذ الإمام جعفر الصادق (ع) وقد ساعد محمداً الحسني في ثورته على المنصور إذ أفتى بصحة بيعته فعاقبه المنصور على ذلك ضرباً بالسياط.[1]
وإذا أتينا إلى الإمام السني الرابع، أحمد بن حنبل، فهو الآخر لا يقل عن أسلافه في التشيُّع لعلي والإشادة بفضله. وهو القائل: "ما جاء لأحد من الصحابة من الفضائل ما جاء لعلي" (أنظر بن حجر، المصدر السابق).
ويضيف علي الوردي: بعث على بن أبي طالب روح الثورة في المجتمع الإسلامي. فتولى تلك الروح بعد موته طائفتان من الناس، هما طائفة الشيعة من جانب، وطائفة أهل الحديث (أهل السنة) من الجانب الآخر. أولئك ثاروا بسيوفهم وهؤلاء ثاروا بأقلامهم. واستطاعت الطائفتان أخيراً أن تقضي على الدولة الأموية قضاءً كاد أن يكون مبرماً. إذا تكاتف السيف والقلم على أمر، فلا بد أن يتم ذلك عاجلاً أو آجلاً.[2]
وبعد القضاء على الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية، شعر العلويون بخيبة أمل لأن أولاد عمهم العباس قد اغتصبوا منهم الخلافة. لذلك بدأ الصراع من جديد بين أولاد العمومة، وهكذا وجد الشيعة أنفسهم دائماً في المعارضة. ولما كانت السلطة تفسد الحاكم، ومهما كان ناقماً على الظلم عندما كان في المعارضة، إلا إن نزعة الظلم متأصلة في الإنسان، فلابد وأن يكون هناك أناس ناقمون، وآخرون منتفعون من هذا الحاكم أو ذاك، وعليه فقد حذا خلفاء بني العباس حذو الأمويين في ظلم الرعية وبالأخص أولاد علي وشيعتهم. ومن المؤسف أن يأخذ هذا النزاع العائلي قالباً دينياً ويتحول إلى صراع طائفي بين السنة والشيعة فيما بعد.

[1] - جرجي زيدان، التمدن الإسلامي، ج4، ص 119.
[2] - علي الوردي، المصدر السابق، ص 234.

ومن هنا نرى أن الشيعة كانوا يمثلون المعارضة على الدوام، وفي حالة الثورة الدائمة، أشبه بالبركان الذي لا يهدأ، وهكذا بدأت بثورة الحسين، لتليها ثورة المختار، ثم ثورة زيد بن علي، وثورة عبد الله بن محمد الحسني .. الخ.

الشيعة في عهد الخليفة المأمون

وفي عهد الخليفة عبدالله المأمون توقف اضطهاد الشيعة، إذ كان المأمون شيعي الهوى، قرّب منه الإمام الشيعي الثامن علي بن موسى الرضا، وأعلنه ولياً للعهد. يقول أحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام، ج3): "فبايع الناس لعلي بن موسى من بعد المأمون الذي أمر الناس بخلع لباس السواد ولبس الخضرة، وكان هذا في خراسان. فلما سمع العباسيون ببغداد ما فعل المأمون من نقل الخلافة من البيت العباسي إلى البيت العلوي، وتغيير لباس آبائه وأجداده بلباس الخضرة أنكروا ذلك وخلعوا المأمون من الخلافة غضباً من فعله، وبايعوا عمه إبراهيم بن المهدي".

ويؤول أحمد أمين الأسباب التي دعت المأمون إلى أخذ هذا الإجراء، نوجزها بما يلي: (1) أنه استعرض الفتن منذ عهد الإمام علي إلى يومه فرآها مضعفة للدولة، ومفرقة للكلمة، ومن الأفضل فتح الباب أمام البيتين العباسي والعلوي يختار خيرهم، (2) كان المأمون معتزلياً من معتزلة بغداد وهم يرون أن علياً كان أولى بالخلافة حتى من أبي بكر وعمر، فذريته من بعده أحق، (3) أنه كان تحت تأثير الفضل بن سهل، الشيعي المعتزلي، (4) أنه رأى أن عدم تولي العلويين للخلافة يكسب أئمتهم شيئاً من التقديس، فإذا ولّوا الحكم ظهروا للناس وبان خطؤهم وصوابهم فزال عنهم هذا التقديس.

وحول مدى إخلاص المأمون لهذه الإجراءات، يضيف أحمد أمين: "وأغلب الظن أن المأمون كان مخلصاً في عمله صادقاً في تصرفه، وقد زوَّج المأمون عليّاً الرضا هذا ابنته، وزوَّجَ محمد بن علي بنته الأخرى، ولكن شاء القدر أن يموت الرضا سريعاً، بعد أن ولاّه المأمون عهده، وبعد أن مرض أياماً ثلاثة، فادّعوا أن المأمون سمَّه لثورة بغداد، وما أكثر ادعاء الشيعة بسّم أئمتهم، وهذا بعيد، فالمؤرخون يروون حزن المأمون الشديد عليه، كما يرون أن المأمون بعد موته (الإمام الرضا) وبعد انتقاله إلى بغداد ظل يلبس الخضرة (وهو شعار العلويين) تسعة وعشرين يوماً، ويلزم القُواد بلبسها، فلما رأى كراهية البيت العباسي لها ودسهم الدسائس في ذلك اضطر أن يغيرها إلى السواد (وهو الشعار العباسي)، فإن كان حقاً قد سُمَّ، يكون قد سمَّه أحد غير المأمون من دعاة البيت العباسي.[1]

والجدير بالذكر أن المأمون كان متفلسفاً، شديد الولع بمذهب **المعتزلة الذين كانوا** يقيمون العقيدة الدينية على أساس العقل والتفكير المنطقي، وهم مؤسسو "علم الكلام"، وقد قرّب المأمون إليه فقهاءهم وعيّنهم في مناصب الدولة، كما استفاد هؤلاء من

[1] - أحمد أمين، ضحى الإسلام،ج3، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1936، ص 294-296.

المأمون في الحرية التي تمتعوا بها في عهده لنشر مذهبهم بين الناس، وبذلوا في ذلك جهوداً طائلة، ومالوا إلى اضطهاد من كان يخالفهم في الرأي. وسار على نهج المأمون الخليفة المعتصم والواثق في الميل إلى المعتزلة.[1]

عودة اضطهاد الشيعة في عهد المتوكل

ولكن تغيَّر الوضع في القرن الثالث الهجري بعد استلام المتوكل الخلافة، الذي أعلن الحرب على جميع الفرق الإسلامية، حيث راح يضطهد المعتزلة والشيعة والخوارج والصوفية، وشجع أهل الحديث أي أهل السنة من أتباع أبي الحسن الأشعري، "وسعى لإيجاد فرقة مرتبطة به وتستند إلى سنة النبي استناداً شرعياً بعيداً عن الملابسات السياسية التي حكمت سلوك الفقهاء قبل عهد المتوكل."[2] ولذلك انتهى التنوير الإسلامي، وابتلى المسلمون بالفكر السلفي الرافض للتطور منذ ذلك العهد وإلى الآن. وقام المتوكل باضطهاد المعتزلة خاصة، اضطهاداً مزرياً، وصار يتتبعهم فرداً فرداً ويقصيهم عن مناصبهم التي كانوا فيها على عهد أسلافه الثلاثة (المأمون والمعتصم والواثق). ومن جملة ما فعل في هذا السبيل أنه أمر عامله بمصر أن يُحلق لحية قاضي القضاة هنالك، إذ كان معتزلياً شديداً، وأن يضربه ويطوف به على حمار في الأسواق. والجدير بالذكر أن المتوكل كان من أظلم الخلفاء وأكثرهم عربدة، ودناءة، وسفكاً للدماء. وقد سمّاه بعض المستشرقين "نيرون الشرق". وكان شديد البغض للإمام علي (ع)، إذ يحكى أن نديماً له، اسمه عبادة المخنّث، كان يشد على بطنه مخدّة ويكشف عن رأسه الأصلع ثم يرقص ويقول: "قد أقبل الأصلع البطين- خليفة المسلمين" يقصد بذلك علياً. وكان المتوكل يشرب على هذا المنظر ويضحك.[3]

كما وأمر المتوكل بهدم قبر الحسين، وهدم ما حوله من المنازل، ثم حرث أرضه وغمره بالماء لمنع الناس من زيارة القبر الذي اعتبره خطراً عليه، ولكنه لم يوفق في القضاء عليه قضاءً نهائياً، فالزوار أخذوا ينثالون على كربلاء سراً، ويبذلون في ذلك النفس والنفيس. وبقي قبر الحسين رغم ذلك يناطح الأيام والليالي- دون أن يخمد له أوار.[4]

كذلك أمر المتوكل بسل لسان ابن السكيت، اللغوي المعروف، حين سمعه يمدح الحسن والحسين. وكان شاعر المتوكل، علي بن الجهم، أول شاعر استعمل مصطلح "سني" في شعره، ولكونه ترعرع في ظل المتوكل، فقد رهن تسننه في معاداة علي بن أبي طالب، فكان يهجوه بالاسم في قصائده والتي يبدو أنها أهملت فيما بعد فلم تدرج في ديوانه. وقد تصدى له دعبل الخزاعي والبحتري... ورغم محاولات التقرب من فقهاء السنة وأهل الحديث الذين ساءهم هذا العداء الناشب بين أسرتي أهل البيت، وهم كانوا

---

[1] - علي الوردي، المصدر السابق، ص241.

[2] (راجع الجذور التاريخية للطائفية في العراق، هادي العلوي-علاء اللامي/الثقافة الجديدة، العدد 275).

[3] - علي الوردي، المصدر، ص 241-242 نقلاً عن مروج الذهب للمسعودي).

[4] - علي الوردي، نفس المصدر، ص 255.

في أعماق قلوبهم يميلون نحو العلويين، فلم تفد فيهم الجهود التي كان يبذلها المتوكل وغيره من بني العباس للتقرب منهم. فقد انصرف الفقهاء وأهل الحديث إلى تأسيس العقيدة السنية مع احتفاظهم بتبجيل علي وبوصفه الخليفة الرابع وصهر الرسول وفارس الإسلام. ولم يتأثروا بسياسة المتوكل في هذا الخصوص.[1]
ولكن هناك من يصب الزيت لتصعيد الخلاف العقائدي ليصبح صراعاً وعداءً طائفياً لإرضاء السلطان، ومن هنا بدأ الصراع الطائفي يأخذ لباسا سياسياً ويتضح من هذا بكل جلاء أن الطائفية هي نزعة سياسية وليس لها سند أو أساس عقائدي ديني، إذ أخذ أهل السنة يطلقون على الشيعة لقب "الروافض" باعتبار أنهم رفضوا الصحابة. بينما أطلق الشيعة على أهل السنة لقب "النواصب" باعتبار أنهم ناصبوا العداء لأهل البيت وحالفوا أعدائهم الأمويين. وبهذا تمادى الغلو من كلا الجانبين، وأصبح داءً اجتماعياً وبيلاً.
وفي حقيقة الأمر، وكما يقول الوردي: [لم يكن الشيعة "روافض" في أول أمرهم، وكذلك لم يكن أهل السنة "نواصب" إنما هو التطرف، وما سميَّناه، بالتراكم الفكري، الذي أدى بهما إلى هذه النتيجة المحزنة.][2]

حركة التأليف عند الشيعة

نشطت حركة التأليف عند فقهاء الشيعة في العهد البويهي، وتكاثر مؤلفو الشيعة الإثني عشرية، ونشط التأليف في الفقه والتاريخ والكلام والعقائد دون سابق مثال. وكان أئمة الشيعة قبل ذلك ينقلون تعاليمهم الفقهية من الحجاز إلى الشيعة في العراق بهدوء ودون استفزاز للطرف الآخر، وكانوا يكنون الاحترام للشيخين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما. أما في العهد البويهي فقد ظهرت مؤلفات فيها الغلو والمبالغة والاستفزاز للآخرين.
ولعل أهم هذه المؤلفات المعتمدة كتاب "الكافي" للكليني، أول كتب الشيعة الاثني عشرية. والكليني معاصر للإمام الثاني عشر-عهد الغيبة الصغرى- وتوفي عام 329 للهجرة. وللكليني كتابان: أصول الكافي، وفروع الكافي. وفيهما العقائد وأقوال الأئمة في قضايا الدين والدنيا ويخلوان من الهجوم على الشيخين. وأخبار الكافي موثقة في العموم... وتكاثرت المؤلفات بعد كتاب الكافي، وبرز ابن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق الذي كتب حوالي ثلاثمائة مصنف في التاريخ والأدب والفقه، "ولكن الأشد تأثيراً في تطور الطائفة الشيعية هو الشيخ المفيد، وكان في العراق في عز الحقبة البويهية وألف نحواً من مئتي كتاب في التاريخ والعقائد والفقه وقد حضي برعاية عضد الدولة البويهي وضمن مؤلفاته أخبار ملفقة كثيرة يطعن فيها بالخليفتين والصحابة، وهو الذي أطلق للرواية الشيعية خيالها الجامح وراء الأصول المرعية للكتابة عند المؤرخين

[1] - هادي العلوي وعلاء اللامي، المصدر السابق ص28.
[2] - علي الوردي، المصدر السابق، ص 246.

المحترفين. وكتاباته استفزازية تثير التوتر وقد سخر منه المعري في إحدى لزومياته".[1]

وبناءً على ما تقدم نجد أنه لم يكن هناك أي اختلاف فقهي أو تباين في الموالاة لأهل البيت بين السنة والشيعة، بل كان صراعاً بين الطائفتين من جهة، وبين الحكام من جهة أخرى في العهد الأموي في أول الأمر، وإنما منشأ هذا الصراع الطائفي هو سياسي تم إشعاله من قبل السياسيين ومن أجل مصالح الحكام فقط، وهؤلاء الحكام يستأجرون الوعاظ والشعراء لتأجيج الفتنة الطائفية، بينما كان الثوار المخلصون من الفريقين يدافعون عن مصالح الفقراء والمظلومين من الفريقين أيضاً.

والجدير بالذكر أن في زماننا هذا راح يعزف على وتر الطائفية عدد غير قليل من رجال الدين، وبالأخص من الوهابيين، والكتاب والزعماء السياسيين، من داخل العراق وخارجه، لإثارة الفتنة الطائفية وتسعيرها للتمادي في تمزيق الشعب العراقي، وخاصة بعد غزو النظام البعثي للكويت وهزيمته المنكرة. وازدادت هذه الحملة اشتعالاً بعد سقوط حكم البعث الصدامي، حيث راحت وسائل الإعلام، وخاصة الفضائيات والإذاعات، والصحافة المطبوعة والإلكترونية (الإنترنت)، تصب علينا سيلاً من هذه الحملات الإعلامية الموغلة في الطائفية، تصب في خدمة أعداء الشعوب الإسلامية عموماً والعربية على وجه الخصوص، وبالأخص ضد الشعب العراقي بعد سقوط حكم البعث عام 2003.

كما وراح البعض من الكتبة يعيدون على الأذهان الاسطوانة المشروخة، فينشرون كتباً ومقالات تشغل الناس في الجدال القديم العقيم مثل: من هو الأولى بالخلافة، علي أم عمر أو أبو بكر؟ وكتب أخرى تكفر المسلمين الشيعة، ورحنا نسمع تسميات جديدة للشيعة مثل: الشيعة الصفوية، وأحفاد العلقمي، والشراكوة، ...الخ، بل وراح عدي بن صدام حسين أبعد من ذلك. وظهر كتاب مدرسي صادر عن وزارة المعارف السعودية مثلاً بعنوان: (حقائق عن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية). ومن هنا يتساءل المرء، لمصلحة من كل هذه المؤلفات الداعية لتمزيق أبناء الأمة الواحدة والشعب الواحد؟ ومن الخاسر؟

حقاً ما قاله أبو العلاء المعري في هذا الصدد:

إن الشرائع ألقت بيننا إحَنا .....وعلمتنا أفانين العداواتِ

[1] - هادي العلوي وعلاء اللامي، المصدر السابق.

الفصل الثالث

الطائفية في العهد العثماني

يتكون الشعب العراقي، كمعظم شعوب العالم، من أعراق وديانات ومذاهب متعددة. وقد تعايشت هذه المكونات البشرية مع تعدديتها الأثنية والدينية في البلاد عبر قرون، متآخية ومتعايشة بسلام في معظم الأحايين، ولكن كان الحكام ومعهم وعاظ السلاطين وبعض المتطرفين يقومون بإشعال الفتن والصراعات الطائفية بين حين وآخر. لذلك، كان الصراع بين الطائفتين (السنة والشيعة) يمر بمد وجزر حسب توجهات السلطات الحاكمة. و تصاعد هذا الصراع في عهد حكم الاحتلال العثماني منذ بداية القرن السادس عشر، ومما زاد في الطين بلةً وقوع الحروب، بين الدولة العثمانية السنية، والدولة الصفوية الشيعية (1501 -1740)، التي صار العراق مسرحاً لمعاركها.

الأتراك والصفويون

في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تتعاظم على أثر فتح القسطنطينية، ظهرت الحركة الصفوية في آذربيجان التي شكلت خطراً جسيماً على الدولة العثمانية، وكانت هذه الحركة مزيجاً من البكتاشية والتشيع الإثني عشري. وفي بداية القرن السادس عشر الميلادي (العاشر الهجري) تولى قيادة الحركة الصفوية شاب في الثالثة عشرة من عمره، يدعى إسماعيل الصفوي، وهو الآخر من أصل تركي، الذي استطاع خلال سنوات معدودة أن يؤسس دولة قوية في إيران، ويضم إليها العراق وما وراء النهر وجزءاً كبيراً من قفقاسيا.

عمد هذا الرجل إلى فرض التشيُّع على الإيرانيين بالقوة لغرض سياسي وهو مواجهة الدولة العثمانية السنية، فجعل شعاره سب الخلفاء الثلاثة (أبي بكر وعمر وعثمان)، وكان شديد الحماس ويقال أنه قتل حوالي مليون نسمة من الإيرانيين لإرغامهم على تغيير مذهبهم من السنة إلى الشيعة.

ينقل علي الوردي عن جون بيرج، أن السلطان سليم العثماني، والشاه إسماعيل الصفوي، كانا كلاهما من أتباع الطريقة البكتاشية، وفي شبابهما كانا جالسين بحضور "بالم سلطان" الشيخ البكتاشي المشهور، فأتفقا فيما بينهما على أنهما حين يصلان إلى الحكم يسعيان نحو توحيد المسلمين في عقيدة واحدة (البكتاشية). فلما وصلا إلى الحكم كتب إسماعيل إلى سليم يذكره بوعده، فأجابه سليم معتذراً بأن وزراءه سنيون، وأنه مضطر إلى التباطؤ في تحقيق وعده. فكان هذا الاعتذار سبباً لغضب إسماعيل عليه حيث وصفه بأنه كذّاب وأنه لا يلتزم بكلمته. ومن هنا اشتد العداء بينهما.[1]

ومهما كان مبلغ الصحة في هذه الرواية، فإنه كان من سوء حظ الشعب العراقي أن يُبتلىَ بهذين القائدين المتعطشين للدماء بشكل مفرط، وكان العراق ساحة لإشباع نهمهما. إلا إن السلطان سليم بدأ في عام 1514 معركة طاحنة على مقربة من تبريز،

[1] - علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج1، دار كوفان، لندن، 1992، ص46.

أنتصر فيها على الصفويين وقد أمر السلطان بذبح جميع الأسرى وصنع هرماً من جماجم القتلى في ساحة المعركة - كما هي عادة المنتصرين في ذلك الزمن.[1]
دخل المحتلون الصفويون بغداد عام 1508م، فبدأ الشاه إسماعيل الصفوي بهدم ما كان فيها من قبور أئمة أهل السنة، وذبح جماعة من علمائهم. وتشير أكثر المصادر التاريخية، إلى إنه فعل بأهل بغداد، مثلما فعل بالإيرانيين من قبل، فأعلن سب الخلفاء، وقتل الكثير من أهل السنة، ونبش قبر أبي حنيفة.[2]
والمعروف عن الشعوب الإيرانية أنها كانت من أهل السنة، ولكن الشاه إسماعيل أرغمهم بالقوة على تبديل مذهبهم، واستخدم في سبيل تحقيق هدفه هذا السيف والقلم معاً، كما فعل الشيء نفسه الشاه عباس فيما بعد.[3]
ثم تلاه نظيره التركي السلطان مراد الرابع بعد 15 عاماً بإبادة من يستطيع الوصول إليهم من النصف الآخر من عرب بغداد لأنهم شيعة. وسبقت مجزرة مراد عاصفة من وباء الطاعون الشامل قضت على الألوف من أهل العراق المنكوبين سنة 1635م.[4]
بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية بسبب هذا الصراع الدموي بين الإيرانيين والأتراك، فإن بغداد تعرضت إلى خسائر ثقافية لا تثمن. فما تم إنقاذه من الكتب والآثار من غزو المغول أتى عليه الدمار بسبب الحروب بين هاتين الدولتين، فلم يكتف الفريقان، الصفويون والعثمانيون، بقتل عرب العراق من السنة والشيعة لأسباب طائفية فحسب، بل راحوا يدمرون المعالم الحضارية في بغداد. فقد دمِّروا ما تبقى من سور بغداد والكثير من الأبنية التاريخية العباسية، والكتب الإسلامية. فعندما يحتل الصفويون، كانوا يشعلون النيران في مكتبات أهل السنة، وعندما ينتصر الأتراك يحرقون ما عثروا عليه من كتب في مكتبات الشيعة.
وإذا ما أجهرت السلطة العثمانية بعدائها للشيعة واعتنقت المذهب الحنفي، فكان ذلك لأسباب سياسية بحتة. ويقول الوردي في هذا الخصوص: "وفي الحقيقة لم يختلف سلاطين الصفويين اختلافاً أساسياً عن سلاطين العثمانيين. كلهم كانوا يعبدون الله وينهبون عباد الله. ولم يكن الفرق بينهم إلا ظاهرياً. إذ كان جل همهم منصباً على تشييد المساجد وزخرفة جدرانها وتذهيب منائرها. ومن مفارقات التاريخ أن يكون العراق منبع هذا النزاع في أول أمره، ثم يكون في آخر الأمر موضع تشاد وتنافس بين دولة سنية ودولة شيعية. وبهذا وقع المجتمع العراقي بين طابقي رحى.[5]

سبب عداء العثمانيين للشيعة

لقد حكم الأتراك البلاد العربية باسم الإسلام، وأعلن السلطان التركي نفسه خليفة على المسلمين خلافاً للفقه الشيعي الجعفري الذي لا يجيز الخلافة في غير العرب، مستندين

---

[1] - علي الوردي، نفس المصدر، ص47.
[2] - علي الوردي، نفس المصدر، ص43.
[3] - على الوردي، نفس المصدر، ص48.
[4] - حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مطبوعات CEDI فرنسا عام 1989، ص 48-49.
[5] - علي الوردي، لمحات إجتماعية، ج2، دار كوفان، لندن، 1992، ص249.

إلى الحديث النبوي الشريف "الخلافة في قريش". فيما تعتقد المذاهب الإسلامية الأخرى، أي أهل السنة، وخاصة المذهب الحنفي، انه يجوز للمسلم من غير العرب أن يكون خليفة إذا توفرت فيه شروط الإمامة (الخلافة).. الفقه والعدل والاستقامة..الخ. فالمجتهد الشيعي ينظر إلى الحكام نظرة تختلف عن نظرة الفقيه السني إليهم، وقد اتضح هذا في القرون الأخيرة حين اتخذ السلطان العثماني لقب **"الخليفة"** وخوطب بـ**"أمير المؤمنين"**، حيث أصبح السلطان واجب الطاعة لدى أهل السنة باعتباره ولي الأمر الذي ورد وجوب طاعته في القرآن. أما عند الشيعة فولي الأمر الواجب الطاعة هو **الإمام الثاني عشر** الذي غاب عن الأبصار، وهم يسمونه **"صاحب الزمان"**، وينوب عنه إثناء غيبته **المجتهدون**، ولذا فإن المجتهدين في نظر الشيعة أولى بالطاعة من الملك أو السلطان. وإذا لم يحصل الملك على إذن منهم في الحكم كان حكمه باطلاً. ويستشهد علي الوردي في هذا الخصوص بقول الشيخ سليمان ظاهر العاملي قوله: "إن المجتهدين جامعي شروط الاجتهاد هم نواب الإمام... ومن وظيفتهم أن لا يقرّوا ظلم ملك ظالم في الرعية، وأن لا يكتموا حكماً من أحكام الشريعة شريطة التمكين وأن لا يجر إلى فساد وإهراق الدماء..."[1]

استغلال العثمانيين للدين

وعلى الرغم من كون ساطع الحصري، أحد المساهمين في تأجيج الطائفية في العراق في القرن العشرين، ومن موقف غير ديني، لأنه كان علمانياً وقومياً غير متدين أساساً، وسنأتي على ذلك في فصل قادم، إلا إنه كشف في مؤلفاته عن مدى استغلال سلاطين آل عثمان للدين في ظلمهم الشعوب الإسلامية التي حكموها وخاصة الشعوب العربية. يشير الحصري، في كتابه الموسوم: (البلاد العربية والدولة العثمانية) في تتبعه للنزعات الأساسية في السياسة الداخلية للإمبراطورية العثمانية، إلى أن الآيديولوجيا الدينية ورجال الدين المسلمين كانوا ركناً هاماً من أركان الدولة العثمانية، ويؤكد أن السلاطين العثمانيين الذين كانوا يمدون يدهم إلى رجال الدين ويسعون إلى استرضائهم، قد استخدموهم في بسط نفوذهم وسيطرتهم على البلاد العربية، فكان الدين ستاراً يغطون به على ما لهم من سلطة مطلقة، "فيحاولون أن يدعموا أعمالهم ويبرروا تصرفاتهم بفتاوى شرعية يستحصلونها من هؤلاء..

فكان السلطان العثماني يتمتع بسلطات مطلقة، لا يحدها أي حد، والأمر الذي يصدر من بين شفتيه كان يكفي لإعدام الأشخاص، ومصادرة أموالهم دون محاكمة وسؤال.. في الواقع أن أعمالهم كانت تبدو مقيدة -بصورة نظرية - بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا إن رجال الدين قلما كانوا يتأخرون عن إيجاد الأحكام وإصدار الفتاوى التي تخدم مآرب السلاطين، وتضفي على أوامرهم وتصرفاتهم صفة شرعية".[2]

---

[1] - د.علي الوردي، لمحات اجتماعية ج3، درا كوفان، لندن، 1992، ص82، عن فز دبليو فرنو، يقظة العالم الإسلامي، ترجمة بهيج شعبان- بيروت- ج2، ص205.

[2] - ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص 26-27.

وعلى سبيل المثال، يشير الحصري بهذا الصدد إلى **"الفتوى"** التي نصَّت على جواز قتل جميع أخوة السلطان الجديد يوم اعتلائه عرش السلطنة، حتى وقال رجال الدين بوجوب ذلك "منعاً لحدوث فتنة في المستقبل".
وعلى نحو مماثل أمر السلطان سليم الأول، عندما قرر محاربة الشاه إسماعيل الصفوي، بقتل جميع الشيعة الموجودين في البلاد العثمانية، مستنداً في ذلك إلى "فتوى" صادرة من رجال الدين، تعتبر هؤلاء مرتدين عن الإسلام.
والحق يقال أن الحصري كان ضد خلافة آل عثمان، ولكن جاء موقفه هذا في وقت متأخر من حياته الفكرية. ففي معرض الرد على أنصار الخلافة وقولهم بعصمة الخليفة وبأن مخالفة أوامره كفر، ينوه بتهافت التعويل على الدين في أمور سياسية كهذه، وبأن انتقاد أوامر الخليفة ومخالفتها حق للمؤمن إذا رأى فيها "ما يخالف العقل والمنطق".
وهنا يورد الحصري ما تجمع عليه مصادر التاريخ الإسلامي من أن عمر بن الخطاب، ثاني الخلفاء الراشدين، قال في خطبة شهيرة له: "أيها الناس، من وجد منكم فيَّ اعوجا فليقوّمه". وعندما قال أحد الحاضرين: "لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا"، عقب على ذلك بقوله: "الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوّم اعوجاج عمر".[1]

ظلم مضاعف

على أية حال، كان ظلم الدولة العثمانية شاملاً على شعوب الإمبراطورية، وخاصة في البلاد العربية، سنة وشيعة، ولكن ظلمهم على الشيعة كان مضاعفاً، بسبب موقف الفقه الشيعي من الخلافة كما مر بنا، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية تناصب العداء للشيعة وتضمر لهم الكراهية، ونكلت بهم خلال أربعة قرون من حكمها. ورغم كون الشيعة في العراق يشكلون الأغلبية العربية، إلا إنهم حرموا من الرعاية والثقافة إلى جانب الاضطهادات الأخرى.

يصف **كامل الجادرجي** وضع الشيعة أيام الحكم العثماني في كتابه (من أوراق كامل الجادرجي، ص 80) قائلاً: كتب كامل الجادرجي في (من أوراق كامل الجادرجي): "كانت الطائفة الشيعية تعد في زمن السلطان عبد الحميد، وبالحقيقة في زمن الدولة العثمانية، أقلية تنظر إليها الدولة بعين العداء، فلم تفسح لها مجالات التقدم في أية ناحية من نواحي الحياة العامة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك انها كانت لا تقبل لها تلميذاً في المدرسة الحربية، ولا يقبل منها فرد في وظائف الدولة، إلا ما ندر وعند الضرورة القصوى، وحتى في مدارس الدولة الإعدادية القليلة، كانت توضع العراقيل في طريق دخول أبناء الطائفة فيها، فأدى ذلك كله بطبيعة الحال إلى إنعزالها وسلوكها مسلك الأعمال الحرة، كالتجارة، والصناعة، والزراعة وما إلى ذلك من أعمال لا علاقة لها

[1] - ساطع الحصري، أبحاث مختارة في القومية العربية ج2 ص134.

بالحكومة، لأن الدولة كانت لا تعتبر هذه الطائفة جزءً منها، كما كانت الطائفة لا تعتبر نفسها جزءً من الدولة، فكان العداء يستحكم يوماً بعد يوم بينها وبين الدولة.."[1]
وتأكيداً لطائفية الحكم العثماني ضد الشيعة، أرى من المفيد نقل قصة طريفة رواها الراحل عبدالكريم الأزري، بشيء من التفصيل في كتابه (مشكلة الحكم في العراق)، عن تحول أسرة نوري فتاح باشا، من شيعة جعفرية إلى سنة حنفية، أذكرها نظراً لأهميتها و بإيجاز شديد. قال الأزري أن جمعته الصدفة مرة بنوري فتاح باشا، في عمان عام 1975، (وكلاهما من وزراء العهد الملكي)، بعد أن اضطر على مغادرة بيروت بسبب نشوب الحرب الأهلية، وكان في أيامه الأخيرة وقد تجاوز الثمانين حيث توفى بعد أشهر من ذلك اللقاء، فسأله: "هل أسرتك من طوز خورماتو كما يقال؟" فأجاب: "كلا، أن أصل أسرتنا من قرية تسعين، وهي من ضواحي كركوك". فقلت له: "ولكن سكان قرية تسعين جميعهم شيعة جعفريون". قال: "نعم نحن كنا في الأصل شيعة جعفريين، فتحولنا إلى المذهب السني الحنفي. ولتحولنا قصة. إن جدي كان يعمل في كركوك وكانت له معرفة بالمتصرف، وكان شديد الرغبة في إدخال ابنه فتاح، أي والدي، في المدرسة الرشدية لكي يتخرج منها ويدخل الكلية العسكرية ويتخرج منها فيصبح ضابطاً في الجيش العثماني. فسأل جدي المتصرف ماذا يتوجب عليه أن يفعل لكي يحقق أمنيته؟ أجابه المتصرف أن الدخول في المدرسة الرشدية محظور على الشيعة، وأن السبيل الوحيد لإدخال ابنه في المدرسة الرشدية هو أن يبدل مذهبه الشيعي الجعفري بالمذهب الحنفي، ويذهب إلى المحكمة ويسجل التبديل فيها، ويحصل على شهادة بهذا التبديل، ويقدمها إلى مدير المدرسة الرشدية لكي يمكن قبول ابنه تلميذاً فيها. ومتى فعل ذلك عندئذ سيبذل المتصرف ما في وسعه لمساعدته. ونفذ الجد تعاليم المتصرف، وقبل فتاح في المدرسة، ومن ثم في كلية أو مدرسة عسكرية في كركوك وتخرج منها بتفوق، ثم أرسل إلى اسطنبول (الاستانة) ودخل كلية الأركان وتخرج منها بتفوق، وتدرج في الجيش العثماني حتى وصل إلى رتبة أمير لواء التي يتمتع بلقب باشا. وهكذا أصبح والدي فتاح باشا". ثم قال: "هذه هي القصة الحقيقية لأسرتنا."
ويعلق الأزري: "ومنها يتبيَّن أن الشيعة كانوا ممنوعين من الانخراط في المدارس الحكومية."[2]
والسؤال هنا، كم من كفاءات بشرية حرِّمتْ من الاستثمار بسبب التمييز الطائفي، سواءً في العهد العثماني أو العهود الأخرى التي تلته؟

الطقوس الشيعية

بدأت مراسيم العزاء على الحسين وعائلته وصحبه خلال السنوات التي أعقبت مأساة كربلاء، وكذلك زيارة قبره، ولكن كانت هذه الطقوس تأخذ مديات مختلفة بين الصعود

[1] كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي – بيروت 1971، ص 86.
[2] - عبدالكريم الأزري، المشكلة الحكم في العراق، لندن، 1991، ص 346.

والهبوط حسب الأجواء السياسية. وكانت أولى مراسيم عاشوراء جرت في بغداد كان في عام 352 هجرية المصادف 953 ميلادية في عهد الدولة البويهية عندما أمر معز الدولة بأن تغلق الأسواق وتعطل المطاعم، ويبطلوا البيع والشراء، وأن يظهروا النَّياحة في عاشر محرَّم، وخرجت نساء بغداد من منازلهن وهن يلطمن حزناً على الإمام الحسين. (ابن الأثير، الكامل في التاريخ).

فاستفاد الشيعة في عصر البويهيين في ممارسة طقوسهم وشعائرهم، وتوسيع نشاطهم الفقهي، وجرت لأول مرة في بغداد تعازي عاشوراء- الذكرى السنوية لمذبحة كربلاء، تلك الطقوس التي استفزت السنة واعتبروها بدعة محرمة. فكانت تحصل مصادمات بين الغوغاء من الجانبين، وكان العقلاء من الجانبين يتدخلون لإطفاء الفتن.

ثم اتخذت هذه الطقوس دفعاً جديداً مثل إخراج المواكب الحسينية والقيام بالتشابيه التي أسسها الصفويون في إيران منذ القرن السادس عشر، وانتشرت هناك دون أن تأتي للعراق، فقد كان الولاة العثمانيون يمنعونها من الدخول إلى العراق، واستمروا على ذلك أكثر من قرنين حتى جاء الوالي على رضا باشا عام 1831 والذي كان بكتاشياً يكن حباً شديداً لأهل البيت والأئمة الإثنى عشر، فكان هذا أول الولاة الذين سمحوا لها. وقبل ذلك كانت تقام مجالس التعزية في السراديب ويجعلون امرأة تدير الرحى في صحن الدار لكي لا يسمع المارة في الشارع صوت من في المجلس، خاصة في عهد داوود باشا الذي كان متشدداً ضد الشيعة.[1]

إن أول رجل استطاع أن يقيم مجلس تعزية في العراق كان من أهل النجف اسمه الشيخ نصار بن سعد العبسي. والظاهر أنه اغتنم فرصة الصلح الذي عقد في عام 1821 بين داوود باشا وحكومة إيران الذي توسط فيه الشيخ موسى كاشف الغطاء، فأخذ يقيم مجلس التعزية في داره، واقتدى بعض سراة النجف تدريجياً. أما في بغداد فقد بقي المنع سارياً حتى مجيء على رضا باشا الذي انتصر على داوود باشا.

وجرى الولاة بعد علي رضا باشا على سنته، فكانوا يتساهلون في أمر انتشار الطقوس الشيعية، ماعدا مدحت باشا الذي حاول منعها ولكنه لم يوفق، ويقال أنه سأل إسطنبول في أمرها فكان الجواب: "دعهم يفعلون ما يشاؤون ما داموا لا يؤذون سوى أنفسهم".[2]

وفي عصرنا هذا "صار يوم عاشوراء عطلة رسمية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة (الدليل العراقي 1936). وفي زمن الجمهورية أخذت تُقرأ قصة مقتل الحسين من الإذاعة العراقية، وبصوت الخطيب عبد الزهراء الكعبي (ت 1974). لكن قبل تبنيها من قبل السلطة، كانت مأثرة الحسين يستذكرها النَّاس طواعية بإظهار الحزن بالنَّياحة شعراً وترتيلاً، وهي مطابقة إلى حدٍّ بعيد لما أورده الطبري (ت 310 هـ) في تاريخه.[3]

---

[1] - علي الوردي، لمحات إجتماعية، ج2، ص109.)

[2] -(علي الوردي، المصدر السابق، ص110، نقلاً عن علي الخاقاني (شعراء الغري) النجف 1954-ج12 ص324.

[3] - د.رشيد الخيون، عاشوراء... قبل الحِقبة الصفوية، الاتحاد الإماراتية، - 22-12-2009.

مواكب العزاء والثورة الكامنة

أما موضوع زيارة الشيعة لقبر الحسين، والأئمة الآخرين، فقد بدأت في مرحلة مبكرة، أي منذ العهد الأموي، والزيارة هذه تحمل معها نوعاً من التبرك بأهل البيت، وقد حاول المتوكل منعها بتدمير قبر الحسين وغمره بالمياه، إلا إنه فشل في ذلك كما مر بنا في الفصل السابق.

وقد رافقت الزيارة مواكب العزاء التي تحمل في طياتها الثورة ضد الحكام، إذ كان الشيعة في حالة ثورة دائمة ضد ظالميهم من الحكام وعلى مختلف المراحل منذ العهد الأموي وحتى عهد صدام حسين. ويفسر الوردي هذه الظاهرة كما يلي: "يزور الشيعة قبر الحسين بمئات الألوف كل عام. ثم يرجعون من الزيارة كما ذهبوا- لم يفعلوا شيئاً غير النواح واللطم. إنهم اليوم ثوار خامدون. فقد خدَّرهم السلاطين، وحوّلوا السيوف التي كانوا يقاتلون بها الحكام قديماً إلى سلاسل يضربون بها ظهورهم وحراب يجرحون بها رؤوسهم. ومن يدري فقد يأتي عليهم يوم تتحول فيه هذه السلاسل والحراب إلى سيوف صارمة من جديد. إنهم لا يحتاجون في ذلك إلا إلى فرد مشاغب من طراز إبن سبأ". ويضيف: "أن موسم الزيارة في كربلاء يمكن تشبيهه بموسم الحج لكثرة الوافدين إليه. هذا ولكن الزيارة الشيعية تختلف من بعض الوجوه عن الحج، إذ هي تحمل في باطنها بذرة من الثورة الخامدة، ومن يشهد هرج الزوار في كربلاء يدرك أن وراء ذلك خطراً دفيناً...".[1]

أجل، أينما وجد الظلم فهناك احتمال الثورة عليه، والشيعة كانوا مظلومين في جميع العهود، لذلك فهم في حالة ثورة دائمة، إذ كما يقول الوردي: "شبهنا التشيع في وضعه الراهن بالبركان الخامد، فهو قد كان في يوم من الأيام بركاناً ثائراً، ثم خمد على مرور الأيام وأصبح لا يختلف عن غيره من الجبال الراسية إلا بفوهته والدخان المتصاعد منها. والبركان الخامد لا يخلو من خطر رغم هدوئه الظاهري. إنه يمتاز على الجبل الأصم بكونه يحتوي في باطنه على نار متأججة ولا يدري أحد متى تنفجر هذه النار مرة أخرى".[2]

هذا الوصف يكشف لنا عمق فهم الوردي لظاهرة التشيع وتنبؤه بالثورات القادمة، إذ كتب هذا الكلام قبل ما يقارب النصف قرن، وما انتفاضة آذار 1991 وما تلاها من أحداث، إلا تأكيداً لما قاله الوردي. فهل تعلَّم الحكام أي درس من هذا العالم الجليل؟ وهل يستخلص الآخرون دروساً وعبراً من هذه التحذيرات؟

وما تلك المواكب الحسينية والصدامات بينها وبين القوات الأمنية في عهد حكم البعث إلا شكل من أشكال التحضير للثورة وإنذار بانفجار البركان، وإحدى المصادمات التي نالت انتباه الإعلام العالمي هي عندما تحدت الجماهير أوامر السلطات البعثية في منطقة الفرات الأوسط، وراحت تحظر بمئات الألوف لصلاة الجمعة في جامع الكوفة

---

[1] - علي الوردي، وعاظ السلاطين، درا كوفان، لندن، 1994، ص 255.

[2] علي الوردي، المصدر السابق، ص 255).

بإمامة المجتهد السيد محمد محمد صادق الصدر الذي أعاد تقليد خطبة صلاة الجمعة في المذهب الشيعي. وقد تعرض في خطبته في جامع الكوفة في شباط 1999، قبيل إستشهاده، بنقد شديد لإجراءات السلطة البعثية لمنع مسيرات الجماهير الشيعية لزيارة ضريح الحسين في كربلاء، مما أدى إلى إغتياله وإثنين من أبنائه من قبل النظام البعثي عند عودته من جامع الكوفة إلى بيته في النجف الأشرف مساء 19 شباط 1999.
وقد أدت جريمة الاغتيال إلى ردود أفعال عنيفة، حيث خرجت الجماهير الغاضبة في مظاهرات ضد السلطة وحصلت مصادمات مسلحة في عدد من المدن الجنوبية مثل البصرة، والناصرية، وكذلك في مدينة الثورة في بغداد (مدينة الصدر بعد سقوط حكم البعث). وتناقلت وكالات الأنباء أخبار النشاطات الجماهيرية والتي واجهتها السلطة بمنتهى الوحشية.

****

الفصل الرابع

الطائفية في عهد الاحتلال البريطاني وحرب الجهاد

سياسة فرق تسد

اتبع الإنكليز في تعاملهم مع الشعوب المستعمرة سياستهم المعروفة **(فرق تسد)** وكانوا يعتمدون على الأقلية في أي بلد يسيطرون عليه، وذلك من أجل خلق فجوة عميقة وصراعات بين هذه الأقلية وبقية الشعب. فمن جهة، تؤدي سياسة الاعتماد على الأقلية واضطهاد الأغلبية على تفتيت الوحدة الوطنية وتجعل الشعب مفككاً وضعيفاً إزاء المستعمِر في نضاله من أجل التحرر. كذلك تجعل الأقلية الحاكمة ضعيفة إزاء الأغلبية المحكومة، فتضطر إلى الاعتماد على الدعم الخارجي من أجل استمرارها في السلطة، واضطهاد وقمع الأغلبية في الداخل، وبالتالي مناهضة الديمقراطية، لأن الديمقراطية تعني حكم الأكثرية. وهكذا نجد في منح الحكم للأقلية مصلحة متبادلة، تسهيل سيطرة المستعمر على حكومة الأقلية، مقابل ضمان ولاء سلطة الأقلية للمستعمر.
وعملاً بسياستها بدعم الأقلية هذه، كانت الحكومة البريطانية قد انتصرت للشيعة في العراق إبان الحكم العثماني، لأن الطائفة الشيعية كانت تشكل الأقلية في الإمبراطورية العثمانية رغم أنها ليست كذلك في العراق، إذ تفيد الكتب التاريخية أن في الكثير من المناسبات تدخلت القنصلية البريطانية في صالح الشيعة في أواخر القرن التاسع عشر عندما كانت تتعرض للاضطهاد من قبل السلطات العثمانية في العراق، فكانت تعمل بريطانيا ذلك على أمل زعزعة الحكم التركي بالاعتماد على الأقليات من شعوبها.
وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد انتصر الإنكليز للشيعة في بعض الحالات التي كانوا يتعرضون فيها لمذبحة، أو لمشكلة مباشرة مع السلطة العثمانية، ففي حرب نجيب باشا

عام 1843 ضد أهالي كربلاء، تدخل القنصل البريطاني طرفاً لتسوية النزاع. كما تدخل الدبلوماسيون الإنكليز في المشكلة التي تعرض لها الإمام محمد الشيرازي إثناء إقامته في سامراء أواخر القرن التاسع عشر لصالح الشيعة هناك، إلا إن الإمام الشيرازي رفض مقابلة القنصل البريطاني، وبعث له من يبلغه بكلمته وهي "نحن مسلمون فلا حاجة لتدخلكم بيننا"، فرجع القنصل خائباً. (يونس السامرائي، تاريخ سامراء، ص 54)

ولكن هذه السياسة (نصرة الإنكليز للشيعة) تغيرت بعد الحرب العالمية الأولى وبعد طرد الأتراك من العراق، حيث برز العرب الشيعة كأكثرية في العراق، و العرب السنة هم الأقلية. لذلك قرر المستعمرون الإنكليز حكم العراق على أساس الطائفية، والاعتماد على الأقلية العربية السنية حيث كانت نسبتهم لمجموع سكان العراق حوالي 19 بالمائة، والشيعة (55%) ونسبة الأكراد 18%.

أما مجموع الشعب آنذاك فقد كان =2643000 نسمة، حسب الإحصاء السكاني الذي أجرته الإدارة البريطانية عام 1919.[1]

ولعل أدق إحصائية نشرت عن التوزيع السكاني في العراق هي المستمدة من الإحصاء الرسمي الذي أجرته الحكومة العراقية عام 1947، كما نشرها حنا بطاطو في كتابه الموسوم: (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق، النسخة الإنكليزية، ص 40) كما يلي:

جدول يبيِّن سكان العراق وتوزيعهم العرقي، والديني، والمذهبي حسب الإحصاء الرسمي الذي أجرته الحكومة العراقية عام 1947، (وقد أهملنا التفاصيل الأخرى عن النسب الموزعة بين الريف والمدينة)*:

السكان	عدد النفوس	النسبة المئوية
الشيعة العرب	2344000	(%51.4)
السنة العرب	900000	(%19.7)
السنة الأكراد	840000	(%18.4)
الشيعة الإيرانيون	52000	(%1.1)
السنة التركمان	50000	(%1.1)
الشيعة التركمان	42000	(%0.9)
الشيعة الأكراد	30000	(%0.6)
المسيحيون	149000	(%3.1)
اليهود	117000	(%.2.6)
اليزيدية والشبك	33000	(%0.8)

[1] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، ص، مطبوعات CEDI فرنسا عام 1989، ص37-38.

الصابئة	7000	(%0.2)
المجموع	4564000	(%100)

* المصدر: Hanna Batatu, P40, Princeton University Press, New Jersey, 1978

حرب الجهاد

وهناك عامل آخر دفع الإنكليز إلى اضطهاد العرب الشيعة وحرمانهم من التمتع بالحقوق وتكافؤ الفرص في بلادهم، وهو أن المرجعية الشيعية وعشائر الوسط والجنوب قد أعلنوا حرب الجهاد ضد الاحتلال البريطاني، ووقفوا إلى جانب الأتراك دفاعاً عن الدولة الإسلامية في الحرب العالمية الأولى، وهي مفارقة عجيبة أن يدافع الشيعة عن النظام العثماني التركي الذي كان يضطهدهم، ولم يعترف حتى بمذهبهم، بل كان يعتبرهم مرتدين عن الإسلام. وهذه المسألة مهمة تحتاج إلى وقفة لمناقشتها، لإعطاء القارئ الكريم صورة واضحة عنها، وما لها من دور إضافي في اتخاذ الإنكليز موقفاً مناوئاً للشيعة وزرعهم التمييز الطائفي ضدهم فيما بعد، والتي بقيت آثارها المدمرة لحد الآن.

فعند إعلان الحرب العالمية الأولى، قرر الحلفاء، بريطانيا، وفرنسا، وروسيا القيصرية القضاء على الدولة العثمانية (الرجل المريض). وهنا استجابت المرجعية الشيعية إلى فتوى شيخ الإسلام في إسطنبول خيري أفندي، في 7 تشرين الثاني 1914، بالنفير العام للدفاع عن دولة الخلافة الإسلامية. وكان البيان طويلاً جاء فيه: " إن بريطانيا وفرنسا وروسيا تستعبد المسلمين منذ زمن بعيد وتنتهك حرماتهم وهي تبغي إضعاف الخلافة لأنها ركيزة الإسلام ومناط قوته، ولهذا فإن أمير المؤمنين الخليفة يدعو المسلمين جميعاً من غير استثناء **إلى** الجهاد للدفاع عن قبر النبي وبيت المقدس وكربلاء والنجف وعاصمة الخلافة. فيا أيها المسلمون من عاد حياً من جهاده نال سعادة كبرى، أما الذي يموت منكم فله أجر الشهادة ويذهب إلى الجنة حسبما وعدنا الله به."[1]

وقد رافقت هذه الفتاوى حملة دعائية واسعة من قبل الألمان، فكان الدعاة الألمان في البلاد الإسلامية يزعمون أن الشعب الألماني كله قد اعتنق الإسلام، حتى القيصر غليوم نفسه قد اعتنق الإسلام أيضاً، ولهذا صار القيصر يُعرف بين المسلمين باسم "الحاج غليوم" تارة و **"محمد وليم"** تارة أخرى. ومحاولة الأوربيين نشر هكذا دعاية والإدعاء باعتناق الإسلام ليست جديدة في مثل هذه الأحوال. فقد فعل ذلك نابليون

[1]- علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج4، دار كوفان، لندن، 1992، ص19 نقلاً عن الكاتب التركي، Ahmed Amin (,Op.cit.. p174-177).

بونابرت في مصر عندما فتحها في عام 1798 حيث لبس العمامة وتحدث عن رؤيته للنبي محمد في المنام. (تاريخ الجبرتي)
وكان الشيخ مهدي الخالصي متحمساً للجهاد، وكتب في ذلك رسالة بعنوان: **"الحسام البتار في جهاد الكفار"** نشرتها جريدة **"صدى الإسلام"** على حلقات متتابعة.
وعلى الرغم من العلاقة العدائية بين السلطة العثمانية والطائفة الشيعية، كون المؤسسة الشيعية تاريخياً لا ترتبط بالسلطة كما هو معروف وفقاً لتقاليد الفكر الشيعي، فقد استجاب علماء الشيعة المجتهدون لهذه الفتوى بكل حماس، وأصدروا فتاوى لأبناء العشائر العراقية لإعلان الجهاد ضد المحتلين البريطانيين "الكفار". وكان على رأس المنتفضين للجهاد المجتهد السيد مهدي الحيدري، وهو في الثمانين من العمر، وأولاده الثلاثة وهم السيد عبد الحميد والسيد أحمد والسيد راضي، وجميعهم بدرجة الاجتهاد، وكذلك شيخ الشريعة، والشيخ مهدي الخالصي، والسيد عبد الرزاق الحلو. وقاد هؤلاء الزعماء حرب الجهاد في منطقة القرنة والحويزة، كما قاد الجهاد في منطقة الناصرية والشعيبة الفقيه والشاعر السيد محمد سعيد الحبوبي وهو في السبعين من عمره وكان أمين سره آنذاك السيد محسن الحكيم.
لقد قاد هؤلاء الزعماء الروحانيون أبناء العشائر العربية الشيعية من الوسط والجنوب لخوض حرب غير متكافئة، إذ لم يكن أبناء العشائر عندهم أية خبرة أو تدريب على السلاح، ولا الحكومة التركية جهزتهم بما فيه الكفاية من السلاح والعتاد لمواجهة الجيش البريطاني المحترف والمجهز بأرقى التجهيزات بما يناسب الوقت. وأنّىَ لهؤلاء الزعماء الروحانيين، المتفرغين للعلوم الدينية والفقه والحلال والحرام، أن يواجهوا مثل هذه الحرب ويحققوا النصر على جيش محترف، ليجدوا أنفسهم يقومون بأعمال لم يكونوا مهيئين لها، ألا وهي وظائف الجنرالات العسكرية. ومن الجهة الأخرى، سواء اتفقنا أم لم نتفق مع مبررات الفقهاء لحرب الجهاد، فهذا الموقف يعكس مدى إيمان هؤلاء بعدالة قضيتهم واستعدادهم للشهادة في سبيل الدفاع عن الإسلام. كذلك كان العداء بين الشعب العراقي والدولة التركية مستفحلاً لأربعة قرون بسبب ظلم الدولة لهم. فإذا استجاب أبناء العشائر لفتوى الجهاد، كان ذلك استجابة لعلمائهم المجتهدين وليس حباً بالحكومة التركية، ولا حتى الجيش العثماني كان يمكنه أن يضاهي، بقوته، وانضباطه وتجهيزاته في العراق، الجيش البريطاني.
والجدير بالذكر أن رجال الدين السنة في العراق كانوا يتمتعون بنظر ثاقب للمستقبل، واتخذوا الموقف الصائب، فلم يستجيبوا لدعوة الجهاد إلا عدد قليل منهم، أما العدد الأكبر منهم فلم يكتفوا بالقعود عن الجهاد فحسب، وإنما بدؤوا يتصلون برجال الاحتلال البريطاني، عارضين عليهم تأييدهم. فقد عقد اجتماع مهم لهؤلاء العلماء والوجهاء في بغداد بدار عبد الرحمن الكيلاني، نقيب الأشراف، والزعيم الروحي للطائفة القادرية أواخر عام 1915م، واتخذ الاجتماع قراراً مهماً بإرسال تأييد للإنكليز، وعرض

المجتمعون تقديم المساعدة للقوات البريطانية. تم هذا الاجتماع عندما كانت القوات البريطانية محاصرة من قبل القوات الإسلامية في حصار الكوت.[1]
وهكذا واصلت القوات البريطانية زحفها من الفاو ابتداءً من يوم 3 تشرين الأول 1914 شمالاً بقيادة الجنرال طاوزن وبدون مقاومة تذكر حتى ما قبل حصار الكوت.
ومن الطرائف التي تذكر أنه في 31 أيار بدأ الهجوم ولأول مرة ظهرت ثلاث طائرات في سماء المعركة تستطلع مواقع الأتراك، فاشتد الرعب في قلوب الأتراك والمجاهدين الذين كانوا يقاتلون معهم. وقد بلغ تأثير الطائرات في نفوس العشائر أنهم أطلقوا عندئذٍ هوستهم المشهورة: "متعجب خالق له بعيرة".[2]
واجه الجيش البريطاني بقيادة طاوزن هزيمة كبرى في قاطع الكوت، حيث تمت محاصرته بناءاً على خطة القائد الألماني (فون در غولتز) الذي أنيطت به قيادة الجيش السادس في العراق. دام الحصار خمسة أشهر انتهت باستسلام القوات البريطانية في الكوت وكانت هزيمة منكرة في تاريخ الجيش البريطاني، ولكن بعد أشهر شنت القوات البريطانية هجوماً كاسحاً أدى إلى احتلال بغداد يوم 11 آذار 1917، وتمت مطاردة القوات التركية حتى أخرجتها من الموصل بعد يوم من إعلان الهدنة مع تركيا في 31 تشرين الأول 1918.
وكالعادة في مثل هذه الحالات، أي عند هزيمة نظام وسقوطه، تفشت حالة الفوضى والنهب التي لجأ إليها المجاهدون من أبناء العشائر، ولم يسلم من نهبهم حتى إنهم هجموا على خيمة مجتهد كبير بغية نهبها، وقد أسهب الدكتور الوردي في وصفها.[3]

مناقشة حول حرب الجهاد، وهل كان الجهاد مبرراً؟

لنا أن نتساءل: هل كان الحكم التركي في العراق، أو البلاد العربية، يستحق الدفاع عنه؟ وهل كان الاحتلال التركي للعراق يمثل حكماً إسلامياً مشروعاً، خاصة وإنهم كانوا يعتبرون الشيعة منحرفين عن الإسلام بل ومشركين، ومحرومين من أبسط حقوق الإنسان، ناهيك عن حقوق المواطنة؟
في الحقيقة، كان هناك عداء متبادل بين الشيعة والحكم التركي ً، فقد سأمت الناس من الظلم والحروب، وكان التجنيد بلاءً، إذ بدأ حتى الجنود الأتراك يفرون من صفوف الجيش منذ أواخر عام 1916. أما الجنود العراقيون فقد سبقوا أولئك بمدة طويلة، أي منذ إعلان النفير العام وظلوا كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى... وقد اعتاد العراقيون على معاداة الدولة وهم يعتبرون التجنيد كالضريبة يجب التهرب منه بكل وسيلة تقع في أيديهم.[4]

---

[1] - حسن العلوي، المصدر السابق، ص 56، عن كتاب وميض عمر نظمي ص111 عن وثيقة بريطانية.
[2] - علي الوردي، نفس المصدر، ص 161، عن كتاب تحسين العسكري (الثورة العربية الكبرى). بغداد 1936 ج1 ص 70.)
[3] علي الوردي، نفس المصدر، ص183.
[4] علي الوردي، نفس المصدر، ص84.

ولذلك كان الناس يضمرون مشاعر العداء للأتراك بسبب مظالمهم، ولا يرون أي مبرر للدفاع عنهم من الإنكليز، لذلك يقول المؤرخ عباس العزاوي صاحب كتاب: العراق بين إحتلالين: "إن الأهلين صاروا لا يبالون بالهزيمة، وقد نفروا من الحرب العامة. وشاع على لسانهم "سفر علّكْ بدلاً من سفر برلكْ"، أي نفير الهزيمة لا نفير الحرب. وصاروا يذهبون مكبلّين إلى الجبهات للقتال في صفوف الجيش العثماني"[1]

ما الذي كسبه الشيعة من حرب الجهاد؟

أعتقد إن استجابة رجال الدين الشيعة للجهاد ودفعهم لأبناء العشائر في الحرب على الجيش البريطاني المحتل لا يخلو من حيرة، وتحتاج إلى إعادة نظر، ومناقشة عقلانية ومنطقية، بعيداً عن العواطف والحماس. فهناك تناقض أوقعت المرجعية الشيعية نفسها فيه، حيث انتفض الشيعة ضد الإنكليز الذين انتصروا لهم في الماضي، فأعلنوا الجهاد ضد الإنكليز دفاعاً عن الدولة العثمانية التي اضطهدتهم لأربعة قرون.

وقد أعاد التاريخ نفسه على شكل مأساة عام 2003 عندما قاد السيد مقتدى الصدر، (نجل المجتهد الشيعي محمد محمد صادق الصدر)، مؤسس جيش المهدي، حرب الجهاد ضد القوات الأمريكية التي أسقطت أبشع نظام عرفه التاريخ في العراق ألا وهو نظام البعث الصدامي الذي قتل والده وأخويه وابن عم والده السيد محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى.

وقد ألصق الأتراك عقب هزيمتهم في معركة الشعيبة تهمة الخيانة بالعرب، وألقوا اللوم في هزيمتهم على المجاهدين العرب، ومن هنا جاءت عبارتهم المشهورة التي صار الناس يرددونها بعدهم كثيراً وهي عبارة "عرب خيانت!". لا أدري ماذا كان الأتراك يتوقعون من العرب بعد أن اضطهدوهم لأربعة قرون. وقد جرت في تلك الآونة محاورة عنيفة بين الضابط التركي أحمد بك أوراق وبدر الرميض رئيس عشيرة بني مالك، فقد قال هذا الضابط بحضور جمع من العشائر: "أننا لو فتحنا الشعيبة والبصرة، علينا واجب ثان وهو فتح العراق وخاصة الفرات أولاً، وعشائر شط دجلة ثانياً، لأنهم خونة". فأجابه بدر الرميض قائلاً: "أنتم الخونة للإسلام! وتحزبكم ضد العرب كان كافياً لمصداق قولي! وأنتم أولى بالحرب والقتال ممن نحارب، ولولا فتوى علمائنا لما وجدتمونا في هذه الساحات التي نقاتل فيها".[2]

هذه المحاورة تكشف بوضوح مدى الحقد الذي كان يضمره الأتراك للعرب عموماً، ناهيك عن الشيعة الذين عانوا من ظلمهم بشكل مضاعف، ولم يلتفتوا إليهم إلا عند الحاجة واشتداد الأزمة وتعرض دولتهم للاحتلال البريطاني. ومع ذلك كان العرب قد استخدموا كبش فداء لتبرير هزيمة الأتراك أمام المحتلين، وكان في نيتهم إبادة العرب

---

[1] عباس العزاوي، تاريخ العرق بين الاحتلالين، ج8 ص257.

[2] علي الوردي، نفس المصدر، ص181-182.

في حال انتصارهم على الإنكليز. وهذا ما صرح به القائد التركي خليل باشا للورنس إبان حصار الكوت حول تبادل الأسرى.[1]
كما بينا آنفاً، كانت حرب الجهاد نتيجة تأثير رجال الدين الذين كانوا مع الحكومة العثمانية، على أبناء العشائر الشيعية الذين كانوا ضدها، وفي الحقيقة إن العشائر وسكان المدن في معظم أنحاء العراق كانت تكن العداء للحكومة العثمانية، وبالأخص في المناطق الشيعية. لذلك، وبعد هزيمة الأتراك في الشعيبة حصلت حركة عصيان شعبي واسع في الفرات الأوسط ضد الحكومة، بدأت في النجف ثم انتشرت في المدن الأخرى للمنطقة. ومن علامات هذا العداء أن نشرت في النجف ذات يوم أوراقاً مكتوباً فيها: "أن محاربة الحكومة العثمانية أولى من محاربة المشركين".
ويقول الدكتور علي الوردي في هذا الخصوص ما نصه: "الواقع أن جميع المدن العراقية كانت ترغب في إعلان العصيان على الحكومة غير أنها لم تكن قادرة عليه، أو هي كانت تتحين الفرص له فلم تجدها، فاقتصر العصيان على مدن الفرات الأوسط وحدها. (لمحات اجتماعية، ج4، ص187، دار كوفان، لندن، 1992). وقد خصص الوردي فصلاً كاملاً عن هذا العصيان في الجزء الرابع من كتابه (لمحات اجتماعية)، المخصص للحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق، جدير بالقراءة.

التقارب الطائفي

رغم ويلات الحرب والكثير من النتائج السلبية التي انتهت إليها حرب الجهاد، إلا إنها لم تخلُ من جوانب إيجابية في التقارب المذهبي، بين السنة والشيعة، في تلك الفترة التاريخية المهمة التي لو تم استثمارها بحكمة، لكان العراق على غير ما هو عليه الآن، ولتخلص بشكل نهائي من الطائفية وشرورها. فرغم كون حركة الجهاد قد أخذت طابعاً شيعياً، إلا إنه كان هناك عدد غير قليل من رجال الدين السنة والجماهير العربية السنية قد انضمت إليها وبحماس.
فكان هناك تبادل زيارات بين فقهاء المذهبين في العتبات المقدسة. ويعلق الشيخ محمد رضا الشبيبي على ذلك قائلاً: " ولقد كانت زيارة أعلام الشيعة هذه للأعظمية وانبراؤهم فيها لتأليف القلوب أول زيارة في التاريخ وقعت من نوعها بين الفريقين، وقد حفظ لهم الأعظميون هذه اليد وشكروهم على تشريف الأعظمية".[2]

مسؤولية صنع القرار ومسألة الصواب والخطأ

لا شك إن القرارات السياسية والدخول في حرب محسومة النتائج تحتاج إلى سياسيين وعسكريين محترفين لصنعها، ووضع الخطط اللازمة لها. وفقهاء الدين لم يتخصصوا لمثل هذه الأمور كما هو معروف، بل للفقه والأمور الدينية والتدريس والنظر في قضايا الحلال والحرام ...الخ، إضافة إلى أنهم كانوا كبار السن، فما هو مدى صواب

[1] علي الوردي، نفس المصدر، ص277 عن كتاب Ronald Miller-Op.cit-
[2] علي الوردي، المصدر السابق، 241.

أو خطأ موقف المرجعية الشيعية في زج أنفسهم وأبناء طائفته في حرب الجهاد ضد الإنكليز؟

إن أقصر جواب على ذلك، فيما يخص موقف رجال الدين، هو أن الإنكليز في نظر المرجعية "كفار" والدولة التركية "دولة الإسلام" وعليه كان الدفاع عن الدولة الإسلامية هو دفاع عن الإسلام، وهو موقف الالتزام الديني.

فعندما نصدر حكماً على موقف معين، يلزمنا الإنصاف والدقة العلمية بأن نأخذ معايير الزمان بنظر الاعتبار. فلكل زمان معاييره في تقييم الأمور وإصدار الأحكام، وخاصة السياسية منها، وما هو الصحيح والخطأ، والحق والباطل بالنسبة لتلك المرحلة ومقاييسها وظروفها الشائكة آنذاك، فالأمور مقرونة بأوقاتها.

لذا نهض زعماء الشيعة لنصرة الإسلام خوفاً من احتلال الوطن من قبل جيوش الكفار، ولا يمكن لشعب مسلم أن يحكمه كافر، حسب موقفهم الديني. وهذا الالتزام يتجاوز كل القوانين المنطقية الأخرى التي تعتمدها الأمور السياسية والعسكرية.

ولكن، مع ذلك وحتى لو استخدمنا الموقف الشيعي التقليدي، فالدولة العثمانية لم تكن تعترف بالمذهب الجعفري أصلاً، ولا الشيعة الجعفرية كانت تعترف لسلاطين آل عثمان بحق الخلافة الإسلامية، لأن المذهب الشيعي لا يعترف بالخلافة لغير العرب وفق الحديث المنسوب للنبي محمد: (الخلافة في قريش) إضافة لظلمهم المضاعف للشيعة، فلماذا ينهضون لنصرة دولة ظلمتهم لأربعة قرون ويعلنون الجهاد ضد بريطانيا التي كانت قد ساعدتهم وحمتهم من الاضطهاد التركي في عدة مناسبات قبل الحرب؟ وكانت الدولة العثمانية تحرم الشيعة من أموال الأوقاف، ولم تشملهم بالمنح السلطانية والإقطاعيات.

والأهم من كل ذلك فإن لدى علماء الشيعة سنداً فقهياً واضحاً يبرر قعودهم عن الجهاد لو أرادوا، ألا وهو قاعدة الشيخ طاووس التي تقول: "إن الحاكم الكافر العادل أفضل من الحاكم المسلم الجائر".

ومن ظلم الأتراك للعراقيين، أنهم كانوا يستخدمون طريقة المصادرة للحصول على ما تحتاج إليه قواتهم، بينما كان الإنكليز يدفعون ثمن ما يأخذونه نقداً وبالأسعار التي يفرضها التجار. وقد حدث هذا في منطقة البصرة منذ بداية الحرب، فظهر من جراء ذلك عدد كبير من أغنياء الحرب في العراق.[1]

فهل نجحت دعوة الجهاد بالقدر الذي توقعه الأتراك والألمان؟ إن أكثر المؤرخين يجيبون بالنفي، وأنها كانت فاشلة. ففي الوقت الذي كان المتوقع فيه أن يثور المسلمون في الهند وغيرها على الحلفاء، رأينا الكثيرين منهم يتطوعون في جيوش الحلفاء، وقد أخلص بعضهم في القتال إلى حد يثير الدهشة.

[1] علي الوردي، لمحات ج4، ص 498.

دفاعاً عن حرب الجهاد

يحاول الأستاذ حسن العلوي في كتابه (الشيعة والدولة القومية) الدفاع عن حرب الجهاد على إنها كانت حرب وطنية وقومية وإسلامية. في الحقيقة لم يكن دافع الجهاد وطنياً، أو قومياً بل كان دينياً إسلامياً لأن في تلك الفترة كان الشعور الوطني والقومي غير واضح المعالم لدى رجال الدين وربما لحد الآن، فالإسلام دين أممي ولا يعترف بحدود وطنية أو قومية.

كذلك، إذا أخذنا الوطنية والقومية في نظر الاعتبار في هذه الحرب، فالعراق والبلدان العربية الأخرى كانت محتلة من قبل دولة أجنبية على أية حال، وهي الدولة العثمانية المتخلفة التي حكمت الشعوب العربية لأربعة قرون باسم الإسلام، أغرقوها في غياهب ظلمات الجهل والتخلف، ودمروا حضارتها شر تدمير حتى أنهم حاولوا القضاء على اللغة العربية بتبنيهم سياسة تتريك العرب. فهل حقاً دولة كهذه تستحق الدفاع عنها ومن قبل محكوميها العرب ووصف تلك الحرب بأنها كانت بدوافع وطنية وقومية؟ لا أعتقد ذلك. وحتى طرح الدافع الإسلامي كان غير موفقاً، لأن الخلافة **الإسلامية** التي ادعت بها الدولة التركية كان غير معترف بها من قبل الشيعة، ولا الشيعة معترف بهم من قبل الدولة العثمانية، خاصة وأن السلطان سليم الأول، والسلطان مراد الرابع قد استحصلا موافقة من رجال الدين في مرحلة من المراحل في اسطنبول لذبح الشيعة باعتبارهم مرتدين عن الإسلام. فكيف يتفق موقف رجال الدين الشيعة هذا في الدفاع عن الدولة التركية على إنه دفاع عن الإسلام؟؟ ومن هنا أرى أن موقف المرجعية في الدفاع عن الأتراك كان ضد مصلحة أبناء طائفتهم خاصة، والعراق عموماً.

والملاحظ أن بعض علماء الشيعة اعتادوا على أخذ مواقف ضد من ينتصر لهم. فبعد خمسة وأربعين عاماً من حرب الجهاد ضد محتل حاول خلاصهم من مضطهديهم، ساهموا هذه المرة في إسقاط حكومة ثورة 14 تموز بقيادة الزعيم الوطني عبد الكريم قاسم، التي كانت السلطة الوحيدة التي أنصفت الشيعة في العراق منذ عهد الخليفة العباسي المأمون. فلماذا يقف رجال الدين الشيعة في مثل هذه الأحوال ضد مصالح أبناء طائفتهم؟

وبالعودة إلى الأستاذ حسن العلوي، فإنه يرى في الموقف الشيعي المضاد لمصالح أبناء الطائفة بأن الشيعة ليسوا طائفيين، فهم ثاروا ضد الإنكليز من منطلق الدفاع عن حكم الأتراك الإسلامي، وضد حكم البريطانيين "الكفار"، فدافعوا عن حكم الأتراك لأنه مسلم رغم طائفية الأتراك ومعاناة الشيعة من التمييز الطائفي. وبذلك أعطوا الأولوية للإسلام على الطائفة.

ويستدرك الأستاذ العلوي قائلاً: "لا ننسى أن التذكير بدور الشيعة في حركة الجهاد، قد لا يأتي بالثناء عليهم دائماً. فهناك مجال واسع للاعتقاد، بأنهم بسطاء ومثاليون ربطوا مصيرهم بمصير دولة مهزومة، كانت مثالاً للجور والاستبداد، وإنهم عاطفيون للغاية،

حين استفزهم منظر الجيش غير المسلم الذي غزا أرض الإسلام، مما يعني وقوعهم تحت تأثير ديني قاهر".[1]
أجدني أتفق مع هذا التفسير أكثر من أي تفسير آخر للعلوي، وأرى أن قرار علماء أهل السنة في القعود عن الجهاد، وعدم الدفاع عن دولة خسارتها في الحرب كانت محسومة، رغم الامتيازات التي نالوها من تلك الدولة المنهارة، كان قراراً صائباً وحكيما. وهذا دليل على بعد نظر علماء أهل السنة وحكمتهم في أخذ مواقف تفيدهم وتفيد أبناء طائفتهم في المستقبل، وهذا ما حصل بالضبط.

منطق التاريخ و"نتائج غير مقصودة"

ومن جهة أخرى، فمن الصعوبة توجيه حركة التاريخ بالوجهة التي أراد لها صناع التاريخ، إذ يقول الفيلسوف والاقتصادي الاسكتلندي المعروف، آدم سميث في هذا الصدد: "نتائج غير مقصودة لأفعال مقصودة، ولكن في نهاية المطاف تكون في صالح المجتمع".
وهذا ينطبق تماما على حرب الجهاد التي أفتى بها وقادها رجال الدين الشيعة، فهم قادوا هذه الحرب الجهادية لنصرة الإسلام، وضد الاحتلال البريطاني، ولكن هذا الغرض لم يتحقق لأن الحلفاء قد انتصروا وانتهت الدولة العثمانية إلى الأبد، وخضع العراق، كما الأقطار العربية الأخرى، للحلفاء (بريطانيا وفرنسا). ولكن على الرغم من عدم تحقيق الأهداف المرجوة من حرب الجهاد، فقد نجمت عنها "نتائج غير مقصودة" وهي في غاية الأهمية ودون أن يقصدها قادة الجهاد في أول الأمر. فما هي النتائج غير المقصودة من الحرب العالمية الأولى وحرب الجهاد، وما فائدتها للشعب العراقي؟
لقد أدت الحرب الجهادية، وبدون وعي أو قصد من قادتها، إلى وضع الخميرة لنشوء الوعي الوطني والقومي، والوحدة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي، والذي بدوره أدى فيما بعد إلى اندلاع ثورة العشرين الوطنية وتأسيس الدولة العراقية.
ويؤكد الباحث حنا بطاطو هذا الاستنتاج فيقول: "ولكن ما ساهم أكثر من أي شيء آخر في تقدم الشعور الجديد (الوطني) كان الغزو الإنكليزي 114-1918، أو بالأحرى المقاومة التي أثارها هذا الغزو ووصلت الذروة في انتفاضة العام 1920. وللمرة الأولى منذ قرون عديدة تتوحد جهود الشيعة والسنة سياسياً، وعشائر الفرات الأوسط مع سكان بغداد. وأقيمت احتفالات شيعية- سنية مشتركة لا سابق لها. وكانت هذه الاحتفالات دينية في ظاهرها وسياسية في الواقع، حيث أقيمت في كل مساجد الشيعة والسنة بالتناوب، فكانت الموالد النبوية في ذكرى مولد الرسول، وهي احتفالات سنية، تتبع مجالس تعزية لذكرى استشهاد الحسين، وهي احتفالات شيعية. وكانت الطقوس تبلغ ذروتها بخطابات وأشعار سياسية تهدد الإنكليز وتتوعدهم." ويضيف: " إن الثورة

[1] حسن العلوي، نفس المصدر، ص76.

المسلحة.. قد أصبحت جزءً من الميثولوجيا الوطنية، وبالتالي عاملاً هاماً في انتشار الوعي الوطني".[1]
وهكذا نجد أن حرب الجهاد أيقظت في العراقيين مشاعر الوطنية، والقومية الكامنة التي حاولت الدولة العثمانية قتلها خلال أربعة قرون من حكمها لهم، فكانت المشاعر إزاء الأتراك قبل الحرب العالمية الأولى قد تكيفت وتآلفت مع الحكم التركي باسم الإسلام والخلافة الإسلامية. فقد حصل نوع من الاندماج وتقبل الحاكم التركي رغم جوره، وكقدر مكتوب لا خلاص ولا مناص منه. فكان شعور العرب إزاء الأتراك على أساس ديني وغير أجنبي، ولكن ما أن تم طرد الأتراك وتواجد على أرض العرب محتلون "كفار" من بلاد غريبة دينياً، وقومياً، وثقافياً، حتى واستيقظ الوعي الوطني والقومي من سباته الطويل الذي رفض ليس المحتل الأجنبي والإنكليزي "الكافر" فحسب، بل وحتى المحتل السابق (التركي) أيضاً. لذلك يمكن اعتبار حرب الجهاد مرحلة تحريك وتحفيز المشاعر الوطنية لدى الجماهير الشعبية، وإيقاظها من سباتها وبزوغ فجر جديد للنضال الوطني الحقيقي، والعمل على تأسيس الدولة العراقية الحديثة وذلك بالتحضير للثورة ضد الإنكليز، وفي هذه المرة بدوافع وطنية وقومية وإسلامية في نفس الوقت، ألا وهي ثورة العشرين الكبرى التي انطلقت شرارتها في الرميثة في الثلاثين من حزيران عام 1920، وانتشرت كالنار في الهشيم في جميع مناطق الفرات الأوسط خاصة، والعراق عموماً، والتي أرغمت الاحتلال البريطاني على تأسيس الحكم الوطني ومن ثم الدولة العراقية المستقلة، والتي هي موضعنا في الفصل القادم.

****

الفصل الخامس

ثورة العشرين ودورها في تأسيس الدولة الطائفية*

مقدمة

كما بينا في فصل سابق، كان البريطانيون يعتقدون قبل إقدامهم على احتلال العراق في الحرب العالمية الأولى، أن الشيعة سيستقبلون قواتهم بالأحضان والورود، لأنهم كانوا من أكثر المستفيدين من هذا الاحتلال أو التحرير. وقد بنى الإنكليز اعتقادهم هذا على أساس أنه طالما كان شيعة العراق هم أكثر من تعرض للظلم والاضطهاد خلال الحكم العثماني وعلى أساس طائفي، وحتى عدم الاعتراف بمذهبهم، ومعاملتهم كمنحرفين عن الإسلام الصحيح، أو حتى اعتبارهم كمشركين.

[1] حنا بطاطو، تاريخ العراق، الكتاب الأول، ص43 ، نقلاً عن علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية" بغداد 1954، ص 90 و94.

ولكن خاب ظنهم، لماذا؟ لأن هذا التفكير البريطاني رغم عقلانيته، ولأنه يوافق المنطق السياسي حول السعي وراء المصالح الدنيوية، ولكنه كان يختلف كلياً عن ذهنية رجل الدين، وبالأخص الشيعة منهم حيث لهم منطقهم الخاص وطريقتهم المختلفة في التفكير، إذ كان رجال الدين في معظم الأحيان يضحون بمصلحة أبناء طائفتهم الدنيوية في سبيل الإسلام والمصالح الأخروية وفق معتقداتهم الدينية، واعتبار الدولة العثمانية إسلامية يجب مساندتها وإن كانت ظالمة، مقابل الانكليز "الكفار" الذين يجب محاربتهم حتى ولو كانوا عادلين.

ولذلك فوجئ الإنكليز بحرب الجهاد من قبل العشائر العربية الشيعية وبقيادة زعماء الدين ورؤساء العشائر. كذلك أشرنا في الفصل السابق عند حديثنا عن حرب الجهاد، أن هناك "نتائج غير مقصودة لأفعال مقصودة". والحقيقة أن معظم التاريخ هو نتاج ثانوي by-product، أي غير مقصود. ومن هذا النتاج الثانوي لحرب الجهاد نشوء الوعي الوطني الذي حفَّز على القيام بثورة العشرين التي كان من بين أهدافها طرد المحتلين البريطانيين وتأسيس دولة عراقية ذات سيادة كاملة.

ليس القصد هنا سرد تفاصيل الثورة**، وإنما التطرق إلى دورها في تأسيس الدولة العراقية الحديثة من قبل الإنكليز وعلى أساس التمييز الطائفي ضد الشيعة. وسنحاول قدر الإمكان تجنب الأسلوب الخطابي في التمجيد أو الذم لهذه الثورة، إذ كما حذر الدكتور علي الوردي قائلاً: "الملاحظ أن معظم الدارسين لهذه الثورة من الكتاب العرب اتخذوا في كتاباتهم أسلوب "التمجيد" و"الحماس" حيث رأيناهم يميلون إلى التأكيد على الجوانب الحسنة من الثورة، ويبالغون فيها، بينما هم يغضون النظر عن الجوانب السيئة أو يحاولون تبريرها".[1]

البدايات

وقَّع العرب، بقيادة الشريف حسين (شريف مكة) وأولاده، اتفاقاً مع فرنسا وبريطانيا على طرد الأتراك من البلاد العربية وقيام دولتهم المستقلة، ولكن الحلفاء كانوا قد عقدوا سراً معاهدة (سايكس- بيكو) عام 1916، التي نصت على تقسيم بلاد الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا وبموافقة روسيا القيصرية. ولما انتصرت الثورة البلشفية في روسيا، نشر فلاديمير إيليج لينين وثائق الخارجية الروسية ومن بينها مشروع إتفاقية سايكس- بيكو، وكشف الظلم الذي لحق بالشعوب العربية من جراء هذا الاتفاق.

وبعد معاهدة سايكس- بيكو، جاءت مقررات سان ريمو التي أعلنت في أوربا في 25 نيسان 1920، والتي قضت بأن يكون العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. وقد وصلت هذه المقررات إلى أرنولد ويلسن

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج5، حول ثورة العشرين، القسم الأول، ص 3، دار كوفان للنشر- لندن، ط2، عام 1992

(الحاكم البريطاني في بغداد) في 1 أيار، فأوعز ويلسون بنشرها في العراق كما أصدر معها بلاغاً عاماً يشرح للناس معنى الانتداب ويحببه إلى قلوبهم معتقداً خطأً أن العراقيين سيرحبون بالانتداب البريطاني.[1]
في الحقيقة، كانت هناك مدرستان في التفكير لدى البريطانيين حول مصير العراق بعد احتلاله، الأولى تتمثل في جماعة (مكتب القاهرة)، وكان برسي كوكس من هذه المدرسة التي ترى منح العراق استقلاله والانسحاب منه تدريجياً، وجماعة أخرى من البريطانيين في الهند (المكتب الهندي)، كانت ترى العكس، وكان أرنولد ويلسون، حاكم العراق أيام الثورة، من هذه المدرسة، وكما يقول علي الوردي في هذا الخصوص: " لقد كان هؤلاء الإنكليز المعارضون لخطة كوكس متشبعين بما يسمى برسالة الرجل الأبيض في تمدين الشعوب، فقد كان رأيهم أن العراقيين لو أتيح لهم الاستقلال التام في حكم أنفسهم لأكل بعضهم بعضاً، ولهذا أصبح من واجب بريطانيا أن تستمر في حكم العراق مدة كافية إلى أن يتعود العراقيون على الحياة المدنية الحديثة ويتركوا عاداتهم القبلية القديمة في الغزو والثأر وسفك الدماء..."[2]
ليس هذا فحسب، بل كان يعتقد البعض أنه كان في نية المدرسة الأخيرة أكثر من ذلك، أي حكم العراق حكماً استعمارياً استيطانياً، وفصل البصرة عن العراق وربطها بالهند، وجلب عدة ملايين من الهنود إلى العراق لتهنيده، وتغيير ديموغرافيته، وعزله عن البلاد العربية، واعتباره بلداً غير عربي، وتسمية خليج البصرة (العربي لاحقاً) بالخليج الإنكليزي- الهندي.[3] ورداً على هذا المخطط الاستعماري، إلى جانب الأسباب الموضوعية الأخرى، انفجرت الثورة العراقية الكبرى التي انطلقت رصاصاتها الأولى في 30 حزيران/يونيو 1920 من قبل عشائر بني حجيم في الرميثة بلواء (محافظة) الديوانية على أثر قيام الحاكم البريطاني بتوقيف زعيمهم الشيخ شعلان أبو الجون.

مراحل الثورة

يقول علي الوردي أن الثورة مرت في مراحل ثلاث: أولاها تتمثل في الأحداث التي مهدت للثورة وهي الأحداث التي جرت في بغداد وكربلاء ودير الزور وتلعفر والموصل، والثانية تتمثل في الثورة المسلحة التي انطلقت في الرميثة في الثلاثين من حزيران 1920 ثم عمت منطقة الفرات الأوسط. أما الثالثة فتتمثل في انتشار الثورة في مناطق العراق الأخرى كديالى والغراف وغيرهما. (والجدير بالذكر، أن الثورة الكردية حصلت عام 1919 بقيادة الشيخ محمود الحفيد في كردستان العراق ضد الاحتلال البريطاني فتم القضاء عليها ونفي الشيخ محمود). وتعد الثورة في منطقة الفرات الأوسط بمثابة العمود الفقري لثورة العشرين كلها. ففي هذه المنطقة حصلت الانتصارات الكبرى للثورة، كما إن هذه المنطقة هي التي تحملت العبء الأكبر من

---

[1] علي الوردي، نفس المصدر، ص100.
[2] علي الوردي، لمحات اجتماعية ج6، ص 18-19، ط2، دار كوفان، لندن، 1992
[3] حسن العلوي، التأثيرات التركية، دار الزوراء، لندن، 1988، ص 86.

التضحيات في الأنفس والأموال، وصمدت للقتال فترة طويلة نسبياً (نحو ثلاثة أشهر). أما المناطق الأخرى التي انتشرت الثورة فيها بعدئذ، فلم تكن ثورتها سوى صدى لثورة الفرات الأوسط. وقد تمكن الإنكليز من القضاء عليها بسهولة وفي خلال وقت قصير.[1]
كما وأصدر المرجع الديني الشيعي الميرزا محمد تقي الشيرازي، فتوى أجاز بها الثورة المسلحة تسمى بـ "الفتوى الدفاعية"، وهذا نصها: "مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الانكليز عن قبول مطالبيهم".[2]
ومن هنا نعرف أن الثورة كانت بدفع، وتخطيط، وتحريض، وفتاوى المرجعية الدينية الشيعية بالتحالف مع العشائر الشيعية وشيوخها في الوسط والجنوب التي قدمت من الضحايا حسب ما قدَّرها الجنرال هالدين، أحد القادة العسكريين البريطانيين آنذاك، بـ 8450 بين قتيل وجريح، مستنداً في تقديره هذا على عدد القتلى الذين عُثرَ على جثثهم، وعلى التقارير الواردة من مختلف المصادر، وعلى سجلات الدفن في كربلاء والنجف. ومعظم الخسائر كانت من عشائر منطقة الفرات الأوسط، وهذا عدد كبير في تلك الفترة التي كان عدد نفوس العراق نحو مليونين ونصف المليون نسمة.[3]

أهداف الثورة

أهداف الثورة هي: الاستقلال التام للعراق، والدفاع عن عروبته، وقيام حكم دستوري، ديمقراطي، برلماني مستقل كما هو واضح من جميع الوثائق المدونة عن الثورة. ويعود ذلك إلى أن الإنكليز أنفسهم ساهموا في إثارة النزعة الوطنية وحب الاستقلال والحرية في العراقيين حينما وعدوهم بأنهم جاؤوا محررين لا فاتحين.

وفي هذا الصدد، يروي الكابتن مان Mann عن اجتماع ضمه مع جمع من شيوخ العشائر، أن السيد علوان الياسري، أحد قادة الثورة، خاطبه في إثناء ذلك الاجتماع قائلاً: "نحن عشنا قبل هذا مئات السنين في وضع بعيد جداً عن الاستقلال، ولكنكم جئتم إلينا أخيراً فأعطيتموننا وعوداً بالاستقلال. فأنتم عرضتم فكرة الاستقلال في وقت نحن لم نطلبه منكم، ولم نكن نحلم به حتى جئتم فوضعتم الفكرة في رؤوسنا والآن في كل مرة نطالبكم بالاستقلال تسجنوننا".[4]
ولا ننسى أن بعض رؤساء العشائر التحقوا بالثورة من أجل الغنائم والسمعة، وآخرون انتموا إليها مرغمين تحت تأثير ضغط الرأي العام، إذ هم يخشون أن تلصق بهم تهمة "الكفر"، وهؤلاء لعبوا دوراً في تثبيط العزائم فيما بعد بدعوى "الحكمة" و "التعقل" وإلى إلقاء السلاح قبل فوات الأوان.[5]

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج5، حول ثورة العشرين، القسم الأول، ص341-349.
[2] علي الوردي، نفس المصدر ص 235
[3] علي الوردي، نفس المصدر، ص 349.
[4] علي الوردي، نفس المصدر، ص 242-243.
[5] علي الوردي، نفس المصدر، ص349-350

على أي حال، لقد كلفت الثورة الإنكليز ثمناً باهظاً في الأرواح والأموال مما اضطرهم إلى إعادة النظر في حساباتهم وتغيير مخططاتهم رأساً على عقب، واتخاذ موقف جديد من مستقبل العراق، فبدلوا مخططاتهم من الحكم المباشر الاستيطاني للعراق إلى تشكيل حكومة أهلية فيه، على أن يحكم الإنكليز من وراء الكواليس كمستشارين. لذلك ساهمت ثورة العشرين في عداء الإنكليز ضد الشيعة، والعزم على معاقبتهم والانتقام منهم، وذلك بحرمانهم من حقوق المواطنة الصحيحة في الدولة الوليدة، وعدم مشاركتهم في السلطة استمراراً لما كان متبعاً في العهد العثماني. وقد لاقت هذه السياسة الرضا والترحيب من قبل النخبة العسكرية والمدنية العراقية التي كانت تخدم الحكم العثماني، وبعد انهيار الدولة العثمانية انضمت هذه الجماعة إلى الشريف حسين، وقد لعبوا فيما بعد دوراً مهماً في توجيه سياسة الدولة الفتية ووجهوها وجهة طائفية وساهموا سلباً في مستقبل العلاقة بين مكونات الشعب العراقي.

دور الضباط الشريفيين

المقصود بالضباط الشريفيين هو الضباط العراقيون من خريجي المدارس العسكرية العثمانية وخدموا في الجيش العثماني، ثم انضموا إلى الشريف حسين وأبنائه إبان الثورة العربية عام 1916. وهؤلاء هم الذين هيمنوا على الدولة العراقية في العهد الملكي.

يقول وميض عمر نظمي، نقلاً عن وثيقة بريطانية: "إن الضباط القوميين في جمعية العهد الذين كانوا يقيمون في الشام، بعد فشل الثورة العربية (بقيادة الشريف حسين)، تطوعوا بإمرة القوات البريطانية لمقاتلة الثوار في الفرات الأوسط. فأوعزوا إلى أحد أعضاء الجمعية وهو (ثابت عبد النور) للاتصال بوزارة الخارجية البريطانية، عارضاً عليها "إن جمعية العهد يمكن أن تقدم مساعدة قيمة للإنكليز في تهدئة الأوضاع ما بين النهرين". ومع ذلك وبالرغم من اللحظات الدقيقة التي كانت تمر بها السلطات البريطانية في العراق، فقد رفضت هذا العرض. وكان رأي ولسن وكيل الحاكم الملكي البريطاني في العراق "أن هؤلاء السادة- الضباط العراقيين- يرغبون في جذب انتباه الحكومة البريطانية إلى أنفسهم، بأمل أن تؤدي تهدئة الوضع الراهن في الفرات، إلى حصولهم على مناصب جديدة، في ظل الإدارة العراقية". ويضيف: "وكان نوري السعيد قد كتب في الأول من أيلول عام 1920 خلال الثورة انه يضع نفسه للمرة الثانية تحت تصرف المندوب السامي."[1]

شهادات بحق ثورة العشرين

هناك اعترافات وشهادات من قبل الحكام الإنكليز وعراقيين في العراق على أهمية ثورة العشرين، ودورها في تأسيس الدولة العراقية، إذ تقول المس بيل في أوراقها بهذا

[1] وميض عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية، ص 159 عن وثيقة بريطانية.

الخصوص: "لم يكن يدور بخلد أحد ولا حكومة صاحبة الجلالة، أن يمنح العرب مثل الحرية التي سنمنحهم إياها الآن كنتيجة للثورة".[1]
ويقول ناجي شوكت في مذكراته عن أهمية الثورة: "في اعتقادي انه لولا هذه الثورة العراقية الكبرى، لما استطاع العراق أن يحصل حتى ولا على شبه استقلال، ولا كان من الممكن أن يدخل عضواً في عصبة الأمم، إلى جانب الدول العظمى، التي كانت تتمتع بهذه العضوية. فالعراق الذي أصبح أول دولة عربية مستقلة واحتل مقامه بين دول العالم، في الوقت الذي لم يكن هناك أي بلد عربي يحلم بالاستقلال، إنما هو مدين لثورته الكبرى هذه".[2]

إنبعاث التقارب الطائفي
كما ذكرنا آنفاً، أن الثورة بدأت في الفرات الأوسط، وبتحريض من علماء الشيعة ونفذتها العشائر الشيعية، ولكن لا يعني هذا أن البعض من علماء وشخصيات أهل السنة لم يشاركوا فيها. في الحقيقة إن حرب الجهاد وثورة العشرين قد نجم عنهما أمران أساسيان و في منتهى الأهمية، هما: إنبعاث روح الوطنية والقومية، والتقارب المذهبي. وبذلك توفرت للشعب العراقي فرصة ذهبية ولأول مرة في التاريخ، لنشوء الولاء الوطني، ومنحه الأولوية على الولاءات الثانوية: الدينية، والطائفية، والعشائرية.

لقد كان هناك عدد غير قليل من رجال الدين والشخصيات الوطنية من أهل السنة ساهموا مساهمة فعالة جنباً إلى جنب إخوانهم الشيعة. وبهذا الخصوص يعلق الأستاذ حسن العلوي على دور فقهاء الشيعة في الثورة ومساهمات أهل السنة فيها، فيقول: "وقد طبع هؤلاء الفقهاء الحركة الوطنية بطابعهم، حتى أوشكنا أن نستخرج ما يشبه القانون السياسي... إن الوطنيين السنة كانوا يتلمسون لهم مكاناً بين القواعد الشيعية، أو بين زعماء ثورة العشرين، وهو الوسط الطبيعي والبيئة المناسبة لنمو نشاطهم المعادي للاستعمار والاحتلال، حتى ظهر معظم هؤلاء الوطنيين السنة وكأنهم من أبناء الشيعة. بينما أصبح فيما بعد الانتهازيون من "أبناء الشيعة" والذين لم يقفوا مع القوى الوطنية يتلمسون لهم مواقع بين زعماء السنة أملاً في السلطة وطريقاً للنفوذ والوجاهة."[3]

وكان هناك عدد من الفقهاء السنة الذين انضموا للثورة ومنهم مفتي الموصل الفقيه الشاعر محمد حبيب العبيدي الذي ساهم بكل ثقله الوطني في دعم ثورة العشرين، فكتب قصائد شعرية تبدو وكأنها جزء من التراث الشيعي، ومنها هذه الأبيات[4]:
أيها الغرب جئتَ شيئاً فريّا ..... ما علمنا غير الوصي وصيّا
قسماً بالقرآن و الإنجيل ..... ليس نرضى وصاية لقبيلِ

---

[1] وميض عمر نظمي، نفس المصدر، ص399.
[2] ناجي شوكت، المذكرات، ص56.
[3] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، ص128، مطبوعات CEDI فرنسا عام 1989.
[4] حسن العلوي، نفس المصدر ص128.

أو تسيل الدماء مثل السيولِ ..... أ فبعد الوصي زوج البتولِ
نحن نرضى بالإنكليز وصيا؟
قد أريقت دماء خير قتيل .....أ فبعد الحسين سبط الرسولِ
نحن نرضى بالإنكليز وصيا؟
وكان خليل عزمي قد أنشد قصيدة من نظمه عندما رفع الثوار العلم العربي فوق مبنى حكومة كربلاء إثناء الثورة، قائلاً وقد اعتقد أن كربلاء قد حققت أهداف الحسين فما عاد لها حق في البكاء، بعد قيام الإدارة الوطنية العربية الإسلامية فيها:
بشراك كربلا قومي انظري العَلَما .....على ربوعك خفاقاً ومبتسما
وكفكفي دمعك الهطال وابتهجي ..... فإن بند بني قحطان قد حكما

ننقل هنا مقتطفات من كتاب العلامة علي الوردي حول هذا التقارب الطائفي، إذ قال:
"استفحل التقارب الطائفي في النصف الثاني من رمضان بشكل لم يسبق في العراق له مثيل من قبل. وقد اتضح ذلك بوجه عام عند مجيء وفد من الكاظمية لحضور حفلات بغداد إذ كان الوفد يأتي إلى بغداد بعربات التراموای وعلى رأسه السيد محمد الصدر، فإذا قاربت العربات أول الدور من بغداد خرج لاستقبالها أهالي الجعيفر والسوامرة والتكارتة وغيرهم يحملون الشموع ويهللون ويكبرون. وإذا وصلت العربات المحطة كان في استقبالها جمهور غفير من أهل بغداد وفي مقدمتهم أحمد الشيخ داود أو غيره من علماء السنة، فيتعانق الشيخ والسيد عناقاً أخوياً كرمز للتآخي بين الطائفتين، وعند هذا يعج الجمهور بالصلاة على محمد وآل محمد!
ويحدث مثل هذا حين يذهب وفد الأعظمية إلى الكاظمية، أو فد الكاظمية إلى الأعظمية.
كما وحدثت في الكرخ حيث تألف موكب اللطم من محلتي السوامرة والتكارتة، ومحلة الشيخ بشار للمشاركة في العزاء، ويقال أن بعض اللاطمين أصيبوا في اليوم التالي بألم في صدورهم لأنهم لم يتعودوا على لطم الصدور من قبل.
وكتبت جريدة (الاستقلال) في هذه المناسبة تقول: أن المآتم الحسينية اشترك فيها هذه السنة جميع المسلمين، فكنت تشاهد فوجاً من الشيعة ومعه أفواج من أهل السنة، كما تشاهد مشعلاً للشيعة ومعه أضعافه لأهل السنة. وفي اليوم العاشر من محرم ذهب الجميع إلى الكاظمية للاشتراك في الواقعة.[1]

ولكن هذا التقارب الطائفي لا يعني أن الجميع كانوا راضين عنه، إذ ذكرت المس بيل في أحد تقاريرها السرية البعض من هؤلاء ومن بينهم، سليمان فيضي الذي قال لها ما نصه: "أنتم لا يمكن أن تتركوا الأمور تجري على هذا المنوال الذي تجري عليه الآن... " ويضيف: "ويمكن أن أقول استطراداً أن هذا الاتحاد المتباهي بين الشيعة

[1] علي الوردي، نفس المصدر، عن جريدة الاستقلال- في عددها الصادر في 28 أيلول 1920، ص 192.

والسنة هو من أبغض الأمور إلى نفسي، ويجب أن أعتبر سيطرة الشيعة كارثة لا يمكن تصورها".[1]
أما السيد عبدالرحمن النقيب فقد قال لمس بيل في حديثه معها جاء فيه: "خاتون، أن أمتكم أمة عظيمة وثرية قوية، فأين قوتنا نحن؟ وإنني إذ أقول مثل هذا القول أريد أن يدوم حكم الانكليز، فإذا أمتنع الإنكليز عن حكمنا فكيف أجبرهم على ذلك؟... وإنني أعترف بانتصاركم، وأنتم الحكام وأنا المحكوم.... ". ثم تطرق إلى الشيعة فأخذ يذمهم ذماً قبيحاً إذ قال: "إن أبرز صفة تميِّزهم هي الخفة، فهم أنفسهم قتلوا الحسين الذين يعبدونه الآن كما يعبدون الله. فالتقلب والوثنية تجتمعان فيهم فإياك أن تعتمدي عليهم".[2]

الثورة تسبب عداء الإنكليز للشيعة

ولمعاقبة قادة الثورة، ومكافأة الذين وقفوا ضدها من العراقيين، يقول الميجر ديكسون وهو بمثابة الحاكم العام للفرات الأوسط: "إن النية يجب ان تتجه لتعيين الرجال ذوي الآراء المعتدلة دون غيرهم في المناصب السياسية، وضرب واضطهاد عناصر الثورة في حالة وجودها". كما و أوضحت المس بل وبانفعال شديد موقفها من الشيعة بالذات قائلة: "أما أنا شخصياً فأبتهج وأفرح أن أرى الشيعة الأغراب يقعون في مأزق حرج. فإنهم من أصعب الناس مراساً وعناداً في البلاد"[3]
ومن هنا نعرف أن الثورة أثارت مشاعر العداء والضغينة عند الإنكليز ضد الشيعة ولم يحاولوا إخفاءها. كما ولاحظ استخدام المس بيل لكلمة (الأغراب) في وصف الشيعة إذ منذ ذلك الوقت بدأت حملة اعتبار الشيعة أجانب في العراق لتبرير حرمانهم من حق المشاركة في الدولة.

ولم يكتف الإنكليز بزرع لغم الطائفية في الدولة الحديثة عند تأسيسهم لها، بل عملوا على تكريس تهمة الطائفية ضد كل من يشكو منها، إذ يقول الدكتور سعيد السامرائي في عقدة الاتهام بالطائفية في كتابه القيم (الطائفية في العراق) ما نصه: "من ضمن الخطة التي وضعها الإنكليز لتدمير نفسية الشيعة العراقيين عندما أسسوا الدولة العراقية مجبرين، نتيجة للثورة العراقية التي فجرها وقادها وتحمل معظم تضحياتها الشيعة عام 1920، هي محاصرتهم بتهمة الطائفية، وذلك كي يردوا بمحاولة نفيها. ومحاولة النفي هذه ستكون أولاً: بتقديم آيات الولاء للدولة السنية بمختلف الوسائل التي في أبرزها التحيّز ضد الشيعي في التعيينات والترقيات والترشيحات والإيفادات والبعثات وصولاً إلى مشاركة الدولة وطاعتها بما تقوم به من اضطهاد طائفي ضد الشيعة أنفسهم، وثانياً:

1 علي الوردي، نفس المصدر، ص 196، نقلاً عن كتاب المس بيل، فصول من تاريخ العرق القريب.
2 علي الوردي، نفس المصدر، ص 90.
3 حسن العلوي، نفس المصدر، ص134.

بالوقوف ضد كل شيعي يرفع صوته صارخاً بالمظلومية الواضحة للشيعة خشية أن تثبت تهمة الطائفية لأنهم قد أدخلوا في روعهم أن طلب الإنصاف هو تحيّز مذهبي".[1]
ويضيف الدكتور السامرائي في هذا الصدد في مكان آخر من كتابه قائلاً: "ولو كان حبس المظلوم لصرخته فائدة للمجتمع بحيث يصبح التنازل عن حقه في التعويض وقصاص الظالم المعتدي أمراً محبذاً وجالباً للشكر من المجتمع، فهل سيبقى كذلك إذا ما أصبح تكريساً لواقع الظلم الشاذ في المجتمع إلى الوراء عقوداً من الزمن، وصار الظلم يمارس وكأنه حق مكتسب للظالم وأمر مقبول في المجتمع، ومن ثوابته المتعارف عليها؟... وكيف يمكن تصحيح الأوضاع الشاذة في المجتمع إذا لم نضع أيدينا على الجرح وتشخيص الأسباب والواقع والجذور وكل ما يتعلق بالظلم الذي وقع كي نشرع بمحاولة منع حصوله ثانية؟ ... وهكذا يصبح من يمارس أبشع أنواع القمع والتمييز الطائفي بريئاً من تهمة الطائفية في حين يصير الشيعي الذي يصرخ متظلماً مما حل به طائفياً."[2]
على أي حال، قرر الإنكليز تشكيل حكم أهلي في العراق وإعطاء المناصب لأولئك الذين ناصبوا الثورة العداء. فقد تأسس الحكم الوطني أو الأهلي في العراق عام 1921 بتخطيط من الحكومة البريطانية، واختير السيد عبد الرحمن النقيب رئيساً للحكومة الأهلية الأولى، مكافئة لإخلاصه للمحتلين، إذ ينقل المؤرخ مير بصري عن النقيب قوله: "إن الإنكليز فتحوا هذه البلاد وأراقوا دماءهم في تربتها، وبذلوا أموالهم من أجلها، فلا بد لهم من التمتع بما فازوا به".[3]

موقف الدولة الوليدة من المرجعية الشعية

إن حرب الجهاد وثورة العشرين قد بينتا بوضوح ما للمرجعية الدينية الشيعية من نفوذ قوي في البلاد وتأثيرها الروحي على الجماهير. فكلمتهم مسموعة وبذلك كانوا يشكلون خطراً على سلطة الاحتلال، ومن بعدها على سلطة الحكم الأهلي، إذ يقول الباحث إسحاق نقاش في هذا الخصوص: "وكان وجود مؤسسة دينية (شيعية) على هذا القدر من الاستقلال والنشاط السياسي، يشكل خطراً على السلطة العراقية الوليدة. لذا سعت الحكومات السنية العراقية المتعاقبة إلى اجتثاث سلطة المجتهدين الشيعة والمؤسسات الشيعية في البلاد والحد من الصلات القائمة بين النجف وكربلاء وإيران."[4]
ومن هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، إسقاط الجنسية العراقية عن الشيخ مهدي الخالصي، أحد قادة ثورة العشرين، ونفيه إلى إيران بأمر من وزير الداخلية محسن السعدون في حكومة ناجي شوكت. وقد بلغت عملية الاجتثاث الذروة في عهد حكم البعث حيث بدأت عملية قتل رجال الدين الشيعة كما حصل للسادة: مهدي الحكيم،

---

[1] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ص 123-124، ط1، 1993، مؤسسة الفجر، لندن
[2] د. سعيد السامرائي، نفس المصدر، ص 183- 186
[3] مير بصري، أعلام السياسة في العراق، ص 137.
[4] إسحاق نقاش، شيعة العراق، ص127.

والشيخ عارف البصري، ومحمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى، ومحمد صادق الصدر، وغيرهم من رجال الدين الأقل مرتبة في تراتبية الشيعية.
وهكذا نلاحظ أن هناك علاقة جدلية بين الاستعمار البريطاني وتأسيس الدولة على أسس طائفية في العراق، إذ كما يقول حسن العلوي: "...وقد يكون صحيحاً ان "المسلمين" استعانوا بالاستعمار لتحقيق أهدافهم الطائفية، كما استعان الإستعمار بالطائفيين لتحقيق أهدافه. وقد يكون عبد الرحمن النقيب ورجال السلطة العراقية، هم المثال الصارخ على استعانتهم بالإنكليز واستعانة الإنكليز بهم.[1]

تقييم الثورة ونتائجها

يرى البعض من علماء الاجتماع، ومنهم العلامة علي الوردي، أن الشعب العراقي كان في حالة ثورة دائمة ضد الحكومات المتعاقبة طوال التاريخ، وخاصة خلال الحكم العثماني الذي دام نحو أربعة قرون، وأن ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني كانت واحدة من تلك الثورات، ولكنها اختلفت عن سابقاتها في كونها ضمت عدداً كبيراً من العشائر العراقية ورجال الدين وأهل المدن، ولأهداف وطنية.
وبعيداً عن التزلف في مداراة المجتمع، ومجارات الرأي العام السائد، أرى أن ما قام به الشيعة من حرب الجهاد وثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني، كان خطأً، لأنه لم يكن في صالحهم ولا في صالح الشعب العراقي بصورة عامة، إذ لم يكن أهل العراق آنذاك مؤهلين لقيادة الدولة وإدارة مؤسساتها، فكما ذكرنا آنفاً عن أحد المفكرين الإنكليز قوله أنه "لو حكم العراقيون آنذاك، لأكل بعضهم بعضاً" وهذا ما حصل فيما بعد. ولذلك فأنا أعتقد أن الاستعمار الأوربي للبلدان المتخلفة كان ضرورياً في مرحلة من مراحل التاريخ، وذلك لنقل الحضارة الحديثة إلى شعوبها، ومن ثم منحها الاستقلال. ولو حصل هذا في العراق لما بنيت الدولة العراقية على أسس طائفية.
ولكن من الجانب الآخر، من الظلم أن نحكم على أية ثورة بعقلية اليوم، فالتاريخ لا يسير وفقاً لمنطقنا ورغباتنا على ضوء أحكام عصرنا الحاضر، فالأمور مقرونة بأوقاتها، كذلك، وكما قال ماركس: "يصنع الناس تاريخهم بأنفسهم، ولكن النتائج غالباً تكون على غير ما يشتهون".
ويقول علي الوردي بهذا الصدد عن ثورة العشرين: "الواقع أن ثورة العشرين في انتصارها وهزيمتها لم تخضع لإرادة أحد من البشر، بل هي جرت تبعاً للظروف التي أحاطت بها. إن الإنسان في معظم أحداث التاريخ يجري وفق ما تملي عليه ظروفه كأنه الريشة في مهب الريح بينما هو يحسب أنه كان في ذلك حراً مختاراً."[2]
على أي حال، ووفق منطق اليوم، أعتقد أنه كان من الأفضل لو لم تندلع هذه الثورة وقبلها حرب الجهاد التي كلفت العراقيين كثيراً، وكان من مصلحتهم لو استمر الإنكليز

---

[1] حسن العلوي، نفس المصدر، ص238.
[2] علي الوردي، لمحات، ج5، القسم الأول، ص351.

في حكم العراق فترة أطول إلى أن يتدرب العراقيون على الحكم ويتم نقلهم إلى الحضارة الحديثة ويتخلصوا ولو نسبياً من بعض مفاهيمهم وقيمهم البدوية، وبمساعدة البريطانيين لهم، ومن ثم تتأسس الدولة في وقتها المناسب، وبعد أن تهيأت لها الظروف الموضوعية، وتدربت طلائع الشعب على الحكم، وإدارة مؤسسات الدولة مع نبذ الطائفية.

لقد أرغمت الثورة الإنكليز، ولتقليل خسائرهم، إلى اتخاذ موقف معادي من الشيعة، وتأسيس الدولة العراقية الحديثة بتسرع، وزرعوا فيها ألغام الطائفية الموقوتة لتتفجر فيما بعد وعلى مراحل، وذلك باحتكار السلطة لمكونة واحدة من الشعب وحرمان بقية المكونات من المشاركة العادلة، لضمان ولاء الحكام للإنكليز، مقابل كسب دعم الإنكليز للحكام في إبقائهم في السلطة، وليس دعم الشعب الذي لا يأتي إلا من خلال النظام الديمقراطي الحقيقي ودولة المواطنة المتساوية. وبذلك عاقبوا قادة ثورة العشرين وأجيالاً من أبناء طائفتهم من حقوق المواطنة والمشاركة في دولتهم الوليدة التي لولا ثورتهم لما تأسست في ذلك الوقت المبكر وبنزعة طائفية.

وهذا يذكرنا بمقولة فرنسية في هذا الخصوص: **"يقود الثورة الشجعان، ويموت فيها المجانين، ويقطف ثمارها الجبناء".**

وقد آن الأوان للعراقيين أن يتعلموا من تاريخهم المرير، ويأخذوا منه الدروس والعبر في تصحيح ما أفسده الدهر.

****

الفصل السادس

دور ساطع الحصري في ترسيخ الطائفية

لعب المفكر ساطع الحصري (1880-1968)، أحد الرواد الأوائل في حركة القومية العربية، دوراً كبيراً في ترسيخ الطائفية في الدولة العراقية الحديثة، وربطها بالقومية العربية، حيث اعتبر بحق عرابها، وأسبغ عليها طور الحداثة. وغني عن القول أن الطائفية كانت موجودة في العراق منذ تأسيس الدولة الأموية، ولكن كما أشرنا في الفصل السابق وما قبله، أنه خلال حرب الجهاد، وثورة العشرين، ومهما كان موقفنا منهما، توفرت أجواء وظروف جيدة للتقارب بين الشيعة وأهل السنة، وبالتالي كان ممكناً استثمار هذه الأجواء للتخلص من الطائفية، ولكن هذين الحدثين (حرب الجهاد وثورة العشرين) دفعا المحتلين لأخذ موقف انتقامي من القائمين بهما، ولقي هذا الموقف التأييد والدعم من القادة العراقيين الجدد، خريجو المدرسة التركية، الذين أرادوا الاستمرار على الموروث التركي العثماني في العزل الطائفي. ولذلك يعتقد البعض أن الإنكليز كانوا قد استوردوا الحصري إلى العراق خصيصاً لهذا الغرض.

ولم يتوقف دور الحصري عند الحدود العراقية فحسب، بل تعدى تأثيره في مختلف المجالات السياسية والفكرية والتربوية إلى البلاد العربية الأخرى، فهو مفكر موسوعي، وصاحب المؤلفات العديدة في الفكر القومي العربي، واعتُبِرَ فيلسوف العروبة بعد أن غادر العراق عام 1941. لذلك فالرجل يستحق منا وقفة لمناقشة دوره في تكريس الطائفية وتفعيلها، وإثارة نعرتها في الدولة العراقية الحديثة ودون أن نغمط حقه.
ونظراً لأهميته، فقد صار الحصري بعد وفاته موضوعاً للباحثين في كتابة البحوث والرسائل الجامعية، ليس في البلاد العربية فحسب، بل وفي أمريكا وروسيا وغيرهما. ولعل من أهم هذه البحوث هو الكتاب القيم الذي ألّفه الباحث الأمريكي ويليام كليفلاند، الأستاذ في جامعة برنستون، الموسوم: **"الحصري من المفكرة العثمانية إلى العروبة"**، وكتاب آخر للباحثة الروسية، تيخونوفا الموسوم: **"ساطع الحصري رائد المنحى العلماني في الفكر القومي العربي."** ويعتبر كتاب كليفلاند من أهم المصادر في هذا الصدد.
يقسّم كليفلاند حياة الحصري إلى ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي التي قضاها في خدمة الدولة العثمانية، والتي حاول الحصري إحاطتها بالكتمان والغموض. إلا إن كليفلاند استطاع الحصول على موافقة الحكومة التركية والإطلاع على الوثائق التاريخية في العهد العثماني التي تخص حياة الحصري. فاكتشف الباحث القسم الغامض من حياته.
والحصري مشكوك في أصله، فهو يدعي أنه من سلالة الإمام علي (ع)، ولقبه الحصري يعود إلى بلدة في اليمن، إلا إن الشاعر محمد مهدي الجواهري يؤكد في كتابه (ذكرياتي ج1) أنه سأل الكثيرين ممن التقاهم من أهل اليمن، عن وجود مكان في اليمن بهذا الاسم، فأنكروا ذلك. ويدعي الحصري أن والديه استقرا في مدينة حلب، وأنه من مواليدها عام 1880، وهذا ما ينكره كليفلاند حيث دقق في سجلات المواليد في تلك الفترة في حلب، فلم يعثر على اسمه. ويستنتج الباحث أنه على الأغلب أن ساطع الحصري قد ولد في إسطنبول حيث نشأ وتعلم فيها، ولم يرحل إلى البلاد العربية حتى بلغ الأربعين من عمره وبعد سقوط الدولة العثمانية.
فالمرحلة الأولى من حياة الحصري البالغة أربعين عاماً، هي مرحلة العثمنة، (من العثمانية) حيث عاش وتثقف في إسطنبول وباريس. ففي هذه المرحلة كان الحصري من أبرز المدافعين عن الفكرة العثمانية ضد الأفكار الداعية إلى إجراء إصلاحات في الدولة على ضوء تقسيم الشعوب قومياً.. ولم يكن ذلك على أساس ديني.. لأنه ظل في جميع مراحل حياته بعيداً عن الإسلام. ولم يكن قومياً عربياً في مرحلته التركية العثمانية، وعندما قام الحاكم التركي جمال باشا في سوريا، الملقب بجمال السفاح، بإعدام القوميين العرب ومنهم عبد الغني العريسي وعبد الكريم خليل الذي كان صديقاً للحصري، لم يتحرك الحصري ولو بكلمة تأبين لصديقه، ولم يساهم في حركة دعاة الدستورية والحرية، وكان من جماعة الأتراك الشباب (تركيا الفتاة) التي كانت تطالب بعصرنة الإمبراطورية العثمانية، فكان مع العثمنة وضد القومية العربية، ولم يغيّر

موقفه منها إلا بعد أن سقطت الدولة العثمانية على أيدي الحلفاء في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وانسلخت عنها الأقطار العربية.
والجدير بالذكر، أن في أواخر العهد العثماني كان شقيق ساطع الحصري، بديع بيك، متصرفاً للواء الناصرية. وكانت الحكومة المركزية في إسطنبول قد خططت عملية اغتيال السيد طالب النقيب لأنه كان من دعاة الحركة العربية، فأناطت هذه المسؤولية بالسيد بديع بيك مع القائد العسكري التركي في البصرة فريد بيك. ولكن جماعة النقيب كانوا أكثر حذراً ومهارة، وقرر السيد طالب النقيب أن يتغدى بهما قبل أن يتعشيا به! فقُتِلا على أيدي رجال النقيب في 19 حزيران 1913 في تلك المحاولة.[1] ولعل هذه الحادثة كان لها أثر بليغ في إثارة حقد الحصري على العراقيين الذي ظهر في سلوكه فيما بعد.
ولما تأسست المملكة العربية السورية، غيَّر الحصري موقفه السياسي ورحل إلى الشام عام 1920 حيث كان في الأربعين من العمر، فانتمى إلى جماعة الأمير فيصل بن الحسين (شريف مكة)، وعُيّن مديراً للمعارف. وهنا بدأت المرحلة الثانية من حياته. وكان يجهل اللغة العربية مما أثار حنق السوريين عليه، وكان يجيد التركية (لغة الأم) والفرنسية كلغة ثانية.
بعد سقوط المملكة السورية على أثر واقعة ميسلون عام 1920، عاد الحصري إلى إسطنبول، ثم إلى إيطاليا وبعدها سافر إلى القاهرة بحثاً عن عمل في التدريس، وهنا سمع من الدوائر الإنكليزية أن هناك مخططاً لتأسيس مملكة في العراق، وتنصيب فيصل ملكاً لها، فراح يبحث عن أحوال العراق وشعبه والتقى بالشاعر العراقي عبد المحسن الكاظمي الذي كان مقيماً في القاهرة آنذاك حتى وفاته عام 1935. وكل ما اهتم به الحصري من معلومات عن العراق هو أن في العراق طائفة شيعية تشكل الأغلبية العربية، وكانت مضطهدة من قبل الحكم العثماني. فقرر الانتماء إلى جماعة فيصل ثانية.[2]
وصل الحصري بغداد في آب1921، لتبدأ أخطر مراحل حياته التي ظلت مجهولة على القارئ العربي بينما عُرفت المرحلة الأخيرة بتفاصيل وافية بعد خروجه من العراق عام 1941، ونشره عدداً من المؤلفات القومية المهمة حتى وفاته.
يقول الأستاذ حسن العلوي: "لم يقم الحصري بأية علاقة مع أي عراقي خلال عشرين عاماً من عمله وإقامته في العراق. ولم يذكر العراق بخير،.. لكنه تحدث كثيراً عن العجم.. وكثرة العداوات.. والمؤامرات على شخصه. فخلال الأشهر الست الأولى من وصوله بغداد، قضاها مع الإنكليز وانعقدت بينه وبين عدد منهم مثل كورنواليس، وغاربيت، والمس بيل، ومع سميث فيما بعد، أواصر عمل مشترك ومودة روحية."[3]

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج3، دار كوفان- لندن، 1992، ص214-215.

[2] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مطبوعات CEDI فرنسا عام 1989، ص 254-255.
[3] حسن العلوي، نفس المصدر، ص 257

اعتمد الإنكليز على ساطع الحصري لتحقيق المخطط البريطاني كعراب للقومية العربية في العراق وربطها بالطائفية، واضطهاد أربعة أخماس عرب العراق، وحرمانهم من حقوق المواطنة في بلدهم. عمل بإجهاد لتنفيذ هذا المخطط الطائفي خلال عمله في العراق كمدير عام للمعارف. ولم يشعر الحصري بأي انتماء للبلد الذي عاش فيه عشرين عاماً، ولم يعرف أو يقدر مشاعر سكانه إزاء تاريخهم وأعرافهم.

فلسفة الحصري

يؤكد كليفلاند أن الحصري أرتكز إلى أفكار التنوير البرجوازي الأوربي وليس إلى مذاهب جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده الإصلاحية، فقد شغل موقع "المراقب الأجنبي"، الذي حلّق بعيداً فوق البنية الاجتماعية المحيطة[1]. أما نضاله ضد دعوات الإقليمية والجامعة الإسلامية فيصفها الباحث بقوله: "إن اقتراحاً مثل هذا التعديل الجديد والجذري في الولاء لا يمكن أن يتقدم به إلا شخص، لا يضرب جذوراً عميقة في المجتمع العربي، ولا تهمه الاعتبارات السياسية والارتباطات المحلية"[2]

وقد تأثر الحصري بفلسفة فيختة وهيغل، لذلك اقتبس أفكار هذين الفيلسوفين الألمانيين وإضفاءها على القومية العربية. وفي هذا الصدد تقول الباحثة الأمريكية ج.هايم التي ترّد مآثر الحصري في حقيقة الأمر إلى "تقديم فيختة وهيغل في صورة أساتذة للفكر العربي الإسلامي" . وتقول في مكان آخر إن نزوع الحصري إلى صياغة نظريته في قوالب تتوافق شكلياً مع الإسلام، إنما جاء من كونه "قد اتخذ من فيختة، لا القرآن مصدر إلهام له."[3] وليس غريباً من شخص كالحصري، المعجب بالفلسفة الألمانية (هيغل وفيختة) أن يتبنى الفاشية في التنظير القومي، فيؤكد كليفلاند ذلك عن الحصري قوله: "إن النظام الذي يجب أن تتجه نحوه آمالنا ومساعينا هو نظام فاشستي."[4]
والحصري لا ينكر موقفه من الدين ودوره في العروبة. فهو برغم تأكيده على "الدور العظيم المنقطع النظير الذي قام به ظهور الإسلام في تكوين الأمة العربية، وتوسيع نطاق العروبة" إلا إنه يستدرك قائلاً: "ومع كل ذلك لم تر أبحاثي مجالاً ولا لزوماً لاعتبار الدين من المقومات الأساسية للقومية العربية" فرغم "إن الحركة الإسلامية ... أوجدت تحولاً انقلابياً خطيراً في أحوال العرب... لم تبق مرتبطة بالقومية العربية

---

[1] وليم كليفلاند، الحصري من المفكرة العثمانية إلى العروبة، ترجمة فكتور سحاب، دار الوحدة، بيروت، 1983، ص71.

[2] وليم كليفلاند، نفس المصدر، ص 133

[3] تيخونوفا، ساطع الحصري رائد المنحى العلماني في الفكر القومي العربي، دار التقدم، موسكو، 1985، ص14.

[4] كليفلاند، نفس المصدر، ص142

ارتباطاً تاماً، لأن بعض الجماعات استعربت دون أن تعتنق الديانة الإسلامية. وبعكس ذلك فإن بعض الجماعات اعتنقت الديانة الإسلامية دون ان تستعرب."[1]

دور الحصري في التربية والتعليم

عُيّن الحصري مديراً للمعارف بالإضافة إلى كونه مستشاراً للملك. ومن الأحداث اللاحقة تبيَّن أن كلمته كانت فوق كلمة الوزير، بل وحتى فوق كلمة الملك في بعض الأحيان، لأنه كان مدعوماً من قبل الإنكليز، حيث أنيطت به، وبإيعاز من الإنكليز، مهمة نشر الطائفية ومعاداة الشيعة، والطعن في عروبتهم ووصفهم بالعجمة والشعوبية. وكان للحصري تأثير بالغ في وضع المناهج التدريسية، وتوجيه طلاب المدارس وجهة تفضي إلى اغتراب العراقيين عن تراثهم الأدبي. ففي كتب الأدب العربي وتاريخه، لم يذكر أي أديب أو شاعر عراقي من أصول شيعية، قديم أو معاصر، رغم كثرتهم ودورهم الكبير في خدمة الأدب العربي، من أمثال: الكميت بن زيد الأسدي، والمتنبي، والمعري، والمعاصرين منهم من أمثال: محمد رضا الشبيبي، ومهدي المخزومي، وباقر الشبيبي، والفقيه والشاعر الكبير محمد سعيد الحبوبي، أو الجواهري، واستمرت الحالة هذه طوال العهد الملكي، بينما ركز على الأدباء والشعراء العرب من سوريا ومصر وغيرهما دون العراقيين.

والجدير بالذكر أن الحصري هو الذي أدخل في المدارس عقوبة الجلد والطرد ضد تلامذة، العقوبة المذلة التي أثبت علم النفس آثارها النفسية المدمرة على شخصية التلميذ ومستقبله، ودفعه لممارسة العنف مع الآخرين. *

دور الحصري في تمذهب السلطة

ومما تقدم، نعرف دور الحصري في بناء الدولة العراقية الحديثة على أساس الطائفية التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة بضراوة ضد غالبية الشعب العراقي، ابتداءً من حكومة عبد الرحمن النقيب إلى حكومة صدام حسين، باستثناء فترة حكومة ثورة 14 تموز 1958، لأن قائدها الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم أصر على معاملة العراقيين بالتساوي، وبدون أي تمييز عنصري، أو طائفي، أو عشائري، أو مناطقي ... لذلك انتقموا منه شر انتقام.

لقد تركزت حملة الحصري وحكومة "النخبة" على التشكيك في عروبة الشيعة التي استمرت لحد هذه اللحظة. والمعروف أن العشائر في الوسط والجنوب هم من العرب، ومن المهزلة بمكان ان تبرز الحاجة للدفاع عن عروبتهم، فهم عشائر التميم، والخزاعل، والزبيد، وربيعة، والخفاجة، وآل فتلة، والجبور، وبني حجيم، وبني أسد، والأزيرج، وبني كعب، وبني لام، وشمر، وعنزة وغيرهم. فهؤلاء أختلطوا بأقوام

[1] تيخونوفا، نفس المصدر، ص53، مقتبس من أبحاث مختارة في القومية العربية، ج2، ص125-126، دار التقدم، موسكو، 1985.

وادي الرافدين من السومريين، والأكديين، والبابليين والآثوريين والكلدانيين وغيرهم. وبمرور الزمن اختلطت هذه العناصر البشرية في بوتقة واحدة وهي الأمة العراقية. كما وتركزت حملة الحصري ضد ثورة العشرين وتشويه سمعة قادتها. فيذكر في مذكراته على لسان أحد الإنكليز وهو(غاربيت) تنديداً واسعاً بالثورة والثوار قائلاً: "يجب أن نعذر هؤلاء-الإنكليز- لأنهم شاهدوا الفظائع التي ارتكبها الثوار. إنهم ذبحوا بعض الضباط الإنكليز ذبح الشاة. وقد مثلوا بأيديهم وبأرجلهم وقطعوها إرباً إرباً، وقد وجدنا أكثر من عشر جثث بمثل هذه الأحوال الفجيعة. نحن سعينا أن نخفي ذلك. لم نقل العرب يحاربون هكذا، بل قلنا لعائلاتهم أننا دفناهم بالاحتفالات اللازمة، ولكن هناك من عرف ذلك وشاهده فإذا ما رأيتموهم يسلكون مسلك القسوة يجب أن لا تتعجبوا على ذلك"[1]. ويقول العلوي لا شك فمن التعابير الحاقدة، يظهر جلياً أنها عبارات الحصري نفسه وليست غاربيت.

ويلخص حسن العلوي موقف الحصري من العراق على الشكل التالي[2]: - مناوئ إلى حد البغض للوطنيين العراقيين سنة كانوا أم شيعة.
- مناوئ للعراقيين الشيعة وطنيين كانوا أم عملاء.
- مناوئ للأكراد في الحالتين.

وكان الحصري يمارس الطائفية بدهاء، خاصة في تعامله مع الطلبة الشيعة في إرسال البعثات إلى الخارج، إذ يذكر الراحل عبد الكريم الأزري عن إنحياز الحصري ضد طلبة الشيعة في إرسال البعثات فيقول: " لا أذكر تماماً عدد طلاب البعثة العلمية الموفدة إلى خارج العراق في السنة الدراسية 1931 ولكني أتذكر أن عدد الطلاب في البعثة من الشيعة كان أقل بكثير من عدد اليهود وكان قد حدث حادث ليس غريباً ولا غير متوقع للبعثة المذكورة إذ أوفد معظم طلاب البعثة العلمية إلى (صفد) في فلسطين لكي يدرسوا اللغة الإنكليزية هناك ويتقنوها. وهناك في صفد التحق أحد طلاب البعثة من اليهود بإحدى المنظمات الصهيونية التي تبنته."[3]

فتنة أنيس النصولي

كلما أرادت بريطانيا توقيع أية معاهدة أو اتفاقية مجحفة ضد العراق، كانت توعز للحصري أن يقوم بعملية لشق وحدة الصف الوطني، وذلك بإثارة فتنة طائفية لإشغال الشعب وإلهائه في قضايا جانبية وتمرير المعاهدة. فعندما أرادت بريطانيا توقيع اتفاقية النفط وكان الحصري قد استورد مدرساً لبنانيا للتدريس في العراق يدعى أنيس

[1] حسن العلوي، نفس المصدر، ص 258، نقلاً عن مذكرات الحصري.
[2] حسن العلوي، نفس المصدر، ص 258،

[3] عبدالكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق، ج1، مركز الأبجدي، بيروت، 1982، ص 30-31.

النصولي الذي قام بنشر كتاب تعرض فيه بشخصية الإمام علي، وفرضه على طلبة المدارس، وكان عملاً مدبراً متحدياً مشاعر العراقيين، وأثار الكثير من الاضطرابات. جاء في كتاب النصولي الموسوم: (الدولة الأموية في الشام) وطبعه في مطبعة دار السلام في بغداد في سنة 1926، وسبب ردود أفعال عنيفة من قبل الشيعة لأنه تعرض بالإمام الحسين وتبجيل بني أمية وخاصة يزيد بن معاوية، ومما جاء فيه سب الحسين قوله: " ولطالما استمسك بنو أمية بعروة الخلافة وبينوا جلالها وأهميتها الدينية، فادعوا أن الله ناصرها ومذل أعدائها، وإن الذين يسعون في الخلافة عليها هم الكفرة الفجرة. ولا غرابة في ذلك فالعاهل الأموي كان خليفة رسول الله، ومن يخرج على الخليفة فإنما يخرج على رسول الله، ومن يخرج على رسول الله فإنما يخرج على الله ومقره جهنم وساءت مصيرا." والجدير بالذكر أن حسين جميل كان مؤيداً للنصولي، ولم ير في كتابه إهانة لمعتقدات الشيعة". ويعلق عبدالكريم الأزري قائلاً: "إني أوجه هذا السؤال، بل الامتحان الوجداني، إلى حسين جميل، المفكر والمحامي، والقانوني الضليع، راجياً منه جواباً صريحاً، وكل أملي أن يخرج من هذا الامتحان بنجاح."[1]

وكان المخطط هو فرض كتاب النصولي على المدارس الثانوية في درس التاريخ بتعليمات من الحصري طبعاً، الأمر الذي أثار فتنة، وخرجت الجماهير إلى الشارع محتجة على هذا الإجراء الطائفي، مما حدا بوزير المعارف، السيد عبدالمهدي المنتفكي آنذاك، بفصل النصولي الذي غادر العراق، وأكد ذلك الشاعر محمد مهدي الجواهري في قصيدته "تحية الوزير" التي مطلعها:[2]

حيِّ الوزير وحيِّ العلمَ والأدبا ..... وحيِّ من أنصف التاريخ والكتبا
هم حاولوها لأغراضٍ مذمَّمةٍ ..... حتى إذا سُعِّرَتْ كانوا لها حطبا
هذا نتاجُ شعورٍ جاش جائشُه ..... راعوا عواطفَ هذا الشعب يا غُربا

وفتنة طائفية أخرى

وفي حزيران /يونيو 1933، واجهت حكومة رشيد عالي الكيلاني نزاعاً طائفياً ظهرت شرارته الأولى بنشر كتاب "العروبة في الميزان" الذي كتبه المدعو عبد الرزاق الحصّان الذي كان يعمل في وزارة المعارف العراقية، أي تحت إمرة الحصري أيضاً. وكان قد طرح في كتابه هذا فكرة مفادها أن الشيعة في العراق لم يكونوا عرباً، بل أنهم انحدروا من المجوس القدماء، وهم في العراق من بقايا الساسانيين، كما أنه قدم وصفاً لنزعة الشيعة نحو إبداء الولاء إلى إيران، وإن تاريخهم هو تاريخ الشعوبية نفسه. ولقد أحدث الكتاب غضباً كبيراً بين الشيعة وخاصة في المدن المقدسة، ويكرر التاريخ نفسه إذ نجد نفس التهمة، وإلى يومنا هذا، توجه إلى شيعة العراق وقادتهم السياسيين. وقد قدمت الاحتجاجات إلى السلطات في كل من النجف وكربلاء والحلة والكوفة وغيرها

---

[1] عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، لندن، 1991، ص 237

[2] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ص 116، ط1، 1993، مؤسسة الفجر، لندن، عن ديوان الجواهري، المجلد الأول، ص 214

من المدن والأقاليم. كما وجرت أعمال عنف وهجوم على دوائر الحكومة. وأخيراً اضطرت الحكومة بمصادرة الكتاب وتمت محاكمة المؤلف وحكم عليه بالسجن.[1].
وكان واضع الرسالة (عبدالرزاق الحصان) من حاشية نوري السعيد، وظهر فيما بعد أن ياسين الهاشمي كان وراء المؤلف، وقد تبناه شخصياً طه الهاشمي طيلة حياته.[2]

معاناة الجواهري من الحصري

يذكر أن الحصري فَصَلَ الشاعر محمد مهدي الجواهري من سلك التعليم لأنه وصف في قصيدة له أحد مصايف إيران عام 1927، متهما إياه بالشعوبية والتبعية الإيرانية، وأصر على فصله رغم تدخل الملك فيصل الأول، مما أضطر الملك تعويض الجواهري بتعيينه موظفاً في البلاط. وقد خصص الجواهري عشرات الصفحات من مذكراته عما عاناه على يد الحصري من تعسف بدوافع طائفية بحتة. (الجواهري: ذكرياتي ج1).
وقد بقت تهمة التبعية الإيرانية تلاحق آل الجواهري، وحرم العديد منهم من شهادة الجنسية العراقية التي بدونها لا يسمح لشبابهم بدخول الجامعات العراقية أو الحصول على وظيفة في الدولة. فخلال خدمتي في المناطق النائية كطبيب في قضاء أبي صخير عام 1971، تعرفت على الكثير من أفراد ينتمون إلى عائلات تحمل لقب الجواهري، ومنهم شباب خريجو المدارس الثانوية. ولما سألتهم لماذا لم يلتحقوا بالجامعة لإكمال دراستهم، كان جوابهم أن السلطات ترفض منحهم شهادة الجنسية وذلك لكونهم أقرباء شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري. فهل هناك إجحاف أكبر من هذا بحق مواطنين ساهم آباؤهم في ثورة العشرين التي تعتبر السبب المباشر لتأسيس الدولة العراقية، ولهم دور في إغناء الثقافة العربية في العراق والعالم العربي، أن يحرموا من أبسط حقوق المواطنة؟ وما زال الألم يعتصرني على هؤلاء الشباب المتحمسين لتلقي العلم، والمعرفة، ويطمحون في مستقبل زاهر لهم في وطنهم العراق، وقد حرموا من تحقيق طموحاتهم لا لشيء إلا لأنهم شيعة ومن أقارب محمد مهمدي الجواهري، وبقرار من إنسان غير عراقي أصلاً ألا وهو الحصري.

موقف الحصري من الطوائف الأخرى

لم يقتصر حقد الحصري على الشيعة فحسب، بل كان ضد الشعب العراقي ككل كما يبدو من أعماله الأخرى، وما الطائفية إلا إحدى الوسائل الفتاكة التي استخدمها لتنفيذ مخططه في عرقلة مسيرة الشعب العراقي بسلام. لقد عمل كل ما في وسعه على تدمير ثقة الإنسان العراقي بنفسه، فزرع فكرة في نفوس العراقيين أن العراقي لا يصلح لأي شيء. وكان العراقي لا يحصل على تعيين في وزارة المعارف إلا بشق الأنفس، إذ كان

---

[1] د.خالد التميمي، محمد جعفر أبو التمن، دار الوراق، لندن، 1996، ص320-321.
[2] حسن العلوي، التأثيرات التركية، ص 12، دار الزوراء، لندن، 1988، نقلاً عن مذكرات الهاشمي، ج2 ص 244

يصر على استيراد المعلمين من سوريا ولبنان ومصر وتفضيلهم على العراقيين. علماً بأن كان هناك الآلاف من خريجي المدارس الدينية في النجف وكربلاء والكاظمية وبغداد وسامراء، يصلحون للتدريس في اللغة العربية وآدابها ومادة التاريخ والرياضيات.. وغيرها.

ولما أمر الملك فيصل بفتح دار للمعلمين في الحلة وأخرى في الموصل، رفض الحصري المشروع بشدة، وذكر في مذكراته فيما بعد، أنه رفض المشروع لأنه كان في الحلة يفيد الشيعة وفي الموصل يفيد المسيحيين، وقال ما نصه: "وأنا لم أتردد في الحكم بأن تنفيذ هذه الخطة- إنشاء دار للمعلمين في الحلة وأخرى في الموصل- يعرض الوحدة الوطنية لخطر عظيم لأنه كان من الطبيعي في تلك الظروف أن تكون الأكثرية الساحقة من طلاب دار المعلمين في الموصل من أبناء المسيحيين وفي الحلة من أبناء الجعفريين."[1]

وكان يرفض الاعتراف بخريجي المدارس الجعفرية، وأصر على عدم تعادل شهادتها بالشهادة الثانوية. وكانت تُرفض طلبات الطلبة الشيعة في القبول في كلية الحقوق. ولما كثرت الاحتجاجات على هذا السلوك، أوعز الملك بفتح صف إضافي في كلية الحقوق لقبول الطلبة الشيعة من خريجي المدارس الجعفرية. والجدير بالذكر أن إجراء الملك هذا واجه معارضة ليس من قبل الحصري وحده، بل ومن مسؤولين آخرين سنأتي عليه في فصل قادم.

موقف الحصري من المدارس الجعفرية

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من حياته، وبعد أكثر من عشرين عاماً من مغادرته العراق، حاول ساطع الحصري أن يظهر نفسه مدافعاً عن حقوق الطوائف الأخرى ويدافع عن نفسه في مواقفه المتشنجة ضد العراقيين أيام كان مديراً عاما للمعارف.

وبهذا الخصوص تدافع الباحثة السوفيتية تيخونوفا عنه وتستشهد بأقواله من مذكراته في العراق فتقول: "فقد اصطدم في منصبه كمدير عام للمعارف العراقية بإحدى المشكلات السياسية الداخلية. وكانت من بين الدوافع الرئيسية لاستقالته افتراءات الإقليميين (كذا)، الذين راحوا يتهمونه بـ"احتقار العراقيين" وبـ"خدمة الدخلاء"، وتهجمات بعض الجماعات الجعفرية، التي وصمته بمعاداة الجعفرية، وذلك بسبب إجراءاته للحد من تأثير "المدارس الإيرانية."[2] وهنا العذر أقبح من الفعل، إذ يعتبر الحصري المدارس الجعفرية في العراق التي أستسها أسرة أبو التمن البغدادية المعروفة، مدارس إيرانية. ألا يعتبر هذا السلوك طائفياً؟.

---

[1] حسن العلوي، نفس المصدر، ص 270، نقلاً عن مذكرات الحصري، ص 80.

[2] تيخونوفا، نفس المصدر، ص30

الحصري يغير مواقفه متأخراً

والمفارقة، أن الحصري يحاول في كتابه (حول القومية العربية) الصادر في بيروت عام 1961 أن ينتقد تماماً غيره على ما كان يمارسه هو في حياته العملية عندما كان مديراً للمعارف في العراق في العشرينات والثلاثينات، حيث لعب دوراً بارزاً في تسعير الخلافات المذهبية، وموقفه المتحيز ضد الشيعة، فيعيب في كتابه هذا على كتاب د.جمال حمدان، الموسوم بـ**(دراسات في العالم العربي)** الذي يتحدث فيه عن **"الأقليات الدينية"** (والتسمية لجمال حمدان) حديثاً، بعيداً عن اللياقة والاحترام. فعندما يذكر "الطوائف والمذاهب الإسلامية المختلفة، كالشيعة والدروز والعلويين، يقول: "إن ذلك في حقيقة الأمر ليس إلا جموداً دينياً، تحجر في بيئات محلية جبلية منعزلة". أما الحصري فيرفض رفضاً قاطعاً مثل هذا الطرح للمسألة، فيقول: " وغني عن البيان أن أمثال هذه الأقوال تتنافي مع مقتضيات السياسة القومية الرشيدة، لأن أولى قواعد السياسة المذكورة يجب أن تكون احترام جميع الأديان والمذاهب القائمة في البلاد، وتجنب كل ما يجرح عواطف معتنقيها ومشاعرهم الخاصة".[1] فهل انتبه الحصري ولو متأخراً إلى مواقفه الخاطئة إزاء الطوائف الأخرى لكي ينتقد الآخرين على مواقفهم المتعسفة التي تشبه ممارساته هو عندما كان في العراق؟ وهل غيرته الأيام ولكن بعد فوات الأوان؟؟

كذلك اتخذ الحصري موقفاً متعسفاً من الإقليمية دون أدنى احترام لمشاعر المواطنين إزاء ثقافاتهم الوطنية والإقليمية وذلك لتركيزه على القومية العربية ككل. وهذا يعكس حياته التي قضاها في التنقل وعدم الاستقرار في أي قطر من الأقطار العربية، بمعنى أنه لم ينتمِ إلى أي بلد عربي، إذ قضى السنوات الأربعين الأولى من عمره في تركيا وعشرين عاماً في العراق، وقضى السنوات السبع والعشرين الأخيرة من عمره في الكتابة والتأليف، متنقلاً بين الشام وبيروت والقاهرة.[2] لذلك يعلل الباحث الأمريكي ويليام كليفلاند نضال الحصري ضد دعوات الإقليمية والجامعة الإسلامية فيصفها بقوله: "إن اقتراحاً مثل هذا التعديل الجديد والجذري في الولاء لا يمكن أن يتقدم به إلا شخص لا يضرب جذوراً عميقة في المجتمع العربي، ولا تهمه الاعتبارات السياسية والارتباطات المحلية".[3]

ويظهر ذلك جلياً من مذكراته بجزئيها، وكما يقول العلوي: "فقد قضى عشرين عاماً في العراق وخرج منه دون أن يأتي ولو بإشارة إلى ذكر نخلة، أو نهر، أو جلسة بغدادية، ولم يظهر فيه أنه أرتاح يوماً لا لرائحة التراب العراقي المرشوش، ولا لرائحة خبز التنور، ولا أحب حياة الناس البسطاء في أسواقهم ومقاهيهم... ولكنه تحدث كثيراً عن

---

[1] ساطع الحصري، حول القومية العربية، ص97

[2] تيخونوفا، نفس المصدر، ص27

[3] كليفلاند، نفس المصدر، ص 133

كثرة العجم.. وكثرة العداوات.. وكثرة المؤامرات على شخصه.. لذلك لم يترك الحصري أثراً طيباً بين العراقيين، ولم تكن له مدرسة شعبية أو أتباع شعبيون."[1]
ورغم أن الحصري قد كرس ما تبقى من حياته بعد مغادرة العراق عام 1941 وحتى وفاته عام 1968، في سبيل العروبة وقضية القومية العربية والوحدة العربية، إلا إنه وكغيره من القوميين العرب في العراق، قد ألحقوا أشد الأضرار بحركة القومية العربية بسب بناء القومية العربية على أساس معاداة الشيعة في العراق والتشكيك بولائهم الوطني. وبذلك فقد ضحوا بالعروبة والقومية في سبيل الطائفية البغيضة. وقد لعبت هذه السياسة دوراً كبيراً في الدمار الذي لحق بالعراق بصورة خاصة، والعالم العربي بصورة عامة.

تلامذة الحصري

والحق يقال، أن الراحل ساطع الحصري ترك جروحاً عميقة في الشعب العراقي، وتراثاً لا يختفي أثره بمجرد رحيله عن العراق أو إلى العالم الآخر، إذ خلَّف تلامذة أوفياء ساروا على نهجه بكل إخلاص، وما يجري الآن من حرب الإبادة ضد الشعب العراقي من قبل فلول البعث وحلفائهم أتباع القاعدة إلا نتاج الماضي وجهود هؤلاء، ومنهم السيد خير الدين حسيب (رئيس مركز دراسات الوحدة العربية) الذي قال عنه العلوي: [يعتبر الوريث الشرعي لساطع الحصري في الطائفية وتبنى المشروع البريطاني في التشهير بالشيعة وطعن أصولهم العربية في العراق بطريقة استفزازية التي وردت في مذكرات الحصري وعلى لسان غلاة الطائفيين، يطعن في أحد منشوراته بمذهب الأغلبية العربية العراقية فقد جاء في الصفحة 216 من التقرير الذي يحمل اسم (مستقبل الأمة العربية): "ان المذهب الشيعي امتزج بالقومية الفارسية"][2]

---

* وبهذه المناسبة، أقترح على المسؤولين عن التربية في العراق الجديد، وحرصاً على تربية الجيل الحالي والأجيال القادمة تربية علمية صحيحة، وحمايتهم من العقد النفسية والانحرافات الأخلاقية، اقترح على السلطة التشريعية الموقرة إصدار قانون يمنع بموجبه العقوبات الجسدية والنفسية في جميع مراحل التعليم.

الفصل السابع

التشيع والعلاقات الدينية-الطبقية

[1] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، ص 256.
[2] حسن العلوي، نفس المصدر، ص 288

التباين الطبقي - الاجتماعي

لعل الأستاذ حنا بطاطو هو أول من تناول الجانب الطبقي- الاجتماعي في التمييز الطائفي في العراق في العهد الملكي، في كتابه القيم الموسوم: (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق) خاصة في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، معتمداً على تقرير من الخارجية البريطانية مؤرخة في 30 تشرين الأول 1936 مبيِّناً بوضوح أن إحدى الحقائق المثيرة للاهتمام، والنابعة من تجاور العلاقات الدينية - الاجتماعية للعراق الملكي في العشرينات من هذا القرن، كانت درجة القربى القائمة بين الولاء الطائفي والموقع الاجتماعي في أجزاء مختلفة من جنوب البلاد ووسطها، فقد كان الملاّكون من السنة الأثرياء والفلاحون من الشيعة الفقراء.

كان زعماء المجتمع العربي في البصرة مثلاً من السنة أيضاً، بينما كانت أكثرية سكان المدينة من الشيعة. ولكن رجال الدين الشيعة كانوا يشغلون موقعاً ليس بقليل الأهمية، وينطبق القول نفسه على المدن الأخرى عدا المدن الشيعية المقدسة إذ كان العنصر السني الذي شكل أقلية دوماً، متفوقاً اجتماعياً وكان يتألف إلى حد كبير من التجار وملاكي الأراضي الأغنياء.[1]

وكانت الأسواق الصغيرة في المناطق الشيعية، وأسواق الصحراء المجاورة مثل سوق الشيوخ في محافظة الناصرية تقع أيضاً تحت سيطرة التجار السنة القادمين من نجد في شبه الجزيرة العربية. وفي لواء المنتفق (الناصرية)، كان كل الفلاحين بلا استثناء من الشيعة، في حين كان الكثير من أسيادهم ملاك الأراضي من عائلة عشائرية سنية واحدة هي عائلة السعدون. وكذلك الأمر في منطقة الحلة، حيث كان هزاع بن محيمد، الشيخ الكبير للمعامرة، وهي فرع من التحالف الزبيدي، سنياً بينما كان جل مزارعيه العشائريين من الشيعة.

وفي بغداد أيضاً، حيث تمتعت الطائفتان بالمساواة العددية تقريباً، كانت العائلات المسيطرة اجتماعياً سنية، مع بعض الاستثناءات. ونرى ذلك في تركيبة الجيش العراقي، منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، إذ كان الضباط من السنة غالباً، والمراتب والجنود كانوا في غالبيتهم العظمى من الشيعة.

هل من علاقة بين التشيع والفقر؟

إن ثنائية السنة- الشيعة توافقت إلى درجة ضئيلة مع الانشقاق الاجتماعي- الاقتصادي العميق الجذور. ويحاول بطاطو إيجاد تفسير لهذه العلاقة بين الشيعية والفقر من جهة، والسنية والمكانة الاجتماعية والثروة من جهة أخرى. بمعنى هل الشيعة عانوا من الفقر

[1] الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1992، ص65، نقلاً عن تقرير الخارجية البريطانية المؤرخة في 1936/10/30

والتمايز الاجتماعي لأنهم شيعة وبسبب التمييز الطائفي وسيطرة السنة على السلطة؟ أم الفقر والمستوى الاجتماعي المتدني هو الذي جعل الفقراء أن يتحولوا إلى شيعة؟
وللإجابة على هذه الإشكالية، يقول بطاطو: في ضوء الدليل الواقعي المتوفر لا يمكن تأكيد أو إنكار أن التباينات الطبقية هنا كانت هي **الأصل**، وكانت التباينات الدينية هي **الفرع**. طبعاً، للسيطرة الاجتماعية للسنة جذورها المباشرة في الحالة التاريخية السابقة، لأن كل مرحلة هي نتاج وامتداد المرحلة السابقة، وفي بعض المناطق الريفية، كما في ريف المنتفق (في الناصرية محافظة ذي قار لاحقاً)، نجمت هذه الحالة عن سيطرة عشائر "أهل الإبل" السنية على عشائر الفلاحين الشيعية وسكان الأهوار، وأهل الغنم، وكلهم شيعة. أما في المدن، فإنها نبعت من السيطرة السياسية العثمانية السنية.
إلا إن حنا بطاطو لا يريد أن يعطي جواباً قاطعاً في اعتبار العامل السياسي هو المسبب لهذا التباين ووضع الشيعة المتدني، بل يعتبر العامل السياسي مسؤولاً جزئياً في تفسير هذه الظاهرة. إذ يضيف: "وفي الوقت نفسه يجب الإشارة إلى أن الشيعية، كآيديولوجيا وفي صيغتها العملية، لها جاذبية طبيعية عند ضحايا الظلم والاضطهاد، وهذه الجاذبية تنبع من اهتمامها بالمعاناة ومن مركزية موضوع الانفعال المتألم في إسلاميتها".[1]
ولكن لا يمكن إلغاء دور العامل السياسي في التباين الاجتماعي - الاقتصادي، فخلال الحكم العثماني الذي دام أربعة قرون، كان الشيعة يعانون من الظلم بشكل مضاعف، ولم يسمح لأبنائهم دخول المدارس الحكومية أو ممارسة الوظائف في الدولة.
ولما تأسست الدولة العراقية على أنقاض الدولة العثمانية، اتبعت النخبة الحاكمة ذات النهج الطائفي في اضطهاد الشيعة وحرمانهم من حقوق المواطنة السليمة. لذلك فالعامل السياسي لعب دوراً كبيراً في هذا التباين الطبقي الاجتماعي في وضع الشيعة البائس.
ومن جانب آخر، يجب أن لا نقلل من جاذبية الشيعية للمظلومين، فالشيعة كما يقول علي الوردي، كانوا في حالة ثورة دائمة ضد الحكام ومنذ ثورتهم الأولى في واقعة كربلاء عام 61 هجرية. ونتيجة لانحياز الشيعة للمظلومين، فمن الطبيعي أن تجتذب لها أبناء العشائر السنية الفقراء، وأفضل مثال في هذا الخصوص هو تشيُّع عشائر المنتفج في الناصرية، بينما حافظ شيوخهم الأغنياء على سنيتهم.

تفسير استمرارية الشيعة

كذلك يحار المرء في سر استمرارية الشيعة رغم الاضطهاد الشرس الذي مورس بحقهم طيلة قرون سحيقة وعمليات الإبادة، وخاصة في العهد العثماني. وقد لاحظنا انقراض أو ضعف وتضاؤل العديد من الفرق الإسلامية مثل الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة،...الخ بينما بقيت الطائفة الشيعية رغم الاضطهاد ومحاولات الإبادة ضدهم في توسع. ويسأل بطاطو: كيف يمكن للمرء أن يعلل هذه الاستمرارية الشيعية، وخصوصاً في مواجهة قرون طويلة من السيطرة السنية، تلك الظاهرة التي تمثلت في

[1] حنا بطاطو، نفس المصدر، ص 66

سيطرة الأتراك العثمانيين (1534-1622/1638-1917) وإقطاعيهم التابعين: المماليك الموالي (1749-1831)؟.
يجيب بطاطو على هذه التساؤلات أنه إضافة إلى قوة الاستمرارية الآيديولوجية التي هي من طبيعة الأديان، وخصوصاً للطوائف المضطهَدة، فإن أحد العوامل الواضحة التي ضمنت ديمومة النفوذ الشيعي كان وجود المقامات (الأضرحة) الشيعية والمدارس الدينية في النجف، وكربلاء، والكاظمية، وسامراء. وكان العامل الآخر هو العلاقات التجارية والدينية المتبادلة التي حافظ عليها شيعة العراق، وإن بشكل متقطع، مع شيعة بلاد فارس.
وكذلك كان هنالك ما يمكن تسميته بعدوى البيئة، إذ يبدو أن القبائل البدوية التي كانت تنتقل إلى المناطق الشيعية - وكان أثر الإسلام خفيفاً على البدو- كانت تميل بمرور الزمن إلى التكيف مع معتقدات المنطقة وممارساتها. ويبدو الأمر نفسه صحيحاً بالنسبة للمنطقة السنية. ومما يثير الاهتمام، مثلاً، أن عشيرة شمر جربة، التي كانت ديرتهم (أي مَواطنهم) في العهد الملكي في محافظة الموصل وفي الجزيرة بين الفرات ودجلة، وعشيرة شُمّر طوقة التي كانت ديرتهم على دجلة جنوب بغداد، كلاهما فرعان من القبيلة الأم نفسها: شُمّر جبل نجد في شبه الجزيرة العربية. ومع ذلك واحدة سنية والأخرى شيعية. وبشكل مشابه، فإن آل فتلة، الذين شكلوا العمود الفقري للثورة العراقية عام 1920م، هم فرع من الدليم، ولكنهم شيعة يعيشون على الفرات الأوسط ، بينما تعيش عشيرة الدليم نفسها على الفرات شمال غرب بغداد، في محافظة الأنبار (الرمادي) وهي سنية. وأيضاً، فإن أقسام الجبور التي تعيش في الحلة من الفرات هي شيعية، في حين أن أقسام الجبور التي تعيش في الشرقاط جنوب غرب الموصل هي سنية. وكان مما ساعد عملية التكيف والتحول المذهبي هذه في مناطق الشيعة هو الحماسة التبشيرية لـ"المؤمنين" (أو "الموامنة" كما يسمَون باللهجة العراقية) وهم رجال دين جوّالون. وهكذا فإن ابن سند، مؤرخ المماليك، نسب في العام 1826م أو أوَّلَ ذلك إلى مبادرة هؤلاء الدعاة الشيعة الجوّالون تحول مشايخ تحالف الزبيد العشائري إلى "روافض"، أي شيعة. (إبن سند، مطالع السعود.. ص169). وكذلك في العام 1869، لام إبراهيم الحيدري، وهو عالم سني بارز، "أبالة الروافض" على تبني "بنو تميم" للمذهب الشيعي قبل ذلك بستين سنة.[1]
ويضيف بطاطو في مكان آخر قائلاً: وقد يثير الاستغراب كيف أن التحولات إلى المذهب الشيعي كانت تتم في ما يبدو تحت سمع الحكومة السنية وبصرها. والتفسير بسيط، فخلال الجزء الأكبر من العهد العثماني كانت أوامر السلطات لا تكاد تصل إلى خارج المدن الرئيسية، وهكذا فإن التحالفات العشائرية المتحركة في الريف كانت تشكل في أغلب الأحيان السلطة الوحيدة على نفسها. وربما تكون التحولات قد حصلت على حساب الحكومة. فعدم قبول العشائر بالحكومة- أية حكومة- وربطهم بين الحكومة

[1] حنا بطاطو، نفس المصدر، ص62.

والاضطهاد والظلم، إضافة إلى حقيقة أن الحكومة كانت سنية، قد يكون سهَّلَ مهمة "المؤمنين" في تحوّل تلك العشائر إلى الشيعة.
ولا بد من القول أن الحكومة في العهد العثماني منحت الشيعة حرية كاملة في القيام بعباداتهم وممارسة شعائرهم المذهبية بطرقهم الخاصة في كل الأمكنة التي كانوا يعتبرونها مقدسة، ويبدو أن السبب في هذا كان الربح المتحقق من تدفق الزوار إلى العراق (السياحة الدينية). أما في الأماكن الأخرى، وتحديداً في البصرة أو بغداد، فقد كانوا ممنوعين من ممارسة شعائرهم بحرية. وهذه القاعدة كانت سارية - على الأقل - في أيام الحكم المملوكي (1749-1831)، حيث غدت أقل حدَّة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، ثم خفّت أكثر بعد ثورة الأتراك الشباب في العام 1908. أما خلال العهد الملكي فكانت الحرية الدينية للشيعة مطلقة وكاملة.[1] ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق كانت تفرض التمايز المذهبي- الطبقي في المناطق الشيعية، كما كانت تمارس تمييزاً عرقياً وطبقياً في المناطق الكردية، أما الأكراد الشيعة فكان التمييز ضدهم ثلاثياً، أي طبقياً وعرقياً وطائفياً.

أسباب أخرى ساعدت على استمرارية التشيع

هناك أسباب أخرى أكثر أهمية لعبت دوراً في استمرارية التشيع وخاصة في العراق منها ما يلي:
1- هو قوة العقيدة عند الشيعة، وإيمانهم بأن الحق معهم، ولكون ولائهم هو للإمام علي بن أبي طالب وأبنائه. والإمام علي عرف بأنه مع الحق دائماً باعتراف الجميع، ودفع في سبيل الحق حياته،
2- شعور أهل العراق بتأنيب الضمير بعد أن تقاعسوا في تلبية دعوته لمواصلة الحرب ضد جيش معاوية، ولما استشهد، وعانوا ما عانوا على يد الحكام من بعده، عرفوا فضله مقارنة بالحكام الذين جاؤوا من بعده، إذ أدركوا ما امتاز به الإمام علي من الزهد والنزاهة والصدق والعدالة والشجاعة والكرم والبلاغة والإنسانية في عدم التمييز بين البشر على أساس الاختلاف الديني والعرقي، وتفانيه في سبيل مبادئ الإسلام التي تشرب بها من النبي محمد مباشرة، ومن القرآن... إلى آخره من الصفات الحميدة والمجيدة التي يندر وجودها كلها في شخص واحد، ولذلك التقى المسلمون بجميع فرقهم، عدا الخوارج، وفئة قليلة من المنحازين إلى بني أمية، التقوا في حب الإمام علي وأبنائه.
3- المظالم التي تعرض لها الإمام علي، هو وأبناءه من بعده، والثورات المستمرة التي قام بها أتباعه، وقادها أبناؤه على الحكام الجائرين من بعده،...
4- عامل آخر ساعد على استمرارية التشيع وهو، أن الحكومات الإسلامية في معظم مراحل التاريخ العربي- الإسلامي، عدا بعض الفترات، وفي بعض البلدان، كانت سنية وجائرة، ليس بحق الشيعة فحسب، بل وبحق جميع المسلمين من أهل السنة أيضاً. وفي

[1] حنا بطاطو، نفس المصدر، ص62.

هذه الحالة كان الشيعة دائماً في المعارضة. والمعروف أن في حالة تفشي الظلم ينحاز المجتمع إلى المعارضة. وهذا الموقف ساعد كثيراً على استمرارية التشيع.
5- كذلك ثبت تاريخياً، أن الدولة تفشل في فرض مذهبها على الشعب، إذ فشلت الدولة العباسية في عهد المأمون والمعتصم والواثق في فرض مذهب المعتزلة.
6- استقلال رجال الدين الشيعة عن الحكومة، فمواردهم المالية تأتي من أتباعهم من الخمس والزكاة، على خلاف رجال الدين السنة الذين يعتبرون كموظفين في الدولة. وهذه الموارد المالية ساعدت رجال الدين الشيعة على إعانة الفقراء من أتباع المذهب، والتوسع فتح المساجد، والمدارس الدينية التي تدرس العلوم الدينية على المذهب الشيعي.

****

الفصل الثامن
دور الفقهاء الشيعة في العزل الطائفي

الدين في ظاهره، وكما يرى الفقهاء والمتدينون، عامل توحيد يعمل على تماسك مكونات المجتمع، ولكن لو تأملنا جيداً لوجدنا أن الدين قد استخدم كعامل تفريق وصراع بين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة. فالكثير من الحروب وأعمال العنف والصراعات الدموية في التاريخ حصلت بواجهات دينية، وبالأخص الأديان السماوية (اليهودية، والمسيحية والإسلام)، مستغلين الدعوة إلى العنف الموجودة في نصوصها المقدسة. أما الأديان الوثنية فهي غالباً مسالمة، مثل البوذية والهندوسية. وكذلك الوثنيون من القبائل العربية قبل الإسلام، أي المرحلة التي يسمونها بـ(العهد الجاهلي)، لم تكن حروبهم بسبب الأديان، وإنما كانت لأسباب اقتصادية، النهب والسلب والسبي جراء شحة الأرزاق في ظروف الصحراء التي كانت تفرض عليهم هذا النمط القاسي من الحياة وإلا كانوا ينقرضون.
أما بعد مجيء الإسلام، فكانت معظم الحروب بدوافع دينية، خاصة حروب الردة والفتوحات الإسلامية. كما وتفرق المسلمون إلى مذاهب متناحرة بالدرجة الأولى بسبب الصراع على السلطة وغنائم الحروب والغزو والفتوحات. وقد قال النبي محمد (ص) في هذا الصدد: "ستفترق أمتي إلى 73 فرقة، واحدة ناجية والبقية في النار". وهكذا اعتقدت كل فرقة أنها هي الفرقة الناجية، وراحت تكفِّر بعضها البعض، وتحل إهدار دمها وإبادتها كما هو موقف الوهابية من الشيعة على سبيل المثال لا الحصر. ومن هنا نستنتج أن الدين تحول إلى عامل مفرِّق وليس موحداً بين البشر. ويحاول المسلمون نفي هذه التهمة عن الإسلام، ويقولون أن الخطأ ليس في الدين والشريعة والنصوص، بل في المسلمين أنفسهم، أي الخطأ في التفسير والتطبيق نتيجة الجهل. ولكن لو راجعنا التاريخ والنصوص، لوجدنا أن معظم دعاة العنف والاختلاف والتفرقة هم من رجال

الدين الذين تخصصوا في دراسة الدين وفهم نصوصه، مستلهمين في ذلك النصوص المقدسة ويعتبرونها واجبة التطبيق.
وهذا ما حصل في العراق، حيث انقسم المسلمون إلى سنة وشيعة، وهذا الانقسام كان سبباً لاضطهاد الشيعة من قبل السلطات السنية المتعاقبة في جميع العهود التي حكمت باسم الإسلام، منذ العهد الأموي وحتى الحكومات العلمانية (الملكية والجمهورية) في العصر الحديث.
وفي هذا الفصل أود أن أتطرق إلى دور رجال الدين الشيعة في عزل أبناء طائفتهم وحرمانهم من المشاركة العادلة في الدولة العراقية الحديثة، وأجلب انتباه القراء الكرام إلى أن المطلوب من الباحث العلمي أن يتجنب الانحياز لهذه الطائفة أو تلك قدر الإمكان، إذ أتوقع أن تنهال عليَّ اتهامات من بعض القراء الشيعة وخاصة أولئك الذين يعتقدون أن فقهاءهم منزهون عن الخطأ، هذا الموقف لا يقبل به المنهج العلمي، إذ ليس هناك إنسان منزه عن الخطأ ومهما بلغ من العلم. فالمطلوب منا في هذا الخصوص طرح الأمور كما حصلت بعيداً عن الحماس والتحيز، وأن نعترف بأن رجال الدين هم بشر مثلنا، يصيبون ويخطؤون. لذا نعتقد أن بعض رجال الدين الشيعة، وليس كلهم، ساهموا بشكل وآخر في عزل أبناء طائفتهم وساعدوا خصومهم في الاستحواذ على السلطة والنفوذ في الدولة العراقية الوليدة، وأججوا النزعة الطائفية.

مراحل دور رجال الدين الشيعة في العزل الطائفي

يمكن تقسيم دور رجال الدين الشيعة في العزل الطائفي إلى ثلاث مراحل:

أولاً، مرحلة حرب الجهاد

كما بينا في فصل سابق، فقد أفتى بعض المجتهدين الشيعة في حرب الجهاد وقادوها بأنفسهم ضد الاحتلال الإنكليزي في الحرب العالمية الأولى دفاعاً عن الدولة العثمانية التركية رغم أنها كانت دولة أجنبية محتلة للعراق وظالمة لشعبه. وعذر هؤلاء الفقهاء أن الدولة العثمانية إسلامية، علماً بأنها كانت تظلم الشيعة بشكل مضاعف ولم تعترف بمذهبهم. بينما تصرَّف علماء السنة بذكاء وحكمة لحماية مصالحهم رغم ما كانوا يتمتعون به من امتيازات مادية ومعنوية في العهد العثماني، فقفزوا من السفينة العثمانية الغارقة إلى السفينة الناجية وهي سفينة الإنكليز المحتلين الجدد الذين أطلقت عليهم كنية "أبو ناجي"، من النجاة. وكان لدى علماء الشيعة سند فقهي قديم وواضح وهو فتوى ابن طاووس، يسمح لقعودهم عن الجهاد: "إن الحاكم الكافر العادل أفضل من الحاكم المسلم الجائر". ولكن مع ذلك قرر فقهاء الشيعة الوقوف إلى جانب الحاكم المسلم العثماني الجائر الخاسر، وجروا أبناء طائفتهم لحرب خاسرة محسومة النتائج، فدفعوا الثمن باهظاً.

ثانياً، معارضتهم للدولة الجديدة

وبعد أن أضطر الإنكليز تأسيس الدولة العراقية الحديثة بسبب ثورة العشرين التي قامت بها عشائر الفرات الأوسط وبدفع من رجال الدين الشيعة أنفسهم، وقفت القيادات الدينية الشيعية ضد أغلب الإجراءات الضرورية لبناء الركائز الأساسية للدولة الوليدة الفتية، وذلك باتخاذهم مواقف متشنجة ومتشددة ضد السلطة، وإصرارهم على شروط تعجيزية غير قابلة للتحقيق في تلك الفترة. فوقفوا مثلاً ضد المعاهدة البريطانية - العراقية التي ما كان بالإمكان الاستغناء عنها في تلك الظروف القاهرة وإلا لقامت تركيا بإعادة احتلال العراق، أو على الأقل إلحاق الموصل بها. كما وأصدروا الفتاوى ضد الانتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي، وضد إقرار الدستور، وضد قانون التجنيد الإجباري، وضد التعيين في الوظائف الحكومية، وحتى ضد إدخال أبناء وبنات الشيعة في المدارس الحكومية. وفي كل هذه المناسبات كانوا يصدرون الفتاوى يدعون الناس فيها إلى مقاطعة أوامر وتعليمات السلطة وإلا فهم كفار وتحرم عليهم زوجاتهم!!

ثالثاً؛ موقف علماء الشيعة من حكومة ثورة 14 تموز 1958

بعد ثورة 14 تموز 1958 تشكلت حكومة وطنية نزيهة بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم، والذي حاول ولأول مرة في تاريخ العراق، الخروج على المألوف التركي العثماني في التمييز الطائفي والعنصري، والتعامل مع جميع مكونات الشعب العراقي بالتساوي.
واتخذ الزعيم قاسم خطوات عملية بناءة للقضاء على التمييز الطائفي تدريجياً، ولو بقي هذا النظام بضع سنوات أخرى، لكانت الطائفية في خبر كان. ولكن مرة أخرى وعلى الضد من مصالح ومواقف أبناء طائفتهم ورغباتهم، وقف بعض رجال الدين الشيعة ضد هذه الحكومة غير المتطيِّفة إلى جانب خصومها، إلى أن تكللت مساعيهم في اغتيالها في انقلاب 8 شباط 1963.
وكما قال الأستاذ حسن العلوي في كتابه (الشيعة والدولة القومية) ما نصه: "وباغتيالهم حكومة عبد الكريم قاسم فقد انتهت عملية التخلص من الطائفية، وحرمان العراقيين من نظام سياسي غير متعصب، لم يلتزم بتعميم تمذهب الدولة ... وكان بعض علماء الإسلام، والبعثيون، والضباط والوزراء الشيعة الذين اشتركوا في إسقاط عبد الكريم قاسم من ضحايا هذه السياسة."
وهكذا دافع رجال الدين الشيعة، على خلاف نظرائهم السنة، عن الحكم التركي المعادي لهم، وساهموا في إسقاط حكم عبدالكريم قاسم المتعاطف معهم. فهل تعلم هؤلاء دروساً من تاريخهم المليء بالدماء والدموع والأخطاء، أم ما زالوا يصرون على أنهم معصومون عن الخطأ، و يعدون مجرد الحديث عن هذه المشكلة كفر وإلحاد وتجاوز على المقامات، معاذ الله!!؟
قلنا بعض فقهاء الشيعة، وليس كلهم، ساهموا في الدعوة في حرب الجهاد وثورة العشرين، فخلال الاحتلال البريطاني للعراق في الحرب العالمية الأولى كان على رأس المرجعية الشيعية المجتهد السيد كاظم اليزدي الذي كان ضد الأتراك، ولم يؤيد حرب الجهاد من أعماق قلبه، وحين جاء الانكليز أيدهم مشترطاً أن يبقى تأييده لهم طي

الخفاء. وشاء القدر أن يموت هذا الرجل في 30 نيسان 1919، فاعتبر الانكليز موته خسارة جدية لهم. وحل محله في المرجعية الدينية رجل على النقيض منه هو المرزا محمد تقي الشيرازي الذي كان مقيماً في كربلاء، والواقع أن هذا الرجل قام بدور مهم في إثارة الناس ضد الإنكليز، وقد اتهمه الإنكليز لذلك بأنه كان على اتصال سري بالبلاشفة وأن ابنه يقبض منهم الأموال.[1] ولذلك فموقف السيد كاظم اليزدي من الإنكليز يشبه إلى حد ما موقف آية الله السيد علي السيستاني من الأمريكان في عهدنا الحاضر، فكلا الفقيهين تصرفا بحكمة عالية لحقن الدماء ولمصلحة الشعب والوطن.

والجدير بالذكر أن الناس من أتباع المجتهد يرون طاعته واجبة، لأن المجتهد هو نائب الإمام المهدي المنتظر (صاحب الزمان)، ومن يخالف أمره كمن يخالف أمر رسول الله، وبالتالي أمر الله، أي من لم يطع الفتوى فهو كافر، والكافر مصيره الجهنم وبئس المصير.

ولكن مع ذلك واجه آية الله السيد كاظم اليزدي عداءً شديداً من مؤيدي حرب الجهاد وثورة العشرين فيما بعد، ولم يكتفوا بذلك، بل نشروا إشاعات ضده طعنوا في سمعته. وينقل لنا الراحل علي الوردي بهذا الصدد ما نصه: "ومن الجدير بالذكر أن السيد كاظم اليزدي ساءت سمعته كثيراً في أعقاب ثورة النجف (1919)، وانتشرت حوله الإشاعات القبيحة، ولاسيما بين أقارب المشنوقين والمنفيين. وكانت من جملة تلك الإشاعات أن السيد كاظم اليزدي ليس سيداً ولا يزدياً، بل هو إنكليزي لبس العمامة السوداء للتنكر." ويضيف الوردي قائلاً: "أذكر أن شاباً من أهل الأعظمية سألني منذ عهد قريب قائلاً: "هل صحيح أن السيد أبو الحسن الإصفهاني أصله إنكليزي؟" فقلت له: أن جوابي لك ذو شقين، أولهما أن المتهم بذلك هو السيد كاظم اليزدي وليس السيد أبو الحسن الإصفهاني، والثاني أن هذه التهمة غير صحيحة إنما اختلقها له الخصوم على أثر ثورة النجف".[2]

موقف الفقهاء الشيعة من الدولة الوليدة

ولما وصل الأمير فيصل إلى بغداد في حزيران 1921، قام بزيارة أضرحة الأئمة والفقهاء، السنة والشيعة، ومن بين الذين زارهم الأمير، الشيخ مهدي الخالصي الذي بايع فيصل ملكاً على العراق بشروط (مملكة ديمقراطية دستورية مستقلة). ولكن ظهر فيما بعد أنه لا بد من توقيع معاهدة مع بريطانيا والتي كانت ضرورية في تلك الظروف، وقد بذل فيصل جهداً كبيراً لإقناع المجتهدين الشيعة بأن يراعوا ظروفه، ويرحموا حاله، دون جدوى. وصار المجتهدون، ولاسيما الشيخ مهدي الخالصي، يعدونه ناكثاً بعهده لهم وإنه باع نفسه للشيطان وأصبح ألعوبة بيد الإنكليز، وقال الخالصي على ملأ من الناس"خلعت فيصل كما خلعت خاتمي هذا!"[3]

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج5، القسم الثاني، دار كوفان، لندن، 1992، ص200.

[2] علي الوردي، نفس المصدر، ص 267.

[3] علي الوردي، لمحات اجتماعية ج6، ط2، دار كوفان، لندن، 1992، ص 44.

ولم يكتف الخالصي بذلك، بل أصدر فتوى يدعو فيها الشيعة إلى عدم قبول الوظائف في الدولة.[1] والحق يقال أن السير برسي كوكس، الحاكم البريطاني في العراق، كان حريصاً على إدخال الشيعة في الوظائف، وخاصة في منطقة الفرات الأوسط والعتبات المقدسة ولكنه وجد أمامه عقبتين، أولاهما فتوى الخالصي، والأخرى امتناع عبدالرحمن النقيب وبعض الوزراء من قبول الشيعة في الوظائف.[2] وهكذا نرى المتشددين من كلا الطرفين يعملون معاً على زرع التفرقة بين الشعب الواحد وكأنهم في اتفاق غير معلن بقصد حرمان الشيعة من المشاركة في الدولة الوليدة.

وقد بلغ الأمر ببعض فقهاء الشيعة أنهم كانوا يفضلون عودة الأتراك إلى العراق، وخاصة الشيخ مهدي الخالصي الذي كان شديد الميل لهم. ويقال أنه كان في تلك الآونة يتراسل معهم سراً، وحصلت الحكومة على الرسائل من نفس الشخص الذي كان يتظاهر بإيصال رسائله إلى مصطفى كمال باشا.[3]

وقد كتبت المس بيل في 12 نيسان تقول: "إن المجتهدين أصدروا فتوى في تحريم الدفاع عن العراق ضد الأتراك، وألصقت الفتوى على باب صحن الكاظمية، وقد وصلتني نسخة منها مبكراً في هذا الصباح. والسؤال هو: ماذا سوف تصنع الحكومة العراقية في هذا الشأن؟ ففي رأي المستر كورنواليس أن المجتهدين الموقعين على الفتوى يجب نفيهم إلى إيران باعتبارهم رعايا إيرانيين، ولكن هذا قرار خطير. فلو أن الملك ترك الأمور تسير على رسلها، فإن الأيام القليلة القادمة ربما ستكون ذات خطورة بالغة نظراً لاقتراب شهر رمضان وما يثيره من هياج ديني..."[4]

ويبرز هنا الفرق في تقدير الموقف السياسي بين نقيب الأشراف السيد عبدالرحمن النقيب، والمرجع الشيعي الشيخ مهدي الخالصي. " إذ كان النقيب يمقت الثورة والقائمين بها مقتاً شديداً، كما كان يمقت المجتهدين الذين أيدوا الثورة بفتاويهم. وكان كذلك يشمئز من وضع مقاليد الحكم في أيدي كل من هب ودب من الناس بل يرى وضعها في أيدي الأشراف من أبناء الأسر وذوي النسب والحسب".[5] كذلك كان عبدالرحمن النقيب يمقت الأسرة الهاشمية، وقد أعلن رأيه هذا بصراحة إلى المس بيل في عام 1919 حين قال لها: " أفضل ألف مرة عودة الترك إلى بغداد على أن أرى الشريف أو أبنائه ينصب أحدهم هنا".[6]

ولكن عند وصول فيصل إلى بغداد، وبعد قيامه بزيارة الأضرحة في الكاظمية، ومسجد أبي حنيفة وعبدالقادر الكيلاني، زار عدد من البيوتات ومنها دار النقيب، فاستقبله الابن الأكبر السيد محمود، وقال يخاطبه: "إن أسرة النقيب يا سمو الأمير يدك اليمنى تستعملها أينما شئت في سبيل مصلحة البلاد". ثم تقدم تلميذ صغير فتلا قصيدة الفرزدق

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية ج6، ط2، دار كوفان، لندن، 1992، ص 43.

[2] علي الوردي، نفس المصدر، ص 312

[3] علي الوردي، نفس المصدر ، ص 214

[4] علي الوردي، نفس المصدر، ص 213-214.

[5] علي الوردي، نفس المصدر، ص 22-23.

[6] علي الوردي، نفس المصدر، ص 59.

المشهورة: "هذا الذي تعرف البطحاء وطأته...".[1] بينما أتخذ الخالصي الموقف المعاكس تماماً. ومن هنا نعرف أن النقيب تصرف بمرونة وحكمة، وقبل بالأمر الواقع، بينما تشدد الخالصي وتصرف وفق سياسة "كل شيء أو لا شيء" فخسر بالتالي كل شيء.

مخاطر تدخل رجال الدين في السياسة

هناك مشكلة جديرة بالدراسة ونحن نناقش الطائفية، ألا وهي مشكلة تدخل رجال الدين في السياسة. إن رجل الدين، ولانشغاله جل وقته في أمور الدين مثل: التدريس، والتأليف، والبحوث، وقضايا الحلال والحرام، والبيع والشراء..الخ، كل ذلك لم يترك له الوقت الكافي لمتابعة الأمور السياسية، والتعمق في فهم مشاكلها وإيجاد الحلول الناجعة لها. لذلك فإصدار رجل الدين بدرجة المجتهد فتوى في قضية سياسية لم يكن صادراً بعد دراسة متأنية، بل بناءً على توصية ومشورة من المحيطين به. ولذلك فهذه الفتوى قابلة للخطأ، وبالتالي يمكن أن تكون نتائجها وبالاً على الناس، وتُعرض صاحب الفتوى إلى النقد. والمشكلة هنا من الصعوبة نقد رجل الدين، ولذلك فإذا اختار رجل الدين العمل في السياسة، فعليه أن يقبل النقد كأي سياسي.

والخطر الثاني الذي يواجه البشرية من الجمع بين الدين والسياسة، هو عدم التعامل مع الاختلاف في الرأي بين رجال الدين، أو بينهم وبين غيرهم، بروح التسامح ، بل ينتهي الخلاف عادة بتوجيه تهمة الزندقة والهرطقة والكفر ضد المختلف، وبالتالي بالصراعات الدموية. والتاريخ حافل بهذه المآسي ليس بين أتباع الأديان المختلفة فحسب، بل وحتى بين أتباع المذاهب المختلفة لدين واحد. فإذا كان السياسيون المتطرفون يعاملون خصومهم بالتخوين والعمالة للأجنبي، فرجال الدين يتهمون خصومهم بالتكفير.

والخطر الثالث من تدخل الديني بالسياسي هو أنه عندما يصدر الفقيه المجتهد رأياً أو أمراً بصيغة فتوى في قضية ما، يصبح هذا الأمر واجب التنفيذ دينياً من قبل الأتباع (المقلِدين)، وكل من يمتنع عن التنفيذ يعتبر كافراً، أي مرتد، وعقوبة المرتد القتل. وهذا ما حصل للسيد علوان الياسري، أحد قادة ثورة العشرين، عندما خالف موقف الشيخ مهدي الخالصي من الملك فيصل والمعاهدة البريطانية-العراقية.

والرواية مفادها أنه بعد أن اتخذ الخالصي موقفاً متشدداً من الملك والمعاهدة... استدعى الملك إليه عدداً من شيوخ الفرات الأوسط، كان من بينهم عبدالواحد الحاج سكر، ومحسن أبو طبيخ، وعلوان الياسري، وقاطع العوادي، وشعلان أبو الجون، (وكلهم من قادة ثورة العشرين) وأقنعهم بأن "البروتوكول" (أي المعاهدة العراقية- البريطانية) كسب للعراق وإن الشروع بالانتخاب ضروري. فوافق الرؤساء على رأيه ماعدا أبو

[1] علي الوردي، نفس المصدر، ص 93، نقلاً عن جريدة العراق، في عددها الصادر في 4 تموز 1921

طبيخ حيث صرح بأنه غير قادر على مخالفة علماء الدين الذين أفتوا بحرمة الانتخابات ولكنه يبذل جهداً للتوفيق بين إرادة العلماء وسياسة الحكومة.[1]
لذلك أرسل الملك علوان الياسري وقاطع العوادي إلى الشيخ مهدي الخالصي في محاولة لإقناعه بسحب فتوى تحريم الانتخاب، ولكنهما لم يوفقا في محاولتهما، وقيل أن الخالصي اتهمهما بالكفر. وتروى في هذا الصدد قصة جرت للياسري هي أنه بعد أن فشلَ في إقناع الخالصي ذهب لزيارة مرقد الإمام الكاظم، وحين وصل إلى باب المرقد رأى الخالصي خارجاً من المرقد تحف به حاشيته، فقال الخالصي له: "كيف يجوز لك أن تأتي لزيارة الإمام وأنت كافر؟" فرد الياسري عليه بكلمة جارحة، وهنا صاح أحد الحاشية بصوت مرتفع ليسمعه الجمهور: "أخرج يا كافر" فاضطر الياسري أن يهرب من المرقد بلا حذاء خوفاً من غضب الجمهور.[2] ومن هنا نعرف أن سياسة التكفير كانت متبعة من قبل رجال الدين ضد مخالفيهم، الأمر الذي كان يدفع الكثيرين من الأتباع إلى إطاعة أوامر المجتهدين رغم عدم قناعتهم بصحتها، ناهيك عن أضرارها على المجتمع.

نفي الخالصي

ونتيجة لما تقدم، اضطرت الحكومة إلى نفي الشيخ مهدي الخالصي في حزيران عام 1923 إلى إيران بذريعة التبعية الإيرانية رغم أنه عراقي عربي من عشيرة بني أسد، إلا إنه كان يحمل الجنسية الإيرانية الأمر الذي كان شائعاً في العهد العثماني، إذ كان يلجأ إليه كثيرون للتخلص من الجندية. ومع ذلك كان الملك ضد تسفيره، ولكن رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون، والذي احتفظ بمنصب وزير الداخلية وكالة، كان مصراً على ذلك، وأراد أن يعطي الفقهاء الشيعة المعارضين للحكومة درساً بأن يمنعهم من التدخل في السياسة.
واحتجاجاً على نفي الخالصي، قرر عدد من الفقهاء الآخرين من بينهم، السيد أبو الحسن الأصفهاني، ومحمد حسين النائيني، ومحمد الصدر وغيرهم، مغادرة العراق إلى إيران، فسهلت الحكومة ترحيلهم الذي قوبل بدعاية مضادة ضد الحكومة العراقية والإنكليز. وفي إيران حصل صراع بين رجال الدين المنفيين ونظرائهم الإيرانيين نتيجة المنافسة على المرجعية، لذلك ندم معظمهم على ترك العراق وقرروا العودة.
وفي آذار 1924 سافر إلى إيران وفد من رجال الدين الشيعة برئاسة الشيخ جواد الجواهري بناءً على رغبة الملك لعودتهم بشرط أن يتعهدوا بعدم التدخل في السياسة. وقد بذل هؤلاء جهداً كبيراً في إقناع المجتهدين بالعودة إلى العراق بدون الخالصي ونجحوا في ذلك. "والمظنون أن رضا خان، رئيس الوزراء الإيراني آنذاك (رضا شاه لاحقاً)، كان يؤيدهم في مسعاهم، فقد أشارت إحدى الوثائق البريطانية السرية إلى أن

[1] علي الوردي، نفس المصدر، ص 216.
[2] علي الوردي، نفس المصدر، ص 216.

رضا خان كان ينصح المجتهدين بالعودة دون أن يهتموا بالخالصي، وكان يقول لهم أن الخالصي سخيف خالي من التعقل وأنه آلة بيد ابنه الشيخ محمد."[1]
وعاد هؤلاء الفقهاء بدون الخالصي وابنه الشيخ محمد، وقد اسقبلوا بحفاوة بالغة من قبل الحكومة والجماهير من خانقين إلى أماكن سكناهم في الكاظمية والنجف. والجدير بالذكر أن توفي الشيخ مهدي الخالصي بالسكتة القلبية في مساء 5 نيسان 1925م.[2]
وقد عاد نجله الشيخ محمد الخالصي إلى العراق عام 1932 دون علم الحكومة، ولما عرف المسؤولون بعد ثلاثة أيام من وصوله، أعادوه إلى إيران، ولم يسمح له بالعودة إلا عام 1949.[3]

حول مصداقية الفتاوى

ذكرنا آنفاً، أن رجال الدين كغيرهم من البشر غير معصومين من الخطأ، ويتأثرون في إصدار فتاواهم بضغوط من قبل الآخرين الذين يرتبطون معهم بمصالح دنيوية ولذلك يمكن أن يغيِّروا آراءهم وفتاواهم تبعاً لتلك المصالح، ولكن في جميع الأحوال يتخذون الدين غطاءً لتبرير سلوكهم. وفي هذا الصدد أتذكر قولاً للإمام الحسين بن علي ما نصه: "الناس عبيد الدنيا، والدين لعق على ألسنتهم يحطونه ما درت معائشهم، فإذا محصوا بالبلاء قل الديانون".[4] ولتأكيد هذا، نذكر حدثين على سبيل المثال لا الحصر.

الأول، قضية "التنباك" في إيران

التنباك نوع من التبوغ كان شائعاً في إيران في القرن التاسع عشر إذ كان يوضع في النرجيلة لتدخينه، ولم يكن الإيرانيون قد عرفوا السيكارة بعد. وقد نشأت قضية "التنباك" سنة 1891، من جراء اتفاقية عقدها الشاه ناصر الدين مع شركة بريطانية حيث منحها امتياز لاحتكار "التنباك" وبيعه في كافة أنحاء إيران. وقد تضرر من ذلك تجار إيران (البازار) الذين تربطهم علاقة مصلحة قوية برجال الدين حيث يدفعون لهم الخمس والزكاة، مقابل وقوف رجال الدين في الدفاع عن مصالحهم عند الشدة. ولذلك فقد أدت هذه الاتفاقية إلى ظهور استياء شديد عمَّ البلاد بأسرها وصار في نهاية الأمر كأنه ثورة شعبية كبرى، واتخذ رجال الدين دور الزعامة في الكثير من المدن الإيرانية فوقعت من جراء ذلك معارك بين الأهالي والقوات الحكومية سقط فيها عدد غير قليل من القتلى والجرحى.[5]
وكان الروس ضد الإنكليز يغذون هذا النزاع. ويقال أن القنصل الروسي سافر من بغداد إلى سامراء لمقابلة المرجع آية الله السيد محمد حسن الحسيني الشيرازي والذي

---

[1] علي الوردي، نفس المصدر، ص 260-261.
[2] علي الوردي، نفس المصدر ، ص 251.
[3] علي الوردي نفس المصدر ، ص 264-265.
[4] علي الوردي، مهزلة العقل البشري، ص 266
[5] علي الوردي، لمحات اجتماعية، دار كوفان، لندن، 1992، ص 94.

كان مقيماً في سامراء، ويعتبر المرجع الأعلى للشيعة ليس في العراق فحسب، بل وفي العالم كله. وعرض عليه اتخاذ جميع الوسائل الممكنة للقضاء على الاتفاقية. كما كان الشيرازي يستلم سيلاً من الرسائل والبرقيات من إيران يطلب أصحابها فيها منه أن ينقذهم من اتفاقية "التنباك"، وحاول الشاه إقناع السيد محمد حسن الحسيني الشيرازي بفائدة الاتفاقية فلم يقتنع، وأخيراً أصدر فتواه المشهورة بتحريم تدخين التنباك.. وأن "من استعمله كمن حارب الإمام عجل الله فرجه".[1] ولما وصلت هذه الفتوى إلى إيران نشرت على الناس فامتنعوا عن تدخين "التنباك". والغريب أنهم كانوا يتسامحون مع من يتعاطى الأفيون أو شرب الخمر. (علي الوردي، لمحات، ج3، ص 95، عن محسن العاملي، أعيان الشيعة، دمشق 1940، ج23، ص 275-276). وأخيراً اضطرت الحكومة إلى إلغاء الاتفاقية مع الشركة بعد أن دفعت تعويضاً لها. وخرج المنادون في الشوارع ينادون بإباحة التدخين، وكان ذلك يوماً مشهوداً في إيران وفي سامراء.[2] وهكذا غيَّر المجتهد الأكبر موقفه من تدخين التنباك من تحريمه إلى إباحته بمجرد أن مصلحة التجار اقتضت ذلك.

الحادثة الثانية: قضية المشروطة:

المشروطية أو المشروطة هي حركة المطالبة بالدستور التي ظهرت في تركيا وإيران في أواخر القرن التاسع عشر، وسميت بهذا الاسم لأن القائمين بها اعتبروا مواد الدستور بمثابة "الشروط" التي يجب أن يتقيد بها الملك في حكم رعيته، وهذه فكرة مستمدة من نظرية "العقد الاجتماعي" التي شاعت في أوربا بعد قيام الثورة الفرنسية ومنها جاءت إلى تركيا وإيران.[3] وفي إيران سميت بالمشروطة، وفي تركيا بالمشروطية. وكالعادة في مثل هذه الأحوال، انشق رجال الدين ومعهم أتباعهم إلى مؤيدين ومناهضين للمشروطة. وكان من بينهم رجل دين اشتهر فيما بعد، وهو الشيخ محمد حسين النائيني، الذي كان من أشد المتحمسين للمشروطة والديمقراطية وتحرير المرأة، فألف كتاباً بعنوان: (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) عام 1909م، والذي لقي رواجاً واسعاً. ولكن بعد أن جاء الشيخ إلى النجف للدراسة وبلغ درجة الاجتهاد، وخوفاً على مكانته بين مقلديه، تخلى عن أفكاره المؤيدة للنظام الدستوري، وسحب كتابه من الأسواق، خوفاً على سمعته!! وهذا دليل آخر على أن مواقف رجال الدين، كغيرهم من البشر، تتغير وفق المصالح الدنيوية، دون أي اعتبار للمبادئ.

---

[1] علي الوردي، نفس المصدر، ص95.

[2] علي الوردي، نفس المصدر، ص 103

[3] علي الوردي، نفس المصدر، ص 96

دروس من موقف المتشددين الإسلاميين

لاحظنا مما تقدم، أن الشيخ مهدي الخالصي كان متشدداً ضد الملك فيصل والدولة الفتية، ويعتقد أن ابنه الشيخ محمد كان يحثه على هذا التشدد باسم الحرص على الوطن والوطنية. ولكن من متابعة سيرة الشيخ محمد الخالصي، نجد أنه في الخمسينات والستينات وقف ضد أحزاب الحركة الوطنية في العراق وبالأخص اليسارية. ففي عهد ثورة 14 تموز وقف الشيخ موقفاً معادياً من اليساريين إلى حد أنه ساند انقلاب 8 شباط 1963، وشارك أتباعه مع الحرس القومي في الكاظمية في تعذيب وقتل الوطنيين الذين قاوموا الانقلابيين، وكان قد أيد البيان رقم 13 سيئ الصيت الذي أصدره الحاكم العسكري العام آنذاك، رشيد مصلح، والقاضي بإبادة كل من يقاوم الانقلابيين. فكيف يمكن الجمع بين موقفه المتشدد السابق ضد الملك فيصل بدعوى مطالبته بالسيادة الوطنية الكاملة، وموقفه عام 1963 الداعم لانقلاب مخطط ومدعوم من قبل الاستخبارات الغربية وبالأخص البريطانية والأمريكية؟

كما ونلاحظ أنه منذ سقوط النظام البعثي الفاشي عام 2003، فإن أحد أنجال الشيخ محمد الخالصي أصبح ناشطاً في مؤتمرات ما يسمى بـ"المقاومة الوطنية" التي تنظمها فلول البعث وبدعم من بعض دول الجوار المعادية للعراق الجديد.

وبمناسبة الحديث عن تناغم وانسجام بين الغلاة الدينيين ضد الحركات الوطنية وتمزيق وحدة الشعب، كتب لي صديق خبير في الشؤون الإيرانية رسالة جاء فيها أنه من النادر أن يتفق غلاة الشيعة والسنة إلاّ على ما هو باطل، والأمثلة غير قليلة على ذلك. ولعل أحد هذه الأمثلة هو ذلك التناغم بين غلاة الشيعة في إيران مع غلاة السنة في مصر، أي بين حزب الأخوان المسلمين المصري وبين منظمة (فدائيان اسلام) الإيرانية التي أسسها المتطرف الإسلامي الشيعي نواب صفوي أيام انتصار الحركة الوطنية الإيرانية بقيادة الزعيم الوطني الإيراني الدكتور محمد مصدق الذي قام بتأميم النفط وتصادم مع الشاه أوائل الخمسينات من القرن الماضي. فقد سافر هذا المتطرف الديني الإيراني إلى مصر للاستفادة من التطرف الديني للإخوان المسلمين الذين ذاع صيتهم آنذاك في مهنة التطرف. ففي عام 1953 غادر نواب صفوي إيران إلى مصر واستقبل من زعماء الإخوان المسلمين وأنصارهم الذين حملوه على الأكتاف في شوارع القاهرة. ونشرت صوره باعتباره الند للدكتور محمد مصدق وحزب توده إيران. ومما جمع هذين التيارين هو تبادل الخبرة في الغلو الديني وتنظيم العمليات الإرهابية ضد مناوئيهم والذي جرى في مصر وإيران على حد سواء. وقام تنظيم (فدائيان إسلام) وتحت غطاء ديني بسلسلة من العمليات الإرهابية ضد عدد من الوزراء ثم اغتيال رزم آرار رئيس الوزراء. وجرت محاولة لاغتيال الدكتور محمد مصدق ولكنها فشلت. وقد ساندت الأجهزة الأمنية المرتبطة بالشاه أفعال فدائيان إسلام، تماماً كما ساند الملك فاروق الأخوان المسلمين في مراحل معينة لخلافه مع النحاس باشا زعيم الوفد، لخلافاتهما الجدية مع مصدق.

وبعد تحرير العراق من حكم البعث الغاشم، ظهرت حركة باسم التيار الصدري بقيادة رجل الدين الشيعي السيد مقتدى الصدر، وقامت بتشكيل مليشيات مسلحة وبدعم من إيران، بغطاء "مقاومة الاحتلال"، بينما الغرض الرئيسي هو إجهاض العملية السياسية التي ترمي إلى بناء نظام ديمقراطي حقيقي يتبنى دولة المواطنة الصحيحة بدون أي تمييز عرقي أو ديني أو طائفي. وفي هذا الموقف نجد المتطرف الشيعي السيد مقتدى الصدر، والمتطرف السني الشيخ حارث الضاري في تناغم واتفاق. بينما نجد في نفس الوقت رجال الدين من الطرفين يصرون على الاختلاف في أبسط المناسبات الدينية مثل رؤية هلال الأعياد الدينية، كمساهمة منهم لتعميق الفرقة والصراع بين أتباع المذهبين، ورفضهم الأخذ بعلم الفلك الذي صار ميسوراً والذي يؤكد موقع الهلال بشكل دقيق ومسبق غير قابل لأي شك.
ويجب التوكيد أنه ليس كل الفقهاء الشيعة عند تأسيس الدولة العراقية وقفوا ضد مشاركة الشيعة في الدولة والوظائف، إذ كان هناك عدد منهم يطالبون بالمشاركة العادلة ودعم الدولة، ومن بينهم المجتهد الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الذي قدم وثيقة وقعها عدد من الفقهاء والزعماء الشيعة في عهد الملك غازي، مطالبين بإزالة التمييز ضد أبناء طائفتهم، وسنأتي على ذكر هذه الوثيقة في الفصل الخاص بالمحاولات التي بذلت في العهد الملكي للتخلص من الطائفية.

خلاصة القول، نفهم من كل ما تقدم، أن البعض من المرجعية الشيعية قد ساهموا في العزل الطائفي ضد أبناء طائفتهم. وكان من الممكن التخفيف من وطأة هذا العزل لو لم يتبنوا المواقف المتشددة من البريطانيين والملك فيصل، وفريقه في الدولة العراقية الحديثة، وبذلك فقد ساعدوا خصومهم من خريجي المدرسة العثمانية من الحكام الجدد في مواصلة تطبيق الموروث التركي العثماني في التمييز الطائفي في الدولة العراقية الحديثة.

---

* معظم المعلومات التاريخية الواردة في هذا الفصل مستقاة من كتاب الراحل الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، وج5، وج6. دار كوفان، ط2 لندن، 1992.

****

الفصل التاسع

الطائفية في العهد الملكي

مقدمة حول تأسيس الدولة العراقية

في مقال لي نشر على مواقع الانترنت في شهر آب 2010، بعنوان (الحل لأزمة تشكيل الحكومة) ذكرت فيه أن الدولة العراقية الحديثة تأسست عام 1921 كنتيجة مباشرة لثورة العشرين، على يد بريطانيا المحتلة، وبمساهمة نخبة من عراقيين، مدنيين وعسكريين، معظمهم من خريجي المدرسة العسكرية في الدولة العثمانية. وقد استوردت بريطانيا للعراق ملِكاً عربياً من الحجاز - هو الأمير فيصل بن الحسين- ورضي به العراقيون وخاصة قادة ثورة العشرين بعد استفتاء صوري.

وقد أثار هذا الكلام حفيظة أحد أنصار العهد الملكي، فرد بمقال غاضب ومطوَّل، أعقبها بمقال مسهب آخر أشد غضباً، أدعى فيهما أن تنصيب فيصل كان مشروعاً، ووفق اختيار الشعب العراقي الحر، وأن استخدام كلمة "استيراد" مغالطة، ومهينة بحق الملك، الأمر الذي شجع ثلاثة باحثين أكاديميين أن ينشروا بحوثهم في الموضوع ذاته، أقتبس ما توصلوا إليه من استنتاج بعد قليل.

فبعد ثورة العشرين، تأكدت بريطانيا استحالة حكم العراق مباشرة، لذا قررت تأسيس الدولة العراقية ومنح السلطة لمن آزرها. فعقد مؤتمر القاهرة في 11 آذار 1921 الذي تقرر فيه مصير العراق ومن يحكمه، وحضره تشرتشل الذي انتقل من وزارة الحرب إلى وزارة المستعمرات، فأصبح بذلك مسؤولاً عن حل مشاكل الشرق الأوسط. كما استصحب تشرتشل معه لورنس (المعروف بلورنس العرب). وحضره من العراق السير برسي كوكس، والجنرال هالدين، والمس بيل وجعفر العسكري، وساسون حسقيل، وثلاثة من المستشارين البريطانيين هم: سليتر، وايدي، وأتكنسن. وتم الاتفاق في المؤتمر على نفس الرأي الذي كان قد تقرر في لندن من قبل وهو أن فيصل هو الشخص الملائم لعرش العراق.[1]

وعلى أثر السجال المشار إليه أعلاه، نشر الباحث الدكتور عقيل الناصري، بحثاً من ست حلقات على موقع الحوار المتمدن، استنتج فيه أن "تنصيب فيصل كان (استيراد) بكل معنى الكلمة". وأضاف: "نعم لم يكن (استيراده بضاعة متهرئة)، ربما كانت جيدة إلى حدٍ ما، ولكن تبقى صيرورة تنصيبه بمثابة فعل استيراد وتعيين بالإجبار وليس انتخاب."[2]

ثم تلاه الأكاديمي الدكتور عصمت موجد الشعلان ببحث آخر عنوانه: (شرعية ومعارضة تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق) وعلى نفس الموقع،

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية ج6، ، ط2، دار كوفان، لندن، 1992، ص 48

[2] د.عقيل الناصري، في الظروف العامة لتأسيس الدولة العراقية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3123، تاريخ: 2010/9/12
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&userID=454&aid=228791

استنتج قائلاً: "قناعتي الشخصية المبنية على المعلومات الواردة في المراجع – ذكرها في نهاية البحث- بأن تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق غير شرعي، وما بني على باطل فهو باطل."[1]

وأعقبه الباحث الأكاديمي الأستاذ الدكتور كاظم حبيب، ببحث حول نفس الموضوع جاء فيه: "كانت رغبة بريطانيا بعد إعلان احتلال العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية أن يبقى العراق تحت الهيمنة والسيادة البريطانية وأن يقاد من قبل حاكم بريطاني، كما كان عليه الحال في الهند. ولكن ثورة العشرين (حزيران/يونيو 1920) قد أقنعت الحكومة البريطانية باستحالة ذلك وأن عليهم احترام إرادة الشعب وإقامة الدولة العراقية. وحين تقرر إقامة الدولة العراقية، طرحت أسماء الكثير من المرشحين من بغداد والبصرة على نحو خاص ليكون أحدهم ملكاً على العراق. إلا إن إرادة بريطانيا كانت غير ذلك، إذ أن مؤتمر القاهرة الذي عقد في العام 1921 قد قرر أن يكون الأمير فيصل بن الحسين، الذي كان قد أطيح به في سوريا وأبعد عنها، أن يكون ملكاً على العراق بدلاً من سوريا. وكانت هذه إرادة مس گيرترود بيل، ورضخ السير برسي كوكس لإرادتها... فخيار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق كان بالأساس خياراً وقراراً بريطانياً"[2].

وقد حاولت بريطانيا إضفاء صبغة الشرعية على تنصيب فيصل، فأجرت ما سمي بالاستفتاء، وسجلوا له مضابط، ولكن وفق رأي معظم المؤرخين، كان الاستفتاء صورياً، وبهذا الخصوص كتب الدكتور علي الوردي حول مصداقية مضابط الاستفتاء على فيصل ما يلي: تروى في هذا الصدد طريفة لها دلالاتها، هي أن مدير ناحية طاووق من لواء كركوك كان قد تلقى أمراً بتنظيم مضبطة لبيعة فيصل ولكنه سمع بعد قليل أن الإنكليز عدلوا عن ترشيح فيصل، فاحتار المدير في أمره، ولم تكن وسائل المخابرات البرقية والتلفون يومئذ ميسورة، فلجأ إلى تنظيم مضبطتين إحداهما بقبول فيصل، والثانية برفضه. وقد وقع الأهالي على المضبطتين معاً، وذهب بهما المدير إلى مستشار اللواء الكابتن ملر. وحين سأله المستشار، "أين المضبطة؟" أجابه: "أيهما تريد؟" وعرض عليه المضبطتين، فأخذهما المستشار كلتيهما".[3]

ويعلق الوردي على هذه الطريفة قائلاً: الواقع أن هذه القصة ليست غريبة في عرف تلك الأيام بالنظر إلى ما اعتاد عليه الوجهاء والرؤساء في العراق من فعل أي شيء يريده الحكام منهم. ومن الطريف أن ننقل هنا ما ذكره غريفز (مؤرخ بريطاني) عن

---

[1] عصمت موجد الشعلان، شرعية ومعارضة تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكا على...
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229064

[2] د. كاظم حبيب، مناقشة مع السيد مصطفى القره داغي حول ثورة تموز 1958 والعائلة المالكة في العراق
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=226259

[3] علي الوردي، لمحات اجتماعية ج6، ص 113، ط2، دار كوفان، لندن، 1992، نقلاً عن عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص43.

جماعة من شيوخ العمارة أنهم حين سألهم كوكس عقب مؤتمر القاهرة عن نوع الحكم الذي يطلبونه أجابوا قائلين: " الله والينا، ومحمد نبينا، وكوكس حاكمنا".[1]
على كل حال، ومهما قيل عن تنصيب فيصل ملكاً على العراق، أني أتفق مع ما استنتجه الكتاب الأفاضل فيما توصلوا إليه من نتائج، كما وأتفق مع الدكتور عقيل الناصري في قوله: أن "تنصيب فيصل كان (استيراد) بكل معنى الكلمة، إلا إنه لم يكن (استيراده بضاعة متهرئة)، ربما كانت جيدة إلى حدٍ ما، ولكن تبقى صيرورة تنصيبه بمثابة فعل استيراد وتعيين بالإجبار وليس انتخاب." وإنصافاً للحق أضيف: أن اختيار فيصل كان موفقاً إذ أثبت أنه الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، خاصة وقد أخلص في خدمة العراق وشعبه. فالطريقة التي تم فيها اختياره كانت مقبولة بعرف ذلك الزمان، بغض النظر عن عدم شرعيته وفق مفاهيم زماننا الحاضر.

إذ أين الخطأ؟
الخطأ الرئيسي الذي ساهم في عدم استقرار الدولة الحديثة هو استمرار الحكام الجدد الذين كان معظمهم من خريجي المدرسة العثمانية، حيث واصلوا نهج الحكم العثماني في العزل الطائفي، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار النظام الملكي وبالتالي إلى انهياره في 14 تموز/يوليو 1958. وقد حذر المخلصون من أمثال الزعيم الوطني جعفر أبو التمن، والوزير عبدالكريم الأزري وغيرهما، من مغبة هذه السياسية ولكن دون جدوى.
وكما ذكرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب، أن العديد من المثقفين ينكرون وجود الطائفية في العهد الملكي، وقد فندنا ذلك بالأحداث التاريخية التي مر بها العراق، وبمذكرة الملك فيصل الأول التي اعترف بها بوجود الطائفية، وعزل الشيعة والكرد، وتأكيد شهادة خليل كنه وغيره على ذلك... الخ. كما وهناك كتاب آخرون، يعترفون بوجود التمييز الطائفي في جميع العهود، إلا إنهم يطالبوننا بالسكوت عنه لأنهم، وكما يعتقدون، أن التطرق إلى مشكلة الطائفية يعرض الوحدة الوطنية إلى الخطر، الأمر الذي نختلف فيه. وفي هذا الفصل نذكر أدلة إضافية تؤكد ممارسة التمييز الطائفي ضد الشيعة في العهد الملكي.

خرافة الأغلبية الشيعية الجاهلة
لتبرير حرمان الشيعة من حقوق المواطنة على قدم المساواة مع إخوانهم العرب السنة وبقية المكونات خلال العهد الملكي، بذلت النخبة الحاكمة الكثير من الجهد لإقناع الناس أن سبب عدم مشاركة الشيعة في المناصب الحكومية والإدارية هو عدم وجود مثقفين بينهم. وأشاعت فكرة (الأغلبية الشيعية الجاهلة)، إذ جاء في مذكرة الملك فيصل الأول المار ذكرها، الفقرة التالية: "العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية ج6، ص 113، ط2، دار كوفان، لندن، 1992

أنقاض الحكم العثماني وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً أكثريته جاهلة، وأكثرية شيعية جاهلة تنتسب عنصرياً إلى نفس الحكومة"[1].
والمؤسف أنه بسبب ممارسة الطائفية في العراق عبر قرون طويلة، صارت الطائفية والعزل الطائفي ضد الشيعة مسألة طبيعية وقاعدة عامة لا يحق لأحد الاعتراض عليها، إلى حد أنه حتى
الراحل كامل الجادرجي، (زعيم الحزب الوطني الديمقراطي) وهو الديمقراطي الليبرالي، كان يعتبر أي اعتراض على التمييز الطائفي خطأ، إذ برر عدم قبول الشيعة في الوظائف إلى جهلهم قائلاً: " إن الإنكليز لم يجدوا عند احتلالهم العراق بين الشيعة من المتعلمين من يصلح لإدارة الشؤون المحلية وتمشية الإدارة ومعاونة الحكام السياسيين".[2]
في الحقيقة لم يكن الجهل هو السبب في عدم توظيف الشيعة أو قبولهم في الكليات في العهد الملكي، إذ رفضت الكلية العسكرية قبول أي طالب شيعي فيها من خريجي المدارس الثانوية، كذلك الكليات الأخرى كالطب وغيرها لم تقبل إلا القليل جداً منهم. ولم يتم قبول الطلبة الشيعة في كلية الحقوق إلا 12 منهم وتحت ضغوط أهاليهم. فلو تأملنا وضع الشيعة في العهدين العثماني والملكي، لعرفنا أن تهمة الأغلبية الجاهلة الموجهة ضد الشيعة غير صحيحة لأسباب تاريخية معروفة سنأتي على ذكرها لاحقاً.
ويشهد بذلك ناجي شوكت (رئيس وزراء في العهد الملكي) في جوابه على مذكرة الملك تلك فيقول: " وأخال أن ما تقوله الأكثرية الجاهلة من الشيعة حول عدم مشاركتها في الحكم هو غير صحيح"[3].
ففي الوقت الذي كان مجموع طلبة المدارس المتوسطة في العراق لا يتجاوز 360 طالباً عام 1932، كان في المدارس الدينية في النجف الأشرف وحدها أكثر من عشرة آلاف طالب كلهم من الشيعة، يدرسون اللغة العربية وآدابها والفقه الإسلامي، والتفسير، والتاريخ، والاقتصاد والفلسفة، والرياضيات وغيرها. كذلك كانت هناك مدارس دينية في كربلاء، والكاظمية، وسامراء. وهذا عدد كاف لتفنيد بدعة "الأغلبية الشيعية الجاهلة"!.
وفي البرلمان في دورته الثالثة، كانت نسبة النواب الشيعة واطئة لا تمثل نسبتهم السكانية. مثلاً في بغداد تسعة نواب مسلمين جميعهم من السنة، وإثنان من اليهود، ونائب مسيحي دون وجود أي مسلم شيعي.[4]
وقد حصل تغيير طفيف في الدورة الحادية عشر للبرلمان عام 1947، فقد سمح أن ترتفع نسبة النواب الشيعة للمجلس إلى 40%، بعد أن كانت تتراوح بين 27% و35%، ومثل بغداد سبعة نواب شيعة من أصل عشرين نائباً مسلماً. وأصبح عدد

---

[1] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج3، ص318.
[2] من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، 1971 ص 64.
[3] مذكرات ناجي شوكت ص 634
[4] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مطبوعات CEDI فرنسا عام 1989، ص 188

نواب الشيعة في البصرة مساوياً لعدد نواب السنة علماً بأن نسبة السكان الشيعة كانت 90%، بينما بقيت المناطق الأخرى كما هي.
وأثار هذا التطور استياء الأستاذ كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي، فخصص المرحوم عبدالكريم الأزري له فصلاً كاملاً في كتابه الموسوم بـ(مشكلة الحكم في العراق)، فقال أن الانطباع الذي حصل لديه مدة اختلاطه بالجادرجي أنه رجل متحرر من العقد والرواسب والخلفيات الطائفية... ولكن أصيب بدهشة بالغة، بل وخيبة أمل عندما قرأ المذكرة "السرية للغاية" في كتاب مذكرات كامل الجادرجي، فيما يخص ما اعتبره عملاً مقصوداً لترضية الشيعة بأن جيء بصالح جبر الشيعي لرئاسة الوزراء وبأن صار المجلس النيابي يضم 40% من الشيعة (الذين تبلغ نسبتهم أكثر من 50% من العراقيين في وقتها!) قائلاً: "فتزول هذه الترضيات المصطنعة التي منحت في هذا العهد لطائفة معينة من طوائفهم، وأن الخطة الشاذة من شأنها أن تحدث، بطبيعة الحال، رد فعل لدى الطوائف الأخرى، مما يزيد الشعب استياءً ويزيد الوضع إرتباكاً، فضلاً عن أن هذه الترضيات لا يمكن أن تشمل جميع المثقفين من أفراد الطائفة موضوعة البحث"[1]
ومع الأسف الشديد بقي المرحوم الجادرجي على موقفه هذا من الطائفية حتى أواخر حياته. ففي 28 تشرين الثاني 1965- أيام حكم عبد السلام محمد عارف- رفع المرحوم الشيخ محمد رضا الشبيبي مذكرة إلى رئيس الوزراء، تعرض فيها لغياب المؤسسات الدستورية وانتقد أسلوب تمذهب الدولة وسياسة التمييز بين العراقيين، وطالب بالحل الديمقراطي وبالحكم الذاتي للأكراد. وعرض المذكرة على الجادرجي الذي رفضها معتقداً بعدم وجود مثل هذه المشكلة، وكان يعتقد أن الطائفية هي محاولات الشيعة للوصول إلى احتلال مواقع لهم في أجهزة الدولة. فمطالبة الشيعة بالمساواة وحصولهم على الوظائف في الدولة أسوة بغيرهم كان عملاً طائفياً في رأي الجادرجي.[2]

أما تهمة الأمية وعدم وجود مثقفين في الوسط الشيعي لمشاركتهم في الوزارة فهي الأخرى لم تصمد أمام أي بحث منصف، لأن الذين احتلوا المقاعد الوزارية من السنّة لم يكن جميعهم يعرفون القراءة والكتابة. وحتى أولئك الذين يعرفون القراءة والكتابة، كانت ثقافتهم باللغة التركية، وكانوا عاجزين عن كتابة التقارير الحكومية باللغة العربية، وفي هذه الحالات، كان الوزراء يلجؤون إلى الوزير الشيعي الوحيد بينهم أو موظف من خريجي مدارس النجف لكتابة تلك التقارير. إذن، فتهمة الأغلبية الشيعية الجاهلة باطلة من الأساس.

---

[1] عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، لندن، 1991، ص193-105
[2] حسن العلوي، نفس المصدر، ص 321

ومن المفيد هنا أن نذكر جدولاً نشره الراحل ناجي شوكت في مذكراته، بيَّن فيه نسبة الوزراء الأميين وأشباههم حتى نهاية عهد الملك فيصل الأول:

المجلس الذي تم انتخابه أيام الوزارة	الوزراء الأميون وأشباههم %
وزارة نوري السعيد عام 1930	%73
وزارة يسين الهاشمي عام 1935	%60
وزارة ناجي شوكت عام 1932	%50

التمييز الطائفي في المناصب الحكومية

ففي عام 1921 على سبيل المثال، لم يكن شيعي واحد على قائمة المرشحين لخمسة مناصب متصرفي الألوية، وكان هناك شيعي واحد فقط بين تسعة مرشحين لمدراء الأقضية. وعلى امتداد عقد العشرينات لم يكن لدى الشيعة إلا نصيب صغير من المناصب الحكومية العامة. وفي عام 1930 قُدِر انه في الوقت الذي كان للأكراد الذين يشكلون 17 بالمائة من السكان، يشغلون 22% من المناصب الحكومية العليا فإن الشيعة الذين يشكلون أكثرية السكان كانوا يحتلون 15% فقط من هذه المناصب.
أدناه جدول يبيِّن نسبة الوزراء الشيعة في ذلك العهد الذين يشكلون نحو 60% من السكان، و80% من العرب، كان نصيبهم في الحكومة دون استحقاقهم العددي بكثير كما هو واضح في الجدول التالي:

المناصب الوزارية الشيعية في العهد الملكي (1921 – 1958) باستثناء منصب رئاسة الوزراء*

الوزراء السنة	مجموع عدد المناصب	مجموع عدد مناصب الشيعة	النسبة المئوية
1921 – 1932 (مرحلة الانتداب)	113	20	17,7
1932-1936	57	9	15,8
1931 – 1941 (مرحلة الانقلابات العسكرية)	65	18	27,7
1941 – 1946(مرحلة الاحتلال البريطاني الثاني)	89	25	28,1
1947 - 1958	251	87	34,7 (أ)
المجموع	575	159	27,7

(أ) النسبة المئوية المقدرة للشيعة العرب من أصل مجموع السكان عام 1947: 51,4
* نقلاً عن كتاب حنا بطاطو، العراق، تاريخ الطبقات الاجتماعية...، ص69- ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1990.

وإذا كانت حجة عدم وجود مثقفين شيعة لإشغال مناصب في الدولة في العشرينات والثلاثينات، فما هي الحجة في عهد الحكومات القومية التي حكمت العراق منذ شباط 1963 ولحد سقوط حكم البعث عام 2003؟ فكم شيعي احتل منصب رئيس أركان

الجيش، أو وزير داخلية، أو قائد فرقة عسكرية، أو عميد كلية، ورئيس جامعة، ومحافظ وغيره من المناصب؟
فبين أعوام 1921 إلى عام 1947 تعاقبت عشرون حكومة عراقية، خلت من أي رئيس وزراء شيعي، ولم يتسلم خلال العهد الملكي أو الجمهوري أي شيعي رئاسة أركان القوات المسلحة العراقية.[1]
وطيلة العهد الملكي منذ عام 1921-1958 تشكلت 59 وزارة، ترأس الشيعة 4 وزارات فقط، والسنة 55 وزارة. استمر العهد الملكي 38 عاما، وبذلك كانت حصة الشيعة سنتين وثلاثة اشهر فقط. كذلك الأمر في تعيين الإداريين في الألوية (المحافظات) والأقضية ومدراء النواحي، كان نادراً ما يتم تعيين مسؤول شيعي في مناطقهم.
ورغم أن القانون الأساسي (الدستور) لعام 1925 قد نص في مادته السادسة: على أن "لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القومية، والدين، واللغة"، كما منع القانون الترويج للتفرقة الطائفية والعنصرية، إلا إن النخبة الحاكمة كانت تمارس التمييز بشكل شبه مقنن، وإذا ما اعترض المواطن على هضم حقوقه بسبب التمييز الطائفي والعرقي، أشهروا في وجهه سيف تهمة الترويج للطائفية والعنصرية، وبذلك تحول الدستور نفسه إلى أداة لممارسة التمييز الطائفي وضد معالجته، وقمع كل من يتظلم من شروره.
وفي هذا الصدد ينقل لنا الراحل عبدالكريم الأزري، شهادة مؤثرة، فيقول في مقدمة كتابه الموسوم (مشكلة الحكم في العراق): "لقد حاولتُ جاهداً في هذا الكتاب، أن أصارح القراء الكرام بما يجول في خاطري وما اعتقده في قرارة نفسي ووجداني، وما توصلت إليه من دراستي وتتبعاتي أن العلة الأساسية التي يعاني منها المجتمع العراقي والدولة العراقية، هي علة الفرقة الطائفية التي أعتبرها علة العلل وأم الكبائر. هذه العلة التي فرقت وحدة المجتمع العراقي بين عربه وأكراده وفتت وحدة الأكثرية العربية في العراق، ودمرت الدولة العراقية، وكانت السبب الرئيسي في تعثر التجربة الديمقراطية الليبرالية التي جاء بها القانون الأساسي العراقي (الدستور) لسنة 1925، ومن ثم في إلغائها على أيدي الضباط الذين فجروا ثورة 14 تموز 1958، وما تلاها من دكتاتوريات، كانت كل واحدة منها أسوأ من التي سبقتها، وكانت آخرها هذه الديكتاتورية الفردية الغاشمة الباغية المجنونة الجاثمة الآن على صدر العراق (يقصد الدكتاتورية البعثية)، والتي اقترفت من الجرائم والمآثم والمظالم والمنكرات بحق الشعب العراقي بصورة عامة، وبحق الأكثرية الشيعية العربية والأقلية الكردية بصورة خاصة ما يعجز القلم عن وصفه".[2]

---

[1] نبراس الكاظمي، خواطر في الطائفية والعنصرية في العراق، صحيفة (المؤتمر) العدد 222، تاريخ 13 تشرين الثاني 198.

[2] عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، لندن، 1991، ص8-9.

وفي رسالة وجهها علي محمود الشيخ علي المحامي، وعضو محكمة التمييز، ووزير المالية بعدها إلى صديقه ناجي شوكت (رئيس الوزراء فيما بعد) والتي لم يدر بخلده أنها ستنشر يوماً ما، جاء فيها: "ولكن الوزارة لأسباب لا نعرفها قد أخذت بالسياسة الشيعية إلى حد بعيد، فهي تخلي المناصب الكبرى من رجالها لتستبدلهم برجال من الشيعة ليسوا في العير ولا في النفير.." (عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، ص 299).

ردود أفعال على مذكرة الملك[1]

وبالعودة إلى مذكرة الملك فيصل الأول في محاولة منه لإنصاف الشيعة ودمجهم في مؤسسات الدولة، كانت ردود أفعال النخبة الحاكمة على تلك المذكرة سلبية للغاية، حيث جاء في كتاب توفيق السويدي بعنوان: (وجوه عراقية عبر التاريخ) في الرد على مذكرة الملك فيصل الأول، ما يلي:

" ومن أسباب ضعفه (أي ضعف الملك فيصل الأول) اعتقاده بصحة بعض الأقوال بأن الجعفريين مغموطو الحقوق، وإذا فرض أن هذا الغمط موجود، فإنه لم يوفق لمعالجته بالطريق المعقول، إذ كان يريد الطفرة ليدخل العناصر الجعفرية (أي الشيعة) في الحكم بدون اشتراط كفاءة وتحقيق مقدرة، باعتبار أن هؤلاء قد فاتهم السهم في الماضي فوجب الاستعجال بشأنهم للتعويض. وقد كان عمله هذا مناقضاً لمبادئه التي بشر بها في احترام القانون والمعاملة بالعدل المتكافئ ما بين الرعية. وقد أقدم بالفعل على تنفيذ نظريته هذه فلم تزد من شأنه، بل زادت في النقمة عليه" ويضيف السويدي: ".. وأعتقد لا بد من حساب الأغلبية، ولكنه تسرع في إعداد العناصر اللازمة لتطبيق هذه السياسة، فأخذ يأتي بشباب من المقاهي والحوانيت، وهم متعلمون تعليماً بسيطاً لإدخالهم في خدمة الدولة".[2]

ويعلق الراحل عبدالكريم الأزري على رد السويدي قائلاً: "كان جواب توفيق السويدي على مذكرة الملك فيصل سلبياً خاصة فيما يخص الاعتبار لشهادة المدرسة الجعفرية معادلة لشهادة الدراسة الثانوية لإثنين وعشرين طالباً فقط من خريجي المدرسة الجعفرية في العهد العثماني، بغية إفساح المجال لهم للدخول في كلية الحقوق، وقد انخرطوا فيها وتخرجوا منها، ومنهم صالح جبر، وسعد صالح، وجعفر حمندي، ومحمد حسن كبة، وأحمد زكي الخياط، وصادق البصام، وعبدالرزاق الأزري، وعباس مهدي، ومحمد الشماع، وغيرهم. هؤلاء هم الذين سمّاهم توفيق السويدي عديمي الكفاءة والذين جيء بهم من المقاهي والحوانيت، على حد قوله".[3]

---

[1] رابط مذكرة الملك فيصل الاول
http://i3aq.yoo7.com/montada-f4/topic-t14.htm

[2] عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، لندن، 1991، ص 39، نقلاً عن كتاب توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، لندن في 1987 عن دار رياض الريس للكتب والنشر، ص24، وعن مذكرات رستم حيدر، ص 46، الدار العربية للموسوعات بيروت، 1989.

[3] عبدالكريم الأزري، نفس المصدر، ص 40-41

كما ونعرف من مذكرات رجال العهد الملكي الآخرين، ومن كتب التاريخ، إنه وإلى وقت متأخر من ذلك العهد، كان نواب المناطق الشيعية (المحافظات) في الوسط والجنوب، معظمهم يتم تعيينهم من المناطق العربية السنية وكأن المناطق الشيعية خلت من أشخاص كفوئين لتمثيل سكان مناطقهم. أما بخصوص تعيين السفراء، فيذكر الأستاذ الأزري أنه تم تعيين أربعين سفيراً في الخارج ليس من بينهم شيعي واحد.
وهناك شهادات كثيرة لشخصيات سياسية ونخب شيعية أكدوا خلال كتاباتهم ومذكراتهم أنهم تعرضوا للتمييز الطائفي في العهد الملكي خاصة عند طلب التعين في وظائف الدولة والقبول في الكلية العسكرية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، روي لي الأستاذ عادل حبه (قيادي سابق في الحزب الشيوعي العراقي، وكاتب سياسي) أنه حين أنهى مرحلة الدراسة الثانوية، وحاز على معدل عال يؤهله القبول بأية كلية يرغبها، قرر بناءاً على توجيه الحزب الشيوعي تقديم طلب قبول إلى الكلية العسكرية ليتخرج ضابطاً في الجيش، وجرى اجتيازه لكل الاختبارات بنجاح، وعند مقابلته آمر الكلية العسكرية في المقابلة النهائية، لتدقيق أوراقه ومعدلاته والفحوصات الطبية، أبلغه أنه مستوفي كافة شروط القبول في الكلية العسكرية، لكن فاجأه بسؤال: هل أنت سني أم شيعي؟ فأجاب أنه شيعي. فأبلغه أن طلبه للالتحاق بالكلية العسكرية مرفوض.
كما ونقل لنا المرحوم عدنان عليان في كتابه (الشيعة والدولة العراقية الحديثة) شهادة من عراقي سني، وهو الراحل ثابت حبيب العاني، قيادي شيوعي سابق، ذكرها في ندوة فكرية عام 1993 في لندن، بمناسبة ذكرى ثورة 14 تموز 1958، تعرض للمسألة الطائفية وأكد وجودها في إطار التطبيق والممارسة، بكل مرافق الدولة، وبالخصوص القبول في الكلية العسكرية، فأورد حادثة حصلت له حين تقدم للكلية العسكرية هو وزميل له، فقبل هو فوراً، ورفض صاحبه، والسبب أن اسمه العاني، واسم زميله عبدالحسين (لا يسمى به إلا الشيعة)، في حين أكد العاني أن زميله كان أفضل منه من ناحيتين، اللياقة البدنية، والناحية العلمية.[1]
ولا شك أن هناك الكثير من القصص المماثلة التي تعرَّضَ لها الناس بسبب التمييز الطائفي في ذلك العهد.
إن ما أصاب الشيعة من إجحاف في نسبة تمثيلهم في الدولة العراقية في العهد الملكي يشبه تماماً ما أصاب العرب عموماً من إجحاف في تمثيلهم في الدولة العثمانية.
ففي شهر شباط، من عام 1911 وقف شكري العسلي مبعوث دمشق في مجلس المبعوثين وخطب قائلاً: " أيها السادة بحثت بالأمس في كتاب (السالنامة)...
واستقصيت أسماء الموظفين المنشورة فيه، فلم أجد بعد البحث إلا أسماء قليلة جداً لا تتجاوز عدد أصابع اليد من أبناء العرب الذين هم نصف هذه السلطنة..فنحن نشترك مع بقية العناصر في دفع الضرائب والقيام بالتكاليف فهل من العدل أن نقوم بما علينا ولا نُعطىَ ما لنا؟؟ هل من المعقول أن أمة كهذه ليس فيها شبان أكفاء لوظيفة مقيِّد في دائرة

[1] عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2005م، ص 390

الصدارة أو مميز في قلم الداخلية؟ إن دائرة النظارة المالية فقط فيها 111 تركياً و13 يهودياً و10 من الأرمن و4 من الروم، وليس فيها عربي واحد. إن سبب ذلك هو فساد التصور وخطأ الاجتهاد ولو عمل لذلك قانون عادل لارتفعت الشكوى. وهذا ما نحن نطالب به بلسان الأمة العربية وبالنيابة عنها"[1]

وكما قال ابن خلدون: "المغلوب مطبوع على طبيعة الغالب"، فلما قام الإنكليز بتأسيس الدولة العراقية الحديثة، وجلبوا لها خريجي المدرسة العثمانية التركية لإدارتها، مارس هؤلاء مع الشيعة نفس السياسة التي مارسها الأتراك ضد العرب.

ولمن يرغب في المزيد من المعلومات عن ممارسة الطائفية في العهد الملكي نشير عليه بمراجعة مذكرات الراحل عبدالكريم الأزري، وكتابه الآخر الموسوم: (مشكلة الحكم في العراق)، وكذلك كتاب الأستاذ حسن العلوي: (الشيعة والدولة القومية في العراق)، وكتاب (شيعة العراق) لإسحاق نقاش، ومذكرات مرتضى الشيخ حسين، وكتاب (الطائفية في العراق، الواقع والحل) للدكتور سعيد السامرائي، وغيرها من الكتب التي بحثت في هذا المجال.

ومن كل ما تقدم، نستنتج أن التمييز الطائفي ضد الشيعة قد مورس بقسوة وبشكل شبه مقنن في العهد الملكي، كما في العهود الجمهورية.

ملاحظة جديرة بالذكر:

خلال نشر الحلقات السابقة من هذا الكتاب على مواقع الانترنت، استلمت الكثير من الرسائل معظمها إيجابية، والقليل منها معارضة وسلبية، وحجة المعارضين هي نفسها، أن التطرق إلى هكذا موضوع يضر بالوحدة الوطنية!! كما واعتاد البعض توجيه تهمة الطائفية لكل من يبحث في الطائفية، ولكن كما قال الدكتور سعيد السامرائي في كتابه القيم (الطائفية في العراق): "وكيف يمكن تصحيح الأوضاع الشاذة في المجتمع إذا لم نضع أيدينا على الجرح وتشخيص الأسباب والواقع والجذور وكل ما يتعلق بالظلم الذي وقع كي نشرع بمحاولة منع حصوله ثانية."[2]

في الحقيقة إن طرح مشكلة الطائفية بعد سقوط حكم البعث يخدم أهل السنة وجميع الطوائف الأخرى في العراق، فبعد أن استعاد الشيعة مكانتهم المناسبة وحقوقهم في الدولة العراقية بعد 2003، هناك خطر أن يتحول التمييز الطائفي ضد أهل السنة والطوائف الأخرى، ولذلك فمن مصلحة الجميع، وخاصة أهل السنة، طرح هذه المشكلة لمعالجتها، ولمنع تكرارها ضدهم هذه المرة لا سامح الله. فالسكوت عن التمييز الطائفي هو بحد ذاته تحيُّز طائفي ضد الطائفة المضطَهَدَة، لأنه كما قيل: "السكوت من الرضا". كما ويطالبنا آخرون بعدم التطرق إلى الماضي، وهذا في رأيي خطأ آخر

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج3، ص 206، دار كوفان للنشر-لندن، 1992، نقلاً من توفيق علي برو، العرب والترك، القاهرة، 1960، ص285-286.

[2] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ص 184، ط1، 1993، مؤسسة الفجر، لندن.

يرتكبه بعض المثقفين، إذ كما قال الفيلسوف الأمريكي جورج سانتيانا: " الذين لا يستطيعون تذكر أخطاء الماضي محكوم عليهم بتكرارها".

****

الفصل العاشر

محاولات لمعالجة الطائفية في العهد الملكي

رغم مرور قرون عديدة على وجود التمييز الطائفي في العراق، إلا إنه توفرت ظروف جيدة إثناء الاحتلال البريطاني للعراق، وتأسيس الحكم الوطني، ثم العهد الملكي، للتخلص نهائياً من الطائفية وتأكيد مبدأ المواطنة، فيما لو توفرت النوايا الحسنة والصادقة من قبل الإنكليز والنخبة التي حكمت العراق الملكي كما مر بنا في الفصول السابقة. ولكن مع الأسف الشديد أصر الحكام الذين نصبهم الإنكليز لحكم البلاد والعباد على مواصلة نهج الحكم العثماني التركي في العزل الطائفي، الأمر الذي أدى إلى أن يدفع الشعب ثمناً باهظاً وإلى الآن.

يقول حنا بطاطو: "وفي الواقع، فإن المرء لن يذهب أبعد من اللازم في القول إن أحداث 1919-1920، وبشكل أخص الترابط الذي نشأ بين السنة والشيعة - مهما كان رقيقاً- قد اطلقت عملية جديدة، ألا وهي النمو الصعب، الذي كان تدريجياً أحياناً، ولاهثاً أحياناً أخرى، لمجتمع وطني عراقي موحد."[1] ويؤكد على أهمية ثورة العشرين في تغليب المشاعر الوطنية والقومية على المشاعر المذهبية قائلاً: "وإذا كانت ثورة 1920 قد فشلت في تخليص البلاد من الفاتحين فإنها نجحت، من خلال التقريب بين الشيعة والسنة معاً، في تقوية الشعور الوطني الذي عمل، مع نموه المطرد وسيطرته في آخر الأمر على جماهير واسعة،.. ليس على إلحاق الأذى بالمصالح الإنكليزية فحسب، بل أيضاً بالموقع التاريخي لـ"السادة" أنفسهم".[2]

إذن، كانت البيئة ملائمة، والتربة خصبة للتخلص من الطائفية، وتعميق العلاقات، والمشاعر الوطنية، والقومية، وتغذيتها وتماسكها، بدلاً من العزل المذهبي وتسعير الصراع الطائفي. ولكن كانت هناك أياد خفية من قبل الإنكليز، باركتها العناصر التي احتمت بهم لحكم العراق، وغذوا هذا التمييز الطائفي على حساب الوطنية والقومية، وبالتالي كانت النتائج كارثية.

على أي حال، ورغم كل هذه المعوقات، جرت محاولات عديدة في العهد الملكي من قبل السياسيين الوطنيين المخلصين للتخلص من الطائفية، أهمها محاولة الملك فيصل

---

[1] حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1992، ص 41-42.

[2] بطاطو، نفس المصدر، ص 205

الأول في مذكرته التي أشرنا إليها في الفصل السابق. وفي هذا الفصل نناقش المحاولات الأخرى وهي كما يلي:

محاولة جعفر أبو التمن

يعتبر المرحوم محمد جعفر بن محمد حسن بن الحاج داوود أبو التمن (1881-1946) من مؤسسي الحركة الوطنية العراقية، إذ ناضل بلا هوادة في سبيل خلق مجتمع متجانس ومتماسك، وبناء دولة دستورية ديمقراطية ضد أي تمييز طائفي، أو عرقي، أو مناطقي. ساهم أبو التمن في ثورة العشرين وكان أحد زعمائها الرئيسيين، حيث شكل يومها، مع آخرين، مركزاً في بغداد لحركة استقلالية. ويعود إليه في المقام الأول فضل الجمع بين الشيعة والسنة عند ذلك المفترق التاريخي، وتحويل رص الصفوف المؤقت هذا إلى حقيقة سياسية دائمة أصبح عبئاً دائماً على تفكيره، إذ لم يكن هنالك في رأيه من سبيل آخر إلى كسر شوكة الإنكليز.

ويعتقد بطاطو أن بعض السياسيين الشيعة كثيراً ما حاولوا جره إلى سياسات طائفية، ولكنه صب على رؤوسهم ماءاً بارداً مرة بعد أخرى. وفي إحدى المرات، في العام 1927، وفي لحظة أزمة بين الملك فيصل الأول والإنكليز، وبعد أن نجح الإنكليز في أن يجلبوا إلى جانبهم، الكثير من الأعضاء الشيعة في مجلس النواب، اتصل المجتهد الشيعي الأكبر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء بأبي التمن، وحثه على الانضمام إلى أبناء طائفته. ولكن أبا التمن رفض رفضاً قاطعاً، وقال أنه يفضل حل هذه الأمور بنفسه نظراً لأنه يعرف النتائج أكثر من الشيخ الذي لم يكن رجل سياسة بل رجل دين. وشدد على النقطة الأخيرة، وأضاف أن النواب الشيعة لم ينظروا إلى مصلحتهم. وعندما أفصح الشيخ عن أنه قيل بوجوب التوصية بأبي التمن عند الإنكليز، ليصبح رئيساً للوزراء، ابتسم هذا الأخير وسخر من الفكرة، وقال إنه حتى بافتراض موافقة الإنكليز، فإنه لن يستطع أبداً أن يتعاون معهم من أجل مصالحهم كما يتوقعون، وهو شيء لن يفعله أبداً.[1]

أعتقد أن الأستاذ بطاطو لم يكن مصيباً في وصفه السياسيين الشيعة، والإمام كاشف الغطاء بالذات، بأنهم كانوا طائفيين. لذلك من الضروري توضيح هذه الإشكالية، خاصة وإنها صادرة عن باحث قدير ومحترم مثل الأستاذ بطاطو، معروف بالحيادية والبحث عن الحقيقة.

فهو يقصد هنا مؤتمر النجف الذي عقد بزعامة الإمام كاشف الغطاء في 23 آذار 1935، والذي انتهى برفع مذكرة إلى الملك غازي وسنأتي عليها لاحقاً. أقول، ليس من الإنصاف اتهام ضحايا الطائفية بالطائفية لمجرد أنهم تجرأوا وطالبوا بحقوقهم كمواطنين أسوة ببقية مكونات الشعب وإلغاء التمييز الطائفي بحقهم. فمن نافلة القول إن من يحارب الطائفية ليس طائفياً، على غرار من يعالج مرضاً ليس كمن يساهم في نشر هذا المرض. وعلى هذا الأساس، فهل يحق لنا اتهام من يطالب بالمساواة في حقوق

[1] حنا بطاطو، نفس المصدر، ص332

المواطنة وإلغاء الطائفية بأنه طائفي؟ في الحقيقة كان هؤلاء ضحايا التمييز الطائفي وليسوا دعاة له.
أما رفض أبو التمن للانضمام إلى ذلك المؤتمر بالذات، فكان ناتجاً عن إدراكه العميق بتعقيدات هذه القضية، وبحساسية الموقف، وأنه كان يرفض دائماً وأبداً أي تجمع شيعي، أو سني دون أن يضم بين صفوفه أعضاء من المذهب الآخر، حرصاً منه على عدم الاستقطاب الطائفي، وعدم استفزاز الجانب الآخر. وعليه فكان أبو التمن يتعامل مع مسألة الطائفية بمنتهى الحساسية والدقة والحذر، ودون أن يستفز الجانب الآخر.
كما لم يكن في نية الإمام كاشف الغطاء مطلقاً القيام بعمل طائفي، وإنما العكس هو الصحيح، إذ كان يريد التخلص من التمييز الطائفي، ورفع الحيف والغبن عن أبناء طائفته الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب العراقي كما سنرى ذلك من مواد مذكرته التي سنأتي عليها في هذا الفصل.
ولكن من الجانب الآخر، ذكر بطاطو بحق عندما قال: "وقد وجه أبو التمن الجهود الرئيسية لحزبه (الحزب الوطني) بإتجاه الهدفين المترابطين أحدهما بالآخر، واللذين أختارهما لنفسه، ألا وهما: وحدة الشيعة والسنة، والقضاء على السلطة الإنكليزية. وقد أغلقت أبواب الحزب بالقوة بعد ولادته مباشرة أو يكاد في العام 1922 وذلك في أعقاب اعتقال أبي التمن ونفيه إلى جزيرة هنغام، وهي جزيرة موحشة وكئيبة في الخليج. ولكنه أعاد تشكيل الحزب في العام 1928. وعلى العموم اتخذ الحزب لنفسه لوناً يفوق كونه حزباً وطنياً بحتاً، نتيجة للطابع الاجتماعي للدعم الذي لقيه".[1]
وكان الحزب يرتبط في الجوهر، ارتباطاً لا انفكاك منه بشخص أبي التمن. فهو الذي أوجده ونشره، وهو الذي قدم له المال لمشاريعه، واضطر حتى إلى الإستدانة لإبقائه واقفاً على قدميه. وعندما أدار له ظهره في تشرين الأول (اكتوبر) 1933، أختفى الحزب".[2]
كان أبو التمن يناضل من أجل العدالة الاجتماعية أيضاً. فهناك أهميتان بارزتان للحزب، بالإضافة إلى دوره البارز في النضال الوطني ومكافحة الطائفية، أولاً وضع العمال ضمن الخارطة السياسية، فجمعية أصحاب الصنائع (النقابات فيما بعد) كانت من نتاج الحزب. كذلك أنجب الحزب قيادات سياسية وطنية أثبتت جدارتها في تأسيس الأحزاب وقيادة النضال الوطني اللاحق. فمن رحم صفوف الحزب الوطني خرج رجال قدَّموا القيادة لثلاثة تيارات أساسية معارضة في المستقبل، وهي: التيار العروبي المتمثل بحزب الاستقلال، والجناح اليساري للشعبوَية العراقية المتمثل بجماعة "الأهالي"، و"جمعية الإصلاح الشعبي"، و"الحزب الوطني الديمقراطي"، والتيار الثوري الذي وجد تعبيره في "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار" و"الحزب الشيوعي العراقي". وقد رمى أبو التمن نفسه بثقل نفوذه إلى جانب رجال "الأهالي" و "الإصلاح الشعبي".[3]

---

[1] حنا بطاطو، نفس المصدر، ص332
[2] حنا بطاطو، نفس المصدر، ص 332 - 333
[3] حنا بطاطو، نفس المصدر، ص 332 - 333

خلاصة القول، كان أبوالتمن متديناً، ومن أتباع الإمام كاشف الغطاء، وكان من ألد أعداء الطائفية وبذل كل ما في وسعه لاجتثاثها من جذورها. وكان يتجنب تأسيس حزب يضم الشيعة وحدهم، أو ينتمي إلى أية حركة أو كتلة تضم الشيعة فقط. وظهر هذا جلياً عندما حاول الإمام كاشف الغطاء إقناعه بالإنتماء إلى حركتهم فرفض ذلك للسبب الذي ذكرناه أعلاه.

محاولة الإمام كاشف الغطاء:

نصت المادة السادسة من القانون الأساسي (الدستور) الصادر عام 1925 على (أن لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وأن اختلفوا في القومية والدين واللغة). ولكن الدستور كان حبراً على ورق، موضوعاً على الرفوف العالية. وكان الشعب العراقي محروماً من حقوقه الدستورية، أما الشيعة فكانت تعاني بشكل مضاعف، بسبب التمييز الطائفي. وكان هناك تحرك وتذمر من هذا التمييز، حيث عقدت اللقاءات والمؤتمرات، ورفعت المذكرات من قبل علماء الدين الشيعة وقادتهم السياسيين، وأهمها كانت مذكرة الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

لقد بذل الشيخ جهوداً كبيرة في تخليص البلاد من الطائفية وشرورها، إذ كان يستلم رسائل من جميع أنحاء العراق يشكون إليه من التعسف والاضطهاد والإهانة والاحتقار على أيدي موظفي الدولة الطائفيين.

ورداً على رسالة المؤرخ العراقي المعروف المرحوم عبد الرزاق الحسني، يجيب الشيخ قائلاً: "... بدأ التذمر واستياء الأهلين من أهل المدن والقرى والأرياف، وتواردت علينا الكتب والرسل شاكين من سوء معاملة رجال الإدارة والموظفين من الاحتقار، والسب والإهانة، والإجحاف في الضرائب، واستعمال الشدة في استيفائها، وسجن بعض الشباب، وتعذيبهم بالضروب القاسية، بتهمة أنهم يشتغلون بأعمال الطائفية، اتفق خلال ذلك زيارة الملك غازي إلى النجف للدفعة الأولى، فاجتمعنا به برهة، وخلونا بعدها بالأيوبي، فبذلنا له النصائح وأنذرناه، حتى طلبنا منه إطلاق أولئك الشباب المعذب على تهم لا أصل لها، فوعد وما وفى بشيء، وبقي الحال على ذلك المنوال أو أشد."[1]

كما وطالب الإمام من زعماء الشيعة بوحدة الصف وعدم التحزب، وأن لا يفسحوا مجالاً للأجنبي بالدس وتفريق الصفوف، وأن لا يكون الغرض قضايا طائفية، بل كل القصد الإصلاح لخدمة عامة الشعب العراقي بجميع عناصره وكافة مذاهبه على السواء. كما وطالب الإمام هؤلاء الزعماء "أن يستقيلوا من المجالس البرلمانية والكراسي المزيفة، حتى تأتيهم النيابة الصحيحة بانتخاب الشعب لهم لا بتعيين الحكومة"[2]

---

[1] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4 ص 208.

[2] عبد الرزاق الحسني، نفس المصدر، ص 208.

وقد استجاب معظم السياسيين الشيعة لهذا النداء، وفي عيد الغدير لسنة 1353 هجرية (23 آذار/مارس 1935) وقت سقوط "الوزارة المدفعية - نسبة إلى جميل المدفعي" وتكوين "الوزارة الهاشمية الثانية- نسبة إلى ياسين الهاشمي"، عقد في النجف مؤتمر كبير بحضور الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، ووقَّع الزعماء ميثاقاً يضم مطالب الشعب في الإصلاح، سمي بميثاق النجف، رفعه الإمام إلى الحكومة مباشرة ليكون وثيقة ناطقة بتبرم الشعب من الأوضاع السائدة.

وقد تضمن الميثاق اثنتي عشرة مادة، نوجزها بما يلي:[1]

المادة الأولى: تضمنت نقداً لاذعاً لسياسة الحكومة في تبني التفرقة الطائفية أساساً للحكم، خلافاً للدستور القاضي بعدم التمييز بين أبناء الشعب.

المادة الثانية: نقد تزييف الانتخابات النيابية وتدخل الحكومة الفظ فيها، "حتى أصبح مجلس الأمة لا يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً". وضماناً لمنع التلاعب، يقترح وجوب تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة بوضع القيود لمنع الحكومة من التدخل، وأن يكون الانتخاب بدرجة واحدة واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة.

المادة الثالثة: المطالبة بتطبيق المادة 77 من الدستور، التي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب أكثرية السكان، في حين أن سلطات القضاء الشرعي منحت الحكام من مذهب أقلية السكان ومنعت تمثيل أغلبية السكان، مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية.

المادة الرابعة: أن يكون في محكمة التمييز عضو شيعي أسوة بالطائفتين المسيحية واليهودية.

المادة الخامسة: المطالبة بحرية الصحافة تطبيقاً للمادة 12 من الدستور.

المادة السادسة: صرف موارد الأوقاف على المؤسسات الإسلامية ودور العلم دون تمييز طائفي.

المادة السابعة: تعميم وتعديل لجان تسوية الأراضي التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي، وتمليك الأراضي لأربابها دون بدل.

المادة الثامنة: إلغاء ضريبتي الأرض والماء والآلات الرافعة.

المادة التاسعة: الأخذ بعامل الكفاءة والنزاهة في تعيين الموظفين والإداريين. ومعاقبة المسيئين. وإعادة النظر في تحديد الرواتب بصورة معقولة.

المادة العاشرة: الاهتمام بالمؤسسات الصحية والثقافية والاجتماعية والعدالة في توزيعها على المناطق دون تمييز طائفي، والاهتمام بالدروس الدينية في المدارس ومعاملتها أسوة بالدروس الأخرى.

---

[1] عبد الرزاق الحسني، نفس المصدر، ص 101-107. ويمكن الإطلاع على نص الميثاق كاملاً في ملحق هذا الكتاب، وعلى الرابط البحث الذي قدمه د. رسول محمد رسول: التجربة الإصلاحية في فكر الشيخ محمَّد حسين كاشف الغطاء، موقع الكلمة، العدد 57 السنة الرابعة عشرة، خريف 2007م/1428هـ (http://www.kalema.net/v1/?rpt=795&art

المادة الحادية عشرة: عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب.
المادة الثانية عشرة: توقيف أحكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات، وإبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة.
وقد حصل نوع من الخلاف بين الزعماء الشيعة حول الميثاق، بين أنصار الحكومة والمعارضين منهم. فسافر الحاج محمد جعفر أبو التمن إلى كربلاء والنجف لحمل الشيخ كاشف الغطاء على تخفيف هذه المطالب، ووجوب مهادنة الحكومة حتى تشرع في الإصلاح المنشود فلم يوافق.[1]
ومن مطالعة هذا الميثاق ندرك ما كان يتمتع به هؤلاء الرجال من فكر إصلاحي متنور في تلك المرحلة، وهم يعربون بوعي متقدم وبالشعور العميق بالمسؤولية العالية في المطالبة بالديمقراطية الحقيقية، وأن هذا الميثاق كان دعوة إصلاحية صادقة لصالح كل الشعب وليس لطائفة معينة. ولا بد أن يسأل المرء نفسه، يا ترى لو كانت هذه المطالب العادلة قد تحققت، وتخلى الحكام عن أنانيتهم، فهل كان سيتعرض العراق إلى كل هذه الهزات والزلازل السياسية فيما بعد؟
على أي حال، قدم الشيخ كاشف الغطاء وأنصاره المذكرة إلى الملك غازي، مؤكدين له على تلاحمهم وتأييدهم لقيادته بكل ثمن. وكمناورة معاكسة تبنت الحكومة سياسة المكافأة والعقاب المزدوجة لأجل إضعاف النفوذ السياسي لعلماء الشيعة وأتباعهم بين القبائل.[2]

ردود الأفعال على الميثاق

انقسم رجال الدين الشيعة من ميثاق النجف عام 1935، إلى ثلاثة فرقاء: فريق أيده، وفريق عارضه، وفريق لاذ بالسكوت. وكانت حجة المترددين والمعارضين لاتخاذ موقف صريح وحازم من تحكم الأقلية ومن سياسة التمييز التي كانت تمارسها، هي حرصهم على الوحدة الوطنية وخوفهم من أن يتهموا بالطائفية وبإثارة التطاحن الطائفي على حد قولهم.[3]
ولكن من الجانب الآخر، كانت هذه المحاولة الإصلاحية تتمتع بتأييد واسع من قبل العشائر في الوسط والجنوب، فقد اندلعت ثورات العشائر في الرميثة في 1935/5/7 وتوجه الجيش العراقي إلى هناك وقمع الثورة وشكل مجلس عرفي لمحاكمة الثوار. بعدها اندلعت ثورة سوق الشيوخ، واحتل الثوار مركز القضاء، وامتدت إلى المناطق المحيطة بمدينة الناصرية نفسها التي كادت أن تسقط لولا الوساطات والمفاوضات بين بعض الشيوخ الموالين للحكومة وبين الثوار، وواجهتها الحكومة بالقطعات العسكرية، وقد سافر وزير الدفاع، جعفر العسكري إلى الناصرية، وبانتظار وصول الجيش لقمع

---

[1] عبد الرزاق الحسني، نفس المصدر، ص 101-107.
[2] د.خالد التميمي، جعفر أبو التمن، الوراق، لندن، سنة 1996، ص359.
[3] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ط1، 1993، مؤسسة الفجر، لندن، ص 257 .

الحركة استدعى إلى الناصرية بعض الرؤساء الثائرين وسألهم عن أهدافهم في الثورة فقالوا له: إن لنا ميثاقاً يجب أن ينفذ، ويقصدون به ميثاق النجف الذي أصدره الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، فأجابهم أن الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ في الميثاق.[1] بعد ثورات الفرات في 1934 و1935 و1936، والتي كشفت عن استياء الشيعة من سياسة التمييز الطائفي ورفضهم لواقعهم المر، وبعد قمع السلطة لهذه الثورات بحيث لم يعد هناك خطر داهم منها، وما يعنيه من توقع أن تتوجه السلطة لإجراء عمليات استرضاء وإن كانت ذات آثار بسيطة على الواقع، كان رد السلطة هو ترتيب عمليات انتخابات مجلس الأمة في 1935/8/8، بحيث انتخب لمحافظة البصرة التي يسكنها 90% من الشيعة 7 نواب من السنة ونائب واحد لكل من الشيعة واليهود والنصارى! ثم مجلس 1937/1936 صار للشيعة نائبان مقابل 6 نواب من السنة. وفي مجلس 1937/1936 هذا "انتخب" لمحافظة بغداد (50% من سكانها شيعة وقتئذ) 11 نائباً من السنة ونائبان لكل من الشيعة واليهود ونائب من النصارى.[2]

محاولات الملك فيصل الأول

ذكرنا في الفصول السابقة، أن الملك فيصل الأول كان حريصاً على إنصاف الشيعة وإزالة الإجحاف بحقهم،، وبذل جهداً لمشاركتهم بشكل عادل في مؤسسات الدولة للحفاظ على تماسك الشعب والوحدة الوطنية، ومن الإجراءات التي قام بها الملك، مذكرته الإصلاحية عام 1933 التي أشرنا إليها في الفصل السابق، وردود أفعال المسؤولين عليها والتي كانت في معظمها سلبية. والجدير بالذكر هنا أن الملك كان قد سبق وأن وجه في عام 1928 أمراً عن طريق رستم حيدر رئيس الديوان الملكي، إلى رئاسة الوزراء، يطالب فيها تأسيس مدرسة لإعداد الموظفين ومن جميع الفئات وخاصة الشيعة كونهم حرموا من التمرن على فنون الإدارة أكثر من غيرهم في العهد العثماني، إلا إن وزير المعارف توفيق السويدي رد بمذكرة مطولة يفند فيها الفكرة من الأساس، ودون أن تتضمن أية حجة قوية في محاولتها نسف الفكرة. ومما جاء في مذكرة السويدي قوله: "يتراءى لي أنه من الأمور المسلَّمة أن تتحكم العاصمة والمدن العظيمة في بلاد ما بمقدرات الأقسام الأخرى التي هي أقل شأناً منها، وهذا قانون اصطفائي طبيعي في العالم!!" ورغم إصرار الملك على تنفيذ المشروع إلا إنه لم ينفذ لأنه وكما يقول عبدالكريم الأزري: "كان سيمس جوهر النظام القائم على احتكار أجهزة الدولة المدنية منها والعسكرية من فئة واحدة تقريباً. وبوفاة الملك فيصل عام 1933 ماتت الفكرة معه!![3]

---

[1] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ط1، مؤسسة الفجر، لندن، 1993، ص 279.

[2] مشكلة الحكم في العراق، عبدالكريم الأزري، لندن، 1991، ص 108- 113

[3] عبدالكريم الأزري، نفس المصدر، ص 16-22.

وفاة الملك فيصل الأول

لسوء حظ الشعب العراقي، والشيعة بخاصة، أن الملك فيصل الأول توفى مبكراً قبل إنجاز مشروعه الوطني، تاركاً الكثير من المشاكل دون حل ومنها المشكلة الطائفية، إذ كان للملك زعامة قوية وتأثير روحي على جميع الفرقاء. لذا كانت وفاته في 8 أيلول/سبتمبر، 1933، عامل تردي متسارع في علاقات الشيعة مع الحكومة المتمذهبة، وتأثير سلبي على استقرار العراق السياسي بشكل عام. إذ كان فيصل طيلة حكمه في العراق، بمثابة صمام أمان، فخلال زياراته الدورية لمنطقة الفرات كان يقدم نفسه بوصفه مدافعاً ثابتاً عن قضية الشيعة. وكان دائماً شديد الحرص على تأكيد أهمية الوحدة وضرورة تفادي النزاعات الطائفية التي من شأنها أن تعيق تقدم البلاد عموماً. وكان يترك انطباعاً في صفوف المجتمع العشائري الشيعي بأن أياماً أفضل ستأتي قريباً. وأكد أن مسألة تمثيل الشيعة تمثيلاً كافياً في الحكومة والجهاز الإداري هي مجرد مسألة صبر وثقة ضمنية بالملك، شريطة عدم القيام بمحاولة فرض القضية فرضاً.[1]

وبوفاة الملك فيصل، تحولت مقترحاته الإصلاحية إلى مجازر دموية شملت مناطق بارزان، وسنجار، والدغارة ،وعفك، وسوق الشيوخ، والرميثة، والمشخاب، وكان المشرفون عليها هم الساسة الذين خصهم الملك بمذكرته كياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني، وجعفر العسكري، وجميل المدفعي، وحكمت سليمان وآخرين. وبذلك فكل هذه المحاولات التي أشرنا إليها فشلت، وترك البركان الطائفي ينمو تحت السطح كالقنبلة الموقوتة، تتحيَّن الوقت المناسب، إلى أن انفجر بواجهته الحقيقية الطائفية بعد سقوط حكم البعث القمعي الطائفي الفاشي في 9 نيسان/أبريل 2003.

****

الفصل الحادي عشر

التشكيك في عروبة شيعة العراق

أن تكون عربياً لا يعني أنك أفضل من الأجناس البشرية الأخرى، كما وأن تعتز بانتمائك القومي، لا يجعلك فاشياً أو عنصرياً، ولكن من الفاشية إذا نظرت إلى العناصر البشرية الأخرى نظرة عداء ودونية لا لشيء إلا لأنهم من قومية أخرى. ولذلك نقول أن حملة الطائفيين للتشكيك في الانتماء القومي للعرب الشيعة في العراق لا يقلل من إنسانيتهم ومكانتهم ووطنيتهم، فكلنا أبناء آدم وآدم من تراب. كما وبات معروفاً أن شعبنا العراقي يمتاز بتعددية مكوناته مشكلاً فسيفساءً جميلاً متعدد الألوان، فهناك العرب والكرد والتركمان والآثوريين والكلدان والفرس والأرمن وغيرهم كثيرون، وهو ما يدعو للفخر والاعتزاز، لا الطعن والغمز واللمز.

[1] إسحاق نقاش، شيعة العراق، ترجمة: عبدالإله النعيمي، دار المدى، دمشق، 1996، ص 219-220

ولكن الاعتراض هنا هو على الدوافع من حملة الطعن والتشكيك بعروبة أبناء العشائر العربية الشيعية بالذات دون غيرهم التي بدأت منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، فهي دوافع كيدية، الغرض منها التشكيك في ولائهم الوطني، بل وحتى وصفهم بالرتل الخامس، وأحفاد العلقمي و"الفرس المجوس"، وبالتالي لتبرير التمييز ضدهم، وحجب المواطنة الكاملة عنهم، لمنعهم من المشاركة العادلة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص في وطنهم. ولهذا رأينا من المفيد تسليط الضوء على هذا الجانب من الصراع طوال تاريخ العراق الحديث.

"الشيعة عجم"، هذه المقولة ولدت مع ولادة الدولة العراقية الحديثة، حيث تبنت النخبة الحاكمة آنذاك، سياسة التمييز الطائفي في تعاملها مع العرب الشيعة وناصبتهم العداء وبالأخص لقادتهم السياسيين الذين قادوا ثورة العشرين وحتى يومنا هذا، والعمل على سلخ الشيعة العرب من انتمائهم القومي العربي، ووضعهم في خانة التبعية الإيرانية.

يقول الأستاذ حسن العلوي في هذا الصدد: **"إن كل شيعي هو إيراني"** هذا القانون العام الذي استحدث لأول مرة على لسان السيد مزاحم الباججي، في خطابه الذي ودع فيه الكولونيل ولسن- وكيل المندوب السامي البريطاني- بعد ان أجهز عسكرياً على ثورة العشرين. يقول مزاحم الباججي في طعن ثورة العشرين والقائمين بها: "إن الحركة الحالية ليست حركة عربية خالصة، بل إنها اختلط بها عنصر أجنبي كان مع أسفي الشديد موفقاً في إستخدام السمعة العربية والثورة العربية والدم العربي لمنفعته الخاصة بأمل إضعاف مركز بريطانيا العظمى". (راجع الخطاب في الثورة العراقية للكولونيل ويلسون، ترجمة جعفر الخياط).[1]

وقد تطرقنا في فصل سابق إلى محاولة أحد هؤلاء الطائفيين، عبدالرزاق الحصان، وبدعم عدد من رجال السلطة في العهد الملكي في الثلاثينات من القرن الماضي، بنشر كتاب بعنوان (العروبة في الميزان) واصفاً فيه الشيعة بأنهم شعوبيون بالإجماع، فرس بالإجماع، وهم من بقايا الساسانيين في العراق، ولا حق لهم في السلطة، أو أي تمثيل في السلطة!! لأن الأجنبي ليس من حقه المساواة مع ابن البلد.

أما الواقع عن عروبة شيعة العراق فهو كما عبر عنه عبد الواحد الحاج سكر، شيخ عشيرة آل فتلة، وأحد قادة ثورة العشرين من الفرات الأوسط، مخاطباً المندوب البريطاني بروح عربية وعفوية، ونوايا صادقة، دفاعاً عن العرب وعزتهم بقوله: "لقد جبلنا نحن العرب على العز، وأنتم مخطئون إذا كانت في نيتكم إذلالنا. إن الإستبداد البريطاني سحق مقدسات العرب، إن العرب لا يوافقون بالإحتلال، وسيرى الإنكليز إن شاء الله، عزة العرب وأنفتهم".[2]

المؤسف أنه بقيت تهمة التبعية الإيرانية سيفاً مسلطاً على رقاب الأغلبية العربية في نزع المواطنة العراقية عنهم، وتهجيرهم إلى إيران في أية لحظة ومتى ما شاءت السلطة، ابتداءً من حكومة عبد المحسن السعدون، التي نفت الشيخ مهدي الخالصي،

---

[1] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مطبوعات CEDI فرنسا عام 1989، ص 145.

[2] حسين جميل، العراق شهادة سياسية، ص 123

أحد قادة حرب الجهاد وثورة العشرين ضد الاحتلال الإنكليزي، حيث نفته إلى إيران بتهمة التبعية الإيرانية على الرغم من أنه من عشيرة بني أسد العربية المعروفة. وهذا التهجير، وضع سابقة للحكومات اللاحقة ومنها حكومة صدام حسين في السبعينات والثمانينات الذي قام بحملة فاشية واسعة النطاق بتهجير مئات الألوف من العراقيين في الوسط والجنوب إلى إيران، ما هو إلا تكملة لذلك النهج الطائفي المتعسف.

ورغم اختلاف كاتب هذه السطور مع الموقف السياسي للشيخ مهدي الخالصي، ولكن هذا لا يمنع من القول أن ترحيل الخالصي إلى إيران لم يكن بسبب العجمة، وإنما لأنه كان شيعياً معارضاً للسلطة، ولأنه قاوم الإحتلال الإنكليزي، وكان مصراً على الإستقلال التام للعراق، وقيام حكومة دستورية برلمانية وديمقراطية، وكان ذلك من شروطه لمبايعة الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق.

وفي هذا الخصوص، يقول محمد مهدي كبة ما نصه: "زار الملك فيصل الإمام الخالصي في مدرسته- في الكاظمية- وكنت حاضراً الإجتماع وقد وجه المرحوم الخالصي إلى الملك فيصل بعض النصائح بوجوب رعاية مصالح الشعب والسير بالحكم على سنن الحق والعدل. ثم صافحه يداً بيد قائلاً إننا نبايعكم ملكاً دستورياً ونيابياً وان لا يتقيد العراق على عهدكم بأية قيود. فوعده الملك خيراً".[1]

إلا إن الإنكليز فرضوا ضغوطاً شديدة على فيصل لمعاقبة قادة ثورة العشرين من الشيعة، وخاصة المتشددين منهم ضد المعاهدة البريطانية- العراقية، والمطالبين بإخراج الإنكليز من العراق، وتحقيق استقلال كامل مثل الخالصي وغيره من علماء الدين الشيعة. وأخيراً أذعن الملك لضغوط الإنكليز بنفيهم، وعلى مضض.

ويقول حنا بطاطو في هذا الصدد: وبإذعانه للإنكليز، أبعد فيصل عنه الرأي العام الشعبي. ولم يحسِّن من موقعه في العام 1923 للعلماء الشيعة المعادين للمعاهدة، أو التبريرات التي أُعطيت لهذا الإجراء البالغ الخطورة الذي لم يكن قد وافق عليه إلا بعد تردد. وكان العلماء قد نجحوا في وقف عملية انتخاب جمعية تأسيسية كانت قد دُعيت للإجتماع أساساً للتصديق على المعاهدة، ولكن نفيهم تم على أساس مرسوم أوكل إلى الحكومة سلطة إبعاد "الغرباء" الذين يرتكبون جرائم سياسية، مع إن رجال الدين المتورطين الرئيسيين كانوا عرباً لا فرساً. وردَّت المعارضة في إحتجاج موجّه إلى القناصل الأجانب في بغداد قائلة: "إذا كان الملك يزعم أن العلماء "أغراب" فإن هذا الوصف ينطبق أيضاً عليه لأنه حجازي أصلاً، ولأن رئيس وزرائه- عبد المحسن السعدون- حجازي هو الآخر رغم كونه من المنتفق... وإضافة إلى هذا فإن كل حاشية الملك كانت مؤلفة من الأغراب".[2]

وكما اتهم مزاحم الباججي، وعبد المحسن السعدون، وغيرهما الشيعة بالعجمة، وأن ثورتهم كانت بتدبير وتدخل الإيرانيين، كذلك أدعى صدام حسين فيما بعد، أن عرب

---

[1] محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ص 306-307.

[2] حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1992، ص362.

الجنوب أستوردهم محمد القاسم مع الجواميس من الهند، واتهم انتفاضة آذار 1991 بأنها من صنع الإيرانيين. وهكذا فإن منطق السلطة المتمذهبة هو واحد في كل زمان ومكان.
وشهد بتمسك العرب الشيعة بعروبتهم ووطنيهم، الباحث الأكاديمي، الدكتور وميض جمال عمر نضمي، وهو سني، كان والده وزيراً في العهد الملكي، قال ما يلي "إن الشيعة العرب كانوا أول من تقبل ودافع عن الأفكار الداعية إلى التجديد والقومية العربية، لكونهم عرباً رفضوا الاندماج بالفرس من ناحية، وبمضطهديهم الأتراك من ناحية أخرى، ولكونهم من الجهة الأخرى شيعة، كانوا ناقمين على الحكم الطائفي والاستبدادي العثمانيين، ولكنهم في الوقت نفسه لم يكن بوسعهم التخلي عن الإسلام، أو القبول بمحاكاة الغرب. لقد كان من المنطقي بالنسبة لهم، أن يتطلعوا إلى حكم دستوري، وكيان قومي عربي."[1] (عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2005م، ص 539، نقلاً عن وميض جمال عمر نضمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بغداد، 1985م، ص 74)

إن محاولة التشكيك بعروبة شيعة العراق أضرت كثيراً بوحدة الشعب العراقي، وإلا كيف يمكن للقسم الشيعي من عشيرة ما تسكن في الوسط أو الجنوب من العراق أن يُدغموا بالعجمة، بينما القسم السني من نفس العشيرة تسكن في شمال العراق يوصفون بالأصالة العربية؟ إذ كما يشير بطاطو في هذا الصدد: "ومما يثير الاهتمام، مثلاً، أن عشيرة شمر جربة، الذين كانت ديرتهم (أي مواطنهم) في العهد الملكي في محافظة الموصل وفي الجزيرة بين الفرات ودجلة، وعشيرة شُمّر طوقة الذين كانت ديرتهم على دجلة جنوب بغداد، كلاهما فرعان من القبيلة الأم نفسها: شُمّر جبل شُمّر نجد، في شبه الجزيرة العربية. ومع ذلك واحدة سنية والآخرى شيعية. وبشكل مشابه، فإن آل فتلة، الذين شكلوا العمود الفقري للإنتفاضة العراقية عام 1920م، هم فرع من الدليم، ولكنهم شيعة يعيشون على الفرات الأوسط. بينما تعيش الدليم نفسها على الفرات فوق بغداد، وهي سنية. وأيضاً، فإن أقسام الجبور التي تعيش على الحلة من الفرات هي شيعية، في حين أن أقسام الجبور التي تعيش في الشرقاط جنوب غرب الموصل هي سنية".[2]

---

[1]- عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2005م، ص 539، نقلاً عن وميض جمال عمر نضمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بغداد، 1985م، ص 74

[2] بطاطو، نفس المصدر، ص62.

هل هناك طائفية بين الناس العاديين؟

معظم اهتمامنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب كان منصباً على الطائفية السياسية، وهي أن السياسيين المهيمنين على السلطة يستغلون المشاعر الدينية والمذهبية لأتباع مذهبهم، فيثيرون فيهم المخاوف من أتباع المذاهب الأخرى، والعداء ضدهم، بغية كسب دعم أبناء طائفتهم لاحتكار السلطة ولمصالحهم السياسية. ولكن السؤال هنا هو: هل هناك طائفية اجتماعية، أي كراهية بين الناس البسطاء أنفسهم بسبب الاختلاف المذهبي؟

الجواب مع الأسف الشديد هو: نعم. والسبب أن السلطة المتمذهبة عملت على نشر ثقافة العداء والكراهية والبغضاء بين أبناء الشعب الواحد لتفرق بينهم، ولمسنا آثار هذه الثقافة بعد سقوط نظام القمع. ويبدو أن السلطات المتمذهبة نجحت إلى حد ما في ترسيخ هكذا عداء لدى بعض شرائح المجتمع، إذ يشهد بذلك شاهد من أهلها، وهو الدكتور سعيد السامرائي الذي نشأ وتكوَّن وعيه في أسرة سنية، ثم تشيَّع في الثمانينات في أوج اضطهاد الشيعة، وهو في بغداد وليس في لندن، على حد قوله. ينقل لنا الدكتور السامرائي شواهد من تجاربه الشخصية عن طائفية الناس، فيقول عن والدته رغم أنها كانت إنسانة في منتهى الطيبة، ومؤمنة ومتدينة جداً، وتحب أهل البيت، وتقدم النذور لأئمتهم، وتزور مراقدهم في سامراء، والكاظمية، وكربلاء والنجف، ولكنها مع ذلك كانت تكره الشيعة، لأنها تعتقد أنهم عجم إيرانيون، وأنهم يكرهون العرب!! فيقول الدكتور السامرائي في هذا الخصوص ما نصه: "قالت والدتي في معرض اعتراضها على تشيّعي: "أنتم سادة عرب ما الذي يربطكم بالعجم!!؟" وهذا يعني أن والدتي ترى أن كل شيعي هو عجمي أي إيراني. وطالما كان كل إيراني عدواً كونه لا يحب العرب- كما يتعلمه جمهور السنة في العراق وغير العراق- (في حين الأتراك والفرنسيون والهنود والصينيون وكل ملل الأرض العرب طراً يعشقونهم!!!) فإن كل شيعي هو عدو."[1]

وقد ناقشت مضمون هذا الكلام مع عدد من أصدقاء عراقيين غير متعصبين ضد أية جهة، وغير ملتزم دينياً، رغم أنهم ولدوا ونشؤوا في وسط عائلي سني، فأكدوا لي هذه الحقيقة بأنهم سمعوا شيئاً من هذا القبيل من آبائهم وأمهاتهم أيضاً !!

وإذا كان الأمر كذلك، فهل حقاً أن شعبنا متآخ ومتصالح مع نفسه؟ والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه هو: إلى متى نترك هذه الأمور تستمر على إثارة الأحقاد بين أبناء الشعب الواحد؟ وهل من المفيد الاستمرار على سياسة النعامة؟

لذلك فأنا أصر على أن هذا المرض الطائفي السياسي والاجتماعي هو خطر كبير، وتجاهله أخطر، لذا فالمطلوب منا جميعاً العمل على تشخيصه وعلاجه بنشر ثقافة التسامح وقبول الاختلاف بدلاً من التستر عليه ومواصلة تشويه صورة الآخر وأبلسته.

---

[1] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ط1، 1993، مؤسسة الفجر، لندن، ص 84.

دور علماء الشيعة في حفظ اللغة العربية

في الوقت الذي فرضت الدولة العثمانية سياسة تتريك العرب والقضاء على لغتهم، كانت النجف تدرِّس في مدارسها ومعاهدها الدينية عشرات الآلاف من طلبة العالم علوم اللغة العربية، والفلسفة الإسلامية، وعلوم الدين باللغة العربية. وعند تخرجهم كانوا يعودون إلى بلدانهم، الهند، والسند، وأفغانستان، وإيران وهم يتكلمون اللغة العربية ويتفاخرون بها على مواطنيهم، في الوقت الذي كان أغلب أعضاء النخبة الحاكمة، ولحد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العشرينات من القرن العشرين، كانوا يجهلون اللغة العربية ويتكلمون اللغة التركية.

يقول الدكتور على الوردي عن مدينة النجف الأشرف ودورها في الحفاظ على اللغة العربية وتقدم الفكر الإسلامي: "إبتداءاً من عام 1821 استتب الصلح بين الحكومتين- الإيرانية والعثمانية- فأدى ذلك إلى كثرة الزوار إلى العراق وانهمرت الأموال معهم إلى العتبات المقدسة. وشهدت النجف أعظم عصور إزدهارها العلمي، فشيدت فيها المدارس الدينية الكبيرة. وصار كل طالب علم في إيران أو في غيرها من البلاد الشيعية يطمح أن يهاجر إلى النجف لكي يكمل دروسه العالية فيها. وقيل أن عدد الطلاب بلغ في تلك الآونة عشرة آلاف، فكان فيهم الإيراني والتركي والتيبتي والأفغاني والبحراني والعاملي والإحسائي علاوة على العراقي."[1]

تهمة الشعوبية

استخدم مصطلح "الشعوبية" بشكل واسع في الأدب السياسي العربي مع ولادة الدولة العراقية المتمذهبة. والجدير بالذكر أن أصل المفردة جاء في القرآن الكريم: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم" [الحجرات:13]. والمقصود بالقبائل العرب، والشعوب العجم (الفرس والروم آنذاك). وكما ذكرنا مراراً، أن الاعتزاز بالانتماء القومي لم يكن معيباً، وتعلق الإنسان بقوميته لا يشكل مخالفة للشرع أو الإنسانية. ولكن النظر إلى القوميات الأخرى بعداء واحتقار هو العيب الشنيع لأنه سلوك فاشي وضد الإنسانية، إذ كما قال الإمام جعفر الصادق في هذا الخصوص: "ليس من العصبية ان تحب قومك، ولكن من العصبية ان تجعل شرار قومك خيراً من خيار غيرهم".

كذلك يجب التوكيد أن الانتماء لأية أمة أو قومية لا يعني الانتماء البايولوجي العرقي، لأن العناصر البشرية في تنقل دائم في هذا العالم، وإختلاط الدم بالتزاوج بين مختلف الأجناس البشرية يحصل باستمرار. والشعوب لا تنقرض بل تتغير لغاتها وثقافاتها وأديانها، وإلا ماذا حصل لشعوب بلدان شمال إفريقيا، وخاصة مصر وليبيا بعد الفتح الإسلامي لها، وماذا حصل لشعوب وادي الرافدين، السومريين، والأكديين، والبابليين، وغيرهم بعد الغزوات والفتوحات عبر التاريخ؟

---

[1] علي الوردي، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، دار كوفان، لندن، 1992، ص79.

على أي حال، الشعوبية في الأدب السياسي العربي، في زماننا هذا، تعني بشكل عام معاداة العرب والحط من قدرهم. ويذكر العلامة أحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام)، أن الجاحظ (159-255هـ) هو أول من صاغ تعبير (الشعوبية) بهذا المعنى في كتابه (البيان والتبيين، ج3). و المفارقة هنا أن هذا الاتجاه دشنه بنو أمية في عهد معاوية بن أبي سفيان، وهم من صميم قريش. فقد وضع عبدالسلام محمد هارون، محقق كتاب (البيان والتبيين للجاحظ)، شرحاً وافياً في تعريف مذهب الشعوبية وجذورها جاء فيه ما يلي:
"إن زياد بن أبيه حين استلحقه معاوية بأبيه وخشي ألا تقر العرب له بذلك، صنع كتاب "المثالب" وعدَّدَ نقائص العرب. كما أن النضر بن شميل الحميري، وخالد ابن سلمة المخزومي وضعا كتاباً في مثالب العرب ومناقبها، بأمر من هشام بن عبدالملك. وكان الهيثم بن عدي دعيّاً في نسبه، فصنع كتاباً طعن فيه على أشراف العرب. وأما أبو عبيدة، وقد كان أبوه يهودياً وكان يعيَّر بذلك، فصنع كتاباً في مثالب العرب امتاز بالسعة والاستقصاء. وجاء من بعدهم علان بن الحسن الشعوبي الوراق الزنديق، فألَّفَ لطاهر بن الحسين كتاباً في مثالب العرب، بدأ بمثالب بني هاشم، ثم بطون قريش ثم سائر العرب، ولم يعبأ في ذلك بالخروج عن أدب الدين، وقد أجازه طاهر عليه بثلاثين ألف درهم. وصنع بن غرسية رسالة في تفضيل العجم على العرب".[1]

كما وخصص الجاحظ نحو 20 صفحة من كتابه المذكور أعلاه، في ذكر أشعار في مثالب العرب، لشعراء معظمهم عرب في العصر الأموي، إلى جانب شعراء من أصول فارسية. ويقول أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام، ج1: إذا كان كل من انتقد العرب هو شعوبي فابن خلدون يعتبر شعوبياً لأنه قال: إذا حل الأعراب في بلد، نشروا فيه الخراب، وأن معظم علماء الإسلام هم من الفرس.
وفعلاً أعلن الدكتور سامي شوكت زعيم نادي المثنى، وأبرز مؤسسي الحركة القومية العربية في العراق، في إحدى محاضراته إسقاط الجنسية العربية عن ابن خلدون، وطالب بحرق كتبه، بعد أن دمغه بالشعوبية.[2]
ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل راحوا يدمغون بالشعوبية كل مفكر وكاتب وشاعر شيعي في التراث العربي - الإسلامي. فالفرزدق وكُمَيل الأسدي، وأبي نؤاس، وبشار بن برد، وغيرهم من فحول الشعراء العرب وُصِموا بالشعوبية لا لشيء إلا لأنهم شعراء شيعة، أو مدحوا أهل البيت بقصيدة شعرية. كما وتعدوا الشعراء إلى فحول اللغة العربية وواضعي أسس نحوها وصرفها فشتموا سيبويه وخالويه ونفطويه إيغالاً في

[1] عبدالسلام محمد هارون، كتاب البيان والتبيين للجاحظ، ج3، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ، شرح في هامش ص5، ج3.
[2] حسن العلوي، التأثيرات التركية، دار الزوراء لندن، 1988، ص 11.

عمى وصمة الطائفية، مما اضطر الشيخ توفيق الفكيكي تأليف كتاب بهذا الخصوص للدفاع عن هؤلاء الشعراء العرب.[1]
والسؤال هو، إذا طعنتم بعروبة كل هؤلاء بمن فيهم ابن خلدون، فمن أبقيتم للعرب ليفتخروا بهم؟ ومن المستفيد من هذه الحملة، العرب أم أعداؤهم؟ ومن الذي يخسر بتجريد هؤلاء من عروبتهم، العرب أم إيران؟

إختلاط الأجناس البشرية

وإذا أردنا تفسير الانتماء القومي حسب نقاء الدم، فلا يمكن لأي إنسان أن يتأكد من نقاء دمه وجيناته الوراثية في هذا العالم الذي يشهد فيه البشر الاختلاط المستمر بين الشعوب على مدى التاريخ، وخاصة في العراق. فالعراق نتيجة لموقعه الجغرافي المتميز، واعتدال مناخه وكثرة أنهاره ومياهه، فقد غزته وعبثت به جيوش جرارة، ووقعت فيه أحداث أتخمت كتب التاريخ، وكان ملتقى للموجات البشرية. ولذلك صار العراق مهد الحضارات، وجسر تجاري هام يربط الشرق بالغرب، استوطنت فيه أقوام لا تعد ولا تحصى، ولهذا تميز شعبه بالتعددية القومية والدينية والمذهبية واللغوية.
وللأسباب الجغرافية والتاريخية والسياسية أعلاه، نعتقد أن أغلب الأفراد والجماعات والشعوب في معظم البلدان، وليس في العراق فقط، فقدوا نقاء جيناتهم الوراثية من قومية واحدة. ففي دم كل منا خليط من جينات مختلف الأجناس البشرية. ولذلك تعتبر الشعوب المتمدنة، التنابز بالأعراق من أعمال الحركات الفاشية المنافية للأخلاق وحقوق الإنسان. ولكن في حالتنا العراقية وفي عهد الحكومات العراقية المتعاقبة ولحد ما قبل 2003، أصبح الخوض في هذه الأمور مجالاً للدراسات الجامعية العليا ونيل الشهادات فيها. كما وأصبحت ممارسة الطائفية والعنصرية علنية عانت منها الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي، من الشيعة العرب والسنة الأكراد والتركمان وغيرهم.
ومن كل ما تقدم، نعرف ان الشعوب باقية وما يطرأ عليها هو ليس الانقراض، بل أنها تتبني حضارات ولغات وأديان وثقافات جديدة. فالذي حصل في بلدان شمال إفريقيا، ووادي الرافدين، وسوريا الكبرى وغيرها، أن شعوبها تبنت لغة العرب وديانتهم بعد الفتح الإسلامي لها، وحصل اختلاط وتزاوج بين القبائل العربية وشعوب هذه البلدان، وبمرور الزمن صارت اللغة العربية لغتها والدين الإسلامي دينها. كذلك هناك عرب وهم غير مسلمين كالمسيحيين، وهناك مسلمون دون أن يكونوا عرباً كالفرس والأفغان، والأتراك والأكراد... وهكذا. ففي الحديث النبوي الشريف يقول: "أيها الناس ..ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان (اللغة). فمن تكلم العربية فهو عربي".

[1] حسن العلوي، نفس المصدر، ص 292.

وعندما يسأله الصحابي واثلة بن الأسقع: يارسول الله أمن المعصية أن يحب الرجل قومه؟ يجبه: " لا، ولكن من المعصية ان ينصر الرجل قومه على الظلم!".[1]
وحتى ساطع الحصري، المعروف بطائفيته، يعترف بصدد الانتماء للقومية العربية في كتابه (أبحاث مختارة في القومية العربية ج1ص95): "إن كل شعب يتكلم العربية هو شعب عربي... ومن ينتسب إلى شعب من هذه الشعوب العربية، هو عربي...الخ"، ولكن المشكلة عند الحصري أنه عندما تعود المسألة للشيعة العرب في العراق، فيصفهم بالعجمة ويعاملهم كعجم معادين للعرب وليسوا من بلاد الرافدين!. (راجع الفصل السادس من هذا الكتاب).

سيف الشعوبية يشهر من جديد

قلنا أن حملة التحريض ضد شيعة العراق قد بدأت منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، حيث تطوع لها عدد غير قليل من السياسيين العراقيين الطائفيين، بإشهار سيف الشعوبية. والمؤسف أن تورط في هذه الحملة أكاديميون من وزن ثقيل مثل المؤرخ الراحل عبدالعزيز الدوري (1919-2010)، الذي ألف كتاباً في هذا الخصوص بعنوان (الجذور التاريخية للشعوبية) عام 1962 تزامناً مع ثورة 14 تموز والصراع الدامي بين التيار الوطني العراقي اليساري وبين التيار العروبي.
أما السيد صبحي عبد الحميد (وهو من الضباط الأحرار في ثورة 14 تموز 1958)، فيقول عن الشعوبية ما يلي: "الشعوبية نوعان: دينية تهدف إلى تخريب الدين الإسلامي بتحريف تعاليمه وإدخال تعاليم وعادات وتقاليد غريبة عنه. وعنصرية تكره وتحارب العنصر العربي وتدس عليه وتحاول تمزيقه وإضعافه. ولقد تبنى هذين النوعين بعض العناصر غير العربية التي دخلت الإسلام وبالأخص الفرس. أما اليوم فقد ظهر بين العرب من شارك الآخرين بتبني المبدأ الشعوبي بمحاربة الدعوة للوحدة العربية تحت شعار التقدمية والشيوعية أو التطرف الديني".[2]
فلو وافقنا السيد صبحي عبد الحميد، على قوله هذا، فإن جميع الحكومات العربية وبدون استثناء هي شعوبية، لأنها رفضت أن تندمج في دولة عربية واحدة، بما فيها تلك الحكومات التي تدعي أنها وحدوية. ولهذا يجب اعتبار عبد السلام عارف الذي ملأ الدنيا صراخاً وضجيجاً حول الوحدة أيام عبد الكريم قاسم، شعوبياً لأنه وقف ضد الوحدة العربية عند إستلامه السلطة، وكان السيد صبحي عبد الحميد نفسه أحد وزرائه في فترة من فترات حكم الأخوين عارف. فهل هذا التعريف للشعوبية دقيق؟
ويقول الأستاذ حسن العلوي في كتابه المار ذكره، أنه رجع نظام صدام حسين إلى السيد خير الدين حسيب الذي يعتبر الوريث الشرعي لساطع الحصري في الطائفية

---

[1] حسن العلوي، المصدر السابق، ص301.
[2] صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 تموز 1958، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط2، 1994، هامش على الصفحة 134.

وتبنى المشروع البريطاني في التشهير بالشيعة وطعن أصول الأغلبية العربية في العراق بطريقة استفزازية التي وردت في مذكرات الحصري، وعلى لسان غلاة الطائفيين، يطعن في أحد منشوراته مذهب الأغلبية العربية العراقية فقد جاء في الصفحة 216 من التقرير الذي يحمل اسم (مستقبل الأمة العربية) "إن المذهب الشيعي امتزج بالقومية الفارسية".

مشكلة الجنسية العراقية

لعل العراق هو البلد الوحيد في العالم الذي يحتاج فيه المواطن إلى شهادة الجنسية العراقية. فالجنسية (أي بطاقة الهوية الشخصية أو الوطنية) وحدها لا تكفي في العراق، بل تحتاج إلى شهادة من الحاكم الطائفي. وعلى هذا الأساس تم تقسيم أبناء العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، إلى مواطنين من درجتين: مواطنون من الدرجة الأولى، وهم الذين كان أجدادهم يحملون الجنسية العثمانية، ومواطنون من الدرجة الثانية، الذين اضطرت الظروف أجدادهم ليقبلوا بالجنسية الإيرانية تهرباً من الخدمة العسكرية في الجيش العثماني.

فخلال الفترة ما بين أوائل القرن السادس عشر وأوائل القرن العشرين، وقع العراق مرة تحت الاحتلال العثماني التركي (السني)، وأخرى تحت الاحتلال الفارسي الصفوي (الشيعي)، وكلاهما احتلال واستعمار في جميع الأحوال.

والحكم التركي كان يفرض على العراقيين من حاملي الجنسية العثمانية، الخدمة العسكرية القاسية في الجيش العثماني، والذي كان في حالة حروب دائمة في بلاد القوقاز وأوربا. وكان من المؤكد أن الجندي الذي يدخل الجيش سوف لن يعود حياً إلى أهله، وكانوا يطلقون عليه (سفر بر). لذلك عمد بعض العراقيين العرب وخاصة التجار والأغنياء من الشيعة إلى الادعاء بأنهم إيرانيون، وإنفاق الكثير من الأموال لإرضاء مختار المحلة والسلطات الفاسدة، وجلب الشهود لإثبات ذلك لكي يحصلوا على الجنسية الإيرانية تهرباً من الخدمة العسكرية، حيث كانت هناك اتفاقية بين الحكم العثماني وبين الحكم الصفوي على عدم تجنيد العراقيين من حملة الجنسية الإيرانية. وفي نفس الوقت كانت القنصلية الإيرانية تمنح الجنسية الإيرانية لكل من يرغب من العراقيين. وكان هذا العرض يعتبر في حينه فرصة ثمينة ونادرة أشبه بالفوز بالجائزة الكبرى (jackpot) باليانصيب الوطني اليوم. ولهذا السبب كان بعض العراقيين العرب وغيرهم، وخاصة من الشيعة، يقبلون بهذه الجنسية ليتخلصوا من شر الخدمة العسكرية. هذه الحقيقة باتت معروفة للقاصي والداني.

ولما تم احتلال العراق من قبل الجيش البريطاني إبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، كان أبناء العشائر الشيعية، وبفتاوى رجال الدين، قاوموا الإنكليز في حرب الجهاد، ومن ثم ثورة العشرين، الأمر الذي دفع الإنكليز ومن ناصرهم من العراقيين الذين حكموا العراق، إلى معاداة الشيعة وحرمانهم من المشاركة في السلطة.

ولذلك عندما أصدرت الحكومة العراقية (والتي ترأسها آنذاك أناس ممن خدموا في الدولة العثمانية)، قانون الجنسية العراقية سنة 1924، قسمت العراقيين آنذاك إلى قسمين: تبعية عثمانية وتبعية إيرانية. واعتبرت التبعية العثمانية مواطنين من الدرجة الأولى، والتبعية الإيرانية مواطنين من الدرجة الثانية، وهم الشيعة وبالأخص من سكان الجنوب والوسط الذين كانوا يعانون الأمرين في الحصول على شهادة الجنسية والوظائف في مؤسسات الدولة.

كما وأخبرني صديق ثقة، مطلع على ما كان يجري في دوائر شهادة الجنسية في بغداد، أن شهادة الجنسية هذه كانت تقسم إلى (أ) و (ب). فالشهادة ذات علامة (أ) تعني أن حاملها من تبعية عثمانية و(ب) من تبعية إيرانية. ليس هذا فحسب، بل و حتى شهادة الجنسية (أ) كانت توقع من مدراء معينين، فتوقيع فلان يعني أن حامل هذه الشهادة سني، وتوقيع الآخر يعني أن هذه الشهادة ترجع الى شيعي.

وليأتي بعد نحو خمسين سنة نظام فاشي يستغل هذا القانون المفرق فيتخذه ذريعة للتعبير عن حقده الطائفي، فيهجِّر مئات الألوف من الشيعة من العرب والأكراد الفيلية بحجة أن التبعية الإيرانية، ويلقيهم على الحدود الإيرانية الملغومة إثناء الحرب بعد مصادرة أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، وحتى وثائقهم الرسمية من شهادات دراسية وغيرها التي تثبت عراقيتهم، ويحجز عشرات الألوف من شبابهم، وخاصة الكرد الفيلية، ليعدمهم فيما بعد بالجملة ويدفنهم في مقابر جماعية. بينما لم يتم تهجير مواطن واحد من أصل تركي أو هندي أو أفغاني أو باكستاني، لأن أغلبهم من السنة، مما يدل على أن سبب التهجير كان طائفياً دون أي شك، الغرض منه تغيير ديموغرافية العراق، حيث رافق تلك الحملة استيراد نحو أربعة ملايين من البلاد العربية وبالأخص من مصر.

لا شك أن هذا التمييز بين أبناء العراق والتقسيم بينهم بنيا على أساس طائفي، وكان بمثابة العبوة الناسفة وضعت مع حجر الأساس في بناء الدولة العراقية الحديثة، إذ كما تفيد الحكمة: (ما بني على باطل فهو باطل). لذلك أعتقد جازماً أن هذا التمييز الطائفي بين العراقيين لعب دوراً كبيراً في عدم استقرار الدولة العراقية والذي أدى بالتالي إلى انهيارها عام 2003.

موقف العرب من الشيعة

المؤسف أن العرب اتخذوا موقفاً طائفياً معادياً للعرب الشيعة في البلاد العربية، وبالأخص في العراق وبذلك ألحقوا أشد الأضرار بالقضايا العربية. وفي هذا الخصوص من المناسب أن أنقل ما قاله الكاتب والشاعر المصري الأستاذ ممدوح الشيخ في بحث له نشر على مواقع الانترنت جاء فيه ما يلي: " فمشكلة السنة في العراق ليست مذهبية مع السنة، بل مشكلة ثقافة ترفض مبدأ المساواة أمام القانون فهم كما قال الشاعر الجاهلي:

وإنا أناس لا توسط بيننا لنا الصدر بين العالمين أو القبر

فهم يريدون أن يفرضوا على مكونات الشعب العراقي الأخرى الإذعان لسيادتهم بغض النظر عن وزنهم النسبي، فقناعاتهم واجبة التقديس، لأنهم حراس عروبة العراق، وهم بالتالي يملكون "حقيقة مطلقة" يجب الانصياع لها دون مناقشة، ولا اعتبار في نظرهم لقبول الأغلبية بإنجاز العملية السياسية وإن في وجود القوات متعددة الجنسيات وكأن الوطنية نصوص دينية مقدسة لا يعرف تفسيرها إلا هم، فمن فعل فقد استحق الطرد من جنة الوطنية وصار مستباحا. وهم لا يقبلون إخضاع قناعاتهم لصناديق الانتخابات، فمثلا في نظرهم الفيدرالية يجب أن تكون ثمرة محرمة حتى لو كانت مطلب أكثر من 80 % من الشعب العراقي، وهوية العراق يجب أن تبقى عربية كما تريدها الأيديولوجيا القومية العربية، دون اعتبار حق غير العرب في المشاركة في صياغة هوية العراق.[1]

وعلى سبيل المثال لا الحصر، كتب أحمد عبد الله حسين (سفير كويتي سابق) قائلاً "إن المشكلة الحالية التي تواجه الحكومات العربية تأتي من مصدر واحد، هم الشيعة. وقد آن الأوان لتوجيه ضربة قاصمة لهم ورميهم في البحر أو وراء الحدود". وأضاف في مقال آخر نشرته له جريدة الأنباء الكويتية، أن الشيعة في البلاد العربية يشكلون الخطر الأساس على الأمة. فعلى الشعب العربي الاستعداد لدخول المعركة الحقيقة ضدهم. وكان هذا يعبر عن وجهة نظر رسمية باعتباره سفير بارز في الخارجية الكويتية.[2]

ونتيجة لهذه الحملات والندوات المموَّلة في التشهير بالشيعة اضطر الكاتب المصري المعروف فهمي هويدي إلى نشر مقال في جريدة الأهرام (العدد الصادر في 1987/9/15) تحت عنوان (إنتبهوا أيها السادة. إن معركتنا ليست ضد الشيعة) ندد فيه بالحملة على الشيعة، وأماط اللثام عن دعاة الحملة وأسبابها، وأدان طعن الأصول العربية للشيعة والتشيع قائلاً: "لقد دأب بعض الكتاب على وصف الشيعة بأنهم فرس وهذا خطأ آخر. فقد قلنا ان شيعة إيران يمثلون نصف أتباع المذهب الجعفري، بينما النصف الآخر يعيش خارج إيران وحولها، ومن المهم ان ينتبه الخائضون في هذا الموضوع، إن تعميم الصبغة الفارسية على الشيعة، وهم جزء لا يتجزأ من بناء هذه الأمة ونسيجها البشري، لا يعد خطأً علمياً فقط، ولكنه خطأ سياسي أيضاً، من حيث أنه يجرح مشاعر هذه الملايين التي يتركز معظمها في العراق، بينما يتوزع الباقون على مختلف دول الخليج والسعودية ولبنان."[3]

ولم يتوقف الطعن بولاء الشيعة العرب لأوطانهم على بعض الكتاب العرب، بل وتعداه إلى بعض الزعماء السياسيين، إذ صرح الرئيس المصري حسني مبارك، وهو رئيس

---

[1] ممدوح الشيخ، المذهب السني ليس عربيا والشيعي ليس فارسيا ... فلماذا يكرر المثقفون العرب خطايا صدام حسين؟، موقع: شبكة الإعلام العراقي في الدنمارك، الأربعاء، 08 ديسمبر 2010 http://www.iraqi.dk/news/index.php?option=com_content&view=article&id=19900:2010-12-08-12-17-25&catid=147:maqalat-adabea&Itemid=426

[2] حسن العلوي، أسوار الطين، دار الكنوز الأدبية، ط1، بيروت، 1995، ص 129.

[3] حسن العلوي، نفس المصدر، ص 291.

أكبر دولة عربية، بأن الشيعة العرب يحملون الولاء لإيران وليس لأوطانهم العربية. فهل هناك تجاوز على الحقيقة وبذر الفتنة أكثر من ذلك؟

الشعوبية ودولة المواطنة والديمقراطية

ومن كل ما تقدم، نعرف أن العرب، وخلال مختلف مراحل التاريخ، قد تشربوا بثقافة التمييز بين مواطني البلد الواحد حسب انتمائهم القومي والديني والمذهبي، ومعاملة غير العرب المسلمين السنة، كمواطنين من الدرجة الثانية في أوطانهم، وأية مطالبة بالمساواة بين المواطنين تواجه بتهمة الشعوبية أي العداء للعرب. لذلك اعتبر غلاة القوميين العرب، والبعثيين الطائفيين بخاصة، كل من يطالب بالمساواة بين مكونات الشعب العراقي هو شعوبي. وعلى هذا الأساس حكموا على الزعيم عبدالكريم قاسم بالشعوبية لأنه أراد تطبيق مبدأ دولة المواطنة، ومعاملة كل العراقيين بالتساوي بغض النظر عن انتمائهم القومي أو الديني أو المذهبي.

ولم يسلم من هذا الداء حتى القوميون العرب الذين وصفوا بالليبرالية مثل الراحل عبدالرحمن البزاز. ففي مفاوضات الوحدة الثلاثية بين العراق وسوريا ومصر في الستينات من القرن المنصرم، كان الأستاذ عبد الرحمن البزاز، وهو مفكر قومي بارز، قد حمل هذا الانطباع إلى الرئيس جمال عبد الناصر إذ يقول الأستاذ البزاز**:** " بعد الصراع المرير الذي مررنا به خلال السنوات الخمس - يقصد فترة حكومة 14 تموز- مع الشيوعية الشعوبية والانتهازية والرجعية، يتطلع العراق بكل قواه وبكل طاقاته إلى أن يسير جنباً إلى جنب مع أشقائه."[1]

فمرحلة حكومة ثورة 14 تموز كانت في نظر هؤلاء مرحلة الشعوبية، لأنها امتنعت عن التمييز بين المواطنين على أساس طائفي أو عرقي، ولأنها وجدت الوحدة الاندماجية الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك غير واقعية وغير ممكنة عملياً، كما تأكد من ذلك الوحدويون أنفسهم فيما بعد، وبعد أن اغتالوا الثورة العراقية، يعني كما يقول المثل: (بعد خراب البصرة) ودفع شعبنا الثمن باهظاً منذ انقلابهم الأسود يوم 8 شباط 1963 ولحد الآن.

وما جرى بعد ثورة 14 تموز من حملات هستيرية، ومؤامرات ضد الشعب العراقي وحكومته الوطنية، تكررت الحملة ذاتها بعد سقوط حكم البعث الفاشي في العراق عام 2003، حيث تصاعدت تهمة الشعوبية والحملة الطائفية ضد الشيعة، وجن جنون الطائفيين العرب ووسائل إعلامهم، بمن فيهم زعماء دول عربية كبرى، حيث راحوا يثيرون مخاوف العرب من بعبع "الهلال الشيعي"، و"الدولة الشيعية"، و"الهيمنة الإيرانية على العراق"!! بينما الذي يجري في العراق هو السعي الحثيث لبناء نظام

---

[1] حسن العلوي، المصدر السابق، ص 248، عن محاضر مباحثات الوحدة، بيروت ط3، 1979، دار السيرة، ص145.

ديمقراطي حقيقي، على أساس دولة المواطنة، يتمتع فيها جميع أبناء الشعب بالمساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز عرقي أو ديني أو مذهبي.
كما وتصاعدت حملة الطعن بعراقية ووطنية السياسيين الشيعة وحدهم، فلم يتركوا سياسياً شيعياً إلا ونسبوا له لقباً إيرانياً، وطعنوا حتى في صحة شهاداتهم الأكاديمية.

ونستنتج من كل ما تقدم، أن في نظر الطائفيين، كل من يطالب بدولة المواطنة والمساواة هو شعوبي، مشكوك في وطنيته ودينه وطائفته وولائه للوطن.

****

الفصل الثاني عشر

التشكيك في إسلام الشيعة

لستُ في معرض المقارنة بين الأديان والمذاهب، وأي دين أو مذهب أفضل أو أصح من الآخر، فهذه الأمور ليست من مهمة هذا الكتاب، ولا من اهتمامات الكاتب، وإنما الغرض الرئيسي من هذا البحث هو إثبات ما يلي: أولاً، أن هناك من يمارس سياسة التحريض والتكفير والتحقير في البلدان العربية والإسلامية وبدوافع طائفية، ثانياً، لنثبت أن نزعة التشكيك والطعن بهذا المذهب أو ذاك يؤدي إلى تأجيج الصراع وإشعال الفتنة بين أتباع المذاهب المختلفة في الشعب الواحد، وبالتالي حرمانهم من حياة هادئة مستقرة. وثالثاً، إقناع المتخاصمين بأن الاختلاف الديني والمذهبي مسألة طبيعية وحتمية لا بد منها، ويجب تقبلها والتعايش معها بسلام وإلا مصيرهم الانقراض، إذ كما جاء في القرآن الكريم: "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين." (هود/ 118)، وأن الله تعالى وحده يقرر أي دين أو مذهب أصح من الآخر وذلك في يوم الحساب، حيث قال: "إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون». (المائدة: 48).
ذكرنا في الفصل السابق عن حملة التشكيك في عروبة شيعة العراق، ولكن الحملة لم تقتصر على هذا الجانب فحسب، بل وتعدت إلى التشكيك بإسلام الشيعة في العالم بصورة عامة والذين يشكلون نحو 250 مليون نسمة، والغرض من اتهامهم بالانحراف عن الإسلام الصحيح وبالشرك، وتشويه صورتهم هو لتبرير إبادتهم. ولم تقتصر الحملة على الطائفيين في العراق، بل وتعدتها إلى بلدان عربية أخرى مثل مصر، ناهيك عن حملة الوهابية في السعودية والدول الخليجية الأخرى.
ففي الثلاثينات من القرن العشرين نشر الباحث المصري، الدكتور أحمد أمين كتابه (ضحى الإسلام) وصف فيه المذهب الشيعي بأنه مزيج من المجوسية واليهودية والنصرانية والشعوبية، مما دفع أحد أئمة الشيعة في النجف الأشرف وهو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، إلى تأليف كتاب عنوانه: (أصل الشيعة وأصولها) للرد على هذه الاتهامات، وبعث بنسخ منه إلى جامع الأزهر الشريف. ولما اطلعوا على حقيقة الأمر

ندموا على ذلك، وشكلوا وفداً يضم الدكتور أحمد أمين أيضاً، متوجهاً إلى النجف للاعتذار عما ورد في كتابه. وفي لقاء النجف، ولما عاتبهم الشيخ كاشف الغطاء على ذلك، أجاب الدكتور أحمد أمين أنهم ما كانوا يعرفون أي شيء عن الشيعة. فرد الإمام كاشف الغطاء على ذلك قائلاً: "عجيب أمرهم، القوم لا يعرفون عنا أي شيء ولكنهم يقولون عنا كل شيء". (الإمام محمد حسين كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها). والجدير بالذكر أن الدكتور أحمد أمين ألف كتاباً آخر في الخمسينات، بعنوان (يوم الإسلام) تراجع فيه عن الكثير مما قاله بحق الشيعة.

لا نريد هنا تفنيد أقوال الدكتور أحمد أمين في كون مذهب الشيعة مزيج من ديانات أخرى، فهذه التهمة يمكن تطبيقها على الإسلام نفسه، لأن الإسلام أخذ الكثير من اليهودية، والمسيحية، والصابئة، أي اعتبر مكملاً للأديان السماوية التي سبقته، ولذلك أكد القرآن على قدسية هذه الأديان واعترف بأنبيائها، واحترم أتباعها، وفيه الكثير مما ورد في التوراة والأناجيل. فهناك آيات كثيرة تؤكد ذلك نكتفي بذكر واحدة منها على سبيل المثال لا الحصر مثل قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون." (سورة البقرة، الآية 62).
المشكلة هنا لدى الإسلام السني، أن حملة تكفير وتحقير الآخر (الشيعة وأتباع الديانات الأخرى) ليست جديدة، بل كانت موجودة ومستمرة لقرون عديدة، والتاريخ ملوث بالعار والشنار باضطهاد الشيعة وغيرهم من فرق المسلمين وغير المسلمين، لذا فإن ما يحصل اليوم من حرب الإبادة الجارية ضد الشيعة والمسيحيين وغيرهم في العراق وبلدان أخرى، هو نتاج تراكمات تراث تحريضي تكفيري ضد الآخر المختلف لقرون عديدة. وقد برزت حملة التكفير والأعمال الإرهابية بشكل واضح الآن نتيجة لما وفرته التكنولوجية من وسائل الدمار، وسهولة صنعها والحصول عليها، مثل المتفجرات والمفخخات، وكذلك الثورة المعلوماتية التي سهلت عملية نشر ثقافة التكفير والتحريض، وشحن الشباب المسلم الجاهل بالكراهية، وغسل أدمغتهم بالنصوص التي تدعو إلى العنف وتفسيرها خارج سياقها الزمني، وتحويلهم إلى روبوتات وقنابل بشرية تقوم بتنفيذ هذه التعاليم التدميرية في قتل الأبرياء من أتباع الديانات والمذاهب المختلفة. لذلك نرى من الضروري تسليط الضوء على هذا الجانب من المشكلة، ومعالجته لا تركه خوفاً من أن توجه لنا تهمة الطائفية.
قلنا أن حملة التكفير ليست جديدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ننقل هنا بعضاً مما قاله ابن تيمية، الملقب بشيخ الإسلام، والقدوة الحسنة لشيوخ الوهابية، بحق الشيعة: " من شك في كفرهم فقد كفر". وله أقوال كثيرة أخرى بهذا الخصوص جاءت على شكل مجموعة من الأسئلة والإجابة عليها في كتابه الموسوم: (منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية) يمكن تنزيله من الانترنت. وعلى سؤال: "ما قول شيخ الإسلام ابن تيمية في الرافضة؟ (أي الشيعة)". فأجاب: "هم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظلماً،

يعادون خيار أولياء الله تعالى، من بعد النبيين، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان – رضي الله عنهم ورضوا عنه – ويوالون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارى والمشركين وأصناف الملحدين، كالنصيرية والإسماعيلية، وغيرهم من الضالين". (منهاج السنة..، ص 20، ج1).[1]

أما بحق غير المسلمين "الكفار" كما يطلقون عليهم، فقال ابن تيمية: "إذا أَقَمتَ في دار الكفر للتّطبّب أو التّعلّم أو التّجارة، فأقم بينهم وأنت تضمر العداوة لهم". وقال أيضاً: "من لم يبغض النصارى والكفار ليس مسلماً". كما وعُرِفَ ابن تيمية بمحاربته للمنطق والعقل، فهو صاحب القول المشهور: "من تمنطق فقد تزندق". أما الشيخ محمد بن عبدالوهاب، مؤسس الحركة الوهابية، فقال في محاربته للفكر: "الفكر والكفر سيان، لأنهما من نفس الحروف".

وإزاء حملة تكفير وتحقير الآخر فلا عجب أن نرى كل هذا الحقد على الشيعة وغير المسلمين، وحرب الإبادة ضدهم، لذلك يعلق الدكتور سعيد السامرائي على هذه الظاهرة قائلاً: [كيف لا والتعليم الطائفي يصل بالناس إلى درجات سافلة جداً من التفكير حتى ظن السني بأن الشيعة يمسخون إلى خنازير (أو ثعالب حسب قول جدتي رحمها الله)! وهذا ليس من قبيل المزاح لأنه مؤسس على تعليم وتنشئة. ولمن لا يصدق أسوق إليه قول المدعو "محمد بن عبدالوهاب" الذي ابتدع الوهابية، قال - جزاه الله بما قال- وهو يكرر مشابهة الشيعة لليهود (!) ما نصه: " ومنها أن اليهود مسخوا قردة وخنازير وقد نقل أنه وقع ذلك لبعض الرافضة – يعني الشيعة- في المدينة المنورة وغيرها بل قد قيل أنهم تمسخ صورهم ووجوههم عند الموت والله أعلم" !!][2]

أما في زماننا هذا فتصاعدت حملة التكفير والتحقير ضد الشيعة وغير المسلمين، فقبيل الحملة الدولية بقيادة أمريكا لإسقاط حكم البعث الفاشي في العراق، أصدر مشايخ الوهابية في المملكة العربية السعودية، عدداً من الفتاوى التكفيرية والتحريضية ضد شيعة العراق، دعوا فيها الشباب المسلم بالتوجه إلى العراق للجهاد في سبيل الله ضد الرافضة ولنصرة أخوتهم أهل السنة!!

وفي عام 2006، أصدر هؤلاء الشيوخ فتوى على شكل بيان قالوا فيه: "بعد قرابة أربع سنوات مرت على احتلال العراق؛ ظهر جليًّا أن الهدف هو الاستيلاء على العراق شراكة بين الصليبيين والرافضة الصفويين؛ تمكينًا لمطامعهم في المنطقة، وحماية لليهود المحتلِّين، وإقصاءً للنفوذ السني فيها، ومحاصرة للسنة في المنطقة كلها؛ لتشكيل هلال شيعي لا تخفى أطماعه ومخططاته، وأصبح العراق بإسلامه وعروبته، وبجغرافيته وتاريخه وثرواته؛ يراد له أن يتبدد وينهب، وأصبح إعلان التقسيم رسميًّا

---

[1] لقاء مع شيخ الإسلام ابن تيمية حول الرافضة – منتديات ماجدة
http://majdah.maktoob.com/vb/majdah11665/

[2] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ص 45، نقلاً عن كتاب: الرد على الرافضة، أي الشيعة نشر دار طيبة- الرياض، ص 44.

يتوقع في أية لحظة، فللرافضة الجنوب وأهم محافظات الوسط، وللأكراد الشمال، وللسنة ما بقي من أرض الوسط" .
وأضاف المشايخ السعوديون: "ولم تترك أحداث العراق للرافضة الإثني عشرية وأشياعهم من سائر فرق الباطنية من سربال ولا ستر ولا تقية، فقد أظهر الله سرهم علانية، وفضحهم على رؤوس الأشهاد؛ لمن كان له قلب وسلم من الهوى؛ فقد سارعوا في هوى الصليبيين واحتضنوهم وحموا ظهورهم، وتخندقوا جميعًا في حرب العراق وتقسيمه. لقد أثبتوا بصورة عملية كل ما كان مسطورًا عندهم في كتبهم مما كانوا يخادعون المسلمين بعكسه تقية، ففي نشوة النصر لم يتمالكوا أنفسهم، فظهرت أخلاقهم المرذولة، وعقائدهم البغيضة، فقالوا وفعلوا ما يشهد لهم بأنهم أمة واحدة مع تعدد مذاهبهم وبلدانهم وأجناسهم، وأن ما يفعلونه في ديار أهل السنة من بيعة وطاعة ومهادنة، ما هو إلا مداراة ومصانعة حتى تتهيأ لهم الظروف". وقد وقع البيان 38 شيخاً. يمكن الإطلاع على نص البيان وأسماء الموقعين عليه بفتح الرابط أدناه.[1]
ففي الوقت الذي تصرف المملكة السعودية ملايين الدولارات على عقد مؤتمرات الحوار بين الأديان في خارج المملكة، لتجميل صورتها أمام العالم، بينما هي ترفض التسامح مع شيعة المملكة الذين يشكلون نحو 15% من الشعب، ويعاملونهم دون مستوى البشر. وهذا واضح من تصريحات مشايخ الوهابية في السعودية، كما جاء في بيانهم المار ذكره، وكذلك تصريحات الشيخ عادل الكلباني، إمام الحرم المكي الشريف في مقابلة تلفزيونية أذاعتها قناة الـ"بي بي سي" العربية في 15 أيار (مايو) 2009، حينما سأله مقدم البرنامج حول قضية تكفير الشيعة فقال: "تكفير عامة الشيعة (مسألة) يمكن أن يكون فيها نظر، أما بخصوص علمائهم فأرى أنهم كفار، بدون تمييز ".[2]
وهذا الشيخ لم يكن بمقدوره النطق بهذا الكلام التكفيري وعلى رؤوس الأشهاد ما لم يكن كلامه يمثل الخطاب الرسمي السعودي، ومباركة النظام الحاكم له.
أما المتشدد الشيخ ناصر العمر فيشبه السعوديين الشيعة بالمستوطنين اليهود ويصف "حزب الله" بالحزب الفاجر.[3]
كما واتهموا الشيعة بأن لهم قرآنهم الخاص بهم، وأنهم منحرفون. ويذكر المرحوم الشيخ محمد جواد مغنية في هذا الصدد، أنه زار الجامع الأزهر الشريف في القاهرة فلقى رجلاً فسأله الشيخ: "ماذا تعرف عن الشيعة؟"، فرد عليه الرجل: " أعرف أنهم

---

[1] علماء سعوديون يصدرون بيانا لدعم أهل السنة في **العراق** -شبكة أنا **...**
http://muslm.net/vb/showthread.php?p=1095895
[2] عادل الكلباني امام الحرم يكفر علماء الشيعة فيديو اللقاء الكامل مع Bbc العربية
http://www.youtube.com/watch?v=_TytRBiZaxI&feature=related
[3] المتشدد، ناصر العمر، يشبه السعوديين الشيعة بالمستوطنين اليهود ويصف "حزب الله" بالحزب الفاجر http://www.aafaq.org/news.aspx?id_news=5493

منحرفون". فقال له الشيخ: " وما دليلك على هذا؟"، فرد الرجل: "أنا أعرف ذلك". فقال له الشيخ: "وإذا قلتُ لك أني أعرف أنك منحرف، ماذا تقول؟" فسكت الرجل.[1]
ونتيجة لرمي الشيعة بالشرك والانحراف عن الإسلام، لجأت الأحزاب الإسلامية السنية في أدبياتهم وصحافتهم إلى عدم تسمية الأحزاب الإسلامية الشيعية بالأحزاب الإسلامية، بل أكتفت بتسميتها إما بـ"الأحزاب الدينية الشيعية"، أو "المعارضة الشيعية".

التقية

تكررت في فتاوى مشايخ الوهابية مفردة "التقية" وأن الشيعة يعملون بها، لذلك أرى من المفيد توضيح هذا التعبير. التقية هي مفردة مشتقة من الوقاية، والفعل يتقي، اتقى. والمقصود هنا اتقاء الشر أو الضرر المادي والمعنوي، وهي تعني إخفاء الإنسان معتقده الديني أو المذهبي، أو حتى السياسي والفكري، ليتجنب الملاحقة والاضطهاد. "وارتبطت التقية في تاريخ الأديان بصفة عامة بمراحل الاضطهاد أو التمييز القائم على العقيدة، بل إن المسيحيين الأوائل في عصر دقلديانوس اضطروا لاستخدامها في مصر وبلاد الشام. واستخدمها اليهود في أوروبا في العصور الوسطى." (موسوعة ويكيبيديا).
وقد اشتهر بها الشيعة في الإسلام لأنهم تعرضوا للاضطهاد والقتل والتنكيل أكثر من غيرهم من الفرق الإسلامية الأخرى، وخاصة في العصرين الأموي والعباسي.
والشيعة لم ينكروا العمل بمبدأ التقية لأنها مسألة حياة أو موت، للحفاظ على حياتهم. وبلغة العلم الحديث، التقية مبدأ من مبادئ الداروينية في التكيف مع الظروف من أجل البقاء. وقد رفض (الخوارج) مبدأ التقية رغم تعرضهم للقتل والتنكيل، كتحد لخصومهم، لذلك أبيدوا، ولم يبق منهم إلا نفر قليل فروا إلى الصحراء الكبرى جنوب الجزائر. أما المعتزلة وهم جماعة من العقلانيين، الذين تعرضوا للتنكيل في عهد الخليفة العباسي، المتوكل، فقد أذيبوا في الشيعة لمشاركتهم لهم في الكثير من عقائدهم وخاصة في ولائهم للإمام علي، وقولهم في فرضية خلق القرآن. وهذا لا يعني أن بقاء التشيع ناتج عن "التقية" فقط في الظروف القاسية، بل هناك أسباب أخرى كثيرة أشرنا إليها في الفصل السابع من هذا الكتاب. وهناك طريفة في هذا الصدد، أن سنياً عيَّر شيعياً بقوله: "أنتم الشيعة تقولون بالتقية" فأجابه: "ولعن الله من ألجأنا إليها".

علاقة ثقافة التكفير بالإرهاب

لا شك أن حملة التشويه والتأليب والتكفير والتحقير التي قادها مشايخ الإسلام السني ضد الشيعة، وضد أتباع الديانات الأخرى خلال قرون، لعبت دوراً رئيسياً في إنتاج الإرهاب الإسلامي الوهابي في عصرنا الراهن، ليس ضد غير المسلمين "الكفار"

[1] د.سعيد السامرائي، نفس المصدر، ص 196-197.

فحسب، بل وضد الشيعة "المنحرفون" أيضاً. لأن غرض التكفيريين هو إبادة من يختلف عنهم، لذا يحاولون أولاً تبرير إرهابهم، وإسباغ القداسة الدينية عليه، وذلك بتشويه صورة المختلف عنهم في الدين والمذهب واختزالهم إلى ما دون مستوى البشر، ونعتهم بالشر المطلق لا يستحقون الحياة، وأن وجودهم ضرر على الإسلام الصحيح، لذلك فقتلهم واجب ابتغاءً لمرضاة الله، وقتلهم يدخل القاتل إلى الجنة، عملاً بقوله تعالى: "وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ". (سورة الأنفال، الآية 60).

لذلك فإن ما يجري في العراق منذ سقوط الحكم البعثي الطائفي عام 2003 وإلى الآن، من حرب الإبادة ضد الشيعة والمسيحيين والصابئة والأيزيديين وغيرهم، ما هو إلا نتاج هذه الثقافة التحريضية التكفيرية.

ولا عجب في هذه الحالة أن نرى الشعوب الإسلامية مبتلية الآن بالإرهاب، وفي مواجهة غير متكافئة مع العالم المتحضر، في حرب خاسرة ضد الحضارة والتقدم والديمقراطية.

العقدة الإيرانية

من المعروف أنه بعد الفتح الإسلامي لإيران في عهد الخليفة الراشدي عمر ابن الخطاب، أن اعتنق هذا الشعب الإسلام ديناً له وتحمس له، ولعب الإيرانيون دوراً رئيسياً في تأسيس العلوم الإسلامية، وكتابة السيرة النبوية، وعلوم اللغة العربية، وتفسير القرآن، وجمع وتنقية الأحاديث النبوية في كتب يوثق بها عند أهل السنة خاصة، سميت بكتب (الصحاح) مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم، بل وحتى الإمام أبو حنيفة، مؤسس أحد مذاهب أهل السنة والجماعة، هو إيراني الأصل. وكذلك الشيخ عبدالقادر الكيلاني، إضافة إلى شيوخ المعتزلة، والفلاسفة المسلمين، معظمهم كانوا إيرانيين، وقد أغنوا التراث العربي- الإسلامي بمؤلفاتهم من كتب التراث. كل ذلك كان مقبولاً، ومرحباً به إلى أن تشيّع الشعب الإيراني قبل خمسمائة سنة، وعندها صار هذا الشعب يلقب بالفرس المجوس، وصار التشيع مجوسياً ومرادفاً للشعوبية المعادية للعرب!!

لم يتهم أي من هؤلاء العروبيين، الأتراك بالشعوبية رغم أنهم استعمروا العرب لأربعة قرون، ودمروا الحضارة العربية، واتبعوا سياسة التتريك، وأعدموا على يد جمال السفاح 500 مواطناً من القوميين العرب في بلد واحد مثل سوريا. أما مظالمهم في العراق وإذلالهم الشعب العراقي فلا يوصف، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ينقل لنا تحسين العسكري في كتابه (الثورة العربية الكبرى) أنه عند انسحاب القوات التركية من الحلة (في الحرب العالمية الأولى) أرادت تدمير سدة الهندية انتقاماً من العراقيين وحرمان مليون ونصف مليون من سكان المنطقة من الاستفادة منها، لولا أنه (العسكري) علم بذلك فأخبر العشائر لحماية السد. إلا إنهم (أي القوات التركية) في

طريقهم إلى الرمادي دمروا ناظم جدول الصقلاوية... (علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج4، ص 337، دار كوفان، لندن، 1992).
ولكن رغم كل هذا الدمار الذي ألحقه الأتراك بالعرب، لم يصفهم أحد بالشعوبية، بل خصصت هذه التهمة للإيرانيين وحدهم، وهم الذين يتهالكون على حب وتبجيل أهل البيت الذين هم من صلب وقلب العروبة.. كما وشككوا حتى في إسلام الشعب الإيراني منذ تاريخ تشيعهم، فألصقوا بهم صفة "المبتدعة" رغم حرصهم الشديد على الإسلام.
كما رفضت الأحزاب الإسلامية السنية تسمية الثورة الإسلامية في إيران بالثورة الإسلامية، بل اكتفت بتسميتها بالثورة الإيرانية.
أن المواقف الطائفية لبعض الكتاب العرب جعلتهم يدافعون عن الحكم العثماني لأربعة قرون واعتبروه حكماً وطنياً إسلامياً وليس استعمارياً. فقبل فترة دخلتُ في سجال مع أحدهم في هذا الخصوص، فرد عليّ يمتدح العهد التركي وبالأخص عهد المماليك، قائلاً: "لقد كان لأولئك الحكام المماليك دورهم الناصع في الدفاع عن العراق ضد هجومات إيران التوسعية في العراق...". وهذا يعني في رأي الكاتب أن المماليك كانوا يدافعون عن استقلال العراق وحرية شعبه "ضد هجومات إيران التوسعية". بينما الحقيقة أن المماليك هم أيضاً كانوا أجانب ومستعمرين، وكانوا يدافعون عن حكمهم الجائر ضمن الإمبراطورية العثمانية المحتلة التي أوصلت العراق إلى أحط درك في التخلف والإبادة. ففي منتصف القرن التاسع عشر بلغ سكان العراق إلى نحو مليون ونصف مليون نسمة بعد أن كان نحو 30 مليوناً في عهد الدولة العباسية كما تذكر كتب التاريخ. وهذا يعني أن الشعب العراقي كان على وشك الانقراض في العهد العثماني.
فالاحتلال الاستعماري، وخاصة الاستيطاني منه، بغيض في جميع الأحوال، سواء كان تركياً عثمانياً، أو إيرانياً.
والجدير بالذكر أن الشاه إسماعيل الصفوي الذي فرض التشيع على الشعب الإيراني في القرن السادس عشر، هو الآخر كان من تركياً من آذر بايجان، وكان هناك عداء مستفحل بين الأتراك العثمانيين (السنة) والأتراك الإيرانيين الصفويين (الشيعة).
واتخذت الدولتان العراق ساحة لحروبهما، وعانى الشعب العراقي منهما المصائب إلى حد أن راح العراقيون يرددون القول: (بين العجم والروم بلوى ابتلينا). والمقصود بالروم الأتراك. لذا لا أدري عن أي تاريخ ناصع يتحدث هؤلاء؟
وبعد تحرير العراق من حكم البعث الجائر، وتعلقاً بالديكتاتورية، راح معظم حكام العرب ووسائل إعلامهم يرددون قولهم للأمريكان:" قدمتم العراق على طبق من ذهب لإيران". وقد بلغ حقد هؤلاء على الديمقراطية في العراق إلى حد أن كل ما يقرره البرلمان العراقي هو انتصار لإيران، وتنفيذاً لأوامر حكام إيران، وكأن النظام الإيراني هو الذي انتخب النواب العراقيين وليس الـ (15) مليون ناخب عراقي.

مواصلة النهج العثماني في تكفير الشيعة

وبعد استقلال البلدان العربية في القرن العشرين، تبنت حكوماتها السنية موقف أسيادهم السابقين، الأتراك العثمانيين، في مواصلة العداء لإيران، وللشيعة العرب في بلدانهم، وبالأخص لشيعة العراق إلى حد أن صار وكأن العرب الشيعة إيرانيون. فقبل سنوات صرح حسني مبارك رئيس أكبر دولة عربية، أن الشيعة في البلاد العربية يدينون بالولاء لإيران وليس لأوطانهم العربية!!

وفي عهد الطاغية صدام حسين، ساند الحكام العرب في شن حربه المجنونة على إيران، واعتبروا العراق البوابة الشرقية لحماية الأمة العربية من توسع الفرس المجوس!! لذلك مدوه بكل وسائل القوة المادية والمعنوية لمواصلة الحرب وبدماء وأرواح العراقيين، إلى أن تم لهم تدمير طاقات الشعبين، العراقي والإيراني. وبعد سقوط الفاشية البعثية، عاقب هؤلاء الحكام الشعب العراقي ثانية وذلك باحتساب مساعداتهم لصدام ديوناً باهظة على العراق تقدر بعشرات المليارات الدولارات، إضافة إلى تعويضات غزوه للكويت، وهم الآن يدربون ويرسلون الإرهابيين لقتل العراقيين وتدمير ممتلكاتهم ومؤسساتهم الاقتصادية والخدمية لإفشال مشروعهم الديمقراطي.

وأخيراً تدخل الويكيليكس على الخط، ليفضح الحكام العرب، فنقلا عن إحدى الوثائق "أن السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير قال أن العاهل السعودي "يدعو الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران لوقف برنامجها النووي" وانه، أي العاهل السعودي، نصح الأمريكيين بـ"قطع رأس الأفعى" وشدد على أن العمل مع الولايات المتحدة لمواجهة التأثير الإيراني في العراق يعد أولوية إستراتيجية للسعودية."[1]

وفي الملف العراقي نقلت الويكيليكس عن الرئيس المصري أنه نصح ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي السابق بعدم غزو العراق. لكن بعد أن تم الغزو، رد الرئيس المصري حين سئل عن وضع جدول زمني للانسحاب الأمريكي: "لا يمكنكم الانسحاب". ونصح مبارك الأمريكيين بدعم القوات المسلحة العراقية "ما سيؤدي إلى حصول انقلاب عسكري يأتي بديكتاتور لكنه ديكتاتور عادل". ومضى الرئيس المصري قائلا بحسب إحدى المراسلات" انسوا الديمقراطية.... العراقيون قساة بالفطرة".[2]

خلاصة القول، إن دولاً يتبنى حكامها ومشايخها الدينيون تكريس ثقافة التمييز، ومواصلة حملة التكفير والتحقير لشريحة واسعة من مكونات شعوبها، وبدوافع طائفية،

---

[1] ويكيليكس: دول عربية طالبت واشنطن بوقف البرنامج النووي الإيراني ولو بالقوة
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/11/101128_wikileaks_iran_arabs.shtml

[2] ويكيليكس: مبارك قال للأمريكيين انسوا الديمقراطية في العراق
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/11/101130_mubarak_wikileaks.shtml

لا بد وأن تتعرض إلى الصراع الدموي، والهزائم، فبعكس منطق الأشياء، يقود هؤلاء شعوبهم إلى الوراء بدلاً من التقدم بهم إلى الأمام. والحل الوحيد للخروج من هذا المأزق ووضع حد لهذه السياسية الانتحارية، هوتبني نظام دولة المواطنة، يكون فيها الدين لله والوطن للجميع.

****

الفصل الثالث عشر

الطائفية في العهد الجمهوري، القاسمي والعارفي

توضيح

خصصتُ هذا الفصل لمناقشة الطائفية في عهد الجمهورية الأولى، أي فترة حكم الزعيم عبدالكريم قاسم، الممتدة من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963. ومن ثم عهد الجمهورية الثانية، أي في عهد الأخوين عارف، الممتدة من 8 شباط 1963 إلى 17 تموز 1968. أما الطائفية في عهد الجمهورية الثالثة من 17 تموز 1968 إلى يوم انهيارها في 9 نيسان 2003، فقد خصصت لها فصلاً خاصاً (الفصل الرابع عشر) بعنوان: الطائفية في عهد حكم البعث.

الطائفية في عهد عبد الكريم قاسم

لقد تربى الزعيم عبد الكريم قاسم في بيئة غير طائفية، ويمكن القول أن بيئته العائلية كانت محايدة وبدون أي تمييز بين المذاهب الإسلامية، فوالده كان عربياً سنياً من عشيرة الزبيد، ووالدته شيعية من بني تميم، وقيل كردية شيعية. لذا نشأ الرجل محايداً يمقت التمييز بين العراقيين على أساس العرق، أو الدين، أو المذهب. ويبدو أنه كانت هناك في العائلة حيادية وحرية في المعتقد الديني وزوال الحدود المذهبية، بحيث سلك كل من الأخوة الثلاثة (حامد وعبداللطيف وعبدالكريم) طريقه الخاص من هذين المذهبين السني والشيعي. فالمرحوم حامد قاسم تبنى مذهب والدته الجعفرية، بينما بقى المرحوم عبد اللطيف على مذهب والده السني. أما عبد الكريم فبقي محايداً ولم يتخذ موقفاً معروفاً متميزاً من هذا وذاك، وكان مسلماً متديناً دون انحيازه لأي من المذهبين.

ونقل عنه أنه عندما كان يصلي وهو في مقره في وزارة الدفاع خلال فترة حكمه، كان يصر على إغلاق باب الغرفة، قائلاً أنه كرئيس حكومة لكل العراقيين، لا يريد أن يعرف أحد مذهبه الديني.

وفي عهد حكمه بذل جهداً استثنائياً وتدريجياً، وبهدوء للتخلص من جميع أشكال التمييز العرقي، والديني، والطائفي بحيث كادت الطائفية أن تختفي تدريجياً، حيث أكد على عدم الأخذ بالعرف السائد الذي كان معمولاً به في العهد الملكي في رفض الطلبة

الشيعة في الكلية العسكرية، والضباط الشيعة على قلتهم في كلية الأركان، وفي مناصب الدولة الأخرى. كان سلوك قاسم في عدم التمييز بين أبناء العراق على أساس مذهبي يعتبر إنقطاعاً مع الموروث، وخروجاً على أحد أهم أركان السياسة العراقية التي بدأت منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921.

يقول الأستاذ حسن العلوي في هذا الخصوص: [لقد أوعز سياسي كبير وهو السيد عبد العزيز القصاب، رئيس مجلس النواب في العهد الملكي، قيام ثورة 14 تموز 1958 إلى خطأ أرتكبته لجنة قبول طلبة الكلية العسكرية لأنه اعتقد ان عبد الكريم قاسم كان شيعياً. فقد وجه وبإنفعال شديد سؤالاً إلى زميله السياسي العراقي، عبد الهادي الجلبي- رئيس مجلس الأعيان في العهد الملكي أيضاً- وكان كل منهما قد خرج من العراق إلى بيروت بعد الثورة قائلاً: "من أين أتيتم أيها الشيعة بهذا الرجل البغيض؟ وكيف عبر على هؤلاء المغفلين في الكلية العسكرية إسم عبد الكريم قاسم؟". فاستغرب الجلبي من سؤال زميله، وكلاهما متضرر بالثورة، وكأن الجلبي هو الذي أتى بعبد الكريم قاسم. فأجابه قائلاً: "أنت تعلم إن عبد الكريم قاسم ليس شيعياً. ولكنه (ترباة شيعة) مشيراً إلى والدة عبد الكريم قاسم. ".[1]

لقد أنصف الزعيم قاسم الشيعة كما أنصف بقية مكونات الشعب العراقي، إذ لم يلتزم بالعزل المذهبي، أو العرقي، أو الفحص الطائفي للمتقدمين لإشغال المناصب الكبيرة في الدولة، بل كان يعتمد على كفاءة المتقدم وسمعته الوطنية وتاريخه النزيه. لذلك فقد أصر قاسم على تعيين الدكتور عبد الجبار عبد الله، رئيساً لجامعة بغداد، وهو من أبناء الصابئة المندائيين الأقلية، وذلك لمكانته العلمية، والدكتور مهدي المخزومي - شيعي- عميداً لكلية الآداب، لمكانته المتميزة كأستاذ بارز في اللغة العربية. وشدد على تجاوز الأعراف الطائفية في القبول في الكلية العسكرية وكلية الأركان، كما وشدد على علاقات جديدة بين الضباط والجنود، وألغى عقوبة الجلد المهينة، ومنع استخدام الجنود كخدم في منازل الضباط.

لذلك اعتبرت هذه السياسة خروجاً على المألوف من قبل غلاة الطائفية والمستفيدين منها، الأمر الذي أدى إلى التحالف بين ممثلي المدرسة التركية، والقوميين، الجمهوريين والملكيين، وممثلي المصالح البريطانية، والأمريكية، وغيرهم من المتضررين من الثورة. لذلك أتهم عبد الكريم قاسم بالانحراف عن مبادئ الثورة، كما واتهم بالشعوبية ومخالفة الإسلام. إن الكراهية لعبد الكريم قاسم قد حققت وحدة بين خصومه قلما يحصل في التاريخ، وحدة جمعت شخصيات، وأحزاب علمانية، ودينية، ودولِ عربية وأجنبية مختلفة، وحملات إعلام واسعة، ومكثفة ضد ثورة تموز وقائدها، إلى أن أطاحوا بها واغتالوا قيادتها الوطنية النزيهة.

---

[1] حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مطبوعات CEDI فرنسا عام 1989، ص 175-176- في حديث مع السيد عبد الهادي الجلبي يوم 1988/1/1 في منزله في لندن وقد توفى إلى رحمه الله بعد هذا اللقاء بشهرين.

موقف رجال الدين الشيعة من قاسم

من نافل القول أن لثورة 14 تموز استحقاقات تاريخية، لأنها لم تكن مجرد انقلاب عسكري كما يحلو للبعض وصفها، بل كانت استجابة لمتطلبات تاريخية، وضرورة وطنية، أي أنها أحدثت تغييرات جذرية سياسية، واقتصادية، واجتماعية في الدولة والمجتمع. لذلك أصدرت الثورة قوانين ثورية لتحقيق هذه الأغراض. ومن هذه القوانين ما يلي:

1- قانون الأحوال الشخصية

كانت المرأة العراقية مسحوقة، إجتماعياً وسياسياً إلى درجة كبيرة قبل ثورة 14 تموز 1958 وخاصة في المجتمعات الريفية الفلاحية. لقد خلقت الثورة أوضاعاً جديدة في العراق وخاصة فيما يخص مكانة المرأة في المجتمع، فلأول مرة شاركت المرأة المسؤولية في الحكم في العراق، وتسنمت منصب وزاري حيث تم تعيين الدكتورة نزيهة الدليمي وزيرة للبلديات.

ولانصاف المرأة، أصدرت حكومة الثورة قانون الأحوال الشخصية المرقم 188 لسنة 1959، الذي استغل من قبل الخصوم ضد ثورة 14 تموز 1958 وقائدها الزعيم عبدالكريم قاسم، وتم تحريك رجال الدين الإسلامي وبالأخص الشيعة منهم فاعتبروه خروجاً على الشريعة الإسلامية.

2- قانون حكم العشائر

العشائرية مرحلة من مراحل التطور الحضاري ما قبل تكوين الشعوب والدولة. لذلك لم يكن شيوخ العشائر في العهد العثماني، وما قبله، اقطاعيين من مالكي الأراضي الزراعية، بل كانوا وجهاء قبائلهم، ينضّمون شؤون أبناء العشيرة وحمايتهم من العدوان الخارجي، أي كانوا بمثابة حكومة مصغرة لكل قبيلة. ولكن بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، رأى الانكليز احتلالهم للعراق، تمليكهم قطاعات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانت هي ملكية الدولة في العهد العثماني، وبذلك تم تحويل الشيوخ إلى إقطاعيين، كما ومنحوهم امتيازات قانونية لكسب ولاء هؤلاء الشيوخ، فأصدروا قانون حكم العشائر الذي يخول شيخ العشيرة حل المنازعات بين أفراد عشيرته وليس عن طريق المحاكم المدنية. والجدير بالذكر أن سكان الريف كانوا يشكلون نحو 70% من الشعب في العقد الأول من عمر الدولة العراقية الحديثة.

ومعنى هذا أن حكم الشعب بقانونين، قانون مدني حديث لسكان المدن، وآخر قانون العرف العشائري لسكان الأرياف، يكون شيخ العشيرة دكتاتوراً يعمل بفلاحيه ما يشاء ودون أي رادع، إضافة إلى كون هذا القانون العشائري يكرس التخلف. لذا فقد اعتبر علماء الاجتماع نظام حكم العشائر، عقبة كأداء أمام التطور الحضاري لسكان الأرياف ويعمل على إبقائهم متخلفين. وعليه، رأت حكومة الثورة من الضروري إلغاءه. لذلك استغل قرار إلغاء هذا القانون من قبل أعداء الثورة، فحاول شيوخ العشائر استمالة رجال الدين ضد الحكومة وحققوا في ذلك نجاحاً كبيراً.

3- قانون الإصلاح الزراعي

لتجريد شيوخ العشائر من سلب أتعاب الفلاحين من أبناء عشائرهم، أصدرت حكومة الثورة قانون الإصلاح الزراعي الذي هو الآخر أضر بمصلحة الإقطاعيين لتجريدهم من منابع قوتهم الاقتصادية، وكان لهؤلاء نفوذ كبير على رجال الدين بما يدفعون لهم من خمس وزكاة.

هذه القوانين الثورية الثلاثة، الأحوال الشخصية، حكم العشائر، والإصلاح الزراعي، أثارت نقمة الرجعية المحلية والإقليمية المتمثلة في أعداء المرأة، وشيوخ الإقطاع، فحركوا رجال الدين ضد الزعيم عبدالكريم قاسم وحكومته الوطنية، رغم ما قدمه الرجل من تعاطف ومودة واحترام لهم، وما قدم من خدمات جليلة للجماهير الفقيرة.

ومن نتاج هذا التحرك هو إصدار فتوى من المرجع الشيعي السيد محسن الحكيم ضد الحزب الشيوعي (الشيوعية كفر وإلحاد)، حيث تم تفسير الفتوى أنها ضد قاسم وحكومته، إذ أنهم اتهموا قاسم بالشيوعية مسبقاً. وقد أستنسخت هذه الفتوى على شكل شعارات ولافتات ألصقت على البنايات في الشوارع في جميع المدن العراقية، وطبعت بأعداد كبيرة من النسخ وزعت على نطاق واسع من قبل القوميين والبعثيين وحزب التحرير (الأخوان المسلمين)، إذ لم يكن للسيد الحكيم آنذاك أي تنظيم سياسي واسع للقيام بهذه المهمة. وقد تحمس لها رجال الدين السنة، وشخصيات قومية لهذه الفتوى فشهِّرتها سلاحاً ماضياً في مواجهة الحزب الشيوعي العراقي، كما واستخدمت سيفاً بتاراً لإضعاف حكم قاسم من قبل المناوئين له. كذلك أصدر رجال دين آخرون فتاوى بهذا المعنى، واعتبروا الشيوعيين مرتدين عن الإسلام يجب قتلهم ما لم يتراجعوا عن الردة ويعلنوا التوبة! علماً بأن نحو 70% من الشيوعيين كانوا من الشيعة ومعظمهم من الفقراء.

وغني عن القول أن هذه الفتاوى لعبت دوراً مهماً في إجهاض الثورة، إذ فسرها كثيرون بأن المقصود بها هو الزعيم عبدالكريم قاسم وحكومته، حيث اتهم الرجل بالشيوعية، علماً بأنه كان متديناً، ويحترم رجال الدين، ولكنهم فسروا موقفه هذا ضعفاً منه!! كما وضيَّق الخناق على الشيوعيين بعد أحداث الموصل وكركوك عام 1959، حيث حاول خصوم الشيوعيين إلقاء تبعة هذه الأحداث المأساوية على الشيوعيين لأسباب وتعقيدات ليس هنا مكانها. (للمزيد عن هذا الموضوع، يرجى مراجعة كتابنا عن (ثورة 14 تموز).

موقف جماهير الشيعة من قاسم

المعروف في تلك الفترة أنه لم تقف جماهير الشيعة إلى جانب مرجعياتهم الدينية ضد قاسم، بل أغلبها ظلت صامدة في تأييدها له، نظراً لما عرف عنه من مناصرته للفقراء فقابله هؤلاء بمناصرتهم له أيضاً، لذا لم تكن للمعارضة الدينية لقاسم أي نفوذ شعبي في المدن الشيعية. لذلك لجأت هذه المعارضة إلى ممارسة نشاطها في المناطق السنية، مثل

الأعظمية، والرمادي، والموصل. فشهدت تلك الفترة وحدة إسلامية غير مسبوقة بين رجال الدين الشيعة والسنة. وكان حزب البعث ينظم الاحتفالات والمهرجانات الدينية بمنسبة المولد النبوي مثالاً، والمؤتمرات التي أقيمت في داخل حرم جامع الإمام الأعظم أبي حنيفة، يحضره مندوبون عن الشيخ محمد مهدي الخالصي وعن جماعة الإخوان المسلمين وجماعة علماء بغداد، والحركة القومية، وحزب البعث....وغيره
وبإعتراف الأستاذ حسن العلوي، البعثي السابق، أنه شارك شخصياً في هذا النشاط بدور فعال، إذ أنيطت به مهمة كتابة الخطب الخاصة بحزب البعث، سواء التي ألقاها بنفسه في تلك الاحتفالات، أم التي ألقيت من قبل أشخاص آخرين.
ويقول العلوي الذي غيَّر موقفه من حزب البعث وقاسم في أوائل الثمانيات من القرن الماضي: "وعندما نتأمل جيداً في العوامل التي أسقطت حكم عبد الكريم قاسم وإعدامه على الفور، نجد العامل الخارجي كان العامل الحاسم لأن العامل المحلي لم يكن مؤهلاً للنجاح بدليل أن الأغلبية الساحقة من العراقيين مازالت مشدودة إلى عبد الكريم قاسم."
إن عملية إغتيال حكومة عبد الكريم قاسم أدت إلى حرمان العراقيين من نظام سياسي غير متعصب لم يلتزم بتعميم تمذهب الدولة. وما أن تم القضاء على ثورة تموز وقائدها، حتى انفرطت تلك الوحدة التي ضمت القوى والشخصيات المتناقضة وعادت إلى صراعاتها الدموية فيما بينها. وكان بعض علماء الإسلام، والبعثيون، والضباط، والوزراء الشيعة الذين شاركوا في إسقاط عبد الكريم قاسم من ضحايا هذه السياسة.[1]

موقف السعودية من شيعة العراق

موقف الدول العربية من شيعة العراق بات معروفاً وبالأخص الحكومة السعودية التي أخذت موقفاً مضاداً من شيعة العراق، ناهيك عن الشيعة من مواطنيها. فالنظام السعودي لم ولن يرتاح لحكومة عراقية تشترك فيها جميع مكونات الشعب العراقي، أو يتزعمها رئيس غير متمذهب ضد الشيعة، ناهيك عن رئيس شيعي. وهذا الموقف ليس جديداً، بل قديم منذ تأسيس المملكة الوهابية في القرن الثامن عشر الميلادي، لأنه موقف عقائدي، فالوهابية تعتبر الشيعة "روافض" ومشركين، وقتلهم واجب ديني. وهنا أرى من المفيد أن استشهد بما نقله لنا المرحوم، مرتضى الشيخ حسين، في حلقة من مذكراته، عن موقف السعودية من الحكم في العراق بعد ثورة 14 تموز 1958، ومن الزعيم عبدالكريم قاسم بالذات، الذي أراد أن يتخلص من الطائفية في الدولة العراقية، فعامل الجميع بالتساوي وحسب ما تسمح به ظروف المرحلة. لذا أعتقد رئيس الوزراء السعودي (فيصل بن عبدالعزيز) آنذاك، أن الزعيم قاسم هو شيعي المذهب، وهذا خروج على المألوف والموروث السياسي والاجتماعي في الدول العربية عامة، وتاريخ العراق بخاصة. قال المرحوم مرتضى الشيخ حسين ما يلي:

---

[1] حسن العلوي، المصدر السابق، ص 202-206

[ومن ذكرياتي عن العراق وقيادة عبد الكريم قاسم في فترة وجيزة ما حدثني به صديقي الدكتور عباس حلمي الحلي. وكان من قبل قد درس وتخرج بدرجة دكتوراه من ألمانيا في إثناء الحرب العالمية الثانية، قال: "بعدما تخرجت من الدراسة اشتغلتُ في الجامعة العربية في القاهرة، فتعرفت من خلال عملي على شخصيات رسمية كبيرة في الجامعة، منها شخصية فيصل بن عبد العزيز السعود، فكانت لي معه صداقة جيدة. وبعد ذلك اشتغلتُ في العراق وكيلا لشركة كروب الألمانية. وبعد ثورة 14 تموز 1958 زرتُ الرياض لأشغال تتعلق بالشركة فمررت بصديقي فيصل العبد العزيز السعود في مقر وظيفته وكان رئيساً للوزراء في الرياض آنذاك. فرحب بي وقال لي لقد أحضرك الله لي. إنها فرصة سعيدة بأنك جئت إليَّ بهذه الأيام. أين تقيم الآن؟ فأجبته باني مقيم في فندق سميته له فقال لي أنا اليوم مشغول جداً وأرجو أن تمر بي هنا غداً صباحاً. ثم أمر موظفيه بان ينقلوا شنطتي من هذا الفندق إلى فندق خاص آخر على نفقته الخاصة. وفي اليوم الثاني زرته فرحب كثيراً بي، وسألني مهتماً كل الاهتمام بحكومة عبد الكريم قاسم قائلاً: هل أن عبد الكريم قاسم سنّي أم رافضي " أي شيعي "؟ فأجبته: "حسبما أعرف فإن والد عبد الكريم قاسم مدفون في مقبرة سنّية (مقبرة الشيخ معروف في بغداد)، وعادة الشيعة أن يدفنوا موتاهم في النجف. ولهذا يتضح لي أن عبد الكريم قاسم سنّي." فأجاب رئيس الوزراء فيصل عبد العزيز السعود: "لقد طمأنتني الآن وأرحتني لأننا نريد أن نتخذ موقفاً سياسياً إزاء العراق. لقد كنا في حيرة منها انك أوضحت لي المشكلة فإننا لا نسمح أن تكون للروافض حكومة ولن نتعامل معها. أما الآن فموقفنا واضح منها ولن نعارضها ".][1]

هذا هو سبب مناهضة النظام السعودي لأية حكومة عراقية تريد الخير لشعبها، سواء كان قبل خمسين عاماً في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم، أو اليوم في عهد حكومة يترأسها نوري المالكي "الرافضي"، فالعقلية السعودية وغير السعودية، لم تتغير وتبقى تحركها النزعات الطائفية البغيضة في تعاملها مع العراق وغير العراق.

والسؤال هو: ألا يحق لسياسي عراقي شيعي أن يتبوأ منصب رئاسة الحكومة في بلاده، خاصة إذا جاء عن طريق انتخابات نزيهة؟ وهل حقاً الحكم الآن بأيدي "الروافض"؟ نعم نحن ضد المحاصصة الطائفية، ولكن غرض المعارضة السعودية للمالكي ليست بسبب المحاصصة الطائفية، بل العودة إلى احتكار السلطة من قبل طائفة واحدة فقط، وحرمان بقية مكونات الشعب العراقي من حقوقها في الوطن كما كان في العهود الغابرة، وكما هو جار في السعودية الآن التي تمارس الطائفية مع شعبها بأبشع أشكالها.

---

[1] مرتضى الشيخ حسين، عبدالكريم قاسم، أسوة بالزعيم الإيراني مصدق، صحيفة الديوان، الجزء الثاني، من منشورات الموسم، هولندا، 2000م صاحبها ورئيس تحريرها محمد سعيد الطريحي، ص24

الطائفية في عهد عارف

عُرِفَ الرئيس عبد السلام محمد عارف بطائفيته العلنية إذ كان يسمي الشيعة روافض وعجماً، وجعل مبدأ النقاء العرقي والطائفي أساساً للتقرب إلى السلطة والمناصب الحكومية. كان عارف رائد الحق العرقي والعزل المذهبي في العمل السياسي بشكل صريح، ولأول مرة يجري العمل بالهوية العرقية والطائفية علناً.

ويذكر السيد هديب الحاج حمود، وزير الزراعة في حكومة عبدالكريم قاسم: " إن عبد السلام عارف ذكر لأحد الضباط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة 14 تموز 1958، بأنهم سينفذون الثورة وهناك ثلاث جماعات يجب إستئصالها وهم: الأكراد، والمسيحيون والشيعة".[1]

فقد دشن عبد السلام عهده بقتل عبد الكريم قاسم مع وطنيين آخرين من قبل قيادة حزب البعث المسؤولة رسمياً عن حركة 8 شباط 1963. وهكذا تم تدارك ما أعتبر خللاً في الأعراف التقليدية بوجود نظام عبد الكريم غير الطائفي، كما وتدارك عبد السلام عارف نفس الخلل المتمثل بوجود أغلبية شيعية في قيادة حزب البعث المدنية، فقام بحركة 18 تشرين الثاني عام 1963 ضد حزب البعث للتخلص من البعثيين الشيعة. ففي البيان الأول لحركة عبد السلام عارف، أشير إلى هؤلاء بكلمة الشعوبيين، وهو الوصف الذي يستخدمه الطائفيون في الحركة القومية للشخصيات الشيعية.[2]

كما ويورد المرحوم هاني الفكيكي، وهو أحد قادة انقلاب 8 شباط 1963 الأسود، حادثة طريفة، حيث يصف فيها هجوم الضباط القوميين مساء 1963/11/11 على القاعة التي كانت القيادة القطرية لحزب البعث مجتمعة فيها لمناقشة الأزمة، فيقول: ".. وضجت القاعة بالإحتجاج والصياح والشتائم..عندما أصر سعدون حمادي على المغادرة وأعلن أن ما يجري مؤامرة لن يشارك فيها، ولعلنا نجد في جواب المقدم علي عريم على إصرار سعدون بعضاً من أسباب الإنقلاب ودوافعه. إذ قال إخرس عبد الزهرة!!. والزهراء هي فاطمة بنت النبي محمد، وفقراء الشيعة درجوا على تسمية أبنائهم بـ"عبد الزهراء" تقرباً من أبيها النبي محمد ومن زوجها الإمام علي بن أبي طالب. ويقال أن اسم والد سعدون أو جده عبد الزهراء. وكما هو واضح أراد علي عريم أن ينتقص من سعدون حمادي لشيعيته.[3]

يقول الأستاذ حسن العلوي إن وضع الشيعي في السلطة وفي جميع الفترات هش دائماً، مهما بدا للناس انه قوي ومؤثر، وان العراقي في المفهوم الرسمي يظل طائفياً إذا لم يشترك في حملة إضطهاد الشيعة وإن كان سنياً كعبد الكريم قاسم. وهذا يجعل شيعة السلطة في مأزق فلا هم محسوبون على السلطة، ولا هم محسوبون على الشيعة.[4]

---

[1] د. ليث عبد المحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979 - مقابلة شخصية بين المؤلف مع السيد هديب الحاج حمود، بتاريخ 21-6-1977، في العراق، ص404-405

[2] هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، دار رياض الريس، لندن، 1993، ص213.

[3] هاني الفكيكي، نفس المصدر، ص349-350

[4] حسن العلوي، المصدر السابق، ص 244.

كما ويذكر الفكيكي في مكان آخر من كتابه أوكار الهزيمة: "ونظرة عبد السلام إلى الأكراد لم تكن أفضل حالاً من نظرته إلى المسلمين الشيعة، إذ كان يردد باستمرار كلمة (الشعوبية)، بالمعنى والقصد اللذين كان يستعملهما بعض الطائفيين في محاربتهم لعرب العراق الشيعة. وأذكر إننا، محسن الشيخ راضي وأنا، وصلنا مرة متأخرين إلى إحدى جلسات مجلس قيادة الثورة، فقال عبد السلام: جاء الروافض، وكان يقصد بذلك اننا شيعيان، الشيء الذي حمل أنور الحديثي على الإحتجاج طالباً إلى عارف الإعتذار عن هذا التعبير."[1]

ونتيجة لأن السياسة كانت شبه محتكرة على العرب السنة منذ تأسيس الدولة العراقية وهذا الاحتكار خف تدريجياً في العهد الملكي، ولكنه لاقى صعوداً في عهد حكم الأخوين عارف، توجه الشيعة للتجارة فنجحوا فيها أيما نجاح. وفي هذا الصدد يقول حنا بطاطو: أنه (بعد هجرة اليهود في الخمسينات)، ملأ الرأسماليون الشيعة إلى حد كبير الفراغ الناجم في المجال التجاري البحث. ووصل هؤلاء في منتصف الخمسينات إلى شغل المراكز المسيطرة في أسواق بغداد الخاصة بالأقمشة والثياب والقمح. ووقعت غرفة تجارة بغداد تحت سيطرتهم أيضاً. وبينما كان لهم في السنة المالية 1935م مقعدان فقط من أصل ثمانية عشر مقعداً في اللجنة الإدارية للغرفة، أصبح لهم في السنة المالية 1957 أربعة عشر مقعداً من أصل ثمانية عشر.[2]

وكانوا قد سيطروا على سوق الشورجة ومجالات أخرى. ولهذا لما سيطر عبدالسلام عارف على السلطة، أصدر قرارات التأميم عام 1964، واستولت الحكومة على معظم التجارة ولاسيما الخارجية، وكانت القرارات هذه انتقاما من التجار الشيعة الذين تضرروا منها أكثر من غيرهم. وحتى المعامل المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك وغيرها التي تم تأميمها، تم طرد الإداريين الشيعة والمسيحيين وعين مكانهم ضباط من الجيش. وكانت تلك الإجراءات التعسفية ألحقت أشد الأضرار بالاقتصاد العراقي. وليأتي صدام حسين فيما بعد ليعدم 42 تاجراً شيعياً عام 1980 بحجة التلاعب بالأسعار.

وعن طائفية الرئيس عبدالسلام عارف، يقول الدكتور سعيد السامرائي: عرف الرئيس العراقي عبدالسلام عارف بالتطرف في طائفيته ضد الشيعة حيث كان لا يحتمل رؤية الشيعي حتى أنه قطع زيارته لشركة التأمين الوطنية يوماً (في عام 1965 أو 1966) لأنه وجد أن مدراءها ورؤساء أقسامها وشُعَبها هم إما من الشيعة أو المسيحيين والذين تبوأوا هذه المناصب بكفاءتهم في هذه المهنة (التأمين) التي لا تحتمل وضع غير الكفوء فيها. مثل هذا الرجل لا يمكن أن ينتظر منه إصلاح لأنه غارق بالطائفية إلى درجة لا يستطيع فيها أن يرى سبيلاً آخر. هذا علاوة إلى جهله المركب عموماً.[3]

---

[1] هاني الفكيكي، نفس المصدر، ص 273.

[2] حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، بيروت، 1992، ص 310

[3] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ط1، مؤسسة الفجر، لندن، 1993، ص 46.

وهناك قصص كثيرة عن غلو عبد السلام عارف في الطائفية لا فائدة من ذكرها، ربما بعضها غير صحيح أو مبالغ فيها، لأن في هذه الأحوال يخلق المخيال الشعبي قصصاً لتؤكد مدى طائفية الرجل.

****

الفصل الرابع عشر

الطائفية في عهد حكم البعث

كثيراً ما نستلم هذه الأيام مقالات يحاول كاتبوها نفي الطائفية عن حزب البعث، ولتأكيد إدعاءاتهم، يذكرون قائمة من البعثيين الشيعة الذين تبوءوا مناصب عالية في الحزب والدولة مثل سعدون حمادي ومحمد حمزة الزبيدي لرئاسة الوزراء في أوائل التسعينات، وقادة فرق في الجيش...الخ. ولكن في الحقيقة كان هذا مجرد ديكور خارجي لذر الرماد في العيون، فصدام حسين قد حصر مسؤوليات الدولة بيده وأيدي ولديه عدي وقصي، والأقربين من عشيرته، إذ كما قال لي صديق عارف بالأمور، أنه كان بإمكان أي شرطي من قرية العوجة (مسقط رأس صدام حسين) أن يهين أي وزير أو مسؤول شيعي مهما كان منصبه. وأعرف من أصدقاء بعثيين سابقين، تسلموا مناصب وزارية ودبلوماسية (سفراء) ولكن مع ذلك عانوا كثيراً من التمييز الطائفي في الحزب والدولة، وسأذكر البعض من هذه المعاملات لاحقاً.

لقد ذكرت في فصل سابق، أن القوميين العرب طائفيون أكثر مما هم قوميون. كما ونشرت عام 2007، مقالاً بعنوان: (مشكلة العرب أن الطائفية عندهم أقوى من القومية) (الرابط في الهامش)[1]. فرغم أن السياسيين الشيعة في العراق كانوا في طليعة تأسيس الأحزاب القومية العربية وقيادتها، مثل محمد مهدي كبة، زعيم حزب الاستقلال (قومي عروبي)، وفؤاد الركابي، أول أمين عام للقيادة القطرية لحزب البعث في العراق، ولكن مع ذلك لم يتخلص العرب الشيعة من التمييز الطائفي وتهمة الشعوبية وعدم الولاء للعروبة، وأنهم من الرتل الخامس...الخ.

وفي هذا الخصوص يذكر حنا بطاطو، أن أعضاء قيادة حزب البعث من الشيعة في القطر العراقي قد هبطت من 53.8% خلال أعوام 1952- 1963، إلى 5.6% خلال فترة 1963 - 1975.[2]

أما مجلس قيادة الثورة الذي انبثق بعد استيلائهم على السلطة للمرة الثانية في انقلابهم في 17-30 تموز/يوليو 1968، فقد بدأ في 30 تموز/يوليو 1968 عمله كهيئة مؤلفة

---

[1] عبدالخالق حسين: مشكلة العرب أن الطائفية عندهم أقوى من القومية
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&userID=26&aid=118028

[2] Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1982, P 1080

من خمسة أشخاص، ثم زيد هؤلاء إلى خمسة عشر في 9 تشرين الثاني/أكتوبر 1969، ليخفَّض مجدداً إلى أحد عشر في العام 1970، وإلى تسعة في العام 1973، وستة في العام 1974، وخمسة في العام 1977، (وهم أحمد حسن البكر، وصدام حسين، وسعدون غيدان، وعزة الدوري، وطه الجزراوي). ولكن كل هذا التغيير في عدد الأعضاء أبقى عليهم كلهم، على الإطلاق، من السنة.[1]

وهذا يدل على إن الصراع الطائفي كان على أشده داخل حزب البعث، والعلمانية لا تمنح الإنسان حصانة ضد الطائفية.

لقد بلغت الطائفية بعد مجيء البعث الثاني إلى السلطة في انقلاب 17-30 تموز 1968 حداً لم يسبق له مثيل، خاصة في الفترة التي تبوأ فيها صدام حسين رئاسة الجمهورية في تموز/يوليو 1979، وانفرد بكل المناصب والمهمات الكبرى في الدولة. فرغم أن حزب البعث هو حزب قومي، وحدوي، وعلماني، ودستوره يؤكد على العلمانية ومحاربة الطائفية، وكانت أكثر كوادره المدنية في الخمسينات وأوائل الستينات شيعية، ولكن بعد حركة 18 تشرين الثاني 1963، التي قادها عبدالسلام عارف، بدأ التوجه الطائفي في حزب البعث، وعندما ما استلموا السلطة ثانية عام 1968، بدأت عملية تصفية الكوادر الشيعية في قيادة الحزب، إما عن طريق حوادث الطرق، أو الإعدامات بتهمة التآمر على الحزب والدولة، إلى أن تم حصر قيادة الحزب بيد العشيرة التكريتية وعائلة صدام حسين نفسه.

وهناك شهود وأدلة كثيرة موثقة تؤكد طائفية حزب البعث في عهد البكر وصدام، نورد في هذا الفصل بعضاً من تلك الشواهد.

لقد أشار الدكتور جواد هاشم في كتابه الموسوم (مذكرات وزير في عهد البكر وصدام) إلى الكثير من الممارسات الطائفية في قيادة حزب البعث، فيقول أنه كان يعتقد " أن من آمن بعقيدة حزب البعث، التي من أول مبادئها محاربة العشائرية والطائفية، لا يمكن أن ينجرف في دوامة التيارات العرقية والتحزبات المذهبية.. وبأن لا وجود لأية ممارسة طائفية في العراق، سرية كانت أم علنية". ويستنتج قائلاً: "كم كنت مخطئاً. فالتحزب الإقليمي كان ولم يزل قائماً، ولم تكن مبادئ الحزب إلا مجرد كلمات مسطَّرة في منهاجه من دون أن تترجّم إلى واقع، ومن دون أن تطبَّق أو تنفَّذ من قريب أو بعيد. فالنعرة الطائفية موجودة، متخفيّة أحياناً وجلية أحياناً أخرى، تنمو وتترعرع متسترة بمختلف البراقع والأساليب، لتأخذ مجراها في الحياة العملية. ولدي الكثير من الشواهد على ذلك، لكني سأكتفي بسرد حوادث ثلاث ".

ويذكر المؤلف الحوادث الثلاث بشيء من التفصيل، أكتفي بذكر واحدة منها وبإيجاز، ومؤداها أنه دعي مرة للقاء الرئيس البكر، فدخل أولاً مكتب حامد الجبوري، وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية، فوجد وزيرين آخرين هما الدكتور عبدالستار الجواري وزير التربية، والفريق حماد شهاب التكريتي، وزير الدفاع وعضو مجلس قيادة الثورة، ويبدو أنهما كانا في حديث عن محافظات العراق. سمع حماد شهاب يقول

[1] - حنا بطاطو، نفس المصدر، الكتاب الثالث ترجمة عفيف الرزاز، ص 400.

للجواري: "أن جميع سكان المنطقة التي تقع بين المحمودية وجنوب العراق هم "عجم"، ولا بد من التخلص منهم لتنقية الدم العربي العراقي." واستغرب المؤلف من هذا الكلام فسأله: "فريق حماد، أنا من مدينة عين التمر التابعة لكربلاء، وحامد الجبوري من الحلة، فهل يعني أننا عجميان، أم أنك تقصد شيئاً آخر؟ تردد شهاب في الإجابة، وتدخل الجواري محاولاً "تصحيح" ما تفوَّه به شهاب". ولكن الدكتور جواد هاشم انزعج إلى حد أنه التقط ورقة وكتب استقالته. ولما قابل الرئيس البكر، رآه منزعجاً فسأله عن سبب انزعاجه، فأخبره بما حصل مع حماد شهاب، وقدم ورقة الاستقالة، فقرأها الرئيس البكر ثم ابتسم، محاولاً تهدئته وقال ضاحكاً: "حماد حمار، ثم مزق ورقة الاستقالة".[1]

وفي مكان آخر من كتابه، يقول د. جواد هاشم: ويبدو أن صالح مهدي عماش كان أقلهم طائفية، وربما بسبب والدته التي كانت من الطائفة الشيعية، وتربى في منطقة شيعية، فيذكر المؤلف أنه (عماش والذي كان وزيراً للداخلية آنذاك) أراد إعادة تصنيف (الأضابير القديمة ذات الخيط الأخضر المتوارثة من العهد العثماني) وهي ملفات كبار موظفي الدولة المحفوظة لدى مديرية الأمن العامة. والغريب هو طريقة ترقيم هذه الملفات، فبعد رقم الملف يوجد خط مائل يعقبه الحرف (س) أو (ش) أو (ص) أو (م). وأوضح الأمر بالقول بأن الحرف الأول يعني "سنياً" والثاني "شيعياً" والثالث "صابئياً" أما الحرف الأخير (م) فيشير إلى أن الملف يعود إلى مسيحي.[2]

كما ويذكر الدكتور محمد صادق المشاط، وزير التعليم العالي في عهد أحمد حسن البكر، وسفير العراق في واشنطن في عهد صدام حسين، في مذكراته، عن معانات كثيرة تعرض لها أقرباؤه بتهمة التبعية الإيرانية وغيرها، فيقول: "وقد طال الطرد أقربائي (ومنهم ابن عمتي وعائلته) وتمت مصادرة بيته وأمواله، وقد داهمته المنية في إيران، كما وحاول جلاوزة صدام طرد شقيقتي إذ جاؤوا إلى دارها وطلبوا منها الخروج مع زوجها لغرض تسفيرهم أي طردهم من العراق، ورميهم على الحدود الإيرانية، ولكنها اعترضت صائحة بأن أخي محمد المشاط، وهو سفير العراق في فيينا (وكان ذلك في نهاية عام 1979)، ثم رفعت سماعة التلفون وأخبرتني أثناء وجود هؤلاء الجلاوزة في الدار، مما حدا بهم إلى الاتصال برئيس المخابرات، الذي قرر صرف النظر عن تسفير شقيقتي وزوجها...".[3]

والغريب في أمر البعثيين وغيرهم من القوميين العروبيين، أنهم في الوقت الذي يتهمون فيه أهل الجنوب الشيعة بالعجم، والطابور الخامس...الخ، وهو من الأمور المضحكة، بينما كانوا ومازالوا يدعون أن أهل الأهواز وعبادان والمحمرة عرب اقحاح لأنهم امتداد للعشائر العربية في الجنوب العراقي. كما وأنهم مازالوا يقولون ان الشيعة هم

---

[1] د. جواد هاشم، مذكرات وزير في عهد البكر وصدام، دار الساقي، بيروت، 2003، ط1، ص 95-96.

[2] د.جواد هاشم، نفس المصدر، ص 304.

[3] د. محمد صادق المشاط، كنت سفيراً للعراق في واشنطن (الدكتور محمد المشاط، حكايتي مع صدام في غزو الكويت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، الأردن، 2008، ص 228.

أحفاد ابن العلقمي الذي سلم بغداد إلى المغول، بينما لا يشير احد منهم كيف أن قادتهم العسكريين هربوا بملابسهم الداخلية واختبأوا في الحفر وسلموا بغداد على طبق من ذهب للقوات الأمريكية، ولم تقاتل أية مدينة من مدنهم، بينما ظلت البصرة تقاوم حتى الأيام الأخيرة.

الطائفية في الجيش

ذكرنا في فصل سابق أنه منذ بداية تأسيس الدولة العراقية، تأسس الجيش على أساس طائفي (سني بهيئة ضباطه)، أما الجنود وضباط الصف (نائب ضابط وعريف ونائب عريف) فكانوا في غالبيتهم من الشيعة لأن غالبية الشعب من الشيعة.

لقد نشر العميد الركن نجيب الصالحي (الفريق الركن بعد التحرير عام 2003)، كتاباً قيماً في أواخر التسعينات من القرن المنصرم، بعنوان (الزلزال)، وكان المؤلف شاهد عيان على أحداث كثيرة في تلك المرحلة، خاصة فيما يتعلق بالتمييز الطائفي في عهد حكم البعث، وانتفاضة آذار 1991، لذلك نقتطف هنا بعض الفقرات من هذه الشهادة الموثقة لشاهد عيان، عاش المرحلة بنفسه، فيقول العميد الصالحي: "بعد عام 1968 بدأ القبول في الكليات العسكرية حسب ترشيح حزب البعث من كل أنحاء العراق،... ولكن فشل حركة ناظم كزار (الشيعي) عام 1973، حيث ألغيت تلك الضوابط وحلت محلها ضوابط سرية تعتمد التمييز الطائفي (المذهبي) والإقليمي (المناطقي) أساساً في القبول ... أما كلية الأمن القومي التي شكلت بإشراف جهاز المخابرات منتصف السبعينات، فكان القبول فيها يتم إنتقاءً من أقضية ونواحي وقرى محددة.[1]

وكنتيجة لحرمان الشيعة من الدخول في الكلية العسكرية، انحصر قبولهم كجنود وضباط صف، لذلك يتهكم العسكريون على محافظة ذيقار (الناصرية)، بأنها مدينة المليون نائب عريف، إشارة إلى العدد الكبير جداً من مراتب القوات المسلحة العراقية (جندي، عريف، رئيس عرفاء ، نائب ضابط) الذين ينتمون إلى تلك المحافظات الجنوبية (الشيعية). ولكن لو تساءلنا، كم ضابط وكم ضابط ركن، وكم قائد فرقة أو قائد فيلق ينتمي إليها مقابل هذا العدد الهائل من المراتب والجنود وما ترتب عليه من تقديم شهداء وتضحيات؟ فستكون الإجابة مخجلة حقاً! .. والتهمة الطائفية جاهزة لتلبيسها برأس من يحاول الحديث عن هذا الموضوع وخاصة عندما يكون المتحدث من أهل ذي قار![2]

ففي الحرب العراقية- الإيرانية، كان النظام لا يبالي بالتضحيات لأن أغلب الضحايا كانوا من جنوب ووسط العراق ولا ننسى مقولة خيرالله طلفاح: "هدوا كلابهم عليهم". وقبلها قال عبد السلام عارف حول القتال في شمال العراق (كردستان) عام 1964 عبارات تدل على المضمون ذاته.

---

[1] العميد الركن نجيب الصالحي (فريق الركن بعد تحرير العراق)، الزلزال، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، لندن، 1998، ص121.

[2] نجيب الصالحي، نفس المصدر، ص249

وبدأ إبعاد العناصر الشيعية من المناصب الحساسة في الحزب والدولة، وتم حرمان مناطق الوسط والجنوب من الخدمات، والعمران والتي تركزت في المناطق الشمالية العربية السنية رغم أن الثروات النفطية الهائلة كانت من البصرة والعمارة.
ومن نتائج التمييز الطائفي، والعرقي أن اتخذت المظالم ضد الشيعة العرب والكرد شكلاً متطرفاً في عهد حكم البعث الثاني (1968-2003) حيث انفرد النظام، ولأول مرة في تاريخ العالم وبدوافع طائفية، وعنصرية صرفة، بإصدار قانون إسقاط الجنسية رقم 666 لسنة 1980 الذي قام بموجبه بإسقاط الجنسية عن مئات الألوف من الشيعة العرب والكرد الفيلية، وتهجيرهم بالقوة بتهمة التبعية الإيرانية، وتم تنفيذ هذا القانون بمنتهى القسوة والوحشية، وذلك بإلقائهم على الحدود الإيرانية الملغومة أيام الحرب العراقية - الإيرانية بعد أن جردهم النظام من جميع وثائقهم الرسمية التي تثبت عراقيتهم أباً عن جد، ومصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة.
كذلك شجع حكم البعث العراقيين على تطليق زوجاتهم المتهمات بالتبعية مقابل مكافئة قدرها ثلاثة آلاف دينار عراقي (نحو عشرة آلاف دولار آنذاك) للمدني، وأربعة ألاف دينار (نحو 13 ألف دولار) للعسكري.
كما وقام نظام البعث بحروب إبادة الجنس ضد الأكراد في عمليات الغازات السامة في حلبجة، والأنفال، وعمليات التغيير الديموغرافي ضد الأكراد عن طريق التهجير القسري الداخلي والخارجي ضدهم، وإرغام نحو أربعة ملايين من العراقيين على الهجرة إلى الشتات، معظمهم من الشيعة، والكرد، والتركمان واستورد مكانهم نحو أربعة ملايين من مواطني البلدان العربية، وعاملهم كمواطنين عراقيين يتمتعون بكافة حقوق المواطنة، إضافة إلى مكافئات مالية لتسهيل أمور نقلهم واستقرارهم في العراق بغية تغيير ديموغرافية السكان طائفياً وقومياً، وغيرها كثير من عمليات التطهير العرقي، والطائفي، والجرائم البشعة بحق مكونات الشعب العراقي وضد حقوق الإنسان.
وعن طائفية صدام حسين يقول الدكتور سعيد السامرائي ما نصه: "وعندما كان (صدام) يحارب الإيرانيين صار أحد أتباعه وهو عضو القيادة، حسن علي العامري، الشيعي، يصلي متكتفاً على طريقة أهل السنة، ولكن عندما احتاج المجرم صدام لإيران، ومن أجل خداع الشيعة عيَّن سعدون حمادي، الشيعي، رئيساً للوزراء وأعقبه بـ(محمد حمزة الزبيدي، الشيعي أيضاً.) هذا في حين ما زاد العامري السنة في تكتفه، ولا سعدون حمادي والزبيدي في وزارتيهما الشيعة إلا بمقدار ما زاد حنون النصارى الذي قال فيه الشاعر:
ما زاد حنون في الإسلام خردلة..... ولا النصارى لهم شأن بحنون!![1]

[1] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ط1، مؤسسة الفجر، لندن،1993، ص47

الإنتفاضة الشعبانية في آذار 1991

كانت إنتفاضة آذار نتيجة حتمية لشعب مضطهد بعد هزيمة النظام المنكرة في حرب الخليج الثانية وطرده ذليلاً من الكويت، إذ لم يكن أمام الشعب أية وسيلة أخرى للتصويت على النظام سوى الانتفاضة العفوية المسلحة التي سيطرت على 14 محافظة من مجموع 18. وكان النصر قاب قوسين أو أدنى لولا التعقيدات الدولية والداخلية التي حالت دون ذلك.

استمات النظام البعثي في قمع الانتفاضة بكل وحشية وما أوتي من قوة وقسوة، وقد شاهدنا على شاشات التلفزيونات الأوربية بعض الأفلام الوثائقية المهرَّبة من العراق، مناظر مرعبة إلى حد أن المذيعين كانوا يحذرون المشاهدين من بشاعتها، بحيث استقطعت منها بعض المناظر لقسوتها وفظاعتها. كما ونُشِرَتْ مقالات وكتب عن الانتفاضة من قبل شهود عيان، حول قمعها بمنتهى القسوة والوحشية، ومنها كتاب الزلزال للفريق الصالحي الذي أشرنا إليه أعلاه، والذي

يعتبر خير شاهد على أحداث الإنتفاضة، فقد راقبها عن كثب دون المشاركة فيها، ولكنه كان متعاطفاً معها.

بث الإشاعات الطائفية

استخدم نظام البعث أخس وسائل الدعاية والإعلام لبث الرعب في نفوس أهل السنة وخاصة أبناء الرمادي والموصل وتكريت، مفادها أن هذه الحركة (انتفاضة آذار 1991) هي ضد السنة وإذا انتصر الشيعة فسيقتلونهم جميعاً، وأن مصيرهم مرتبط بالنظام. والغرض من هذه الإشاعات تشويه سمعة الثوار ووصفهم بالوحشية، والغوغائية، والطائفية، في الوقت الذي كان الثوار يتساهلون كثيراً مع من يقع تحت أسرهم وحتى من أزلام النظام. ومن جهة أخرى لحث أهل السنة في الاستماتة للدفاع عن حكم البعث.

ولكن الحقيقة كانت خلاف ما يبثه النظام، إذ يشهد الفريق الصالحي في هذا الصدد قائلاً: "كان الثوار في أغلب الأحوال يتساهلون مع ازلام السلطة الذين يقعون في الأسر.. بينما ما حصل للثوار الذين سقطت مواقعهم القتالية، ووقعوا أسرى بيد قوات الحرس الجمهوري أو الحرس الخاص، حيث كانوا يُرصَفون على الشارع المعبد وتدوسهم سرف الدبابات طولاً وعرضاً... ولم يبق من أجسادهم سوى أثر مطبوع على الأرض. وقد ذهلت من المشهد عندما شاهدته لأول مرة بعد دخول الحرس الجمهوري إلى مدخل مدينة السويب شمال القرنة عند إقتحامها يوم 1991/3/15).[1]

أما بخصوص بث إشاعات بأن الثوار في الجنوب كانوا يقتلون العسكريين السنة فقط، فيقول الصالحي:

---

[1] نجيب الصالحي، نفس المصدر، ص267.

"لقد نجح النظام إلى حد ما في إثارة المخاوف في نفوس أبناء تلك المحافظات (الشمالية الغربية) التي سماها بالمحافظات البيضاء وهي: صلاح الدين (تكريت) والأنبار (الرمادي) ونينوى (الموصل)، من إمكانية نجاح الإنتفاضة في محافظات الجنوب والوسط التي سماها بالمحافظات السوداء الغوغائية، من خلال تركيزه على إثارة الروح الطائفية والتعصب، حيث أرسل صدام مندوبين عنه شخصياً، تحدثوا مع وجهائها بهذا المضمون.. ومن الأفعال الأخرى، إطلاق الشائعات السوداء.. فالشهداء الذين قتلوا في الكويت، أمر بتسليمهم إلى ذويهم (بعد أن كان يحتفظ بهم بثلاجات في مركز جمع الشهداء في البصرة والصويرة) على أن تسبق جثثهم إشاعة مفادها أن (أهل الجنوب قتلوهم لأنهم من أهل السنة) وإشاعة (أقتل عشرة من السنة تدخل الجنة...!) ليست خافية أهدافها وتأثيرها على أحد... وإشاعة أخرى تقول (أن سيطرات الثوار تعتقل أبناء السنة فقط..)". وينفي المؤلف هذه الشائعات المسمومة، ويؤكد أن أغلب الضباط الذين قتلوا على أيدي الثوار كانوا من الشيعة، ودون أي سؤال عن انتمائهم الطائفي، ويذكر أمثلة عديدة على ذلك.[1]

كما ويعرب الصالحي عن استيائه عن الوضع فيقول: "لقد صار التمييز الطائفي بعد الإنتفاضة علناً، وكانت معاناة البعثيين القياديين من أبناء الشيعة قاسية جداً، لأن الخطاب الطائفي للدولة، كان قد أخذ شكلاً مؤثراً في الإتهام المباشر وغير المباشر للشيعة وأبناء الجنوب والفرات الأوسط والهجوم العنيف عليهم.. دون مراعاة لروح المجاملة والمواطنة العراقية في أقل إعتبار. وبدأ التعامل مع الحزبيين على الأساس المذهبي وليس الدرجة الحزبية أو الإنتماء البعثي...الخ. وهكذا أصبح هؤلاء في موقف حرج للغاية، .. قال لي أحدهم وهو عضو قيادة شعبة عسكري وبرتبة عقيد: " بالله عليك، أنا حزبي منذ أربعين سنة ولم أعرف غير الحزب والبعث والمبادئ كذا وكذا!! والآن يعاملونني على أساس إنتمائي المذهبي الشيعي وليس على أساس عمق إنتمائي البعثي.. إذَن، كم نحن كنا مغفلين؟!". وسمعت العبارة الأخيرة من كثيرين، مدنيين وعسكريين، وفي الأجهزة الأمنية، وخاصة بعد طردهم من مواقعهم الوظيفية! إنهم كانوا حقيقة (كالمهزومين الذين يعيشون في معسكر المنتصرين..!)"[2]

ولم تتوقف حملة التشويه على الحكومة فحسب، بل وحتى على بعض المثقفين من أهل السنة، إذ يقول الدكتور سعيد السامرائي في كتابه (الطائفية في العراق): "كتب لي سني في العقد الخامس من عمره ويحمل شهادة جامعية في القانون، من داخل العراق عن هؤلاء المشاغبين "الذين جاؤوا من إيران ومن لف لفهم" كما قال، وكيف فعلوا الأفاعيل، ومن ذلك اعتداؤهم على الأعراض."[3]

---

[1] العميد الركن نجيب الصالحي، نفس المصدر، ص417

[2] العميد الركن نجيب الصالحي، نفس المصدر، ص426-427

[3] د.سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، ط1، مؤسسة الفجر، لندن،، 1993، ص 88.

الطفل الغوغائي

كما ويروي الصالحي حالة نادرة تكشف عن بشاعة أزلام النظام قائلاً: [روى لي ضابط ركن في مقر الفيلق المتواجد في مدينة العمارة (..بأن قائد الفيلق أحمد إبراهيم حماش التكريتي، وبينما كنا معه ومجموعة الحماية، نجتاز أحد الطرق في مركز المدينة، شاهدنا طفلاً لا يتجاوز عمره ست سنوات يركض من حولنا سريعاً... صاح حماش: أقتلوه.. أقتلوه، وعندما قال له أحد الضباط: "سيدي هذا طفل عمره ست سنوات وهو لا يحمل سلاحاً"، أجابه "هذا من يكبر يصير غوغائي"!!.][1].

والمعروف أن حملة سحق الانتفاضة في كربلاء أنيطت بحسين كامل، ابن عم صدام حسين، والذي رقي من رتبة عريف في الجيش، إلى رتبة فريق ركن، وصار وزيراً للصناعات العسكرية، وكانت قواته قد ضربت مرقد الإمام الحسين في أماكن مختلفة منه بما فيها القبة الذهبية. وهو الذي اشتهر أيضاً بقوله مخاطباً الحسين:"أنت حسين وأنا حسين ولنرى ما الذي تستطيع فعله لي!!!".[2]

وكان مصيره أن حصل صراع الوحوش بين عدي ابن صدام وحسين كامل، فاضطر الأخير أن يهرب إلى الأردن، ومن ثم صدق بوعود صدام بالعفو عنه، فعاد وتم قطع رأسه مع أخيه، ومن ثم حتى مقتل والده.

إضطهاد رجال الدين الشيعة

اشتدت الحملة في مطاردة واضطهاد الشيعة من رجال الدين ومن يرتبط بهم، وإعدامهم تحت حجج واهية، إذ بدأت الحملة منذ اغتصابهم للسلطة عام 1968بإعدام الحاج عبد الحسين جيتة بتهمة الجاسوسية، وهو تاجر معروف في البصرة بتبرعاته السخية للمؤسسات الخيرية ومنها بنائه وتجهيزه ردهة كاملة كانت تحمل اسمه في مستشفى البصرة الجمهوري. كما واعدم النظام البعثي في أوائل السبعينات، الشيخ عارف البصري، وعدد من أصحابه. وبلغ الاضطهاد ذروته لعلماء الشيعة بجريمة إعدام آية الله المجتهد السيد محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى. ولاحقت جلاوزة النظام السيد مهدي الحكيم عام 1988 في السودان وبالتواطؤ مع حكومة حسن الترابي القومية الإسلامية واغتالته هناك. واغتالت السلطة البعثية العديد من رجال الدين الشيعة في العراق عن طريق حوادث الدهس أو القتل المباشر من قبل رجال الأمن كما حصل للشيخ الغروي، وأقارب الإمام الخوئي، وعدد غير قليل من عائلة الإمام السيد محسن الحكيم، وآل بحر العلوم وغيرهم. كذلك تم إغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر وولديه بعد عودته من إداء الصلاة في جامع الكوفة في شباط 1999 على يد رجال أمن النظام.

---

[1] نجيب الصالحي، نفس المصدر، ص243

[2] رابط لـ صور نادرة لتخريب حسين كامل لمراقد كربلاء
http://forum.shabir.tv/index.php?page=topic&show=1&id=12079

محنة عرب الأهوار (المعدان)

بعد انتفاضة آذار 1991، ارتكبت السلطة البعثية جريمة بحق البيئة، لمطاردة الثوار من عرب الأهوار وتشريدهم إلى إيران وذلك جريمة تجفيف الأهوار، التي تعتبر كارثة بيئية، كإجراء للانتقام منهم. إن محنة عرب الأهوار تعتبر مأساة إنسانية كبرى، إذ لم يكتفِ النظام بما ألحق بهم من خسائر مادية وبشرية فحسب، بل وراح يشنع بهم وبأعراضهم، وشرفهم، ويشكك بعروبتهم وعراقيتهم مدعياً أن جاء بهم محمد القاسم مع الجواميس من الهند، وذلك في سلسلة مقالات مخجلة بعنوان (لماذا حصل ما حصل) نشرتها صحيفة الثورة الناطقة بلسان حال حزب السلطة في أعدادها الصادرة بين 3-14 نيسان/أبريل عام 1991م. وهنا ننقل مقتطفاً من الحلقة الثالثة من تلك المقالات بعنوان: (التعصب الشيعي فساد إخلاق أهل الهور)، والتي تعبِّر بوضوح عن الحقد الدفين المستقر في ذهن قيادة النظام حيال شعبنا في الجنوب إذ جاء فيه: "إن هذا الصنف من الناس بوجه عام، كان مركز إيواء ونقيضة غير شريفة لعناصر الشغب والخيانة التي اجتاحت جنوب العراق ومن الفرات الأوسط في الأحداث الأخيرة، وإذا ما عرفنا كل هذا وغيره كثير، وعرفنا أن بعض هذا الصنف من الناس في أهوار العراق هم من أصول جاءت مع الجاموس الذي استورده القائد العربي محمد القاسم من الهند. وعرفنا أن من أبرز عاداتهم سرقة ممتلكات الخصم عندما يتخاصمون، وحرق دار القصب التابعة لمن يتقاضون منه أو يتنازعون معه، سهل علينا تفسير الكثير من ظواهر النهب والتدمير والحرق والقتل وانتهاك الأعراض التي أقدم عليها المجرمون المأجورون."[1]

أكد عبد الجبار محسن، مدير التوجيه السياسي سابقا، أن صدام حسين هو من كتب مقالات جريدة (الثورة) التي نشرتها بعد انتفاضة عام 1991 وكال فيها شتائم واتهمات لأهل الجنوب العراقي وكانت مليئة بالحقد الطائفي. وأكد انه فوجئ بعد يومين باستدعائه الى المجلس الوطني "فأُدخلتُ غرفة اجتماعات نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة الدوري، وكان هناك جمع من اعضاء القيادة موجودا وكأن الدنيا قد قلبت ... فحييتُ الحضور فلم يرد أحد.. واذا بعلي حسن المجيد (ابن عم صدام وزير الدفاع الاسبق الذي اعدم بعد التغيير) يقول موجها الكلام الي بالنص: "مالهم العرب، ومالهم الاكراد، أوليس افضل من سكان الجنوب الذين هم غير عرب، وقوادون، ونساؤهم بغايا يتعرين اثناء العمل.. ثم علق شخص ثان، لا اريد ان اذكر اسمه، بقوله بأنهم جميعا ابناء (متعة) وكان اكثر المتحمسين هو فاضل البراك مدير المخابرات آنذاك." وشدد محسن بالقول "لقد تحول صدام حسين لاسيما بعد الانتفاضة الشعبانية عام 1991

[1] جريدة الثورة، العدد الصادر يوم 5 نيسان 1991.

الى طائفي متعصب الى اقصى حدود التعصب والحقد على سكان الجنوب قد صارت زادا يوميا له ." [1]

وراح النظام يغالي ويمعن في الاستهزاء بأحوال هؤلاء الفقراء والتهكم على فقرهم، والتخلف الإجتماعي الذي يعيشونه، ناسياً أن عار تخلف هؤلاء عيب يقع على الحكومات العراقية المتعاقبة، ومنها حكومة البعث نفسها التي تعمدت إهمال هذا القطاع الواسع من الشعب العراقي، وحرمتهم من الثقافة والتقدم والعيش اللائق بكرامة الإنسان لأسباب طائفية في القرن العشرين. ونسي النظام أن هؤلاء الناس هم عراقيون أقحاح، فمنهم من العشائر العربية الأصيلة، ومنهم من سلالات السكان السومريين والأكديين الضاربة جذورهم بعمق في تاريخ العراق منذ ستة آلاف عام.

نظرة البعث إلى الشيعة

ينقل الأستاذ حسن العلوي عن أخيه الباحث المرحوم هادي العلوي، الذي كان في بكين في الثمانينات من القرن المنصرم، القصة التالية:

"ففي الصين الشعبية تحدث مندوب منظمة التحرير الفلسطينية الطيب عبد الرحيم أحمد قائلاً: "انه سأل السفير العراقي في بكين الدكتور عيسى سلمان التكريتي من هم الأكثر في العراق.. السنة أم الشيعة؟ فأجاب الدكتور عيسى: ان العجم أكثر من العرب في العراق. لكن إذا اجتمع الأكراد والعرب، فسيكونون أكثر من العجم. فسأله هل يعني ان الشيعة في العراق عجم؟ قال السفير: نعم. فسأله الطيب عبد الرحيم: لكنهم موجودون في الحزب بكثرة على ما أعلم.. وانتم في حرب مع الإيرانيين، فكيف ينسجم هذا مع ذاك؟ قال الدكتور عيسى سلمان: ان القيادة تأخذ الإحتياطات اللازمة وتعرف كيف تتصرف مع الشيعة في الحزب والدولة فلا تقلق".

ويعلق حسن العلوي: "إن ما يقوله الدكتور عيسى سلمان، وهو من المثقفين المختصين بالآثار والمعروفين بالإعتدال، ليس وجهة نظر شخصية، بل هو تعبير عن تيار عام في المشروع القومي الرسمي يتكرر على لسان المتحدثين في المجالس الخاصة، ويصدر إلى الصحفيين والدبلوماسيين العرب في اللقاءات الثنائية... إن الدكتور سلمان في غمرة الإنصياع والرضوخ لقوة هذا التيار نسي أنه في حالة الأخذ بهذا الرأي فسنكون أمام المعادلة التالية:

الشيعة وهم عجم (جدلاً) 55%

الأكراد وهم غير عرب 18.5%

الأقليات الدينية الأخرى 8%

وما بقى من النسبة الكاملة أي 18.5% هو نسبة العرب في العراق. وفي هذه الحالة سيكون على العراق ان يتخلى عن كونه بلداً عربياً. وسيكون لإيران الفارسية حق المطالبة به لكونه 55% من سكانه إيرانيين وعلى إمتداد الحدود الإيرانية، قريباً من

---

[1] موقع كتابات، مدير التوجيه السياسي سابقا يؤكد لـ(كتابات) أن صدام هو صاحب مقالات (الثورة) ضد أهل الجنوب بعد انتفاضة 1991
http://www.kitabat.com/index.php?mod=page&num=5650

شط العرب وحتى حدود لواء كربلاء مع الرمادي، وهي المناطق التي توصف بالعجمة. وبنفس المنطق سيكون للأكراد الحق في مناصفة الحكم بإعتبارهم يشكلون النسبة المتقاربة جداً من السكان العرب."[1]
وضمن سياسة العزل الطائفي والإجتماعي، أصدر النظام قراراً يقضي بموجبه ترحيل 75% من سكان بغداد الذين تتحدر أصولهم من المحافظات الجنوبية والوسطى، الذين لم يسجلوا في إحصاء 1957 إلى محافظاتهم الأصلية. واستثنى هذا القانون القادمين من المدن الشمالية الغربية مثل: تكريت والرمادي والموصل، ويهدف هذا القانون إلى ضرورة تغيير البنية الديموغرافية لسكان العاصمة، محاولاً إنشاء بنية إجتماعية جديدة تنسجم مع رؤاه الفكرية ومخططاته السياسية.
وينقل لنا نجيب الصالحي الحادثة التالية: "خرج أربعة عمال بناء صباحاً إلى (المسطر) مكان تجمع العمال في حي العدل ببغداد وعادوا إلى مكانهم بعد ساعتين، حينذاك كنت واقفاً أشرف على تشييد دار سكن لي.. ولما سألتهم عن سبب عودتهم مبكرين، قالوا ذهبنا مع جماعة التصنيع العسكري للعمل في الجسر المعلق ببغداد... وهناك طلبوا هوياتنا ولما كنا من محافظات كربلا والمثنى، زجرونا وطردونا من العمل قائلين لنا.. أنتم من المحافظات الغوغائية.. لا عمل لكم هنا... وجدير بالإشارة أن هؤلاء العمال الأربعة كانوا جنوداً في الحرب العراقية- الإيرانية، وعلى مدى ثمان سنوات متواصلة ومنهم من أصيب بجروح خلالها!."[2]
وقد بلغ حقد النظام البعثي على محافظات الوسط والجنوب أن عمد إلى تفكيك المنشآت الصناعية في تلك المحافظات ونقلها إلى المحافظات الشمالية الغربية. ويكفي أن نشير هنا إلى سكان المنطقة الجنوبية إبتداءً من محافظة واسط وحتى البصرة يشربون ماء غير صالح للإستهلاك البشري منذ عام 1985، وإن تجاراً ومقاولين من صلاح الدين والأنبار انشأوا شركة في البصرة بدعم حكومي غير رسمي لإنتاج الماء النقي وبيعه على المواطنين بسعر تجاري..![3].

لا شيعة بعد اليوم!!

شعار (لا شيعة بعد اليوم) بُلِّغَ به منتسبو قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص قبل قيامهم بقمع الإنتفاضة.. وروجته الأجهزة الأمنية والإستخباراتية فيما بينها.. كوسيلة للحث على الإرهاب ومحاولة يائسة لتكتيل أهل السنة ضد الشيعة.. وتصوير الإنتفاضة بأنها طائفية تستهدف أهل السنة.. إنها في الحقيقة عبارات مخزية يأنفها شعبنا ولو لم نكن نتوخى كشف الحقائق لما تم ذكرها!. شعار (لا شيعة ولا شروال)، أطلقه النظام بعد أن اندلعت الإنتفاضة في كردستان العراق بعد يوم 10 آذار1991..

---

[1] فرنسا، عام 1989، ص 41-42. CEDI، حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مطبوعات
[2] الفريق الركن نجيب الصالحي، الزلزال، ص 384- 385.
[3] الفريق الركن نجيب الصالحي، نفس المصدر، ص412

وهو يعني تخليه عن 80% من سكان العراق وتركيزه على جانب طائفي إقليمي محدد.[1]

محنة التجار الشيعة

أشرنا في الفصل السابق إلى دور عبد السلام عارف في مصادرة أموال الرأسماليين الشيعة، من تجار وصناعيين، تحت يافطة الاشتراكية حيث أصدر قرارات أمم بموجبها الكثير من المؤسسات الاقتصادية، بنوك ومتاجر، ومعامل، ومعظمها للشيعة، ليأتي صدام حسين بعد ذلك لم يكتفِ بمصادرة الأموال وتهجير الشيعة بحجة التبعية الإيرانية، بل وقام بإعدام 42 تاجراً عام 1992بحجة التلاعب بالأسعار، ومؤامرة خلق أزمة اقتصادية في البلاد. وفي هذه الخصوص نقل لي الكاتب المعروف الأستاذ حسن الخفاجي، وكان قد مارس التجارة في فترة الثمانينات والتسعينات، قصته المأساوية قائلاً:

" مارستُ التجارة للفترة من بداية الثمانينات حتى أواخر التسعينات ونجحت نجاحا كبيرا حتى إنني استأجرت من أمانة بغداد بعقد استثمار (إيجار واستئجار) لمدة 15 سنة مع شركاء آخرين اكبر مجمع كان وما زال في شارع الرشيد أسميناه (سوق الرصافي) لأنه يقع بالتمام أمام تمثال الرصافي، ولي محلات أخرى في الشورجة والسوق العربي.

بعد إعدام 42 تاجراً كلهم من الشيعة في عام 1992، صادروا محلات 96 تاجرا في السوق العربي 95 منهم من الشيعة وسني واحد كان محسوباً على الشيوعيين. كان محلي أول المحلات المصادرة، وكانت قيمته وقت مصادرته تقدر بين 30 إلى 40 ألف دولار، أعطوه مجاناً لأحد من كانوا يسمونه جحوش الأكراد المتعاونين مع صدام . كان الإخلاء لبعض المحلات فوريا وخلال دقائق ومن يعترض يسجن.

بعدها أرسلوا بطلبي للأمن والمخابرات لأبيِّن مصدر ثروتي، وعندما لم تثبت عليّ تهمة قال المحقق صراحة: (هل تعتقد بأننا لم نعرف أنت شيعي، فلوسك تأتي من الخارج على شكل (حوالات) أكثرها عن طريق لندن، لكن مصدرها إيران).

اضطررت بعد زيادة الضغوط للهرب ووجدوا متنفسا وحجة بعد هربي ليصادروا مجمع الرصافي مني ومن شركائي بعذر واهٍ قبل نهاية العقد بأعوام، لان شريكا لي قام بمخالفة بناء علما من إنني لم أعط لأي احد وكالة لإدارة المجمع بدلا عني . وللآن المجمع يدار من قبل أمانة بغداد. فلا صدام أنصف الشيعة ولا الحكام الشيعة أنصفوا من ظلمهم صدام، وجلهم من الشيعة."[2]

---

[1] العفريق الركن نجيب الصالحي، الزلزال ص435.

[2] رسالة شخصية بالبريد الإلكتروني من الكاتب العراقي، الأستاذ حسن الخفاجي، يوم 2011/1/3.

الضحايا من الشيعة دائماً

لا أعتقد يحتاج شيعة العراق إلى شهادة تزكية من أحد لإثبات عروبتهم، وانتمائهم الوطني والقومي لا لشيء إلا لأنهم يختلفون عن مذهب السلطة الطائفية. فتشهد لهم أعمالهم البطولية وتضحياتهم الكبيرة في النضال الوطني منذ حرب الجهاد في مقاومة الإحتلال البريطاني وثورة العشرين التي أرغمت المستعمرين الإنكليز على التخلي عن حكم العراق المباشر، فأقاموا فيه حكماً أهلياً والذي تطور فيما بعد إلى تأسيس الدولة العراقية الحديثة، مروراً بالإنتفاضات الشعبية الأخرى ضد المعاهدات الجائرة.. إلى إنتفاضة آذار 1991.

وعن وطنية شيعة العراق نعود مرة أخرى إلى شهادة الصالحي الذي قال: "لقد اجتاز أبناء المذهب الشيعي في العراق، الإختبار التاريخي وكتبوا صفحاته بدمائهم وتضحياتهم، عندما قاتلوا إيران المنتمية لذات المذهب الشيعي، نحو ثماني سنوات متواصلة أثبتوا خلالها صدق إنتمائهم القومي والوطني ولولا وقفتهم وتضحياتهم هذه لاندفعت القوات الإيرانية نحو أهداف أخرى تروم الوصول إليها في المنطقة تتعدى حدود العراق في تلك المرحلة. "وعندما احتلت مدينة الفاو من قبل القوات ا\الإيرانية مطلع عام 1986، صرح مسؤولون إيرانيون.. "أصبح لإيران حدود برية مع الكويت.. نحن جيران.." مع كل ما تعنيه هذه الكلمات من مؤشرات ستراتيجية في تلك الظروف الملتهبة؟!! وقد دفع العراقيون 54 ألف إصابة (شهيد وجريح) ثمناً لإعادة تحرير تلك المدينة العراقية العربية التي اشتركت في حرب الخامس من حزيران عام 1967 !! هؤلاء الضحايا كانوا من كل العراق، ولكن أغلبيتهم الساحقة من أبناء الجنوب والفرات الأوسط!". ويشير الصالحي إلى حديث عدنان خير الله قبل مقتله في اجتماعات القيادة القطرية التي خصصت لمناقشة أمر الحرب وغيرها قوله: "سقطت من يد إيران ورقة تعاطف الشيعة معها بدليل أن مقبرة الشهداء في النجف كادت أن تصل إلى حدود محافظة كربلاء".[1]

وعلى ذكر الفاو، فإن هذه المدينة التي هي مسقط رأس كاتب هذه السطور، كانت تغطيها غابات النخيل وشجر الحناء من أبعد نقطة جنوباً في الفاو إلى أبي الخصيب شمالاً بطول 100 كم، وعرض 2-3 كم، كلها تحولت إلى أرض محروقة أيام الحرب العراقية-الإيرانية، حيث اختفت منها النخيل وبساتين الفواكه، وحتى الأنهار طمرت. والمعروف عن سكان الفاو أن نحو 90% منهم شيعة و10% منهم سنة، وكلهم كانوا أخوة متآلفين لا يعرفون السني من الشيعي. وقد نقل لي أصدقاء ثقة أنه بعد أن حرر النظام البعثي الفاو من الاحتلال الإيراني، قام بإعادة بناء المدينة، وبنى خمسة مساجد كلها للسنة، ولا واحد منها للشيعة. ولما تبرع عدد من أثرياء الشيعة، فجمعوا المال

[1] الفريق الركن نجيب الصالحي الزلزال، ص294.

اللازم، وبموافقة السلطة، بنوا مسجداً لهم، ولما انتهى البناء، وجهت لهم تهمة التجسس لإيران وأعدموا، وصودر المسجد. إن لم يكن هذا العمل طائفياً وعدائياً ضد الشيعة فكيف تكون الطائفية؟؟

ليس هذا فحسب، بل وفي مقابل مقبرة الشهداء الممتدة من نجف إلى كربلاء، تم اكتشاف مئات المقابر الجماعية في طول البلاد وعرضها بعد سقوط حكم البعث. ولذلك يجب أن لا نستغرب ما حصل من انفجار أعمال العنف الطائفي فيما بعد، فهو امتداد ورد فعل لسياسة البعثيين خلال حكمهم، وذلك لتمسكهم بنهجهم السابق، وإدمانهم على السلطة التي فقدوها فجأة، إضافة إلى ردود أفعال ضحايا التمييز الطائفي، وتراكمات الماضي البغيض. وعليه فمن الهراء القول أن ما حصل بعد سقوط حكم البعث من صراعات طائفية كانت من صنع الأمريكان أو وليدة اللحظة.

****

الفصل الخامس عشر

الحلول المقترحة لمشكلة الطائفية والحكم في العراق

تمهيد

في الفصول السابقة، قدمنا عرضاً مفصلاً عن التمييز الطائفي في العراق على مر العصور وفق التسلسل الزمني. والآن يأتي دور الإجابة على السؤال: ما العمل؟ أو ما هو الحل لهذه المعضلة التي تسبب في عدم استقرار العراق؟ لذا أطرح في هذا الفصل، والفصل اللاحق والأخير، مقترحات لحل الأزمة.

ذكرنا في فصل سابق أن الشيعة كانوا، على مر العصور، في حالة ثورة مستمرة على الحكام، وذلك بسبب الظلم الذي وقع عليهم طوال قرون، سواء كان هؤلاء الحكام أمويين، أو عباسيين، أو أتراك أو الحكومات المتعاقبة للدولة العراقية الحديثة. فكانوا أشبه بالبركان الذي ينتظر الوقت المناسب لينفجر ويقذف الحمم.

لا شك أن الأجيال الجديدة تختلف كلياً عن الأجيال القديمة في طريقة تفكيرها واهتماماتها، فهي غير مهتمة بالاختلافات المذهبية من الناحية الفقهية الدينية، بل جل اهتمامها منصب على معيشتها، وأمورها الدنيوية، خاصة في حق المساواة في الدولة أكثر من أي شيء آخر. ولكن إذا ما جاء من يحرمهم من حقوقهم الوطنية، ويعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم بسبب الانتماء المذهبي أو القومي، فعندئذ يتمسك بالمذهب ويتعصب له، ويدفعه هذا الشعور إلى التذمر والتمرد.

وفي هذا الخصوص، حدثني صديق مثقف من خلفية شيعية، وكان وزيراً في عهد الرئيس أحمد حسن البكر قائلاً، أنه ملحد ولا يؤمن بالأديان، ولكن عندما يتعرض للاضطهاد بسبب خلفيته المذهبية، فإنه سيتحول إلى شيعي متعصب. أعتقد أن هذا

الكلام ينطبق على جميع الناس، ومن مختلف الانتماءات، فيما لو تعرضوا إلى الاضطهاد بسبب خلفياتهم الدينية والمذهبية أو القومية.
إن ما نلاحظه في عصرنا الراهن من هبَّة دينية، وحركات إسلامية متطرفة لاستلام السلطة، ما هو إلا ردود أفعال لفشل الحكومات العلمانية أو شبه العلمانية المستبدة في البلدان العربية والإسلامية في حل مشاكل الجماهير المعيشية المتفاقمة. وما يسمى بالصحوة الإسلامية، إن هي إلا علامات احتجاج على ما نال الشعوب من الفقر والفاقة والبؤس والحرمان على أيد الحكام.
وهذا لا يعني إن الحركات الإسلامية، سواء المعتدلة منها أو المتطرفة، لديها أي حل للمشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية المستعصية التي تعاني منها الشعوب، إذ ليس لدى الأحزاب الإسلامية أي برنامج ناجع لحل المشاكل التي عجزت الحكومات العلمانية الديكتاتورية عن حلها، فالحل لا يكمن في السير إلى الوراء للبحث عن الحلول عند السلف الصالح. فمشاكل اليوم معقدة جداً، وتختلف كثيراً عن مشاكل الأزمنة الغابرة، والوصفات القديمة لا تصلح لمعالجة الأمراض الحديثة.
والدليل على صحة ما نقول هو فشل الحكومات الإسلامية في حل مشاكل شعوبها مثل النظام السوداني، والإيراني. وقد أدرك الشعب الإيراني هذه الحقيقة، لذا أعلن انتفاضته المستمرة على حكومته الإسلامية منذ الانتخابات الرئاسية عام 2009، والتي تم تزييفها في صالح المتشدد الرئيس محمود أحمدي نجاد، من أجل الخلاص من النظام الثيوقراطي (الديني)، وإقامة البديل الديمقراطي يحترم فيه حقوق الإنسان، ويهتم بحل المشاكل الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية لهذا الشعب. وما موجة الاغتيالات التي طالت المثقفين الإيرانيين على طريقة ما حصل في الجزائر في التسعينات من القرن المنصرم، إلا دليل على إفلاس تلك الفئات الإسلامية المتطرفة التي اتخذت من الإسلام ذريعة من أجل فرض هيمنتها على السلطة عن طريق الإرهاب باسم الله والدين.
تنتعش الحركات الإسلامية المتطرفة في البلدان الإسلامية التي تفاقمت فيها مشاكل الفقر، والبطالة، والسكن، وفساد الإدارة الحكومية، والتضخم السكاني، مثل الجزائر ومصر والصومال وأفغانستان والعراق وغيرها من الدول. بينما لا نجد مثل هذه الحركات في البلدان العربية الغنية التي أولت الاهتمام بمعيشة شعوبها، وتتمتع بقدرة اقتصادية جيدة مثل دول الخليج النفطية.
فالعراق غني بثرواته الطبيعية، ولكن حكومة البعث الصدامي قد أهدر كل ثرواته على عسكرة المجتمع والحروب الداخلية والخارجية، لذلك فكل ما يحتاجه ليعيش شعبه بانسجام وسلام، هو قيام حكومة ديمقراطية عادلة، تستثمر ثروات البلاد للإعمار، ورفع المستوى المعيشي، وتعمل بالمساواة والتخلص من جميع أشكال التمييز الطائفي، والقومي، والإقليمي بين المواطنين.
فالطائفية لا تعالج بطائفية مضادة، والعنصرية لا تعالج بعنصرية مضادة. لقد أثبت شعار الإسلام السياسي (الحل في الإسلام، والقرآن دستورنا) فشله طوال التاريخ، فالقرآن وكما وصفه الإمام علي "حمال أوجه"، بمعنى كل يفسره على هواه. لذا فنحن

نطرح الشعار البديل ألا وهو: (الحل في الدولة المدنية الديمقراطية) الذي أثبت صحته في الأنظمة التي مارسته. بمعنى أن الحل يكمن في النظام العلماني الديمقراطي الذي يعامل جميع أبناء الوطن الواحد بالمساواة على أساس الانتماء للوطن وليس العرق والدين والطائفة، واللغة ولون الجلد..الخ. نظام يؤمن بالتعددية السياسية، والعرقية، والدينية والمذهبية، وإقامة مؤسسات المجتمع المدني، وتنشيط دورها في مراقبة ومحاسبة السلطة. كذلك احترام حرية الصحافة ومنظمات الضغط لتشديد الرقابة على سلوك السلطة ومحاسبة المسؤولين وفضح المحسوبية، والانتهازيين، والمفسدين في السلطة، تماماً كما هي الحال في الدول الديمقراطية الغربية.

يحاول الإسلاميون عن عمد الإساءة إلى العلمانية وتفسيرها بأنها مرادفة للإلحاد ومعاداة الأديان، والأمر ليس كذلك، إذ أثبتت الأنظمة الغربية الديمقراطية أن النظام العلماني الديمقراطي هو النظام الوحيد الذي يوفر الضمانة الأكيدة لحماية الأديان، وحرية العبادة، واحترام رجال الدين والسماح لهم في أداء دورهم في نشر الفضيلة وحماية الأخلاق، والقيم الاجتماعية، والإنسانية النبيلة في المجتمع. وفي النظام الديمقراطي يحتل رجال الدين موقعاً أرقى مما لو تبوؤوا المناصب الحكومية، وتعرضوا لارتكاب الأخطاء كسياسيين. فلو صار رجل الدين حاكماً، ومديراً للأمن، فلا يمكنه أن يرضي جميع الناس، ولا نعتقد أن هذا الرجل معصوماً عن الخطأ ومهما كان متفقهاً في الدين. ومعنى هذا أنه طالما رضي رجل الدين أن يعمل في السياسة ويشغل مناصب في الدولة، فإنه لا بد وأن يرتكب أخطاءً، وبالتالي سيتعرض للنقد والنقد الشديد وربما المهين أحياناً، أي يعامل كأي سياسي معرض للصواب والخطأ، ومن حق المجتمع في هذه الحالة نقده على الأخطاء، وبذلك يفقد رجل الدين هيبته واحترامه، وهذا ما لا نريده لرجل الدين.

ومن هنا فليس من مصلحة الدين والمجتمع أن يفقد رجل الدين احترامه في المحافل السياسية والإعلامية. كما وليس من صالح رجل الدين أن يتودد ويتزلف للحاكم. وهناك حكمة إسلامية تفيد: "إذا وجد الحكام على أبواب العلماء، فنعم الحكام ونعم العلماء. أما إذا وجد العلماء على أبواب الحكام، فبئس الحكام وبئس العلماء." والمقصود بالعلماء هنا رجال الدين.

والجدير بالذكر أن الدولة الدينية لا بد وأن تكون مستبدة، لأنها تعتبر أحكامها من الله وفق الشريعة الإسلامية، ولن تقبل بالمعارضة وحق الاختلاف. إذ كما قال المجتهد الأكبر آية الله ميرزا محمد حسين النائيني الذي كتب دستوراً علمانياً نشر عام 1909 في كتاب عنوانه: (تنبيه الأمَّة وتنزيه المِلَّه): "الاستبداد الديني هو أسوأ أنواع الاستبداد"، وقال اللورد أكتون: السلطة تفسد، والسلطة المطلقة تفسد إفساداً مطلقاً"

الحلول المقترحة

بعد أن تم تشخيص الأزمة العراقية، ومعرفة أسبابها وكوارثها وتداعياتها، وإعادة النظر في السياسات السابقة، ودراسة الأوضاع في تاريخ العراق وواقعه الراهن، وموروثه الاجتماعي culture، وغيرها من الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى خلق هذه الأزمة وتفاقمها وتفجيرها، نقترح الحلول التالية:

1- حول التعامل مع الماضي

من نافلة القول أن الماضي ليس من صنعنا، بل من صنع الأجيال السابقة، وبالتالي، فنحن أبناء هذا الجيل والأجيال اللاحقة، لسنا مسؤولين عنه يجب أن لا نتحمل وزر شروره، وخاصة فيما يخص الانقسام الطائفي الذي بدأ قبل أكثر من 1400 سنة، حيث بدأ على شكل صراع على السلطة بين مختلف الفرقاء من الصحابة بعد وفاة النبي محمد مباشرة. ونقطة الخلاف الرئيسية بين أهل السنة والشيعة هي حول من هو الأحق بالخلافة بعد النبي، أبو بكر أم علي؟

وللإجابة على هذا السؤال من المفيد أن نسترشد بالمصلح الإسلامي الكبير، جمال الدين الأفغاني، وكما يقول عنه علي الوردي: [على الرغم من أصله الشيعي إلا إنه لا يتعصب للتشيع تعصباً أعمى، وكان الأفغاني يعتقد أن إثارة قضية الخلافة بعد وفاة النبي أمر يضر المسلمين في الوقت الحاضر ولا ينفعهم، وهو يتساءل في ذلك قائلاً: لو أن السنة وافقوا الشيعة الآن على أحقية علي بالخلافة فهل يستفيد الشيعة من ذلك شيئاً؟!! أو أن الشيعة وافقوا أهل السنة على أحقية أبي بكر فهل ينتفع أهل السنة؟!! ويهتف الأفغاني بعد ذلك قائلاً: "أما آن للمسلمين أن ينتبهوا من هذه الغفلة؟! ومن هذا الموت قبل الموت؟!.."][1]

وهذا لا يعني أننا يجب أن نحرق كتب التاريخ، لأن التاريخ جزء من ثقافة الأمة، وتكوين شخصيتها وهويتها، ولكن في نفس الوقت نحن ندرس التاريخ لا لتمجيد أخطائه والتعصب الأعمى لهذا الطرف ضد الآخر، وأن لا نحبس أنفسنا في كهوفه، بل لنتعلم منه الدروس والعبر، ونتجنب أخطائه، ونخطط للمستقبل.

2- احترام تعددية مكونات الشعب العراقي

يجب الاعتراف بأن الشعب العراقي منقسم على نفسه أكثر من أي شعب آخر، فهو متعدد الأعراق، والأديان، والمذاهب، وأن تعددية مكونات الشعب وليدة الجغرافية والتاريخ، وليست لعنة أو سبة، بل هي مدعاة للفخر والتآخي والوحدة في بوتقة الوحدة الوطنية والولاء للوطن، وإثراء المجتمع لو أحسن التعامل مع هذه التعددية بعقلانية

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج3، دار كوفان للنشر- لندن، 1992، ص 313-314.

وعدالة، إذ كما يقول المثل الانكليزي (unity is in diversity) أي الوحدة في التعددية. ولكن الوحدة في التعددية لن تتحقق إلا إذا تعاملت الدولة مع جميع مواطنيها بالتساوي في الحقوق، والواجبات، وتكافؤ الفرص، لتشعرهم بأنهم حقاً مواطنون من الدرجة الأولى وليسوا مواطنين على درجات متفاوتة. فالصراعات بين مكونات الشعب العراقي في الماضي كانت بسبب التمييز بينها، وغياب العدالة، ومحاباة مكونة على حساب المكونات الأخرى، واستئثار فئة واحدة منها بالسلطة والثروة والنفوذ والوظائف المدنية والعسكرية وغيرها. لذلك وفي هذه الحالة تتفشى العداوة والبغضاء بين مكونات الشعب الواحد، إضافة إلى عداء هذه المكونات للسلطة المستبدة الغاشمة.
كما ونؤكد على أن الهوية الوطنية والولاء للوطن لا يتعارضان مع الاحتفاظ والاعتزاز بالانتماءات والهويات الثانوية مثل القومية والدين والمذهب والإقليم والقبيلة، ولكن في جميع الأحوال، تكون الأولوية للولاء الوطني. لقد حاولت الحكومات المتعاقبة ما قبل 2003 إلغاء الهويات والانتماءات الثانوية لمكونات الشعب العراقي عن طريق القمع وإجبارها على التخلي عنها، وفرض هوية المكونة التي تنتمي لها السلطة عليها، وصهرها قسراً في بوتقة واحدة بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية، ولكن النتيجة كانت معكوسة، إذ أدت هذه السياسة إلى تخندق كل مكونة في هويتها وانتماءاتها الثانوية على حساب الهوية الوطنية والولاء للوطن. لذا فالحل ليس بمحاربة الانتماءات الثانوية، بل بالمساواة بين أبناء الشعب في الحقوق والواجبات، والاعتراف بالهويات الثانوية، وعندها سوف لن تتعارض الانتماءات الثانوية مع الولاء للوطن والهوية الوطنية.

3- بناء دولة المواطنة

وتأسيساً على ما تقدم، نستنتج أن السبيل الوحيد لمنع تكرار الكوارث مستقبلاً، وتحقيق السعادة لجميع أبناء الشعب الواحد، هو بناء دولة المواطنة الصحيحة، ونبذ التمييز بين المواطنين بجميع أشكاله، الدينية، والطائفية، والعرقية، والقبلية، والمناطقية (الجهوية)، واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة والطفولة...الخ، وفق اللوائح والقوانين الدولية، والتي صادقت عليها الحكومات العراقية المتعاقبة، إذ يجب أن يتمتع جميع المواطنين بالحريات الديمقراطية وبسائر الحقوق الأخرى، بأن لا يكون لأية فئة منها، ومهما كانت صغيرة أو كبيرة، أي امتياز على غيرها في الوطن.

4 - العلمانية الديمقراطية الليبرالية هي الحل

لا يمكن تحقيق دولة المواطنة إلا بتبني النظام الديمقراطي الليبرالي، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية الليبرالية إلا بتبني العلمانية الديمقراطية. ونؤكد هنا على تعبير (العلمانية الديمقراطية) لأنها وحدها تحترم حق الاختلاف، وحرية الأديان، والمذاهب، والمعتقدات المختلفة، خلافاً للعلمانيات الأخرى مثل العلمانية البعثية. لذلك نرى أن المبادئ الأربعة: **(المساواة- المواطنة- العلمانية- الديمقراطية)** مترابطة ومتماسكة لا

فكاك فيما بينها، وإذا ما أُسقِطَ احد أركانها، تهدمت الأركان الأخرى. كما ونؤكد على العمل وفق شعار (الدين لله والوطن للجميع). فحرية أتباع الأديان والمذاهب المتعددة في الدولة الواحدة بممارسة شعائرها وطقوسها العبادية لا تتحقق إلا في نظام دولة المواطنة العلمانية الديمقراطية الليبرالية، كما هو واضح ومتبع في الدول الغربية الديمقراطية.

لقد أثبتت الدراسات والبحوث العلمية، أن الأنظمة المستبدة وخاصة المؤدلجة منها بالأيديولوجية الشمولية، الدينية، أو الشيوعية، أو الفاشية، تؤدي بالضرورة إلى تفشي الكراهية والبغضاء والعداء والتناحر بين مكونات الشعب الواحد، والتردي في الإنتاجية والتدهور الاقتصادي، بينما النظام الديمقراطي الليبرالي العلماني يعمل على نشر المحبة، والمودة، والانسجام، والتماسك والوحدة الوطنية بين أبناء، ومكونات الشعب، ويحقق الازدهار الاقتصادي، وحل الخلافات بالوسائل الحضارية. أما ما جرى في العراق من صراعات في ظل الديمقراطية بعد سقوط حكم البعث، فهو امتداد للعهود السابقة وبسبب أعداء الديمقراطية الذين يعملون على إجهاضها.

5- التحالفات السياسية

إن التحالفات السياسية بين الأحزاب الفاعلة في العراق منذ سقوط حكم البعث في معظمها كانت مبنية على استقطابات دينية وطائفية وليست سياسية، وهذا يتناقض مع روح الديمقراطية ودولة القانون والمواطنة التي تتطلب أن تكون التحالفات فيها مبنية على أسس البرامج السياسية، والتنمية البشرية والاقتصادية، لخدمة الشعب كله، وليس لطائفة أو فئة معينة. فتحالفات الأحزاب المبنية على الأسس الدينية والمذهبية تعمق وتكرس النزعة الطائفية في البلاد وتباعد بين مكونات الشعب الواحد، وتهيئ لتفجير صراعات دموية في المستقبل. ولحسن الحظ، فقد أدرك القادة السياسيون في الآونة الأخيرة هذه الحقيقة، لذلك بدأت القوى السياسية الدينية منذ 2009 تطرح شعارات علمانية، وأقامت تحالفات عابرة للتنظيمات المذهبية والدينية. وهذه خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح لإنضاج الديمقراطية الناشئة.

6- العمل على إزالة تركة البعث الساقط

المطلوب شن حملة ثقافية واسعة ومتواصلة بدون انقطاع، تشارك فيها أجهزة التربية والتعليم والإعلام، ابتداءً من العائلة والروضة إلى الجامعة، يساهم فيها بفعالية، علماء النفس، والاجتماع، والتربية، والكتاب، والصحفيون، لإزالة مخلفات الأفكار الفاشية والطائفية والعنصرية الانقسامية الضارة بالمجتمع، وإعلان القطيعة التامة مع شرور الماضي، وبالأخص أيديولوجية البعث، والعمل على نشر ثقافة الديمقراطية وروح التسامح ومفهوم المواطنة، والنزعة الإنسانية والتآخي والتعايش السلمي بين البشر، واحترام حرية الفرد والحفاظ على كرامته، وخصوصياته، وحق التعددية والاختلاف القومي والديني والمذهبي والسياسي والتعايش بسلام، ومنع الترويج للعنف والعنصرية

والطائفية، والعمل على تطهير مناهج التعليم في جميع مراحله من كل ما يسيء إلى الثقافة الإنسانية والوحدة الوطنية، أو يحرض على بث الفرقة بين أبناء الشعب الواحد. كما ونقترح إدخال المواد التالية في التعليم الثانوي: مبادئ الفلسفة، وعلم الاجتماع، وتاريخ الأديان المقارن، لأن هذه المواد تساعد على تهذيب نفوس النشء الجديد، والتعايش السلمي، واحترام الأديان والمذاهب المختلفة، والتخلص من التعصب الديني، والطائفي والقومي.

7- عدم زج المرجعيات الدينية في السياسة

مع تأكيدنا على احترام المرجعيات الدينية، ودورها في حفظ السلم الاجتماعي ونشر الفضيلة، ومحاربة الرذيلة، وترسيخ روح التسامح بين أتباع مختلف الطوائف الدينية، نطالب القادة السياسيين بعدم زج المرجعيات وتوريطها في الشأن السياسي، كما ونؤكد على منع استخدام الرموز الدينية منعاً باتاً في الحملات الانتخابية والمنافسات السياسية، أو أي نشاط سياسي، وتجنب إصدار فتاوى دينية لأغراض سياسية.

8- الموقف من دول الجوار

من مصلحة العراق ودول الجوار أن تربطها علاقات حسنة وحميمة فيما بينها، وعدم التدخل بالشأن الداخلي، وحل الخلافات العالقة بالوسائل السلمية والحضارية. كما ويجب اتخاذ موقف حازم من دول الجوار التي تساهم في دعم الإرهاب وإشعال الحرائق في العراق، ومطالبتها بوقف تدخلها في الشأن العراقي دون تردد، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدها بوقفها عند حدها، وفضحها أمام الرأي العام العالمي، ومقاضاتها أمام المحاكم الدولية التابعة للأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر.

9- تعديل الدستور

يجب تعديل الكثير من مواد الدستور، وخاصة تلك التي تتعارض مع الحقوق الديمقراطية، ويتعلق بصلاحيات سلطات المركز والمحافظات والأقاليم، وإعطاء الأولوية للحكومة المركزية الفيدرالية، إذ لا يمكن لأية دولة أن تضمن أمن وسلامة الشعب وازدهاره الاقتصادي ما لم تكن الحكومة المركزية هي الأقوى لأنها تمثل الكل، إذ لا يجوز أن يكون الجزء أقوى من الكل. ويجب أن تكون الحكومة المركزية هي وحدها المسؤولة عن الثروات الطبيعية في البلاد وإدارتها واستثمارها، وتوقيع العقود مع الشركات الأجنبية، وتوزيع ريعها بالتساوي على الشعب. كذلك الحكومة المركزية وحدها المسؤولة عن إصدار العملة، والعلاقات الخارجية وقيادة القوات المسلحة، والدفاع عن الحدود ضد العدوان الخارجي.

10- المشكلة الكردية

يجب التعامل مع هذه المعضلة بشفافية وحلها بشكل عادل ونهائي دون أي لبس أو غموض أو إجحاف بحق أي طرف. لقد عانى الشعب العراقي بجميع قومياته كثيراً من هذه المشكلة المزمنة التي كانت أحد أهم أسباب عدم استقراره وتقدمه وازدهاره.
لذلك فقد آن الأوان لتعديل الدستور الفيدرالي، لوضع حل عادل وواضح يحقق العدل والإنصاف للجميع. وعليه أقترح أن تختار القيادة الكردستانية واحداً من إثنين: إما دولة كردية مستقلة، أو القبول بالحكم الذاتي (اللا مركزي)، ضمن الدولة العراقية الفيدرالية على غرار الفيدراليات المعروفة في العالم، مع حق الحكومة المركزية في القيام بجميع المهمات التي وردت في الفقرة 9 أعلاه من هذه المقترحات. أما البلدات والمدن الحدودية المتنازع عليها، فيجب أن تحل عن طريق استفتاء سكان كل بلدة أو مدينة فيما إذا يرغبون في البقاء مع العراق أو كردستان، واحترام آراء ورغبات أكثرية سكان تلك المناطق.[1]

11- منصب رئيس الجمهورية

اقترح تعديل الدستور فيما يخص مهمات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. هناك تطابق وازدواجية في مسؤوليات هذين المنصبين الكبيرين، وهذا يؤدي إلى صراع وتقاطع بينهما، كما حدث حول من يمثل العراق في مؤتمر القمة العربي في قَطَر في شهر مارس عام 2009، وأخيراً قام رئيس الوزراء بذلك. ونلاحظ تكرار هذه المشكلة عندما يتطلب الأمر تمثيل العراق في مؤتمرات القمم الدولية في الأمم المتحدة. لذلك أقترح تعديل الدستور بأن يكون رئيس الوزراء هو المسؤول التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة دون أي التباس أو غموض أو مجال للتأويل. أما منصب رئيس الجمهورية فيجب أن يكون تشريفياً، وليس تنفيذياً، ينتخب من قبل البرلمان، ليقوم بالواجبات التشريفية فقط، ويمثل رمزاً للوحدة الوطنية، ويفضل أن يكون من الأكاديميين البارزين المستقلين، وكل مرة يكون من أحد أطياف الشعب العراقي.
كما وأقترح إلغاء مجلس الرئاسة والمادة الدستورية التي تعطي حق النقض (فيتو) لأي عضو من أعضاء هذا المجلس لقرارات البرلمان، لأن هذا الحق يتناقض مع الديمقراطية ويفرغها من مضمونها. فالبرلمان هو أعلى سلطة تشريعية منتخبة من قبل الشعب ويصدر القوانين باسمه. وعليه فهذه المادة ضد الديمقراطية، وتشل البرلمان وحق الأكثرية في تشريع القوانين، وتكون سبباً لعدم الاستقرار، لأنها تعطي الحق لشخص واحد غير منتخب من قبل الشعب بإلغاء قرار اتخذه برلمان منتخب من الشعب، وهذه حالة فريدة وشاذة لا مثيل لها في جميع الأنظمة الديمقراطية في العالم.
وعليه يجب إلغاء مجلس الرئاسة والاكتفاء برئيس تشريفي للجمهورية كما هو متبع في بلدان ديمقراطية كثيرة مثل الهند وسويسرا وألمانيا وإيطاليا وغيرها.

---

[1] د. عبدالخالق حسين: الخيار الكردي بين الاستقلال والفيدرالية
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178827

12- خطر الانفجار السكاني

الانفجار السكاني يلعب دوراً كبيراً ومهماً في تحويل التعددية العرقية، والدينية، والطائفية، والسياسية إلى ألغام موقوتة، وتفجير الصراعات الدموية فيما بينها في العالم الثالث. والعراق ليس استثناءً، ففي أوائل القرن العشرين كان تعداد نفوس العراق في حدود المليونين نسمة أو أقل، قفز هذا الرقم إلى أكثر من 30 مليون نسمة في عام 2009 (حسب التقديرات الرسمية) أي أزداد عدد نفوس الشعب العراقي 15 ضعفاً خلال أقل من قرن. فمعدل العائلة العراقية 7.7 نفر، وهو أعلى معدل في العالم حسب دراسات عالمية موثوقة. يقابل ذلك التردي في خصوبة التربة، وازدياد الملوحة، وشح المياه، واتساع التصحر، والأزمة الخانقة في السكن. وبعبارة أخرى، تحقيق المالتوسية، (نسبة إلى نظرية توماس مالتوس، والتي مؤداها، أنه عندما تفوق زيادة السكان إنتاج الغذاء، تنشب الحروب الداخلية أو الخارجية أو كلتاهما).

لذلك لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي، والتنمية البشرية والاقتصادية، والسلم الاجتماعي إلا بإيجاد حل جذري لمشكلة الانفجار السكاني الذي يمثل بحد ذاته الدمار الشامل.[1]

ضمانات لتنفيذ الحلول المقترحة

لضمان نجاح واستمرارية دولة المواطنة الديمقراطية العادلة، يجب وضع بعض الآليات والضوابط التالية:

أولاً، تشريع قوانين لمكافحة التمييز أو التفرقة بين المواطنين وخاصة في التعيينات في وظائف الدولة وغيرها.

ثانياً، تشريع عقوبات قانونية ضد من يمارس التمييز الديني، أو الطائفي، أو القومي، أو المناطقي ويحرِّض أو يثير مشاعر العداء والكراهية بين العراقيين على أساس التمييز العرقي أو الديني أو الطائفي..الخ

ثالثاً، تشكيل هيئة مراقبة: رغم أن الدستور الحالي كالدساتير السابقة قد ضمَّن حقوق المواطنين في المساواة وعدم التمييز بينهم، إلا إنه مع ذلك كانت هذه الحقوق تستباح وتنتهك بمنتهى السهولة والعلنية في جميع العهود، لذلك، ولمنع تكرار التجاوزات على حقوق المواطنين، نقترح تأسيس هيئة مراقبة (Ombudsman) لمتابعة تنفيذ التشريعات، ومنع التمييز والتفرقة بين المواطنين، وأن يكون أعضاؤها ورئيسها من الخبراء بالقانون، ومشهود لهم بالوطنية والنزاهة، ويتم اختيارهم من قبل البرلمان وتكون مسؤولة أمامه. ومن حق أي مواطن يشعر بالغبن من جراء التمييز، تقديم شكوى إلى هذه الهيئة لتقوم بالتحقيق والملاحقة والمتابعة لرفع الغبن عنه، ومعاقبة

[1] د. عبدالخالق حسين: دور الانفجار السكاني في حروب الإبادة
http://www.abdulkhaliqhussein.nl/index.php?news=438

الجهة الممارسة للتمييز وفضحها في وسائل الإعلام. (Name and shame).
إضافة إلى حرية الصحافة في مراقبة السلطة ونشر تظلمات الناس.
رابعاً، ضرورة تصديق البرلمان على التعيينات في الوظائف من درجة عليا معينة فما فوق، قبل أن تصبح نافذة المفعول.
خامساً، الالتزام بالمادة 9، الفقرة أولاً، من الدستور العراقي التي تنص على إشراك أفراد من جميع مكونات الشعب في هيئات ضباط القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية بما يراعي توازنها، دون تمييز، يتناسب مع عدد ونسبة نفوس كل مكونة من مجموع الشعب العراقي، أي تحقيق مبدأ الشراكة في الوطن. ونقصد بذلك عدم رفض المتقدم بسبب انتمائه، وإنما الكفاءة هي القياس.

قد تبدو هذه الشروط وكأنها دعوة للمحاصصة الطائفية، الأمر الذي سأشرحه في الفصل القادم والأخير، تحت عنوان: (حول إشكالية المشاركة أو المحاصصة).
على أي حال، أعتقد أن هذه الشروط الضامنة لدولة القانون والمواطنة والديمقراطية الليبرالية، هي كفيلة لحماية حقوق الأفراد والجماعات من التمييز، وتساعد على استقرار الأوضاع إلى أن تصبح الديمقراطية تقليداً شائعاً يحترمه الجميع. فكما ذكرنا مراراً، أن الديمقراطية لا تولد متكاملة ولن تكتمل[1]، وخاصة في مجتمع لم يعرفها ولم يمارسها من قبل كالمجتمع العراقي، بل تحتاج إلى وقت لتستقر، وتواصل النمو نحو التكامل، فالديمقراطية هي عملية تراكمية، بدأت في الشعوب الديمقراطية العريقة بحقوق بسيطة وبعد صراعات دامية، ومشاكل كثيرة عبر إرهاصات عسيرة إلى أن صارت تقليداً وجزءً لا يتجزأ من ثقافة وأعراف وأخلاق وسلوك تلك الشعوب. وما يعانيه العراق الآن من آلام هو إرهاصات المخاض العسير لولادة الدولة العراقية الديمقراطية العصرية.
وما أجدرنا أن نتمثل بقول عالم الاجتماع العراقي الكبير الراحل، على الوردي: "إذا أراد الشيعة وأهل السنة في هذا العصر أن يتحدوا، فليرجعوا إلى شعارهم القديم الذي اتخذه زيد بن علي وأبو حنيفة، أي شعار الثورة على الظلم في شتى صوره... لا فرق في ذلك بين الظالم الشيعي أو الظالم السني. إن هدف الدين هو العدل الاجتماعي. وما الرجال فيه إلا وسائل لذلك الهدف العظيم".

خلاصة القول: إن العلة الأساسية للأزمة العراقية هي ردود أفعال للتمييز الطائفي والعرقي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 إلى انهيارها عام 2003،

---

[1] عبدالخالق حسين - الديمقراطية لا تولد متكاملة ولن تكتمل
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=6436

والحل الوحيد لهذه الأزمة يكمن في إقامة دولة المواطنة الديمقراطية العلمانية، يكون فيها الدين لله والوطن للجميع.

****

الفصل السادس عشر

حول إشكالية المشاركة أو المحاصصة

اقترحت في الفصل السابق جملة من الإجراءات للقضاء على التمييز الطائفي والعرقي بين المواطنين، والعمل على مشاركة الجميع في مسؤولية حكم بلادهم، وإدارة شؤونهم، وصنع القرار السياسي وفق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص. وأشرت إلى أن هذه الإجراءات قد يفسرها البعض بأنها تأييد لما يسمى بـ(المحاصصة الطائفية). وفي هذا الفصل أود إزالة الالتباس، وأبين الأغراض الكيدية من وراء استخدام تعبير "المحاصصة الطائفية" بدلاً من تعبير "المشاركة الوطنية" في السلطة في عراق ما بعد حكم البعث الصدامي. لذلك رأيت من المفيد تخصيص فصل خاص لشرح هذا الموضوع، مع العلم أن من يخوض في هكذا موضوع معقد، لن يسلم من تهمة الدعوة والتأييد للمحاصصة الطائفية والعرقية. ولكن مع خطورة هذه الاحتمالات، أرى من المفيد شرح هذه المسألة وتوضيحها خدمة للحقيقة.

والسؤال الذي يواجهنا هو: ما هي طبيعة الحكومة العراقية الحالية؟ هل هي محاصصة طائفية وعرقية، كما يصفها البعض؟ أم مشاركة ممثلين عن جميع مكونات الشعب العراقي في حكم وطنهم، كما يراها البعض الآخر؟ وما الفرق بين "المشاركة الوطنية" و"المحاصصة الطائفية والعرقية"؟

من المعروف أن الشعب العراقي يتكون من تعددية قومية ودينية ومذهبية، وهذه المكونات موزعة على مناطق جغرافية، كل منطقة فيها غالبية لمكونة معينة.

فمحافظات الوسط والجنوب غالبية سكانها عرب شيعة، والمحافظات الشمالية الغربية عرب سنة، والمحافظات الشمالية الشرقية (كردستان العراق) أكراد، وبين المنطقة الكردية، والمنطقة العربية السنية، شريط فاصل غالبية سكانه تركمان. إضافة إلى أقليات أخرى مثل المسيحيين والأيزيديين والشبك، في الشمال، والصابئة في الجنوب. أما بغداد فسكانها مزيج من كل مكونات الشعب العراقي، وكذلك محافظة كركوك. وهذا التوزيع الأثني الديني الجغرافي أنعكس على تشكيل معظم الأحزاب والقوى السياسية العراقية. فلحد الآن لا توجد أحزاب تضم في قياداتها وقواعدها أعضاء من مختلف مكونات الشعب عدا الحزب الشيوعي، وأحزاب علمانية صغيرة أخرى، وجميعها لم تفز بأي مقعد برلماني في الانتخابات التشريعية لعام 2010. ولذلك فمن تحصيل حاصل أن تتألف الحكومة من ممثلين لهذه المكونات والمناطق.

وهذا الاستقطاب المذهبي والقومي، لم يأت من فراغ، بل نتيجة ظروف موضوعية أوجدها نظام حكم البعث الساقط. فمن نافلة القول، أن كل مرحلة هي وليدة المرحلة السابقة، ولكل فعل رد فعل. لذلك وكما أكدتُ في الفصول السابقة، أن حرمان مكونات كثيرة وكبيرة من الشعب العراقي من حقوق المواطنة الصحيحة، والمشاركة العادلة في حكم بلادهم، ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية، أو كغرباء في بلادهم، كان السبب الرئيسي لعدم استقرار الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921، وحتى انهيارها عام 2003. إذ كما يقول الفيلسوف الايرلندي إدموند بيرك: " لكي نحب الوطن يجب أن يكون في الوطن ما يدفعنا لحبه" .

لذلك، وتلافياً لهذا الغبن، ومنعاً لتكرار المأساة، أكد الدستور العراقي الدائم الجديد، على مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في الحكم، وحسب ما تفرزه صناديق الاقتراع بشكل فعال وعادل، وليس صورياً، وللديكور فقط كما كان يجري في العهود السابقة.

والجدير بالذكر أن كلمة (شراكة) ليست جديدة في القاموس السياسي العراقي، إذ أكدت المادة الثالثة من الدستور المؤقت لجمهورية ثورة 14 تموز 1958، على أن "العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية". كما وشكلت ثورة 14 تموز مجلس السيادة مؤلفاً من رئيس عربي سني، اللواء نجيب الربيعي، ونائبين أحدهما عربي شيعي، الشيخ محمد مهدي كبة، والآخر كردي، (خالد النقشبندي) ولما توفي الأخير تم تعيين كردي آخر بديلاً له، ولم يطلق عليه أحد اسم محاصصة، مقابل المجلس الرئاسي ما بعد حكم البعث، والذي هو نسخة طبق الأصل من مجلس السيادة. كذلك في عهد حكم البعث كان نائب رئيس الجمهورية، كردي، وكانت هناك خمس وزارات (ولو غير سيادية) مخصصة للكرد، ومع ذلك لم يسمِّيها أحد بـ(المحاصصة الطائفية والعرقية)، ولكن تطلق هذه التسمية على عراق ما بعد البعث على نطاق واسع لتشويه صورة المشاركة الوطنية.

ولذلك، ومنذ سقوط حكم البعث، ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث، تمت مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي بالحكومة والبرلمان وجميع مؤسسات الدولة، مشاركة حقيقية وفعالة وحسب نسبها العددية في الشعب. ولكن هذه المشاركة لم تمر بسلام، إذ لم ترض عنها الفئة التي احتكرت السلطة لوحدها لعشرات السنين، وفجأة وجدت نفسها على قدم المساواة مع الفئات الأخرى، فخسرت امتيازاتها واستئثارها بالسلطة.

يقول الكاتب اليماني، محمد ناصر البخيتي في هذا الصدد: "عندما تتعود أي جماعة إنسانية على امتيازات معينة على حساب جماعة إنسانية أخرى تشاركها العيش في نفس المحيط، فإنه يصعب على تلك الجماعة قبول التنازل فجأة عن تلك الامتيازات حتى ولو كان ذلك من مقتضيات المساواة والعدالة. لذلك نلاحظ معارضة شعبية لنيل الشيعة حقوقهم ومساواتهم بغيرهم من المذاهب سواء في الدول التي يمثل الشيعة فيها الأقلية أو الأغلبية. وهذه الممانعة هي نتيجة لمشاعر طبيعية، ويمكن تجاوزها بمنح الشيعة حقوقهم بصورة تدريجية. وما يخرج هذه الممانعة من حدودها الطبيعية إلى حدودها

المرضية هو تحولها الى عقدة نفسية ترفض تقبل إعطاء الآخر أي حقوق حتى في أضيق الحدود."[1]

لذلك قيل الكثير ضد هذه المشاركة أو الشراكة، وأنزلوا عليها اللعنات ووظفوا اللغة للبحث عن مفردات لتقبيحها، فوصفوها بأقذع الصفات، وأطلقوا عليها أسماءً تسقيطية مثل (المحاصصة الطائفية والعرقية!!).
يقول الراحل علي الوردي في موضوع اللفظ والمعنى ما يلي: "إن اللفظ هو الوعاء الذي توضع فيه المعاني، فالوعاء يجب أن يكون نظيفاً سهل التناول وفيه من الاناقة الطبيعية ما يساعده على أداء وظيفته. أما إذا كان قذراً مثلوماً فإن النفس تمج الشرب منه على أي حال".
وهكذا إذا كنتَ عزيزي القارئ مع مشاركة مكونات الشعب العراقي في حكم بلادهم، فتصف الفكرة بكلمات جميلة وتسمي العملية (مشاركة أو شراكة partnership). أما إذا كنت ضدها، فتعبر عنها بكلمات قذرة فتسمي العملية (محاصصة طائفية وعرقية بغيضة). ومع الأسف الشديد نجحوا في تمرير حيلة التلاعب بالألفاظ على الكثيرين، فوقع معظم المثقفين والسياسيين في هذا الفخ، إلى حد أنه حتى البعض من أعضاء الحكومة راحوا يستخدمون مفردة "المحاصصة" في وصف العملية السياسية بدلاً من المشاركة وذلك من أجل تبرئة أنفسهم من تهمة الطائفية والعرقية.
لا شك أن الغرض من تسمية عملية المشاركة في صنع القرار السياسي بـ (المحاصصة الطائفية والعرقية) ليس بريئاً، بل مشاركة مكونات الشعب هي المستهدفة من هذه التسمية المشبوهة، من أجل تشويه صورتها بإضفاء صفات قبيحة عليها، وكذلك إظهار الحكومة المنتخبة بصفات طائفية قبيحة، وتجريدها من شرعيتها، وإنكار انتخابها من قبل الشعب وأبلستها، ووصفها بأنها حكومة طائفية عميلة نصبها الاحتلال، كل ذلك لتبرير الهجوم عليها، بل وحتى تحميلها مسؤولية الإرهاب، والتمهيد لإسقاطها، وإلغاء

---

[1] محمد ناصر البخيتي، ظاهرة الشيعة فوبيا.. اخطر داء يصيب الوعي العربي – صحيفة صوت الأخدود
https://middle-east-online.com/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%B5%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-13

مشاركة الآخرين في الحكم. ولكن ماذا بعد إسقاط الحكومة المنتخبة؟ هل البديل سيكون أفضل؟ أم عودة البعث وبصيغة وهابية طالبانية؟ أعتقد جازماً أن الاحتمال الثاني هو الأرجح.

لذلك أرى من الواجب إعادة النظر في المقاصد وراء هذه الحملة التسقيطية، والتعامل معها بمنتهى التحفظ والحذر والمسؤولية. والجدير بالذكر أني نشرتُ عام 2005 مقالاً في هذا الخصوص بعنوان: (المحاصصة شر لا بد منه)[1].

ولذلك أود العودة للموضوع لتوضيحه مجدداً وذلك بذكر الحقائق التالية:

1- شئنا أم أبينا، وكما بينت مراراً في هذا الكتاب، أن المجتمع العراقي منقسم على نفسه إلى فئات عرقية، ودينية، ومذهبية عديدة، (عرب، أكراد، تركمان، نحو 95% منهم مسلمون: سنة وشيعة، وكذلك هناك مسيحيون وصابئة وأيزيديون...الخ)، وهذه التعددية ليست من صنع العراقيين أنفسهم، وليست حديثة، بل هي من صنع التاريخ والجغرافيا كما بينا في الفصول السابقة، وهو قدرنا المكتوب الذي لا مفر منه، ويجب التعايش معه، لأنه ليس بإمكان أحد إلغائه. لذلك يجب على العراقيين أن يقبلوا بهذه التعددية وحق الاختلاف، وإيجاد آلية حضارية ليتعايشوا معها بسلام أسوة بالشعوب الأخرى.

2- في العهود السابقة، أي قبل 9 نيسان/أبريل 2003، كانت فئة واحدة باسم مكونة واحدة فقط من مكونات الشعب، تتحكم بمصير كل الشعب وتحتكر صنع القرار السياسي، واستأثرت وحدها بالمناصب السياسية والعسكرية والنفوذ والثروة. وكانت المحاصصة موجودة منذ تأسيس الدولة العراقية ولكن بقسمة مجحفة وظالمة بحق المكونات الأخرى، ودون أن يسمح لأحد بالتصريح بها، ومع ذلك لم يسمها أحد بالمحاصصة. فكانت مشاركة المكونات الأخرى في السلطة في معظم الأحيان هي مشاركة أفراد قلائل، شكلية، ورمزية، وهامشية، وسطحية، وللديكور فقط ، ولم يكن لهم أي دور فعال في صنع القرار السياسي أو القرارات الهامة الأخرى. وقد فرضت فئة الأقلية الحاكمة إرادتها على المكونات الأخرى بالقوة الغاشمة وحكم الاستبداد والقبضة الحديدية، أي عن طريق الظلم والقهر.

3- أكد عالم الاجتماع العراقي الراحل علي الوردي، الحقيقة أعلاه بقوله: "إن الشعب العراقي منشق على نفسه، وفيه من الصراع القبلي والطائفي والقومي أكثر مما في أي شعب عربي آخر- باستثناء لبنان- وليس هناك من طريقة لعلاج هذا الانشقاق أجدى من تطبيق النظام الديمقراطي فيه، حيث يتاح لكل فئة منه أن تشارك في الحكم حسب نسبتها العددية. ينبغي لأهل العراق أن يعتبروا بتجاربهم الماضية، وهذا هو أوان الاعتبار! فهل من يسمع؟!"[2]

---

[1] عبدالخالق حسين: المحاصصة شر لا بد منه!! الحوار المتمدن

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=36691

[2] علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، درا كوفان، لندن، 1992، ص 382- 383.

4- ونظراً للاضطهاد والتمييز اللذَين تعرضت لهما الفئات الأخرى المحرومة من حقوق المواطنة من قبل الحكومات الجائرة، وبالأخص في عهد البعث الصدامي، حصل استقطاب قومي، وديني، وطائفي، وقَبَلي على شكل أحزاب دينية وقومية برزت نتائجه في جميع الانتخابات التي جرت بعد سقوط حكم البعث.

5- ونتيجة لما تقدم، وبعد سقوط البعث، حصلت كل فئة على حصتها في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمحلية حسب نسبتها العددية التي أفرزتها صناديق الاقتراع. وإذا كانت الانتخابات قد كشفت عن الاستقطاب المذهبي والقومي، فهذا لا يقلل من نزاهتها، وعدالة المشاركة فيها، بل لأن شعبنا يتكون من هذه التعددية الدينية والأثنية. ومهما قالوا في مساوئ المشاركة وأطلقوا عليها أسماء بذيئة مثل (محاصصة طائفية وعرقية...الخ)، فهي في جميع الأحوال أفضل من استئثار فئة واحدة بالسلطة، فحزب البعث، الذي حكم العراق لـ 35 عاماً، كان طائفياً وعنصرياً ومستبداً رغم إنكاره لهذه الحقائق في دستوره وإعلامه.

6- والجدير بالذكر إن المحاصصة الطائفية، والعرقية متبعة في لبنان منذ استقلاله ولحد الآن، ولم نسمع أحداً ينتقدها بمثل ما أثاروا من ضجة واسعة ضد المشاركة الديمقراطية في العراق. والسبب هو أن الفئة التي استأثرت بالحكم في العراق لثمانية عقود قد أدمنت على الاستئثار بالسلطة والنفوذ، فترفض التغيير والتنازل عن امتيازاتها السابقة، وترفض مشاركة المكونات الأخرى من الشعب في حكم البلاد حسب نسبتها العددية، وهذه الفئة تتمتع بامتداد ودعم خارجي لإثارة هذه الضجة المفتعلة. والملاحظ أن البعث نجح في خدع العرب السنة داخل العراق وخارجه، في الإعلان عن نفسه أنه الممثل الشرعي الوحيد للسنة العرب، وبدون مشاركته ليست هناك مشاركة حقيقية منصفة للسنة العرب!!. وهذا هراء وافتراء. وتمسكت بعض الحكومات العربية بهذه الفرية، وحاولت إضفاء المصداقية عليها لغاية معروفة، وهي إفشال العملية السياسية الديمقراطية في العراق، خوفاً من وصول عدواها إلى شعوبها. ونحن هنا لا ندعو إلى المحاصصة، بل إلى مشاركة ممثلي مكونات الشعب العراقي في السلطة.

7- والملاحظ أيضاً، أن معظم الذين يستنكرون المحاصصة قولاً ويصبون عليها اللعنات، يدافعون عنها عملياً ولكن باسم آخر وهو (الشراكة) وبعبارات مموهة. فعلى سبيل المثال، عندما صوت البرلمان العراقي عام 2009 على لائحة قانون انتخاب مجالس المحافظات، وألغوا المادة رقم خمسين التي كانت تنص على تخصيص مقاعد للمسيحيين وغيرهم من الأقليات في بعض المحافظات، لأن النواب أرادوا بذلك ترك الحرية للمرشحين والناخبين أنفسهم في تقرير العدد، إذ من حق أي عدد من المسحيين وغيرهم من الأقليات الترشيح في أية محافظة دون تحديد العدد أو وضع سقفية (كوتا) محددة له على أساس الحصة االأثنية أو الدينية، إلا إن هذا الحل لم يرضِ الكثيرين بمن فيهم المسيحيين أنفسهم، لذلك شن المثقفون حملة مكثفة ضد إلغاء المادة المذكورة، وأصروا على إعادة النظر في القانون وتعديله وتمت الاستجابة لهم. وكذلك تطالب المرأة بحصة 25% في البرلمان والحكومة. أليس هذا تأييداً للمحاصصة؟ في الحقيقة

هذا النوع من التمييز الديني، والأثني والجندري هو ما يسمى بالتمييز الإيجابي، أي لرفع الغبن عن المرأة والأقليات. ولذلك خصص قانون الانتخابات التشريعية لعام 2009 ثمانية مقاعد للاقليات بينها خمسة للمسيحيين وواحد لكل من الصابئة المندائيين والايزيديين والشبك، وهو إجراء صحيح في رأينا.

8- إن ما أود التأكيد عليه هنا هو أن وضع العراق الحالي يفرض هذه المشاركة العادلة حتى ولو سُمِيَّت بالمحاصصة، فالمهم المحتوى وليس التسمية، إذ إننا نتمنى أن يتخلص العراق من التمييز العرقي، والديني، والطائفي، وأن يكون رئيس الجمهورية مرة مسيحياً و مرة صابئياً وأخرى أيزيدياً أو من الشبك وهكذا من أية مكونة أو أقلية أخرى على التناوب.

9- مسألة أخرى جديرة بالذكر، وهي أنه من الصعوبة في هذه المرحلة وحتى في المراحل اللاحقة، تشكيل الحكومة الفيدرالية دون مشاركة ممثلين عن جميع مكونات الشعب، حتى ولو استطاع تحالفان الحصول على أكثر من 50% من مقاعد البرلمان، إذ لا يمكن تشكيل حكومة دون ممثلين عن الأكراد، أو عن السنة، أو عن الشيعة...الخ، لأن لا بد وأن يكون في الحكومة ممثلون عن جميع هذه المكونات. ومن هنا يجب الجمع بين نتائج صناديق الاقتراع، ومكونات الشعب، بتعبير آخر: حكومة شراكة وطنية منتخبة، والتي لا يمكن أن تسلم من تسمية حكومة المحاصصة الطائفية والعرقية!!

10- فالخطأ إذَنْ ليس في هذه المشاركة أو المحاصصة، بل الخطأ في كون الأحزاب الدينية هي المهيمنة على الساحة السياسية، وإذا ما وصفت بالطائفية، فلأن كل حزب ديني يدافع عن مصالح أبناء طائفته، وهذه مسألة طبيعية في مثل هذه الظروف والمرحلة بالذات، ولأن شعبنا منقسم إلى سنة وشيعة. وهذا الاستقطاب الطائفي والقومي نتاج ظروف موضوعية لا يمكن تجاوزها بسرعة أو بمجرد رغبات النخب الثقافية العلمانية، أو بالتأليب عليها. ولكن في نفس الوقت، أعتقد جازماً أن هذه المرحلة هي عابرة، وستنتهي بانتهاء الظروف الموضوعية والأسباب التي أوجدتها، وليس مستبعداً أن يتحول البعض من هذه الأحزاب الدينية تدريجياً إلى أحزاب علمانية ديمقراطية. وإذا ما أصرت هذه الأحزاب الدينية على بقائها كأحزاب دينية طائفية، فستخسر مصداقيتها وتتلاشى في المستقبل وفق مبدأ البقاء للأصلح، أي البقاء للحزب الذي يستطيع التكيف مع المستجدات ويتغير ويتجدد استجابة لمتطلبات المرحلة. إذ نجد هذه الظاهرة حتى في بعض الدول الأوربية الديمقراطية الناضجة، حيث تأسست فيها أحزاب على أسس دينية مثل الحزب الديمقراطي المسيحي (المحافظ) في ألمانيا وهولندا وغيرهما، ولكن مع الزمن تحولت هذه الأحزاب إلى العلمانية رغم الاحتفاظ باسمها الديني. كذلك حزب (العدالة والتنمية) في تركيا، فقد بدأ إسلامياً، ولكن بعد أن استلم السلطة في الانتخابات الأخيرة، استجاب للأمر الواقع وأعلن التزامه وتمسكه بالعلمانية الديمقراطية الليبرالية. لذا ليس مستبعداً أن يحصل الشيء ذاته لبعض

الأحزاب الإسلامية في العراق أيضاً، أي تتحول إلى أحزاب علمانية. وهناك مؤشرات تشير إلى بدء السير في هذا الاتجاه.

ومن كل ما تقدم، نستنتج أنه لا بد من حكومة الشراكة الوطنية، وبالتالي لا بد من الديمقراطية التوافقية[1]، إلا بعد أن تتغير الأحزاب العراقية، وتخرج من شرنقتها الدينية، والمذهبية، وتتحول إلى أحزاب وطنية علمانية عامة، يضم كل حزب في صفوفه أعضاء من جميع مكونات الشعب العراقي ومناطقه دون أي تمييز، كما هي الحال في الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية الناضجة. وهذا التحول لن يتم بين يوم وليلة، بل يستغرق وقتاً قد يطول، إذ لا يمكن حرق المراحل. فرغم الصعوبات التي يمر بها العراق الديمقراطي إلا إنه لا بد وأن ينتصر، لأن ليس هناك حل آخر سوى الحل الديمقراطي.

1- عبدالخالق حسين: التوافقية لا بد منها في هذه المرحلة
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=241043

حول إشكالية حكومة المشاركة أو المحاصصة
http://www.al-nnas.com/ARTICLE/KhHussen/29muh.htm

****

الخاتمة

مشاكل العراق كثيرة، وعلى رأسها الصراعات الطائفية والأثنية، وهي ليست وليدة سقوط النظام البعثي الفاشي عام 2003، أو من نتاج الجيل الحالي، بل هي نتاج التاريخ والجغرافية، وتراكمات مظالم الحكومات عبر قرون. لقد ساعد موقع العراق الجغرافي المهم، كجسر يربط الشرق بالغرب، على مرور الموجات البشرية على أرضه منذ آلاف السنين، كما وساعد مناخه المعتدل، وتوفر مياهه على استيطان الكثير من القوميات على ضفاف أنهاره وتكوين أولى القرى والمدن في التاريخ، فصار بلاد الرافدين مهداً للحضارة البشرية، ومنبعاً لظهور الأنبياء والأديان، والمذاهب الدينية المختلفة. ففي العراق ظهرت حضارات عديدة، السومرية والأكدية والبابلية والآشورية والكلدانية، والساسانية وغيرها، كما واعتنق سكانها ديانات عديدة مثل الزرادشتية،

---

[1] د. عبدالخالق حسين، التوافقية لا بد منها في هذه المرحلة
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=241043

والمانوية، واليهودية، والمسيحية، وأخيراً الإسلام، لذلك امتاز شعبه بالتعددية القومية، والدينية، والمذهبية، واللغوية، والثقافية.
وبعد الفتح العربي- الإسلامي للعراق، من الطبيعي أن يتأثر الوضع الجديد والدين الجديد (الإسلام)، بشكل وآخر، بالثقافات والديانات الرافيدينية التي كانت سائدة قبل الإسلام. ولذلك صار العراق منبعاً لظهور مختلف المذاهب الإسلامية، والمدارس الفكرية، والتي دخل أتباعها في صراعات متواصلة، متباينة بين الشدة واللين، فتارة صراعات حادة شديدة يستخدم فيها السيف، وأخرى لينة تنحصر في سجالات بين أئمة هذه المذاهب والمدارس الفكرية، وتاريخ العراق حافل بهذه المآسي.
وفي عصرنا الراهن عانى الشعب العراقي كثيراً من الصراع الطائفي (السني- الشيعي)، والقومي (عربي- كردي- تركماني) والذي اتخذ أشكالاً مختلفة، ولعب دوراً كبيراً في عدم استقراره السياسي وازدهاره الاقتصادي. فخلال الحكم العثماني التركي الذي دام أربعة قرون، ورغم أن الشعب العراقي كله كان مضطهداً، إلا إن نصيب الشيعة من الظلم والحرمان كان مضاعفاً، حيث لم تعترف الدولة العثمانية السنية بمذهبهم، وعاملتهم كمرتدين وخارجين عن الإسلام.
وعند تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، اختارت السلطة الجديدة، وبدعم من بريطانيا المحتلة، والقابلة المشرفة على ولادتها، مواصلة سياسة الدولة العثمانية الطائفية ضد الشيعة، فاستحوذ الساسة المنتمين للمكون السني، أي العرب السنة، باعتراف الملك فيصل الأول، على حكم البلاد دون مشاركة بقية مكونات الشعب في الحكم، والثروة، والنفوذ بصورة عادلة. وقد برزت هذه السياسة بشكل حاد ومفرط في عهد حكم الأخوين عارف، ومن بعدهما حكم البعث الصدامي الذي مارس التهجير القسري للشيعة ومصادرة أموالهم. وفي هذه الحالة، تضطر الفئة الحاكمة فرض سيطرتها على بقية مكونات الشعب بالاستبداد والاضطهاد، واستخدام القبضة الحديدية، وتبني سياسة "فرق تسد" بين مكونات الشعب الواحد، الأمر الذي جعل هذه المكونات في حالة عداء مستفحل فيما بينها، ظهرت نتائجها بعد سقوط حكم البعث كردود أفعال حادة للسياسات السابقة.
والأمر الآخر الذي ساعد في تفاقم الصراع الطائفي والأثني في العراق، هو أن لكل مكونة من مكونات الشعب العراقي تماثل (أخوة إما في المذهب أو في القومية) في دولة من دول الجوار، تستقوي بها عند الضرورة. لذا فبعد سقوط حكم البعث، ساهم تدخل دول الجوار في الشأن العراقي بذريعة دعم أخوتهم في المذهب والقومية، ولكن السبب الحقيقي هو لإجهاض النظام الديمقراطي الوليد، بسبب خوف هذه الدول من نجاح الديمقراطية في العراق، ووصول عدواها إلى بلدانهم، ومطالبة شعوبهم بالديمقراطية.
ولكن مع كل تعقيدات الوضع العراقي، وتدخل دول الجوار، وغير الجوار في شأنه على شكل دعم الإرهاب والمليشيات الحزبية، إلا إننا نعتقد أن النظام الديمقراطي في العراق محكوم له بحتمية النجاح على المدى المتوسط والبعيد، لأن المسألة تتعلق ببقاء

أو فناء هذا الشعب. فمعظم الدول الديمقراطية الناضجة مرت بالصعوبات التي يمر بها الشعب العراقي في مناهضة الديمقراطية، مع الاختلاف بالدرجة، ولكن في نهاية المطاف نجحت الديمقراطية في تلك الدول، والعراق ليس استثناءً، ومهما واجهت الديمقراطية العراقية الفتية من صعوبات ومناهَضة داخلية وخارجية من قبل المتضررين منها، فلا بد وأن يصير العراق منارة وقدوة لشعوب المنطقة والاقتداء به. لذا نعتقد أن الحل الوحيد للأزمة العراقية المزمنة التي سببها الصراع الطائفي والأثني، هو بناء دولة المواطنة المدنية العصرية الديمقراطية، تعامل جميع مواطنيها بالتساوي في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بينهم بسبب العرق، أوالدين، أو المذهب، يكون فيه الدين لله والوطن للجميع.

****

الملاحق

1- مقال: حول نظرية ولاية الفقيه..... د.عبدالخالق حسين
2- مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي لسنة 1965، **ومشروع الميثاق الوطني لكامل الجادرجي** .....
3- مذكرة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.....

حول نظرية ولاية الفقيه*

د. عبدالخالق حسين

المرجعية وولاية الفقيه عند الشيعة

أصبح تعبير (حكم ولاية الفقيه) شائعاً في أوساط العامة لأول مرة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام روح الله الخميني عام 1979، ونشر كتابه الموسوم (الحكومة الإسلامية). وهذا لا يعني أن الخميني هو صاحب نظرية "ولاية الفقيه"، إذ ظهرت هذه النظرية للوجود قبل ما يقارب مائتي عام، وسنأتي على ذلك لاحقاً، ولكن الخميني هو أول من وضعها في حيز التطبيق في إيران.

تنقسم الشيعة الإمامية (الإثنا عشرية)، وهم غالبية الشيعة في العالم الإسلامي إلى فريقين: أصول وأخبار. الأصوليون هم الغالبية ويعتقدون بالاجتهاد وتقليد المجتهد، أي من حق الفقيه إذا بلغ مرحلة عالية من العلم أن يجتهد ويصدر الفتوى، وعلى كل شيعي

ملتزم بالمذهب أن يقلِّد مرجع ديني، أي إمام مجتهد عادل متفقه في الدين إلى درجة آية الله العظمى (حسب التراتبية الشيعية لرجال الدين)، وأن يكون هذا المجتهد حياً يرزق، إذ لا يجوز تقليد فقيه ميِّت، يراجعه الشيعي في أموره الخاصة والعامة، الدينية والدنيوية. أما الأخباريون، فلا يعتقدون بالاجتهاد والتقليد، بل يقولون بأن يتحمل المسلم مسؤولية تدبير أموره الدينية والدنيوية بنفسه، ويكتفون بدور الفقيه في نقل الأخبار والروايات، لذلك سُمّوا بالأخباريين، ولكنهم من الأقلية في الشيعة. كما ويعتقد الشيعة أن لا بد من وجود إمام معصوم للمسلمين في كل زمان ومكان من سلالة الإمام علي، من زوجته فاطمة الزهراء بنت النبي محمد (ص)، أي من سلالة السبطين: الحسن والحسين.

ولكن برزت مشكلة كبيرة لدى الشيعة بعد وفاة الإمام الحادي عشر، الحسن العسكري، في سامراء سنة 260هـ دون إعلانه عن وجود خلف له، فأحدث ذلك شكاً وحيرة بشأن مصير الإمامة، فافترق الشيعة إلى أربع عشرة فرقة كما يقول النوبختي في "فِرَقْ الشيعة"، واحدة منها فقط قالت بوجود خلف للإمام العسكري، وأن اسمه محمد، وقد أخفاه والده خوفاً من السلطة فستر أمره. (أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي).[1] كما ويقول الشيعة، ولو أن الإمام المهدي المنتظر غاب عن الأنظار، ولكنه حي يرزق، وسيظهر في آخر الزمان "ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً".

تنقسم غيبة المهدي إلى مرحلتين: الغيبة الصغرى والغيبة الكبرى. استمرت الأولى من سنة 260هـ إلى سنة 329هـ ، وهي الفترة التي كان يتصل فيها بالناس عبر نوابه الأربعة على التعاقب، وكانوا يُسمَّون بالسفراء أو النواب. وكان الشيخ علي بن محمد السمري هو خاتِم النواب، توفي سنة 329هـ. واشترطوا لإثبات النيابة أن يأتي مدَّعي النيابة بدليل أو بمعجزة وكرامة تدل على اتصاله بالمهدي، وأورد الطوسي في كتاب (الغيبة) أخبارهم، وينقل منه الرسائل والتواقيع إلى المؤمنين به ويأخذ إليه الأموال.[2]

أما الغيبة الكبرى فقد بدأت بوفاة السمري سنة 329هـ ولحد الآن، حيث انقطع المهدي بالاتصال بأي شخص حسب اعتقاد الشيعة، ولم يكن هناك نواب عنه. والجدير بالذكر أن فقهاء الشيعة كانوا يبتعدون عن الحكم والتدخل في السياسة عدا تقديم بعض النصائح التوجيهية لأتباعهم، ويحمون أنفسهم من ملاحقة الحكام بالانكفاء على أنفسهم وفق مبدأ (التقية والانتظار) أي انتظار ظهور المهدي ليعلن الجهاد وإقامة دولة العدل. ولكن الأمر تغير في عهد الإمام الخميني، قائد الثورة الإسلامية في إيران، حيث قام

---

[1] د. أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، على الشبكة.
http://www.ansar.org/arabic/katibindex.html

[2] - شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها، موقع المعرفة على الشبكة
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5F56BEB2-F30B-455D-A24A-94D742A7FF94.htm

بتطوير وتطبيق نظرية (ولاية الفقيه). ولم تكن هذه النظرية من صنعه، كما بينا آنفاً، إذ كانت موجودة في السابق، ولكن في بطون كتب بعض فقهاء الشيعة، ومرت بنقاشات محتدمة وإرهاصات شديدة خلال القرنين الأخيرين، إلا إن الإمام الخميني هو الذي أعلنها على نطاق واسع، وبلورها بشكل واضح، وترجمها إلى عمل، حيث طبقها في الحكم بعد نجاح ثورته الإسلامية في إيران عام 1979.

ما هي نظرية ولاية الفقيه؟

"ولاية الفقيه" في الإسلام السياسي الشيعي، تشبه نظرية (الحاكمية لله) عند حزب الأخوان المسلمين، أي الإسلام السياسي السني. وتتلخص هذه النظرية في أن الأمة الإسلامية لا بد لها من إمام وفق ما ردَّ الإمام علي على الخوارج عندما رفع أتباع معاوية في حرب صفين المصاحف وقالوا (لا حكم إلا لله) و طالبوا أن يحتكموا إلى القرآن، فرد عليهم الإمام بقوله المشهور، أنه (قول حق أريد به باطل)، وبأن القرآن لا يحكم بذاته بل من خلال البشر ولا بد للرعية من إمام. وهذا الإمام عند الشيعة هو من سلالة النبي محمد كما بينا أعلاه، ولكن بعد أن طالت غيبة المهدي المنتظر ولم يره أحد، قال الخميني، أن هذه الغيبة قد تطول إلى آلاف السنين، لذا علينا عدم الانتظار، بل الحكم وفق (نظرية ولاية الفقيه)، أي رجل الدين الأعلم الأكثر علماً وعدلاً من أقرانه من بين رجال الدين، وينتخب من قبل مجلس الخبراء (آيات الله). وعليه يجب استلام السلطة كلما سنحت لهم الفرصة، وحكم المسلمين من قبل الفقيه الأعلم العادل الذي هو بمثابة نائب الإمام الغائب، ويطبق الشريعة الإسلامية.

وأول من أوجد نظرية ولاية الفقيه هو المولى أحمد النراقي (ت 1245 هـ= 1829م) الذي عمل على تعزيز دور الفقيه، ودعا إلى تبوئه مركز السلطة بطرحه نظرية "ولاية الفقيه" بصيغة تعد خرقاً للإجماع الشيعي في مسألة الولاية في أول الأمر. وقد أثبت النراقي للفقيه كل ما هو للنبي والإمام "إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما". وكان يدعو إلى الولاية المطلقة.[1]

ثم جاء من بعده فقيه آخر وهو الشيخ علي الكوراني الذي " ... ذكر أن نظرية ولاية الفقيه ليست شيعية بحتة وإنما هي سنّية أيضاً، وأتى بأدلة من الفقه السني على وجوبها، وعلى أساس هذه النظرية، يتصدى الفقيه الجامع للشرائط، لإقامة دولة إسلامية على بقعة من بقاع الأرض وبذلك تكون ولايته واجبة على جميع المسلمين، يبايعونه ويأتمرون بأمره، ويكون له جهاز إداري كالشبكة في كل أنحاء الأرض يوصله بقاعدته، والولاية هذه يفضل أن تكون في الأمور السياسية العامة، إضافة إلى الشخصية الفقهية الخاصة. وعندما لا يكون هذا الفقيه هو الأعلم في الفقه ولكنه على

[1] شفيق شقير، نفس المصدر.

رأس الدولة الإسلامية والأرشد في السياسة، فبإمكان العامة تقليد مرجع آخر أعلم في الفقه، لكن يلتزمون في الأمور العامة بالولي الفقيه."[1]

وقد قَسَّمَ الفقهاء ولاية الفقيه إلى نوعين: مطلقة وجزئية. ولاية الفقيه المطلقة تتدخل في شؤون الناس الدينية والدنيوية، الخاصة والعامة بشكل مطلق، وللولي الفقيه الحق في الحكم المطلق على الناس، وهو بمستوى الإمام المعصوم، والنبي الذي يوحى إليه من الله. وعدم طاعته هو نوع من الردة والكفر والخروج عن الطاعة وحكم الله. أما الولاية الجزئية، فهي ولاية الفقيه لإرشاد العباد في الشؤون الدينية فقط، وليس في السياسة وإدارة الدولة، أي أنها تفصل السياسة عن الدين.

إن ولاية الفقيه الخمينية هي مطلقة وتتلخص في أن الإمام الخميني أو من يخلفه في منصبه، كمرشد للثورة الإسلامية في إيران، هو الوليّ على كافة المسلمين في العالم، وطاعته واجبة كطاعة الإمام المهدي المنتظر لأنه نائبه. ولا يتم تعيين الولي الفقيه عن طريق الانتخابات من قبل الشعب، بل ينتخب من قبل نخبة من الفقهاء بدرجة آيات الله أي الخبراء كما ذكرنا أعلاه. وقال الخميني أن الأدلة التي تدل على وجوب الإمامة هي نفس الأدلة التي تدل على وجوب ولاية الفقيه، وأنها من الأمور الاعتبارية العقلانية، وذلك كجعل القيِّم للصغار، وأن القيِّم على الأمة لا يختلف عن القيِّم على الصغار من ناحية الوظيفة.[2]

كما ويعطي الخميني صلاحيات واسعة للوليّ الفقيه، فيرى أن حكومة ولاية الفقيه هي شعبة من ولاية رسول الله (ص) المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدَّمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج.. فالولي الفقيه فوق الدستور والقوانين الوضعية، وقراراته تعتبر قوانين إلهية واجبة التنفيذ.[3]

لذلك نرى في جمهورية إيران الإسلامية، ورغم وجود رئيس جمهورية، ومجلس برلمان منتخبين من قبل الشعب، إلا إن هؤلاء ليسوا صناع القرارات السياسية المهمة الحقيقيين، فأي قرار يتخذه رئيس الجمهورية، أو قانون يصدره البرلمان لا يمكن وضعه موضع التنفيذ إلا بعد أن يوافق عليه الولي الفقيه ومجلس حماية الدستور الذي هو الآخر غير منتخب من قبل الشعب، ووظيفته اختيار المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية والنيابية، ومن صلاحياته منع أي مرشح من الترشيح إذا شك في ولائه للولي الفقيه. ومن هنا نعرف أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية وغيرها ما هي إلا إجراءات شكلية لا قيمة لها في ظل حكم ولاية الفقيه. وباختصار شديد، وعلى العكس من الديمقراطية، لا تؤمن ولاية الفقيه بقدرة الشعب على حكم نفسه، إذ يعتبر الولي الفقيه

---

[1] عفاف الجمري، المرجعية وولاية الفقيه (1-2) مجلة الوقت، العدد183- الثلاثاء 28 رجب 1427 هـ- 22أغسطس 2006.

[2] الخميني، الحكومة الإسلامية, مركز بقية الله, الطبعة الثالثة ص 109

[3] شفيق شقير، نفس المصدر.

هو وحده الذي يمتلك ناصية الحقيقة والعقل والمعرفة والعدالة، والقيِّم على شؤون أبناء الشعب، ومعاملة الشعب كأطفال قاصرين ليس لهم القدرة على إدارة شؤونهم بأنفسهم. وهذا يؤكد بصورة واضحة ومن دون أي لبس عدم توافق حكم ولاية الفقيه مع الديمقراطية.

معارضو ولاية الفقيه من فقهاء الشيعة

لم يكن جميع فقهاء الشيعة مؤيدين لنظرية ولاية الفقيه المطلقة، فالغالبية العظمى منهم عارضوا الإمام الخميني في هذه النظرية في حياته ولحد الآن، ومنهم نائبه أيام الثورة الإسلامية، آية الله حسين علي منتظري (1922- 2009) الذي كان من المقرر أن يخلف الخميني ليكون مرشد الثورة الإسلامية في إيران بعد وفاته. وكان منتظري مؤيداً لولاية الفقيه الجزئية أي التي تعني في المسائل الدينية فقط، وليس في المسائل الدنيوية والمطلقة، إذ كان يدعو إلى فصل الدين عن السياسة، مما حدا بالخميني إلى عزله في السنة الأخيرة من حكمه، وفرض عليه إقامة إجبارية في منزله والتي استمرت لحد يوم وفاته (وفاة منتظري)، وتم تعيين السيد علي خامينئي خليفة للخميني، رغم أن خامينئي لم يكن قد بلغ درجة الاجتهاد (آية الله) عند وفاة الخميني عام 1989.

ومن الذين عارضوا نظرية ولاية الفقيه الخمينية جميع فقهاء الشيعة في النجف الأشرف، ومنهم من توفاهم الله مثل: السيد محسن الحكيم ونجله السيد محمد باقر الحكيم الذي اغتيل عام 2003 بعد عودته من منفاه في إيران، والسيد أبو القاسم الخوئي، والشيرازي. والأحياء منهم مثل: السيد علي السيستاني، والسيد محمد سعيد الحكيم، والشيخ إسحاق فياض، والشيخ بشير النجفي. والمعارضون من فقهاء الشيعة في لبنان من الأموات والأحياء هم، السيد محسن الأمين، وعبدالحسين شرف الدين، والسيد موسى الصدر، والشيخ محمد جواد مغنية، والشيخ محمد مهدي شمس الدين. أما آية الله السيد محمد حسين فضل الله، فقد أيد الخميني في البداية في ولاية الفقيه، ولكنه تراجع فيما بعد وقال "بتعدد ولايات الأمر" أو "تعدّد القيادة الإسلامية في عصر الغيبة"، ولذلك حورب من قبل حزب الله في لبنان الذي يؤمن بولاية الفقيه.

أما في إيران فقد عارض (نظرية ولاية الفقيه) الشيخ مرتضى الأنصاري قبل قرنين من الزمان، وقد حاول دحض أقوال الشيخ نراقي في ولاية الفقيه. وكذلك عارضها المجتهد الأكبر آية الله ميرزا محمد حسين النائيني الذي كتب دستوراً علمانياً نشر عام 1909 في كتاب عنوانه: (تنبيه الأمَّة وتنزيه المِلَّه) أكد فيه فصل الدين عن السياسة.

ومن المعاصرين للخميني الذين عارضوا ولاية الفقيه بشدة هو آية الله شريعتمداري إلى حد أن اتهمه الخميني بالردة عن الإسلام!!

والمفارقة أن حفيد الإمام الخميني، السيد حسين الخميني، وهو رجل دين بدرجة آية الله، من أشد المعارضين في إيران لنظرية ولاية الفقيه وزج الدين بالسياسة، وله قول مشهور في هذا الخصوص: "السياسة تفسد الدين والدين يفسد السياسة". كما وإن السيد

محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران سابقاً معارض لولاية الفقيه، ويسعى لقيام نظام ديمقراطي يحترم الدين. أما بالنسبة لموقف الشعب الإيراني من نظرية ولاية الفقيه فهو رافض لها كما ظهر ذلك بوضوح من خلال نسبة المقاطعين للانتخابات البرلمانية في الدورة الأخيرة (2008) التي بلغت نحو 80% من الذين يحق لهم التصويت، وكتعبير لمعارضتهم للنظام الإسلامي الثيوقراطي. كذلك انتفاضة الشعب الإيراني بعد الإنتخابات الرئاسية عام 2009 والتي فاز بها المرشح الديمقراطي المعارض مير حسين موسوي، فتم تزييف النتائج لصالح المتشدد الرئيس محمود أحمدي نجاد، وبمباركة من مرشد الثورة الإسلامية (الولي الفقيه) السيد علي خامنئي.

الاستنتاج

نستنتج من كل ما تقدم ما يلي:

1- إن (نظرية ولاية الفقيه) عند الشيعة الإمامية تعادل نظرية (الحاكمية لله) عند الإسلام السياسي السني (الأخوان المسلمون). وقد تبناها حزب الله منذ تأسيسه كأيديولوجية دينية مرشدة في عمله، كما وتبناه المجلس الإسلامي الأعلى في العراق والذي تأسس في إيران في الثمانينات عندما كان معظم قادة المعارضة الشيعية فيها.

2- ولاية الفقيه تكرس الحكم المطلق في يد رجل واحد تسبغ عليه صفة الكمال والعصمة قريبة من النبوة، تتوفر فيه العلوم الدينية والعدالة، ويكون نائباً للإمام الثاني عشر الغائب (المهدي المنتظر) وهو مرشد الثورة الإسلامية في إيران في الوقت الحاضر، وطاعته واجبة على كل مسلم ومسلمة، واعتبار الشعب كصغار قاصرين، وبذلك فالنظرية على الضد تماماً من النظام الديمقراطي.

3- تكرس ولاية الفقيه الولاء للأجنبي وللطائفة، أي للحاكم المطلق في إيران بدلاً من الولاء للوطن وحكومته المنتخبة من الشعب، وبذلك فهي تكرس الطائفية وتؤجج الصراع الطائفي بين أبناء الشعب الواحد ذي المكونات الدينية والمذهبية المتعددة.

4- وبما إن الشعب العراقي متعدد الأديان والطوائف، ولا يصلح له إلا نظام ديمقراطي يشترك فيه ممثلو جميع مكوناته في إدارة شؤون البلاد بالتوافق في نظام دولة المواطنة، لذلك فإذا ما قيّض لأي حزب إسلامي شيعي مؤمن بولاية الفقيه أن يحكم العراق، فلا بد من أن يفرض هذه النظرية على بقية مكونات الشعب بالقوة، ولذلك نعتقد أن وصول هكذا حزب للسلطة وإنفراده بالحكم أمر مستحيل.

5- وبالتأكيد سوف لن تقبل المكونات الأخرى من الشعب العراقي هذا النوع من الحكم القسري الشمولي، لذلك فليس أمام هذه المكونات سوى مواصلة النضال من أجل حكم ديمقراطي ينصف الجميع.

---

* د. عبدالخالق حسين: نظرية حكم ولاية الفقيه
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240811

****

مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي* لسنة 1965
ومشروع الميثاق الوطني لكامل الجادرجي

من الحقائق التي ربما تكون غير واضحة لدى البعض في العالم العربي، إن الطائفية السياسية بمعنى التمييز ضد الشيعة في العراق، هي في واقع الأمر تمييز ضد الأكثرية العربية في العراق، لأن الشيعة يؤلفون قرابة 80% من عرب العراق، فمكافحة الشيعة في العراق واضطهادهم يعني مكافحة العروبة في العراق واضطهادها.
وان استبعاد الشيعة عن المشاركة الفعالة في الحكم قد افقده الكثير من قوته لأنه اصبح لا يستند الى قاعدة شعبية واسعة، بل أصبح حكم أقلية مسيطرة بالقوة غير مسنودة من أكثرية الشعب.
كما ان الشيعة لا يقلون اخلاصاً وغيرة على وطنهم في العراق وعلى دولتهم العراقية وأمتهم العربية، من اخوانهم العرب الآخرين، وان ولاءهم غير موزع كما يدعي البعض ممن نوّه بذكرهم السيد جلال السيد في كتابه (تاريخ حزب البعث العربي) بين العراق العربي وإيران الشيعية، وان الشيعة ان تسامحوا في شيء فانهم لن يتسامحوا في التشكيك بعروبتهم وبأصالتهم واخلاصهم لوطنهم ودولتهم وامتهم العربية. ولعل كفاحهم ضد الغزو البريطاني في الحرب العالمية الاولى، ثم قيامهم بالثورة عام 1920 من اكبر الادلة على ذلك، هذا وان عدداً كبيراً من الذين اشتغلوا بحماس للوحدة العربية، على الاخص بين سوريا والعراق، كانوا من زعماء الشيعة العرب وساستهم.
ان انهيار التجربة الديمقراطية في العراق كان نتيجة مباشرة للطائفية السياسية التي قامت على التمييز ضد الشيعة العرب، وان السبيل الوحيد لتحقيق الديمقراطية السياسية الليبرالية السليمة وضمان الحريات الديمقراطية، هي بالتخلي عن الطائفية السياسية وما تهدف اليه من تمييز وفرقة. وجعل التعيينات لأجهزة الحكم المدنية والعسكرية وكذلك القبول في المعاهد العسكرية على اساس الكفاءة فقط بعيداً عن جميع الاعتبارات الاخرى، بالاضافة الى الاجراءات التي تقتضيها العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
وفي هذا الصدد ادرج المذكرة التي وجهها الشيخ محمد رضا الشبيبي الى رئيس الوزراء، عبد الرحمن البزاز، بتاريخ 28 تشرين الاول سنة 1965، لقد دفع تردي الاوضاع في العراق الى ذلك الحد الكبير شخصاً معروفاً بالاتزان والاعتدال هو الشيخ محمد رضا الشبيبي الى ان يوجه المذكرة الصريحة والمعبرة كل التعبير عن مشاعر الشيعة بالاستياء من الغبن السياسي والاضطهاد والحرمان.
نص مذكرة الشبيبي الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز
تحية طيبة.. وبعد، يسعدني أن أشير إلى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم بأعباء المسؤولية وما تضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق، ويطيب لي كذلك أن اعزز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة

التي تواجهها البلاد راجين أن يحالفكم التوفيق في درسها فقرة فقرة، تمهيداً للأخذ بمضامينها قدر الإمكان، ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف بالذات أن رئاسة الحكومة يشغلها احد رجال القانون وتلك الخطوة حسنة، وأحسن منها أن يكون المسؤول ذا سند شعبي متين وهو أمر يساورنا الشك فيه الآن.

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالغيرة الوطنية والحب العميق لأرض الآباء والأجداد وكان هذا الشعور الحافز الأول لصيانة وحدة البلاد، ولكن الأحداث والكوارث التي حلت بها نتيجة تصارع الآراء وتضارب الأهواء وتشجيع التفرقة عصفت بهذا الشعور النبيل وأقصته إلى أبعاد وأعماق سحيقة، يخشى ان تتيح للأجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة، ولم يعد خافياً على احد أن البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الحالية مرحلة لا تحسد عليها من مراحل حياتها، وكيف تحسد على مراحل موسومة بكثرة مخاوفها ومشكلاتها، وما يتخللها من شكوك واحتمالات. وقد تسنى لي أخيراً أن اتصل بجمهرة من أبناء البلاد، وان المس مواقع الألم منهم والإحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر، وفي وسعي بل أرى أن من واجبي أن أسجل ملخصاً مظاهر ذلك في الفقرات التالية:

1- جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله: "إن الحكومة عازمة على إعادة الحياة الدستورية للبلاد وإجراء انتخابات حرة وبهذا كما لا يخفى ستنتهي الفترة الانتقالية وتستقر الأوضاع في البلاد ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحاً لإدارة البلاد وتحمل مسؤولياتها الجسام". وإننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلاً بوضع أسس قانون الانتخابات العامة وعرضها على الشعب ليبين رأيه فيها حتى تتم الانتخابات المباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت، على أن يجري ذلك بإشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير.

2- تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية والاتحاد وأجاب عن التساؤلات الكثيرة التي أثيرت حول تصريحاته. وفي رأينا انه مهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية، فان الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في أي وقت على أن تخلق بيننا وحدة عمل، نواجه بها التحديات والمخاطر، إن الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستفتاء الشعب عليه، وان التضامن العربي وسيلة لحمايته.

3- ما انفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشرباً بالأهواء والأغراض وان كانت تلك الأغراض مقنعة أو مغلفة بألفاظ خلابة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلاً، لأنه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعبة، وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه القوانين جريمة تعاقب عليها.. ولكن العبرة ليست بالألفاظ المجردة والتشريعات المقنعة.. بل بالتطبيق السليم والإدراك الصائب لروح تلك القوانين، ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدراً باعثاً على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت

بالإقلاع عن هذا الأسلوب الممقوت، وطالما تنادى المخلصون بإتباع نهج آخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

الانتقاص من سياسة التفرقة

ومن الواضح أن الشعب العراقي انتفض أكثر من مرة على سياسة التفرقة النكراء، وعمل منذ ثورته الأولى عام 1920 على إقامة حكم وطني ديمقراطي يسهم بإقامته، وينعم في خيراته أبناء الشعب كافة لا يفرقهم عنصر أو دين أو مذهب ... وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز وعلق عليها آمالاً كبيرة، وتوقع المخلصون أن تستأصل جذور النعرات المفرقة باستئصال قواعد الاستعمار وركائزه. غير أن الأحداث الأخيرة برهنت مع بالغ الأسف على انبعاث روح التفرقة بشكل اشد واعنف من ذي قبل بكثير.

ولا نذيع سراً إذا قلنا أن كثرة الشعب ساخطة جداً من جراء ذلك، وأنها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولاسيما وقد وافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم. وإذا كان من الممكن أن تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل، إذا كان من الممكن أيضاً أن تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في إنعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان من الجائز أن تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية، فانه لا يسعها غض النظر عن التعريض بعروبتها وأصالتها وكرامتها وإخلاصها للوطن وللدولة التي أقامتها على جماجم شهدائها الأبرار، بذلك التعريض المثير الذي يلوح به بعض المسؤولين والصحف الأجيرة.

هذا ومادامت الحكومة السابقة قد أعلنت عن التزامها الصراحة في القول، وتصحيح الأوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة، إذ ليست الدولة وأجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفاً على طائفة دون أخرى إنما توزع واجباتها حسب الكفاءة، ولعل نظرة فاحصة إلى الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على سياسة محاباة، خصوصاً وان كثيراً من المقربين محرومون غالباً من المؤهلات والكفاءات والإخلاص.

4- لاشك أن صيانة الوحدة الوطنية وحقن الدماء وإعادة الطمأنينة والسلام إلى ربوعنا في الشمال العزيز يتطلب منا درساً دقيقاً للقضية الكردية التي طال عليها الأمد، ولما كان العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن يتقاسمون غرمه وغنمه، فإننا نرى أن لإخواننا الأكراد حقاً في التمتع بحقوقهم المشروعة، وذلك عملاً بالإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية، هذا الأساس الذي تقضي ضرورة الأخذ به أسلوباً للحكم في العراق من الناحية الإدارية.

5- تعرضت النقابات في العراق لمختلف أوجه الضغط السياسي الأمر الذي حرفها عن خدمة منتسبيها في حدود صلاحياتها وأغراضها المهنية. كما تحملت الفئات العاملة

تبعات ذلك ففصل وسجن كثير منهم وحرمت عوائلهم من مصادر عيشها. لذلك وجب على الحكومة أن تعيد النظر في أحكام قانون العمل، آخذة بنظر الاعتبار التي ظهرت لدى تطبيق القانون المذكور، وان تفسح المجال لقيام نقابات مهنية تراعي مصالح المنتسبين إليها رعاية حقة.

6- لا نريد الدخول في جدل عن الاشتراكية من حيث كونها صالحة أو غير صالحة للعراق، ولكننا نكتفي بالرجوع إلى حقائق الأشياء، وبما حصل فعلاً من نتائج ليصدر الحكم مبنياً على الواقع دون الخيال، فعند تطبيق القرارات الاشتراكية في 14 تموز 1964 نلاحظ أن أوضاع العراق المالية والاقتصادية تزداد تخبطاً وارتباكاً، زيادة في البطالة وقلة في الإنتاج وتبذيراً في أموال الدولة، وتهريباً لرؤوس الأموال الوطنية، وعجزاً في الموازنة.

لقد أشار السيد رئيس الوزراء إلى طبيعة هذه الاشتراكية بقوله في مؤتمره الصحفي: "ان هذه الاشتراكية لم تغير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بقدر ما تحسنت أحوال طبقة من الموظفين والمنتفعين على حساب الآخرين".

إننا نؤمن بالديمقراطية الاقتصادية هي النظام الذي يلائم ظروفنا وحاجاتنا، وإننا نؤمن بالعدالة الاجتماعية ونعتبر الفروق الاقتصادية البعدية في مجتمعنا خرقاً لقواعد هذه العدالة، فلهذا يمكن العمل على تقليل هذه الفروق عن طريق توزيع الضرائب وزيادة مكاسب الطبقة العاملة، ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام.

إننا نطالب الحكومة بتدارك ما أدت إليه تلك السياسة المرتجلة من بطالة وذلك بإيجاد عمل للعاملين يكفل لهم مستوى من المعيشة يتلاءم وكرامة الإنسان. كما نطلب إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص لكي ينصرف المواطنون إلى مزاولة أعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل.

القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدراً أساسياً من مصادر الثروة العامة، ولقد ظهرت في قانون الإصلاح الزراعي أخطاء أدت إلى تخلف الزراعة، لهذا نطلب إعادة النظر في أسس القانون المذكور وذلك في ضوء الأخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق وندعو للعمل على تطوير شؤون الزراعة وحماية الإنتاج وتحديد واجبات الزراع والعمل على تعويض المستوى على أراضيهم ومنهم أصحاب حق اللزمة، إذ إننا لا نقر مبدأ المصادرة مطلقاً.

ونطالب بإعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبة الدخل وضريبة الشركات والتعديلات التي جرت عليها أخيراً ونحث على دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبيق، ونطالب بإعادة النظر في القوانين الأخرى التي شرعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لأحكام شريعتنا الإسلامية وغير ملائمة لأوضاعنا وتقاليدنا الاجتماعية. إن الشريعة الإسلامية هي الأساس الراسخ الذي يقوم

التشريع عليه وان أي قانون أو نظام يتعارض معها يعتبر تحدياً لشعور الأمة وعقيدتها الراسخة.
7- لا تزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق طي الكتمان ولم تعرف تفاصيلها بعد.
ومع تقديرنا للجهود التي تبذل لاستخلاص حقوق العراق من الشركات الأجنبية، إلا إننا نرى في القانون رقم 80 سنة 1961، وشركة النفط الوطنية مكسباً وطنياً يلزم الحفاظ عليه. لذلك نهيب بالسلطة أن تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب حيث تعود الحياة الدستورية الى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها.
8- كان الهدف الأساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ان يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة، غير ان هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق على الرغم من إسناد السلطة لها مادياً ومعنوياً، ذلك لان الأهواء تنازعتها منذ البداية، يضاف إلى ذلك أنها قامت على مبدأ احتكار العمل السياسي، وفكرة الحزب الواحد، ولا نقر ذلك منهجاً للحكم في البلاد، ولهذا نطالب بأن تبادر الحكومة إلى تعديل القانون الذي قامت بموجبه هذه المنظمة لتتمكن الفئات التي تستمد آراءها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي.

هذا ووفاء لأمتنا، وقياماً بالواجب المفروض علينا، وإبراء لذمتنا، بادرنا إلى بيان أهم مشاكل الساعة التي تخالج أفكار الجمهور، مؤملين أن تعنوا بدراستها وبذل الجهود في سبيل الوصول إلى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة.
وختاماً نبتهل إلى الله العلي القدير أن يسدد خطانا جميعاً انه ولي التوفيق.
محمد رضا الشبيبي
****

مشروع الميثاق الوطني لكامل الجادرجي لسنة 1965

وبعد ان قدم الشيخ محمد رضا الشبيبي مذكرته هذه لم ير السيد كامل الجادرجي بداً من شجب السياسة النكراء التي درج عليها الحكم في العراق، فاجتمع بالشيخ محمد رضا الشبيبي وحاول التوصل معه الى وضع ميثاق وطني يجمع عليه مختلف الزعماء السياسيين، وقد وضع مسودته بنفسه وعرضها على الشيخ محمد رضا الشبيبي الذي حسب قول كامل الجادرجي وافق عليها ووعد بتوقيعها بعد رجوعه من سفرة الى مصر كان مزمعاً عليها ولكنه توفي على اثر رجوعه ولم يتيسر له توقيعها.
وقد جاء في مسودة الميثاق الوطني:
ان المواطن العراقي يشعر الان بفقدان حقوقه الاساسية اكثر من اي وقت مضى، وان الحكم بعد الثوةر ظل يتجه اتجاهاً فردياً وظلت الاحكام العرفية سائدة بعد ان كان المفروض ان تنتهي نتيجة الثورة (ثورة 14 تموز 1958) وزوال النظام الملكي

والنفوذ الاجنبي وظل المواطنون محرومين من حرياتهم وحقوقهم العامة. بل ان الامر تجاوز ذلك الى خرق حقوق الانسان الاساسية واهمال القانون في كثير من الحالات حتى بلغ حد التعذيب الوحشي والقتل. ومن وجهة اخرى فان فقدان الحياة الديمقراطية قد ادى الى تحكم الاهواء والاغراض سواء في تعيين المحسوبين والمنسوبين في المراكز الحكومية او في المعاملات التي تقوم بها اجهزة الحكم، واصبحت العنصرية والطائفية بل وحتى الاقليمية تحل محل الكفاءة وتكافؤ الفرص مما كان من اهداف ثورة 14 تموز 1958 الاساسية.

ان هذا الاتجاه السيء في الحياة العامة الذي أدى فيما ادى اليه الى ان اصبح الوصول الى الحكم عن طريق القوة والانقلاب هو الطريق المفضل لدى كثير من الفئات استغلالاً لتذمر المواطنين، نعلن بأن الطريق الوحيد لاصلاح الاوضاع بشكل حاسم هو اقامة الحياة الديمقراطية الصحيحة والبدء بإشاعة السلام والاستقرار وباطلاق الحريات العامة وفسح المجال للمواطنين لمراقبة تطبيق المبادئ الديمقراطية والدستورية، وتصفية ما لحق الحريات من التصرفات التعسفية بحيث يشعر كل مواطن بلا استثناء بأن حرياته وحقوقه مضمونة بما في ذلك حقوقه في الارتقاء في سلّم الحياة على اساس الكفاية والشروط المشروعة وحدها وحقه في اللجوء الى القانون بكل حريته محتفظاً بكرامته وحقوقه المكتسبة المشروعة.

ونحن الموقعين هنا نعاهد الشعب العراقي على ان نجعل هدفنا اقامة الديمقراطية والدفاع عنها بكل امكانياتنا واعتبارها اساساً لمعالجة قضايانا العامة وطريقاً لايجاد الحلول لها.

ونحن في سبيل هذا ندين العنصرية والطائفية وكل نوع من انواع التفرقة وندين الجور والظلم والاضطهاد مهما كانت الاسباب والاشكال ونسعى الى ازالة ذلك كله وندعو المواطنين الى التعاون معنا في هذا السبيل.

تعقيب على موقف الجادرجي

ان هذا الميثاق مهم جداً ومع الاسف حالت وفاة الشيخ محمد رضا الشبيبي دون توقيعه اياه بالاشتراك مع الاستاذ كامل الجادرجي، كما ذكر في كتاب (من اوراق كامل الجادرجي).

إن الاراء الواردة في هذا البيان خطيرة ومذهلة وهي تصدر عن كامل الجادرجي، وفحواها ان ثورة 14 تموز 1958 لم تكن قد فشلت في تحقيق الديمقراطية السياسية فحسب وانما قد تسببت في تردي الاوضاع السياسية اكثر مما كانت عليه في العهد السابق لتلك الثورة، ولم يوضح الجادرجي اسباب هذاالفشل، ولكن في اعتقادي ان الفشل الذي منيت به ثورة 14 تموز 1958 في تحقيق وعودها بإقامة نظام حكم ديمقراطي ليبرالي حر قائم على تمتع الناس بحرياتهم الديمقراطية وعلى انتخابات حرة نزيهة خالية من الغش والتزييف والتزوير كما وعدت بذلك الشعب العراقي في بيانها الاول الذي اذاعته في صبيحة الرابع عشر من تموز 1958 اقول ان هذا الفشل لم يكن

فقط متوقعاً بل كان امراً محتوماً لاسباب سبق ان ذكرتها في الجزء الاول من كتابي (تاريخ في ذكريات العراق سنة 1930-1958) وسأركز هنا على ذكر السببين الرئيسيين لهذا الفشل المحتوم:
السبب الاول هو في التركيبة الخاصة بهيئة الضباط العسكريين، ان من السذاجة ان نتوقع من تلك الهيئة العسكرية تأييد النظام الديمقراطي والحريات الديمقراطية والانتخابات النيابية النزيهة التي تعبر تعبيراً صادقاً عن ارادة الناس ورغباتهم بل العكس تماماً كان المتوقع منهم لسبب بديهي لا يخفى على كل مفكر حصيف عارف بحقيقة الوضع السائد في العراق، ذلك ان النظام الديمقراطي الليبرالي والحريات الديمقراطية والانتخابات النيابية النزيهة وغير ذلك كل هذه تعني ان اكثرية الشعب كانت ستشارك في صالح هذه الاكثرية الشعبية وهذا امر يتعارض ومصلحة الضباط العسكريين ويهدد استيلائهم على السلطة وسيطرتهم على الحكم، وهم يمثلون اقلية من السكان، وكانوا ينظرون الى اكثرية الشعب مع انها مثلهم عربية الاصل والدين والشعور، نظرة مشوبة بالقلق والشك والخوف على مراكزهم وعلى الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها.

---

* * من كتاب الراحل عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، لندن، 1991، ص 180.

****

مذكرة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء*

في آذار /مارس عام 1935 ، تقدَّم الشيخ كاشف الغطاء بمشروع إصلاحي إلى الملك غازي (1939 – 1912)، وإلى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، تضمَّن اثنتي عشرة مادّة جاء فيها:

المادّة الأولى: لقد تمشَّت الحكومة العراقية، منذ تأسيسها حتى اليوم، على سياسة خرقاء لا تتفق ومصالح الشَّعب، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحُكم؛ فتمثَّلت أكثرية الشَّعب بوزير واحد أو وزيرين، ممَّن يسايرون السُّلطة في سياستها، على الأكثر، وعلى مثل هذا الأساس تمشَّت الحكومة في سياسة التوظيف، فظهر التحيُّز صريحاً في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأمة، بينما« القانون الأساسي» لم يفرِّق بين أبناء البلاد، كما نصَّت المادّة السادسة **[31]** من القانون الأساسي؛ فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب، ورفع التفرقة بين أبناء الأمة، يجب أن يساهم الجميع في مجلس الوزراء، وفي مجلس الأمة، وفي سائر وظائف الدولة، كما يساهم في الجندية والضرائب.

المادّة الثانية: إن طريقة الانتخابات الحاضرة، أُسيء استعمالها حتى أصبح «مجلس الأمة » لا يمثل الشَّعب تمثيلاً صحيحاً. وضماناً لدفع التلاعب من ناحية الحكومة، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخُّل المباشر وغير المباشر، وأن يكون الانتخاب بدرجة واحدة، واعتبار كل لواء (محافظة) منطقة انتخابية مستقلة.

المادّة الثالثة: لمّا كانت المادّة «77» من القانون الأساسي تنصُّ على وجوب تعيين القُضاة الشرعيين من مذهب أكثرية السُّكان، في حين أن سلطات القضاء الشرعي منحت للحكَّام من مذهب أقلية السُّكان، فنطلب تطبيق أحكام المادّة المذكورة من «القانون الأساسي»، مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية.
المادّة الرابعة: لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد للحفاظ على أرواح وأموال الشَّعب، وقد سبق أن مُثلَّت الطائفتان؛ المسيحية والإسرائيلية [اليهودية] والعناصر الأخرى فيها، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم.

المادّة الخامسة: لما كانت الصحافة لسان حال الشعب الناطق، فيجب إطلاق الحريات الكاملة للصحافة، ورفع القيود الإدارية، وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية، تمشياً مع روح الماد «12» من القانون الأساسي.
المادّة السادسة: لما كانت الأوقاف العامّة أوقافاً إسلامية خصَّصت لخدمة الشَّرع الشريف، وإعاشة المتفرِّغين لهذه الخدمة، وما يتفرَّع عنها، غير أن سياسة الحكومة اتجهت إلى نواح أخرى، وأصبحت مواردها تُصرف على تشكيلات الأوقاف الإدارية وأهملت دُور العِلم، ومساجد العبادة، فعليه يجب الإقلاع عن هذه السياسة في إدارات الأوقاف العامّة، وصرف مواردها على المؤسسات الإسلامية بصورة عامة.
المادّة السابعة: تعميم وتعديل لجان تسوية الأراضي التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي .كما نطلب الإسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي والصناعي، وتمليك الأراضي لأربابها من غير بدل.

المادّة الثامنة: إلغاء ضريبتي الأرض والماء، واستبدال ضريبة «الكودة» على المواشي بضريبة استهلاك، وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة.
المادّة التاسعة: إن وظائف إدارة الدولة في تضخم مستمر بسبب عدم استقرار الملاك، وإن رواتب الموظفين في تزايد بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي، ومع مستوى المعيشة، كما أن الموظفين قد تمادوا في الاستهتار بمصالح الشعب بعدم رعاية القوانين. فيجب اتخاذ تدابير سريعة لاستبدال موظفي الدولة المعروفين بسوء السلوك والسمعة، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة إلى الحد المعقول .

المادّة العاشرة: إن معظم مؤسسات الدولة؛ الصحية والعمرانية والتهذيبية، لم تراع في توزيعها النسبة العادلة بين أبناء الشعب، خصوصاً في المنطقة الجنوبية من العراق .
كما يجب وضع الأنظمة والقوانين لمنع تفشّي الأمراض الاجتماعية والأخلاقية، وتهذيب مناهج المعارف، وجعل «الدُّروس الدِّينية» كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان، والسعي وراء صيانة الأخلاق بمنع البغاء.
المادّة الحادية عشر: عدم التعرُّض للأفراد بسبب الاشتراك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشَّعب أو من الموظفين وأفراد الجيش والشرطة.
المادّة الثانية عشر: توقيف أحكام القوانين التي تعارض هذه الطلبيات، واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة.
****

بغض النَّظر عن النتائج التي ترتبت على هذا المشروع الإصلاحي، فإن الشيخ كاشف الغطاء أقدمَ على تجربة إصلاحية بدَّدت اليأس الذي شاب العلاقة السياسية بين الفقيه والأمة بُعيد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حيث ضمور دور الفقيه في المجتمع، بل وعزلته عن الحياة السياسية لصالح خطاب الدولة التي أسسها المستعمِر الإنجليزي وعمّاله من تَرِكَة الدولة العثمانية المندحرة. كما أنها تجربة إصلاحية ردمت الفجوة بين المجتمع والفقيه تلك التي نشأت بعد اغتراب الفقيه عن مجتمعه، واغتراب المجتمع عن رموزه الدِّينية. وهي تجربة كشفت عن وعي سياسي ناضج ذاك الذي آثر العمل السِّلمي على العمل المسلَّح، وهو العمل الذي غالباً ما نأى الشيخ كاشف الغطاء عن اللجوء إليه على الصعيدين الفكري والميداني في كل مراحل حياته. وأخيراً إنها تجربة تكشف عن وعي سياسي نجح الشيخ كاشف الغطاء من خلاله في نقد طائفية الدولة بعيداً عن أية طائفية دينية مماثلة عندما رجع إلى «القانون الأساسي العراقي»، والى روحه المدنية ما يتعلق بتطبيق العدالة وإحقاق المساواة بين أبناء الشعب العراقي، بمعنى أنه توجه بالنقد إلى أداء الحكومات التي توالت على السلطة في البلاد، وإلى افتراقه عن الدستور العراقي، وتبع نقده بمشروع إصلاحي وهو ما يعبِّر عن واقعية رؤيته الإصلاحية بقدر ما يعبِّر عن تاريخية توجُّهاته الإصلاحية التي تضمنها الميثاق الذي تقدَّم به إلى الملك غازي.

---

* عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص 101-107. ويمكن الإطلاع على نص الميثاق كاملاً على الرابط التالي: د. رسول محمد رسول: التجربة الإصلاحية في فكر الشيخ محمَّد حسين كاشف الغطاء، موقع الكلمة، العدد (57) السنة الرابعة عشرة، خريف 2007م/1428هـ

****

الفهرس

الموضوع **رقم الصفحة**
المقدمة: لماذا هذا الكتاب؟.....7
الفصل الأول: دور الطائفية في الأزمة العراقية.....13
الفصل الثاني: جذور الانقسام السني – الشيعي في الإسلام.....25
الفصل الثالث: الطائفية في العهد العثماني 41
الفصل الرابع: الطائفية في عهد الاحتلال البريطاني وحرب الجهاد...53
الفصل الخامس: ثورة العشرين ودورها في تأسيس الدولة الطائفية...67
الفصل السادس: دور ساطع الحصري في ترسيخ الطائفية.....81
الفصل السابع: التشيع والعلاقات الدينية-الطبقية.....95
الفصل الثامن: دور الفقهاء الشيعة في العزل الطائفي.....103
الفصل التاسع: الطائفية في العهد الملكي.....117
الفصل العاشر: محاولات لمعالجة الطائفية في العهد الملكي.....131
الفصل الحادي عشر: التشكيك في عروبة شيعة العراق.....143
الفصل الثاني عشر: التشكيك في إسلام الشيعة.....159
الفصل الثالث عشر: الطائفية في العهد الجمهوري، القاسمي والعارفي 171
الفصل الرابع عشر: الطائفية في عهد حكم البعث.....183
الفصل الخامس عشر:الحلول المقترحة لمشكلة الطائفية والحكم في العراق201
الفصل السادس عشر: حول إشكالية المشاركة أو المحاصصة 215
خاتمة.....
الملاحق.....225
1- حول نظرية ولاية الفقيه.....د. عبدالخالق حسين
2- مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي لسنة 1965.....
3- مذكرة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.....